النموذج السوفييتي لعملية الإنتقال إلى الإشتراكية

الكتاب: النموذج السوفييتي لعملية الإنتقال إلى الإشتراكية
تأليف: اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
الطبعة الأولى: آب (أغسطس) ١٩٩٣
الطبعة الثانية: حزيران (يونيو) ٢٠٢٠

جميع الحقوق محفوظة

الناشر:
المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (ملف)
دمشق، ص. ب ١١٤٨٨ / هاتف: ٦٣١٥٧٤٠

التوزيع:
- **شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان**
  ص. ب ١٤/٦٠٤٧ هاتف ٣٠٥٥٩٦
- **الدار الوطنية الجديدة ـ دمشق ـ سوريا**
  ص. ب ٥٩٥٣ ـ هاتف: ٤٤١٨٢٠٢ – ٢٢٤٨٥٦٠

التنضيد: حسن الهندي
تصميم الغلاف: م. جمال الأبطح
الإخراج: زكريا شريف

سلسلة «من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر» (١٦)

النموذج السوڤييتي لعملية الإنتقال إلى الإشتراكية

قيس عبد الكريم هشام أبو غوش

قبل القراءة..

■ *هذا الكتاب يستعيد في طبعة ثانية دراسة صدرت في العام ١٩٩٣ حول* ***«النموذج السوفييتي لعملية الإنتقال إلى الإشتراكية – عوامل الإنهيار والدروس المستخلصة»***، *كجزء من وثيقة نظرية شاملة* ***«حول الأزمة في الحركة الثورية العالمية، إتجاهات التغيير في عالمنا المعاصر»***، *أسست لـ* ***«موضوعات حول أزمة اليسار ومتغيرات العصر»***، *إحدى الوثائق الرئيسية التي صدرت عن المؤتمر الوطني العام الثالث للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (١٩٩٤).*

■ *يتناول الكتاب في أقسامه الثلاثة، تجربة الإتحاد السوفييتي في سياق عملية الإنتقال إلى الإشتراكية التي خاضها على امتداد ما يزيد عن سبعة عقود (١٩١٧–١٩٩١):*

• ***القسم الأول*** *من الكتاب يغطي المرحلة الممتدة من تاريخ انتصار ثورة أكتوبر – ١٩١٧، إلى أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها – ١٩٤٥، وصولاً إلى العام ١٩٥٠، عام انتهاء العمل بالخطة الخمسية الرابعة (١٩٤٥–١٩٥٠)، لإعادة بناء ما دمرته الحرب في الإتحاد السوفييتي، في ذروة الحرب الباردة، عشية إندلاع الحرب الكورية (١٩٥٠–١٩٥٣).*

• *في ظل الحرب الباردة، والتوازن الدولي، ونهوض حركات التحرر الوطني، وحروب الوكالة، يغطي* ***القسم الثاني*** *من الكتاب المرحلة ما بين ١٩٥٠–١٩٩١، في فترة التطور المتسارع للشروط المادية والحضارية لعملية الإنتقال إلى الإشتراكية في الإتحاد السوفييتي بمنحاها الصاعد، ومن ثم جمودها، فانحدارها، ودخولها في أزمة بنيوية، لم تفلح محاولات الإصلاح بأدوات البيروقراطية الحاكمة، من خلال ما أُطلقت عليه تسمية إعادة البناء (البيريسترويكا)، والشفافية (الغلاسنوست)، والتفكير السياسي الجديد، في تجنيب الإتحاد السوفييتي تجرع الكأس المرّة لانهيار تجربة الإنتقال، لا بل انهيار الإتحاد السوفييتي نفسه، وتفككه إلى ١٥ جمهورية مستقلة.*

• **القسم الثالث** من الكتاب، يقوم على فصلين وملحقين توضيحيين للقسمين الأول والثاني. **الفصل الأول**، يقيّم نقدياً، على يد ١٩ موضوعة، التجربة السوفييتية بمسارها الخاص في عملية الإنتقال إلى الإشتراكية. ويأتي **الفصل الثاني**، كي يستخلص ١٠ دروس من التجربة السوفييتية، يسري مفعولها على عموم المجتمعات الإنتقالية، وفي الوقت نفسه، فهي ذات فائدة لعموم الحركة اليسارية والعمالية، حركة المناهضة للرأسمالية المعاصرة في مرحلتها الإمبريالية المتطورة، مرحلة العولمة.

■ لن نقدم في هذا الكتاب تحليلاً شاملاً للخبرة التاريخية المتراكمة عبر المسار الواقعي لتجارب الإنتقال إلى الإشتراكية، بمختلف جوانبها، وتباين تلاوينها، في البلدان المختلفة. ورغم أن تحليلاً كهذا صار ممكناً، وهو مهمة مستحقة على جدول أعمال الفكر الماركسي المعاصر، ولا يمكن التصدي لها إلا عبر الحوار والجهود المشتركة لعدد وافر من قوى الحركة العمالية العالمية، وفي مقدمتها الأحزاب والقوى العمالية في بلدان النماذج المنهارة نفسها. وبالتالي، فإن حدود الإجتهاد الذي سنطرحه في هذا الكتاب، سوف تقتصر على تحليل مسار تطور النموذج السوفييتي، بعناصره الرئيسية وعبر مراحله الأبرز، والبحث عن عوامل أزمته وأسباب انهياره، بهدف استخلاص الدروس النظرية التي تغني مفهوم عملية الإنتقال إلى الإشتراكية وقوانينها. ورغم أن هذا النموذج يتمايز في العديد من عناصره وشروط تطوره عن التجارب الأخرى (الصينية، اليوغوسلافية، إلخ..)، إلا أنه يشترك معها في عدد من السمات الحاسمة، وهو أيضاً أكثرها نضجاً واكتمالاً، مما يجعل الدروس النظرية المستخلصة منه أكثر شمولاً ودقة.

■ يقع هذا الكتاب، وهو الرقم ١٦ من سلسلة «في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر»، في امتداد الكتاب الرقم ١٥ من نفس السلسلة، وعنوانه: «**في الإشتراكية العلمية، الدولة المدنية، المجتمعات الإنتقالية**»، الذي يرسي أسس المنهج الذي يقوم عليه تحليلنا في هذا الكتاب، بأساليب مقاربته وأدواته، ومن ضمنها العناصر الرئيسية لنظرية الإنتقال إلى الإشتراكية. وفي هذا السياق نؤكد، أننا لا ننوي أن نجعل من هذه النظرية مسطرة نقيس عليها، ونحكم وفقها على المسار الواقعي لعملية الإنتقال هذه بشروطها الملموسة، بل لأن وظيفة البحث وهدفه يتحددان في محاولة تدقيق هذه النظرية وإغنائها، بما يساعد جماهير الطبقة العاملة والشغيلة في حل لغز الإنهيار،

كونه يشكل حجر الرحى، ونقطة الإنطلاق في الهجوم الأيديولوجي، الذي يشنه دعاة الإمبريالية ومنظرو الليبرالية والردَّة اليمينية، وبما يساعد في تسليحها بمفهوم أكثر واقعية، ونأمل أن يكون أكثر عملية، لآفاق عملية الإنتقال إلى الإشتراكية وقوانينها، وما تمليه من استراتيجيات وبرامج نضالية ■

المركزي الفلسطيني للتوثيق والمعلومات

(ملف)

القسم الأول

النموذج السوفييتي لعملية الإنتقال إلى الإشتراكية
١٩١٧ - ١٩٥٠

- الفصل الأول: ثورة أكتوبر والتناقضات في مسارها
- الفصل الثاني: الحرب الأهلية (١٩١٨-١٩٢١)، و«شيوعية الحرب»
- الفصل الثالث: نهاية الحرب، والسياسة الإقتصادية الجديدة (١٩٢١-١٩٢٧)
- الفصل الرابع: النموذج السوفييتي بعد لينين

آب (أغسطس)١٩٩٣

الفصل الأول

ثورة أكتوبر والتناقضات في مسارها

١- ثورة أكتوبر: مضمونها الطبقي، شروطها التاريخية، وإجراءاتها المباشرة

٢- ثورة أكتوبر: التناقضات في مسارها

(١)

ثورة أكتوبر: مضمونها الطبقي، شروطها التاريخية، وإجراءاتها المباشرة

١-■ ورثت ثورة أكتوبر عن روسيا القيصرية إرثاً ثقيلاً من التخلف، فالتطور الرأسمالي الذي بدأ يتسارع في الثلث الأخير من القرن الـ ١٩، كان ما يزال مثقلاً بأغلال بقايا نظام القنانة الإقطاعية، الذي لم يتم إلغاؤه رسمياً سوى عام ١٨٦١، وبامتيازات النبلاء، وكبار ملّاك الأرض والبيروقراطية القيصرية والكنيسة، إلى جانب جبن البورجوازية الليبرالية وترددها وميلها الدائم إلى التفاهم مع الحكم المطلق القيصري. وفي قطاعات رئيسية، كان هذا التطور الرأسمالي يجري بمبادرة من رأس المال الأجنبي، تحديداً الألماني والبريطاني والفرنسي، الذي كان يهيمن على قطاعات البنوك، والكهرباء، والنفط، والسكك الحديدية، إلخ..

*[■ أُنظر لينين: «**الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية**» (المؤلفات الكاملة/ طبعة دار التقدم ١٩٦٤ بالإنجليزية/ المجلد ٢٢/ ص ١٨٥ – ٣٠٤). في الصفحة ٢٣١ من هذا المؤلف يوضح لينين أن ثلاثة أرباع رأس المال العامل للمصارف الروسية تملكه فروع لبنوك أجنبية وخصوصاً فرنسية وألمانية. في ص ٢٣٢ يكشف أن المصارف الرئيسية في بتروغراد تقع تحت سيطرة رأس المال الفرنسي بنسبة ٥٥٪، والألماني بنسبة ٣٥٪، والبريطاني بنسبة ١٠٪، وأن هذه المصارف، المملوكة عملياً لرأس المال الأجنبي، تسيطر على نسبة كبيرة من صناعات الوقود والتعدين والإسمنت الروسية. في ص ٢٤٨ يوضح أن جنرال الكتريك الألمانية حصلت عام ١٩٠٧ على السيطرة الكاملة على صناعة الكهرباء في روسيا. وفي الصفحة نفسها يكشف مدى سيطرة الإحتكارات الأميركية على صناعة النفط الروسية في ١٩٠٥. في ص ٢٤٣ يوضح أن حجم رأس المال الفرنسي المستثمر في روسيا، حينذاك يبلغ عشرة مليارات فرنك، معظمها على شكل قروض للدولة الروسية. وبفضل ذلك فرضت فرنسا على روسيا سلسلة من التنازلات والإمتيازات التجارية الواسعة بموجب معاهدة أيلول (سبتمبر) ١٩٠٥ (ص ٢٤٤)].*

٢-■ عند منعطف القرن العشرين، كانت ماتزال نسبة عدد السكان المنخرطين في الزراعة تفوق ٧٧٪ من مجموع عدد السكان في الإمبراطورية الروسية (بما فيها بولندا) البالغ ١٢٥ مليوناً. وبلغت نسبة السكان المنخرطين في التجارة والصناعة حوالي ١٧,٥٪ من مجموع السكان، أما الباقي فهم من القطاعات غير المنتجة من النبلاء والبيروقراطية ورجال الدين

والمثقفين والجيش والبوليس، إلخ...

في هذه الفترة نفسها قدرت نسبة البروليتاريا (أي مجموع العاملين بأجر مع عائلاتهم في الصناعة والتجارة والزراعة) بحوالي ١٨٪ من مجموع السكان، نصفهم، أو أكثر، من العمال الزراعيين. أما أشباه البروليتاريين (الفلاحين المعدمين والحرفيين الفقراء الذين يؤجرون قوة عملهم جزئياً) فقد بلغت نسبتهم حوالي ضعف هذا الرقم(٣٣٪)، والأغلبية الساحقة منهم من الفلاحين المعدمين في الريف. وشكل الفلاحون الصغار والمتوسطون (مع عائلاتهم) حوالي ٣٩٪ من السكان.

■ في ١٩٠٣، كان عدد العمال في المشاريع الرأسمالية يوازي ٢,٩ مليون عامل، من بينهم ٦٣٠ ألف في التعدين و٦٥٠ ألف في السكك الحديدية. أما الصناعة فقد ضمت حوالي ١٦ ألف منشأة تشغل حوالي ١,٦ مليون عامل. في ١٩٠٨، أصبح عدد المنشآت في الصناعة حوالي ٣٠ ألف منشأة كانت تستخدم ٢,٢٥ مليون عامل من الجنسين. وفي الفترة نفسها (١٩٠٥)، كان هناك حوالي ١٣ مليون عائلة فلاحية، من بينها ١١,٥ مليون عائلة من الفلاحين المعدمين أو الصغار، أو المتوسطين، تمتلك بمجموعها فقط ٣٩٪ من الأرض المزروعة. وإلى جانبها حوالي١,٥ مليون عائلة من الفلاحين الأغنياء، والمزارعين الرأسماليين تمتلك ما يوازي ٣٠٪ من الأرض. أما الباقي من الأرض (٣١٪) فكان من نصيب العرش، والكنيسة، وكبار الملاك النبلاء، الذين لا يزيد عددهم على ٢٩ ألفاً. ورغم الإلغاء الرسمي لنظام القِنانه في عام ١٨٦١، فإن بقاياه استمرت تلقي بظلها بأشكال مختلفة من عمل السخرة المفروضِ على الفلاحين. ولم تشهد هذه اللوحة تغييراً نوعياً حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤.

٣-■ إن درجة تخلف التطور الرأسمالي في روسيا يمكن تبينها من مقارنة عدد من المعطيات الإقتصادية بين الإمبراطورية الروسية وبين القارة الأميركية (بما فيها الجنوبية باستثناء المستعمرات التابعة لدول أوروبية). ففي ١٩٠٥، كانت روسيا الإمبراطورية التي تبلغ مساحتها ٢٢ مليون كم مربع وعدد سكانها ١٣١ مليوناً، تمتلك ٦٣ ألف كم من خطوط السكك الحديدية، في مقابل ٣٧٩ ألف في أميركا التي مساحتها ٣٠ مليون كم مربع وعدد سكانها ١٤٨ مليوناً. طاقة الأسطول التجاري الروسي كانت دون المليون طن، مقابل ٦ مليون طن للأسطول التجاري الأميركي. حجم التجارة الخارجية للإمبراطورية الروسية كانت ٣ مليار مارك، مقابل ١٤ مليار مارك للتجارة الخارجية الأميركية. حجم إنتاج الفحم كان ١٦ مليون طن، والحديد ٣ مليون طن في روسيا، مقابل ٢٤٥ مليون طن فحم، و١٤٠ مليون طن حديد في أميركا. بين عامي ١٨٩٠ و١٩١٣، ازداد الطول الإجمالي لخطوط السكك الحديدية في

الولايات المتحدة لوحدها بنسبة ١٤٥٪، بينما كانت نسبة الزيادة للإمبراطورية الروسية ٤٦٪ فقط، أي حوالي الثلث. *(لينين: «**الإمبريالية أعلى مراحل الإستعمار**»/ المؤلفات الكاملة/ المجلد٢٢/ ص ٢٧٢-٢٧٥).*

٤-■ ماهي الخلاصة التي يمكن استنتاجها من هذه اللوحة؟

إن روسيا الامبراطورية، عشية الحرب العالمية الأولى، كانت بلداً رأسمالياً، ولكنها بلد رأسمالي شديد التخلف ويكاد يقع ضحية التبعية للقوى الإمبريالية الأخرى في عالم كان فيه الصراع بين الإحتكارات والقوى العظمى من أجل اقتسام وإعادة تقسيم الكوكب يبلغ إحدى ذرواته. الثورة البورجوازية – الديمقراطية، التي أطلقت العنان للنمو المتسارع لقوى الإنتاج الرأسمالية في بلدان الغرب المتقدمة، بدأت انطلاقتها في روسيا (عام ١٩٠٥) متأخرة بحوالي قرن إلى قرنين من الزمن، وسرعان ما دخلت مأزقاً تاريخياً، بسبب جبن وتذبذب البورجوازية الليبرالية، من جهة، وبسبب عجز الفلاحين عن شق طريق التحول الديمقراطي بدون قيادة البروليتاريا، من جهة أخرى. وبفعل هذا المأزق وقعت ثورة ١٩٠٥ ضحية الردَّة الرجعية التي أعادت التوازن للإستبداد القيصري. ويلخص لينين هذا المأزق بشكل مكثف بقوله: «إن طبيعة الثورة البورجوازية في روسيا الفلاحية تتمثل في الحقيقة التالية: إنه بسبب الميول المضادة للثورة التي تتسم بها البورجوازية الليبرالية، يمكن فقط لانتفاضة فلاحية ظافرة أن تدفع هذه الثورة إلى النصر، ولكن هذا أمر لا يمكن تصوره بدون قيادة البروليتاريا».

■ دخلت روسيا، وهي عالقة في خضم هذا المأزق، الحرب العالمية الأولى التي اندلعت تعبيراً عن احتدام وتفجر التناقضات بين القوى الإمبريالية العظمى في صراعها من أجل إعادة إقتسام العالم. وأدى التورط في الحرب الإمبريالية إلى تفاقم التناقضات التي كانت تنخر المجتمع الروسي. فالبورجوازية الليبرالية، وقد فتحت شهيتها لفتات المغانم التي وعدت بها الإمبراطورية في تركيا وإيران بموجب المعاهدات السرية المبرمة بين دول الوفاق (بريطانيا، فرنسا، روسيا) في سياق الحرب، ساندت هذا التورط بقوة، بينما وجد فيه العمال والأغلبية الساحقة من الفلاحين والقوميات المستعبدة تحت نير الاستبداد القيصري، وجدت فيه عاملاً جديداً لتعميق شقائها وبؤسها. ووفرت الحرب الشروط الملموسة لحل مأزق الثورة الديمقراطية. ١٥ مليون فلاح جرى تجنيدهم قسراً في الجيش الامبراطوري، كانوا هم طليعة وأداة الانتفاضة الفلاحية التي انتظرها، وتوقعها، لينين. إن انضمامهم إلى المظاهرات العمالية التي اندلعت في بتروغراد في شباط (فبراير) ١٩١٧، سرعان ما أطاح بتوازن الحكم المطلق القيصري، ووضع السلطة قسراً في أيدي ممثلي البورجوازية الليبرالية رغماً عن إرادتها.

٥-■ ولكن المشكلات المستعصية والملتهبة للتحول الديمقراطي لم تجد حلاً لها على أيدي الحكومات البورجوازية التي تعاقبت على السلطة. فالبورجوازية الليبرالية التي أجبرت على تولي السلطة رغماً عنها، بقيت تحتفظ بسماتها المعادية للثورة ورفضت الإستجابة للمطالب الديمقراطية الملحة. وانتقال السلطة إلى أيدي ائتلاف من الليبرالية والقيادات البورجوازية للحركة الفلاحية، بمساندة، ثم مشاركة التيار الانتهازي في الحركة العمالية، لم يفلح في إحداث تغيير ملموس. إن استمرار التورط في الحرب الإمبريالية، الذي بات يبرر بزعم كونه دفاعاً عن الديمقراطية الوليدة، أصبح الحجة التي لجأت إليها الحكومات المؤقتة المتعاقبة للمماطلة والتسويف في حل قضايا السلام والأرض والديمقراطية والمسائل القومية الشائكة.

■ إلى جانب هذه الحكومات العاجزة، تنامت بسرعة سلطة العمال والفلاحين والجنود المنظمين في السوفييتات، والضاغطين بقوة من أجل الخروج من الحرب، وتأميم الأرض، وعقد الجمعية التأسيسية المنتخبة. لعبت الأغلبية الانتهازية في السوفييتات دوراً مؤقتاً في لجم هذا الضغط وإسناد توازن السلطة البورجوازية. ولكن هذه الأغلبية بدأت تتآكل، إذ أخذت الجماهير تكتشف، بتجربتها الخاصة، الحاجة الموضوعية إلى تجاوز الحدود البورجوازية – الديمقراطية للثورة من أجل الفوز بمطالبها الملحة. وتسارع هذا التآكل عندما أخذت جميع المطالب الديمقراطية للجماهير تتمحور حول الدعوة إلى وضع الحكومة البورجوازية المؤقتة جانباً، وتولي السلطة من قبل سوفييتات العمال والفلاحين والجنود. لقد أدركت الانتفاضة الفلاحية حاجتها إلى قيادة البروليتاريا وكان الحزب البلشفي جاهزاً للإستجابة إلى هذه الحاجة. وكانت بروليتاريا وحامية العاصمة بتروغراد السباقة للإنتقال إلى جانب الأغلبية البلشفية الجديدة.

٦-■ إستيلاء سوفييت بتروغراد على مقر الحكومة المؤقتة وحلها، توافق مع انعقاد المؤتمر الثاني للسوفييتات الذي شكل البلاشفة فيه أغلبية تقترب من ثلثي مندوبيه. وبدعم من مندوبي الإتجاه الجذري في الحركة الفلاحية (يسار الإشتراكيين- الثوريين) أعلن المؤتمر إنتقال السلطة إلى سوفييتات العمال والفلاحين والجنود وإقامة الحكومة السوفييتية.

وفي يوم واحد أقر المؤتمر **«مرسوم السلام»** الذي عرض استعداد روسيا السوفييتية الفوري لعقد الهدنة والتفاوض لإقرار سلم ديمقراطي دون إلحاقات (ضم أراض) أو تعويضات، وألغى التزام روسيا بالمعاهدات السرية المعقودة بين دول الوفاق لاقتسام العالَم وكلف الحكومة الثورية بنشرها.

وفي اليوم نفسه، أقر المؤتمر **«مرسوم الأرض»** الذي تبنى حرفياً برنامج الحركة الفلاحية،

وأعلنه قانوناً مؤقتاً لحين انعقاد الجمعية التأسيسية: تأميم الأرض وإجازة استخدامها من قبل الفلاحين الذين يزرعونها، فرادى أو جماعات دون استغلال عمل الغير، وتكليف السوڤييتات المحلية واللجان الفلاحية بتوزيعها. وأقر المؤتمر تشكيل الحكومة الثورية من البلاشفة، وانضم إليها بعد أسابيع ممثلون عن يسار الإشتراكيين الثوريين.

■ بعد أيام قليلة، أقرت اللجنة التنفيذية المركزية المنتخبة من المؤتمر الثاني للسوڤييتات، مرسوماً بفرض الرقابة العمالية في المصانع والمناجم والمؤسسات، ثم بتأميم المصارف والسكك الحديدية والتجارة الخارجية. كما أصدرت إعلاناً يعترف بحق جميع قوميات الامبراطورية المنحلة في تقرير المصير، بما في ذلك الإنفصال وتشكيل دول مستقلة. واعترفت الحكومة السوڤييتية باستقلال فنلندا وأوكرانيا فور إعلانه. وفي مطلع ١٩١٨، تبنت **«الإعلان حول حقوق الشعب العامل»** الذي أعلن روسيا «جمهورية فدرالية، السلطة فيها لسوڤييتات العمال والفلاحين والجنود»، واعتبر بمثابة دستور مؤقت لها. ووفت السلطة السوڤييتية بوعدها بدعوة الجمعية التأسيسية للإنعقاد. ولكن انعقاد الجمعية التأسيسية، التي كانت قد تشكلت على أساس لوائح إنتخابية وحزبية سبقت ثورة أكتوبر، والتي أفرزت أغلبية من يمين الإشتراكيين الثوريين والمناشفة، وضع ثورة أكتوبر أمام أول التناقضات في مسارها.

٧- ■ لقد دفعت الثورة بالطبقة العاملة إلى السلطة. ولكنها لم تكن ثورة عمالية خالصة، ولم يكن ممكناً أن تكون، في مجتمع ماتزال أغلبيته الساحقة من الفلاحين. فالطبقة العاملة تولت قيادة السلطة على رأس تحالف شعبي واسع ضم الفلاحين بمختلف فئاتهم، بما في ذلك المتوسطين والأغنياء منهم، وذلك، لأن الانتفاضة الفلاحية من أجل الاستيلاء على الأرض والإطاحة بنير النبلاء وكبار الملاك، ما كان يمكن لها أن تنتصر بدون قيادة الطبقة العاملة.

■ وإذا كان هذا التحول قد أعلن إنتصاراً لـ**«دكتاتورية البروليتاريا»**، فإن المضمون الطبقي الحقيقي للسلطة التي انبثقت عن الثورة، والقاعدة الإجتماعية التي استندت إليها، كان يتشكل من تحالف شعبي واسع عماده العمال والفلاحون، والمهمات المباشرة التي وجدت الثورة نفسها أمامها موضوعياً لم تكن مهمات من طبيعة إشتراكية مباشرة، ولا حتى إنتقالية، بل لقد كانت مهمات سياسية واجتماعية من طبيعة ديمقراطية، ثم بدأت تدريجياً تأخذ طابعاً مزدوجاً، فالثورة الديمقراطية المتأخرة التي تخلفت البورجوازية عن إنجازها صار ممكناً إنجازها بفضل قيادة البروليتاريا للشعب العامل. ولم يكن ممكناً بدء عملية الإنتقال إلى الإشتراكية بدون إنجاز هذه المهمات الديمقراطية. إن مهمات السلام وإقرار حق تقرير المصير للقوميات، والجمعية التأسيسية، هي كلها تقع في هذا النطاق: إنجاز الإستحقاقات المتأخرة للثورة الديمقراطية – البورجوازية على الصعيد السياسي.

■ أما على الصعيد الإجتماعي، فإن تأميم الأرض لم يكن إجراء إشتراكياً، بل لقد كان تدبيراً ديمقراطياً – بورجوازياً، وكان من شأنه أن يشجع نمو وتطور علاقات الإنتاج الرأسمالية في الزراعة، وليس العكس، *(راجع ملحق ١: «مرسوم الأرض»)*، وتأميم المصارف والتجارة الخارجية كان يقع أيضاً ضمن هذا النطاق كونه موجهاً بشكل رئيسي ضد تغلغل وهيمنة رأس المال الأجنبي، وكونه يمثل حاجزاً يحول دون الوقوع في قبضة التبعية والنهب الإمبريالي، ويُمكّن من تسريع التراكم الداخلي. وكذلك كان إلغاء مسؤولية الحكومة السوفييتية عن الديون الخارجية التي اقترضتها الحكومات السابقة، والتي كانت أعباء خدمتها السنوية تتراوح بين ٨٠٠– ٩٠٠ مليون روبل ذهبي ■

(٢)

ثورة أكتوبر: التناقضات في مسارها

[■ الطابع الديمقراطي العميق للسلطة السوفييتية، كما انبثقت من ثورة أكتوبر، والتي كانت تجسيداً لفكرة ماركس عن ديمقراطية الأغلبية المستغَلة التي تستخدم سلطة الدولة للتغلب على مقاومة الأقلية المستغِلة، هذا الطابع الديمقراطي العميق كان هو الضمان الوحيد للإنجاز الجذري المتكامل لهذه المهمات. وفي غياب قدرة الفلاحين– بحكم عدم تجانسهم الإجتماعي – على بلورة قيادة طبقية منسجمة، فإن قيادة الطبقة العاملة كانت هي الضمان لاستمرار السلطة السوفييتية. وبما أن الطبقة العاملة هي أقلية في المجتمع، فإن استمرار الديمقراطية السوفييتية كان يتوقف على صون التحالف بينها وبين الفلاحين.

■ *هنا يبرز التناقض الجوهري الأول في مسار العملية الثورية التي افتتحها انقلاب أكتوبر. فالطبقة العاملة لا تملك الاستمرار في موقع القيادة لسلطة الدولة ما لم تباشر عملية الإنتقال إلى الإشتراكية. وفي ظروف مجتمع رأسمالي متخلف، حيث البروليتاريا أقلية والفلاحون هم الأغلبية، وحيث التراكم في رأس المال لم يبلغ بعد الدرجة التي تمكن البروليتاريا الظافرة من حل المسألة الفلاحية على الطريقة التي تصورها إنجلز (الإجتذاب الطوعي للفلاحين نحو «التشريك» بفعل مزايا الإنتاج الكبير الناجمة عن التطور التكنولوجي في الزراعة)، وحيث تعجيل عملية التراكم يتطلب بالضرورة اقتطاع نسبة هامة من فائض العمل الإجتماعي، الذي هو في غالبه عمل فلاحي وتخصيصها للنهوض بعملية التصنيع؛ في ظروف كهذه لا مفر من نمو التناقض، الذي يحتدم بقدر ما تتسارع عملية الإنتقال إلى الإشتراكية، بين الطبقة العاملة، وبين شرائح واسعة من الفلاحين المتوسطين والأغنياء، وهي شرائح أصبحت تشكل أغلبية الفلاحين بعد مرسوم الأرض:]*

١-■ **أول تجليات هذا التناقض،** كان الصدام بين السلطة السوفييتية وبين الجمعية التأسيسية، الصدام بين البروليتاريا التي انتقلت إلى السلطة على رأس ثورة ديمقراطية، وبين رمز الديمقراطية ومطلبها السياسي الرئيسي (الجمعية التأسيسية). ولكنه كان الصدام الأكثر سهولة بالمقارنة مع ما سوف يبرز لاحقاً، المناوشة الأولى التي كان من السهل حسمها – بفعل مفعول مرسوم الأرض– دون المساس بالسمة الديمقراطية للسلطة السوفييتية، بل بالعكس بتعزيزها. *(راجع ملحق ٢: حول حل الجمعية التأسيسية).*

■ ولكن هذا لم يكن آخر، ولا أهم التجليات لهذا التناقض الأول، الذي سوف نواصل تتبع مساره ونتائجه عبر تطور العملية. ويكمن جوهر هذا التناقض في حقيقته من شقين: **أولهما،** أن تأميم الأرض وتوزيعها على الفلاحين في ظل تخلف مستوى إنتاجية الزراعة، يقود في المدى القريب إلى الارتداد إلى الاقتصاد الطبيعي، وعرقلة إمكانية استخلاص فائض العمل الزراعي وتخصيصه لتعجيل التراكم الضروري من أجل التصنيع؛ **وثانيهما،** أن هذا الإجراء يؤدي في المدى المتوسط ، إلى نشر العلاقات الرأسمالية وتشجيع نموها في الريف، ويقوض بالتالي الأساس المادي – الإجتماعي لدور البروليتاريا القيادي في إطار تحالف العمال والفلاحين الذي يشكل عماد الديمقراطية السوفييتية وركيزتها، التي لا غنى عنها.

٢-■ **التناقض الجوهري الثاني،** الذي ينطوي عليه مسار ثورة أكتوبر ينبع أيضاً من كون الطبقة العاملة التي انتقلت إلى موقع الطبقة الحاكمة بفضل وقوفها على رأس الانتفاضة الفلاحية العارمة، وجدت نفسها – من موقع السلطة – مضطرة للنهوض، ليس وحسب بدورها التاريخي الذي توضحه نظرية ماركس (نزع ملكية «رأس المال» من أيدي البورجوازية وإطلاق التطور المتسارع لقوى الإنتاج وصولاً إلى مجتمع إشتراكي)، بل أيضاً وجدت نفسها مضطرة للقيام بالدور التاريخي الذي تخلّفت الرأسمالية المحلية عن النهوض به في تطويرٍ وتنمية قوى الإنتاج، أي بعبارة أخرى في تأمين التراكم الضروري في «رأس المال» مجسداً بأدوات العمل وشروطه التقنية، والنمو الضروري للعمل الإجير اللازمين من أجل توفير المقدمات المادية والحضارية الضرورية للتحول الإشتراكي، حيث يمكن الحديث عن انتقال جدي إلى الإشتراكية إلا على قاعدة درجة متقدمة من التراكم والتمركز لأدوات الإنتاج، ودرجة متقدمة من التطور في الطابع الإجتماعي للقوى المنتجة الذي يوفره الإنتاج الكبير، وهي الدرجة التي حققها تطور الرأسمالية في مراكزها المتقدمة، وعجزت عن بلوغها الرأسمالية الروسية بفعل رعبها من الثورة الديمقراطية، التي يكمن جوهرها في الانتفاضة الفلاحية، وتخلفها عن الاستجابة لمتطلباتها.

■ إن التدابير الديمقراطية الجذرية السياسية والإجتماعية التي أقدمت عليها ثورة أكتوبر

منذ أسابيعها الأولى تزيل الحواجز الكابحة لهذا التطور وتطلق العنان لمساره، ولكن ثمة مسافة بين إقرار تدابير سياسية واجتماعية تفتح الطريق لنمو القوى المنتجة وإنجاز التراكم الضروري، وبين التحقق الفعلي لهذا النمو والإنجاز الواقعي للتراكم. وفي نطاق هذه المسافة ينمو تناقض قوامه أن الطبقة العاملة لا يمكنها أن تحقق نمو قوى الإنتاج (إلى المستوى الذي أنجزته الرأسمالية المتقدمة) من خلال اللجوء إلى الوسائل الرأسمالية نفسها، أي لا يمكنها إنجاز التراكم من خلال تشجيع نمو علاقات الرأسمالية، وتغلغلها في المجتمع دون حدود.

■ إن ذلك، فضلاً عن تناقضه مع مصالحها المباشرة، يقوّض الأساس الإجتماعي لسلطتها ويضعف القاعدة المادية لدورها القيادي، ويهيء المناخ للرِدَّة، للثورة المضادة، التي هي في – عصر الإمبريالية – لا تقود إلى بناء مجتمع رأسمالي متقدم، بل إلى السقوط مجدداً في الحلقة المفرغة للتبعية والتخلف. من هنا، وفي غياب تطور ثوري حاسم في الغرب الرأسمالي، تنشأ الحاجة إلى مرحلة إنتقالية تاريخية طويلة يختلط فيها ويتداخل أداء المهمتين، الدورين التاريخيين: إنجاز التراكم الضروري، والتحويل الإشتراكي للمجتمع ولعلاقات الإنتاج، وهما مهمتان ليستا بالضرورة، ولا دوماً، متوافقتين، بل هما أحياناً متناقضتان في الواقع العملي؛ كما سوف نرى، أن النشر المتسرع لعلاقات الإنتاج الإشتراكية (ليس بمعنى الملكية العامة فحسب، بل أيضاً بمعنى الإدارة العمالية الجماعية) يؤدي أحياناً إلى كبح التراكم وعرقلته، بل وتدمير منجزاته؛ كما أن نمو وتغلغل علاقات الإنتاج الرأسمالية يؤدي إلى تقويض الشروط السياسية – الإجتماعية، التي بدونها لا يمكن إنجاز التراكم في عالم تسوده الإمبريالية. وهذا التناقض لا مفر منه ولا حل له بالوسائل الإرادوية، إنه لا يجد حله، إلا عبر تطور وتفاقم الصراعات الإجتماعية على امتداد مرحلة الإنتقال.

■ إن هذا التناقض ينبع من أن عملية إنجاز التراكم تتطلب اقتطاع نسبة عالية من فائض العمل الإجتماعي، وتخصيصها لأغراض تطوير البنية الأساسية لقوى الإنتاج، وهذا لا يعني فقط الاستيلاء على فائض العمل الإجتماعي للفلاحين، بل أيضاً على نسبة كبرى من الفائض الإجتماعي المتولد عن العمل المأجور، فائض عمل الطبقة العاملة. وينطوي هذا على تناقض بين المصالح الآنية المباشرة للطبقة العاملة، مصلحتها في تحسين مستوى معيشتها والتخلص السريع من أوضاع العوز والبؤس المضاعف التي يفرضها عليها التخلف الرأسمالي، وبين مصالحها النهائية في إنجاز التحول الإشتراكي للمجتمع والذي لا سبيل لتحقيقه إلا عبر التراكم.

إن محاولة حل هذا التناقض بالوسائل الأيديولوجية لا تجدي تماماً، أو لا تجدي دائماً. إن تطور هذا التناقض يفرض ضرورات موضوعية تترك إنعكاساتها على درجة التماسك

والانسجام الإجتماعي داخل صفوف الطبقة العاملة، على الديمقراطية العمالية، وعلى مسار عملية الإنتقال بكاملها.

٣-■ **التناقض الجوهري الثالث**، الذي واجهته ثورة أكتوبر لا ينبع من التناقضات في الاستحقاقات والضرورات الكامنة داخل مسار العملية الثورية نفسها، وما تولده من تناقضات إجتماعية داخل معسكر الثورة، بل ينبثق من التضاد بين الثورة وبين محيطها، التضاد والصراع مع القوى الرجعية المضادة للثورة داخل المجتمع الروسي، وكذلك مع الامبريالية العالمية. وهذا التناقض هو السياق الأشمل، المحلي والدولي، الذي وضعت فيه التناقضات الأخرى وتفاقمت من خلاله وبالتفاعل معه. ولقد فرض هذا التناقض أيضاً جملة من المترتبات والضرورات الموضوعية، التي عكست نفسها على مسار تطور الثورة، وعلى تكييف وتشكيل الشروط التاريخية لعملية الإنتقال إلى الإشتراكية، سواء على الصعيد السياسي أو الإقتصادي.

■ لقد بدأ هذا التناقض يبرز منذ اللحظات الأولى لانتصار الثورة في العاصمة، حيث واجهت تمرداً قاده العسكريون الرجعيون في مناطق الدون. وما كادت تنجح في إخماد التمرد حتى كان عليها أن تواجه الغزو الألماني إثر رفض المحور عرضها بإبرام سلم ديمقراطي دون إلحاقات (أي ضم أراض) أو تعويضات. وبعد اضطرارها في ١٩١٧/١٢/٢، إلى صلح بريست – ليتوفسك (Brest– Litowsk) الإلحاقي، إنفجر التمرد الرجعي مجدداً وتحول إلى حرب أهلية شاملة، واقترن بتدخل إمبريالي واسع شاركت فيه ١٤ دولة من دول الوفاق، كانت حجته تنصل روسيا من التزاماتها للتحالف، وخروجها المنفرد من الحرب؛ والنضال ضد الغزو والرِدَّة والتدخل فضلاً عن كلفته الباهظة في الأرواح والتضحيات والموارد، كانت له أيضاً إنعكاساته الحتمية على الديمقراطية السوفييتية نفسها.

■ فوق ذلك، فإن الدمار الناجم عن التورط في الحرب الإمبريالية، والذي فاقمته الحرب الأهلية والحرب الدفاعية ضد التدخل الامبريالي، أضاف عبئاً إقتصادياً ثقيلاً إلى التخلف الذي كان يعاني منه أصلاً الاقتصاد الروسي وضاعف مع معضلات إنجاز التراكم الضروري، خصوصاً وأن التدخل العسكري الامبريالي المندحر لم يلبث أن تحول إلى حصار اقتصادي شامل إستهدف خنق الجمهورية السوفييتية الفتية. وفي ظل هذه الشروط الموضوعية الصعبة والمعقدة، كان على ثورة أكتوبر أن تواجه تناقضاتها الداخلية، وأن تنهض بالمهمة المزدوجة التي ألقاها على عاتقها التاريخ موضوعياً: مهمة الإفلات من حلقة التخلف الموروث والتبعية، ومهمة شق الطريق نحو التحول إلى الإشتراكية.

٤- ■ لم تكن هذه التناقضات نتيجة للخيار الثوري الإرادي الذي تبناه البلاشفة، بل لقد

كان هذا الخيار بالعكس نتيجة لهذه التناقضات، والسبيل التاريخي الوحيد الممكن لتجاوزها والتغلب عليها. لقد كانت هذه التناقضات نتيجة لحقيقة أن ثورة أكتوبر ورثت نتائج وتناقضات أزمة تخلف المجتمع الرأسمالي الروسي، التي انفجرت في سياق التفجر الشامل لأزمة النظام الرأسمالي العالمي، وهو يدخل الطور الأول من أطوار مرحلته الإمبريالية. لقد ورثت الثورة العبء الثقيل وجاهدت بضراوة من أجل البقاء، ومن أجل التغلب على عوامل وانعكاسات الأزمتين، وما فرضتهما عليها من تناقضات، وشقت عبرها طريقها المعقد للإنتقال إلى الإشتراكية.

■ ولسوف نرى ماهي الضرورات الموضوعية التي تفرضها **هذه التناقضات الثلاث**، من خلال تتبع مسارها وتجلياتها في سياق تطور العملية الثورية وعملية الإنتقال، ولكننا نكتفي هنا بالإشارة السريعة إلى أن أبرز هذه الضرورات تمثلت في أن عملية الإنتقال إلى الإشتراكية إتخذت طابع مرحلة تاريخية طويلة ومعقدة ذات مسار مليء بالتعرجات ورغم التداخل في ما انطوت عليه من مهمات سياسية واجتماعية تاريخية (ديمقراطية – برجوازية، من جهة؛ وانتقالية– إشتراكية، من جهة أخرى)، وما أدى إليه من تشابك متناقض، وتنوع فريد في أشكال السلطة والعلاقات الإجتماعية، يمكننا أن نميِّز في إطار هذه المرحلة بين طورين رئيسين:

– **الطور الأول**، هو الذي غلبت فيه وبرزت كمهمة رئيسية ضرورة إنجاز التراكم اللازم لبلوغ مستوى التطور في قوى الإنتاج الذي حققته الرأسمالية المتطورة، بما ينطوي عليه ذلك من استمرار نسبي لفعل القوانين الإقتصادية التي تحكم تطور المجتمع الرأسمالي، وهو طور أنجزته التجربة بنجاح.

– **والطور الثاني**، هو الذي برزت فيه بشكل رئيسي ضرورة استكمال سيطرة المجتمع بصورة جماعية على وسائل الإنتاج، وعلى تخصيص وتوزيع الفائض، أي ضرورة استكمال ولادة المجتمع الإشتراكي، وهو الطور الذي كانت التجربة تقف أمام استحقاقاته وتراوح مكانها عاجزة عن الاستجابة لهذه الاستحقاقات، ما أدى إلى تفاقم أزمتها وقادها إلى الانهيار ■

الفصل الثاني

الحرب الأهلية و «شيوعية الحرب»
١٩١٨-١٩٢١

١- تآكل الديمقراطية السوفييتية
٢- إجراءات «شيوعية الحرب»، وانعكاساتها

(١)

تآكل الديمقراطية السوڤييتية

١-■ لم تكد ثورة أكتوبر تجتاز إختبار حل الجمعية التأسيسية وتوطيد دعائم الديمقراطية السوڤييتية في المؤتمر الثالث للسوڤييتات، حتى واجهت الغزو الألماني واسع النطاق الذي لم تكن لديها الوسائل لصده بعد انهيار الجيش القيصري القديم، الذي لعبت فيه دوراً حاسماً عملية الفرار الجماعي للفلاحين المجندين قسراً والمتلهفين للعودة إلى الأرض، التي استردوا حقهم في الحيازة عليها.

المفاوضات التي بدأتها روسيا الثورية مع المحور الألماني – النمساوي فور انتصار الثورة إنتهت إلى مأزق في مطلع عام ١٩١٨، إثر رفض المحور عرض السلم الديمقراطي الذي تقدمت به الحكومة السوڤييتية، وخرقت القوات الألمانية الهدنة وبدأت التقدم بسرعة نحو العاصمة بتروغراد التي أوشكت أن تقع تحت الحصار، واضطرت الحكومة الثورية التي انتقلت إلى موسكو، بعد تردد طويل ونقاش حاد داخل الحزب البلشفي ومع حلفائه في الحكومة (يسار الإشتراكيين الثوريين)، إضطرت إنقاذاً للثورة إلى إبرام صلح بريست – ليتوڤسك الإلحاقي، الذي فرض على الجمهورية السوڤييتية شروطاً مجحفة وتنازلات مذلة في الأراضي وغرامات حرب باهظة. أحدث صلح بريست صدعاً جديداً أكثر خطورة في العلاقة بين الطليعة البروليتارية لثورة أكتوبر وبين جماهير الفلاحين والبورجوازية الصغيرة الديمقراطية عموماً.

■ إزدادت الأمور تعقيداً إثر إخفاق الموسم الزراعي لربيع ١٩١٨، الذي أدى إلى المجاعة في المدن ودفع إلى إقرار مرسوم حكومي بمصادرة فائض الحبوب. وهكذا فإن بؤر التمرد البيضاء (نسبة إلى الحرس الأبيض)، التي كانت قد انهارت في مطلع العام ١٩١٨ بفعل انتفاضات الفلاحين الفقراء الطامحين إلى الأرض، بدأت تعيد تنظيم نفسها بقيادة كبار عسكريي الجيش القديم وفلول البورجوازية وكبار الملاك، ولكن مستندة بقوة هذه المرة إلى دعم الفلاحين الأغنياء(الكولاك)، ومستغلة التذبذب والتذمر المنتشر في صفوف متوسطي الفلاحين. وتلقت هذه البؤر دعماً معلناً، وإسناداً بالتدخل المباشر، من جانب جميع القوى الإمبريالية المتحاربة التي أجمعت رغم الحرب المُستَعِرة فيما بينها، على شن الحرب على الجمهورية السوڤييتية الفتية والتسابق على اقتسام أراضيها.

٢-■ في نيسان (إبريل) ١٩١٨ إحتل اليابانيون ڤلاديڤوستوك، وبدأوا غزوا شاملاً

لشرقي سيبيريا. وفي مطلع أيار (مايو) أنزل الإنجليز قواتهم في مورمانسك. وفي منتصف أيار (مايو) خرق الألمان معاهدة بريست واندفعت جيوشهم عبر الجنوب الروسي، واستولت على شبه جزيرة القرم، وانتشرت التمردات التي قادها الحرس الأبيض في سيبيريا وأوكرانيا والجنوب الروسي والأورال والقفقاس والبلطيق ومناطق الحدود الفنلندية، وتلقت دعماً مكثفاً من المتدخلين الإمبرياليين. وفي أواخر صيف ١٩١٨، كانت الجمهورية السوفييتية قد حُرمت من أبرز المناطق التي تضمن إمداداتها من الغذاء والمواد الأولية والوقود. وفي تموز (يوليو) ١٩١٨، نظم يسار الإشتراكيين الثوريين، الذين كانوا قد خرجوا من الحكومة بعد إبرام صلح بريست – ليتوفسك، ولكنهم احتفظوا بتمثيلهم في الهيئات السوفييتية المحلية والمركزية، نظموا عصياناً في موسكو وبتروغراد ومدن أخرى، ورغم فشل العصيان جددوا في أيلول (سبتمبر) محاولة اغتيال لينين. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩١٨، أعلنت الحكومة السوفييتية حالة الطوارىء في البلاد، والتعبئة العامة لدحر المتدخلين الإمبرياليين والحرس الأبيض.

■ الثورة العمالية التي اندلعت في النمسا (تشرين الأول /أكتوبر ١٩١٨)، ثم في ألمانيا (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨)، والنهوض العارم الذي شهدته حركة الطبقة العاملة في العديد من البلدان الرأسمالية المتطورة خلال الفترة نفسها. هذه التطورات منحت ثورة أكتوبر الروسية فرصة قصيرة للتنفس، ولكنها لم تجلب السلام لها. فالبورجوازيتان الفرنسية والإيطالية تمكنتا من مواجهة وإحباط الانتفاضات، والإضرابات العمالية في ظل شلل الحزبين الإشتراكيين الفرنسي والإيطالي وتواطؤ قياداتهما اليمينية. وفي ألمانيا تمكن اليمين الإشتراكي – الديمقراطي (SPD)، من إقناع مؤتمر «مجالس العمال والجنود» (Arbeiter und Soldatenraete)، الذي انعقد في أواخر ١٩١٨، كهيئة عليا للسلطة العمالية في الجمهورية الألمانية الفتية، إقناعه بتسليم السلطة طوعاً إلى حكومة ائتلافية من البورجوازية واليمين الإشتراكي، والإكتفاء بدعوة الجمعية التأسيسية. وتحت مظلة الجمعية التأسيسية، وبقيادة نوسكه (Noske) الوزير «الإشتراكي»، شنت الحكومة الائتلافية حملة دموية لقمع وحل مجالس العمال والجنود في برلين وغيرها من المدن الألمانية جرى في سياقها، الاعدام الميداني للألوف من العمال وقادتهم وأعقبت ذلك بحرب خاطفة ضد جمهورية باڤاريا السوفييتية لإسقاط الحكومة العمالية فيها.

[قبل ذلك، في نيسان (إبريل) ١٩١٨، كان الجيش الألماني، بطلب من الحكومة البورجوازية الفنلندية التي فرّت من البلاد، إثر انتصار الثورة العمالية فيها، قد شنّ هجوماً لغزو فنلندا. وتحت مظلة الاحتلال الألماني، إرتكب الحراس البيض الفنلنديون مجزرة وحشية تم خلالها، بدم بارد، إعدام ١٨ ألف عامل، وزجّ عشرات الألوف في السجون، عدا الذين

سقطوا في ساحات القتال].

وبالأسلوب نفسه تم اغتيال الثورة العمالية في النمسا، وجمدت ضمن حدود إعلان الجمهورية الديمقراطية – البورجوازية، وشاركت الجمهورية النمساوية «الديمقراطية» مع دول الوفاق في شن الحرب ضد الجمهوريات السوفييتية، التي كانت قد أعلنت في هنغاريا وسلوفاكيا، وتمكنت من اسقاطهما في صيف ١٩١٩ .

٣–■ إثر اندلاع الثورتين الألمانية والنمسوية أعلنت روسيا السوفييتية إلغاء معاهدة بريست – ليتوفسك الإلحاقية. ولكن نهاية الحرب العالمية الأولى أدت إلى مبادرة بريطانيا والولايات المتحدة واليابان لبناء تحالف ضم ١٤ دولة بهدف تطويق روسيا السوفييتية ومواصلة وتصعيد حرب التدخل ضدها، وذلك رغم الإضرابات العمالية الواسعة وحركة الاحتجاج الجماهيرية العارمة التي شهدتها هذه البلدان، وبخاصة بريطانيا وفرنسا، ضد سياسة التدخل والتطويق.

وتحت مظلة التدخل الإمبريالي إستَعَرَت الحرب الأهلية وأصبحت تشكل خطراً حقيقياً يتهدد ثورة أكتوبر، فالأميرال كولتشاك(Koltschak) الذي انطلق من سيبيريا وأعلن نفسه حاكماً عاماً لعموم روسيا (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨)، استولى بجيشه على الأورال وتابع زحفه نحو الڤولغا. ومن قاعدته في جنوب روسيا وأوكرانيا إندفع الجنرال دينيكن (Deenikin) نحو موسكو. واستولى ڤرانغل (Wrangel) على شبه جزيرة القرم بعد الانسحاب الألماني منها. واستولى الحرس الأبيض، إلى جانب الجيش التركي على مناطق القفقاس وآسيا الوسطى. وفي الشمال والغرب كانت جيوش يودينيش (Judinisch) وميلر (Miller) بالإضافة إلى بولندا التي انضمت إلى تحالف الـ ١٤، تسيطر على مناطق البلطيق، واستولت أكثر من مرة على مداخل بتروغراد.

■ خاضت ثورة أكتوبر نضالاً ضارياً ضد التدخل الإمبريالي وإرهاب الحرس الأبيض. واستمر هذا النضال، حتى تكلل بالظفر في ربيع ١٩٢١، ثلاث سنوات قاسيات قدمت خلالها الطبقة العاملة الروسية، وحلفاؤها من فقراء الفلاحين، تضحيات هائلة بالدماء والعرق والجوع. وفوق الدمار الذي تسببت به أربع سنوات من التورط في الحرب العالمية الأولى، وصلت البلاد في مطلع عام ١٩٢١ إلى درجة مرعبة من الخراب والتدمير.

٤–■ في سياق هذا الصراع الدامي، كيف تصدت الثورة لمهمتها المزدوجة: مهمة إنجاز التراكم من جهة، والتحويل الإشتراكي للمجتمع من جهة ثانية؟

في فترة التنفس القصيرة التي أعقبت صلح بريست – ليتوفسك، وفي سياق السجال مع «الشيوعيين اليسارين» بقيادة بوخارين (Bucharin) حينذاك، بدأ لينين يبلور الملامح

لنظريته حول الإنتقال إلى الإشتراكية في مجتمع رأسمالي متخلف.

وأوضح لينين مراراً «أن وصف الجمهورية السوفييتية بأنها إشتراكية صحيح فقط بكونه يعني ضمناً أن السلطة السوفييتية (التي تقودها البروليتاريا) مصممة على إنجاز الإنتقال إلى الإشتراكية، ولا يعني أبداً أن النظام الإقتصادي – الإجتماعي القائم هو نظام إشتراكي»؛ ذلك أن المجتمع الروسي، وقد أطلقت ثورة أكتوبر مسيرة انتقاله إلى الإشتراكية ما يزال يضم أنماط إنتاجية متعايشة ومتصارعة، حددها على النحو التالي: ١– الإقتصاد الفلاحي الطبيعي المغلق (البطريركي، الذي لم يدخل إلى دائرة التبادل في السوق)؛ ٢– الإقتصاد (الإنتاج) البضاعي الفلاحي والحرفي الصغير؛ ٣– رأسمالية القطاع الخاص؛ ٤– رأسمالية الدولة؛ ٥– الإشتراكية.

■ حدد لينين مهمة الإنتقال إلى الإشتراكية، من هذا الوضع، بكونها عملية تعزيز مضطرد للنمطين الرابع والخامس، على حساب الأنماط الثلاثة الأولى، عبر تدخل الدولة التي كانت ماتزال بعد دولة الديمقراطية السوفييتية الواسعة للشعب العامل بقيادة البروليتاريا. لم يكن لينين غافلاً عن التناقض الذي تنطوي عليه هذه العملية: بين المضمون الطبقي المتقدم للسلطة السياسية، وبين تدني مستوى التطور المادي والحضاري لقوى الإنتاج، وهو ينعكس تناقضاً بين الطبيعة الديمقراطية للسلطة السوفييتية وقاعدتها الإجتماعية التي تعتمد إلزاماً تحالفاً متيناً مع طبقة الأغلبية الفلاحية، وبين المهمة الإقتصادية – الإجتماعية التي تضعها نصب عينها هذه السلطة، وهي مهمة تعزيز علاقات الإنتاج الإشتراكية ورأسمالية الدولة، على حساب الإقتصاد الفلاحي بشقيه البطريركي والبضاعي.

■ وإذا كان لينين لم يتعمق في بحث التعقيدات التي ينطوي عليها هذا التناقض، إلا أنه أشار إليه أكثر من مرة (وخصوصاً في كتاباته اللاحقة) وكان يتصور حلّه عبر عملية من شقين:

أولهما، التطوير التكنولوجي (جرى فيما بعد التركيز بخاصة على خطة كهربة البلاد)، والذي يمكن أن يتسارع إذا ما انتصرت الثورة العمالية في الغرب؛ **وثانيهما**، تعزيز ديكتاتورية البروليتاريا، أي الحفاظ بقوة على الدور القيادي للطبقة العاملة عبر صون تحالفهما مع الفلاحين. ولا شك أن الشق الثاني من الحل مايزال ينطوي على ثغرة، لا سبيل إلى حلها، إلا إذا جرى ذلك من خلال تقليص نطاق الديمقراطية السوفييتية لتصبح دكتاتورية طبقة الأقلية، بدلاً من دكتاتورية طبقتي الأغلبية ■

(٢)

إجراءات «شيوعية الحرب»، وانعكاساتها

*[■ رغم ما انطوت عليه من ثغرات، اكتسبت بلورة هذه النظرية أهمية إستثنائية كونها المرة الأولى التي يعالج بها لينين بشكل ملموس، (وإن يكن بعد مايزال عاماً ويقتصر على العناصر الرئيسية) مسألة الإنتقال إلى الإشتراكية إنطلاقاً من وضع مجتمع رأسمالي متخلف. ولكن سرعان ماأملت الظروف الموضوعية القاهرة، في حُمَّى الحرب الأهلية المستعرة، وتحت وطأة المجاعة التي اجتاحت مدن البلاد في مطلع صيف ١٩١٨، الإتجاه الإضطراري نحو **«شيوعية الحرب»**، ووضع هذه النظرية جانباً بحيث لم يَجْرِ إحياؤها أيضاً تحت ضغط الضرورة القاهرة إلا بعد ثلاث سنوات. واتسمت سياسة شيوعية الحرب بتعجيل إجراءات **«نزع ملكية الغاصبين»**، وبالمصادرة القسرية لفائض الحبوب من الفلاحين لقاء أسعار ثابتة تدفع بالروبل الورقي وفرض إحتكار الدولة لتجارة الغذاء، وسوف نعالج انعكاسات هذه السياسة على أوضاع الطبقة العاملة، وعلى تحالفها مع الفلاحين، وعلى الديمقراطية السوفييتية، ومن ثم على الوضع العام للبلاد عبر العناوين الأربعة التالية:]*

أولاً- تعجيل وتيرة «نزع ملكية غاصبي الملكية»

١-■ حتى ربيع ١٩١٨ لم تكن الاجراءات الإقتصادية التي أقدمت عليها سلطة أكتوبر قد تجاوزت بعد حدود التدابير الجذرية للثورة البورجوازية – الديمقراطية: مرسوم الأرض، وتأميم البنوك ووسائل النقل البحري والنهري، وأخيراً – في نيسان (إبريل) ١٩١٨- تأميم التجارة الخارجية الذي وصف بكونه درعاً يحمي روسيا من استغلال رأس المال الأجنبي، ولا يمكن بدونه أن تبني صناعتها الخاصة، وتتحول إلى بلد صناعي متقدم. وخارج هذا النطاق فقد اكتفت ثورة أكتوبر بفرض الرقابة العمالية في المصانع بصفتها إجراءاً إنتقالياً يمهد الطريق لمباشرة التحول الإشتراكي. وشجعت السلطة السوفييتية الإقتراب من أشكال معينة من رأسمالية الدولة عن طريق إتفاقات بين نقابات العمال وجمعيات أرباب العمل بمشاركة الدولة، في كل فرع صناعي يجري بموجبها دمج منشآتها في مجمع رأسمالي – دولتي يعمل تحت إدارة مشتركة، من العمال والرأسماليين، ويدعم بالإعانات والقروض من الدولة ويبيع إنتاجه إلى الدولة.

٢-■ وكما رأينا، فإن نظرية لينين حول الأنماط الإقتصادية الخمسة لمرحلة الإنتقال كانت تبرر هذا الحذر والتحفظ الذي عولجت به مسألة «نزع ملكية الغاصبين». ولكن هذا الحذر، كما النظرية نفسها تم تجاوزهما تحت ضغط الضرورة عندما استعرت الحرب الأهلية في أواخر

الربيع. فالمقاومة التي أخذ يبديها الرأسماليون لنظام الرقابة العمالية دفعت العمال في صناعة بعد الأخرى إلى الانتظام لفرض سلطتهم في المنشآت وعقد المؤتمرات المتوالية لمطالبة السلطة السوفييتية، بل والضغط عليها، لتأميم الصناعة. وبدأت العملية، في أيار(مايو) ١٩١٨ بتأميم المناجم وصناعات التعدين وبناء الآلات، وبعض الفروع الغذائية الحساسة كصناعة السكر. وأخيراً، في مطلع تموز(يوليو)، أصدرت الحكومة مرسوماً يقضي بتأميم ماتبقى من وسائل النقل المملوكة لأفراد، وكذلك المرافق العامة (الماء والغاز، إلخ..)، وكذلك جميع المصانع التي يزيد رأسمالها على ٢٠٠ ألف روبل، وحتى نهاية آب (أغسطس) كان قد تم تأميم ثلاثة آلاف مصنع على أساس هذا المرسوم، ثم توالت في سياق السنوات الثلاث للحرب الأهلية عمليات التأميم ووضع اليد على العديد من المنشآت المتوسطة والصغيرة في الصناعة.

٣-■ في مجال التجارة الداخلية، أيضاً، إتسمت المقاربة التي اعتمدتها الحكومة السوفييتية بالحذر والتحفظ ومحاولة التوصل إلى اتفاق مع التعاونيات البورجوازية لتقوم بدور رئيسي في ميدان التوزيع. ولكن المجاعة والحرب الأهلية المستعرة التي فرضت نفسها في أواخر ربيع ١٩١٨ فرضت إحتكار الدولة لتجارة الحبوب، وفي مطلع السنة التالية، وتحت ضغط الضرورة أيضاً رُسِّم لاحتكار الدولة تجارة بعض السلع الغذائية الرئيسية الأخرى كالسكر والملح والشاي.

سياسة الحذر والتدرج في معالجة مهمة «نزع ملكية الغاصبين» كانت تنبثق من إدراك التناقض بين هذه المهمة، وبين انجاز التراكم الضروري لقوى الإنتاج في ظروف مجتمع رأسمالي متخلف. وإذا كانت ضرورات الحرب القاهرة قد فرضت التخلي عن هذه السياسة، ودفعت إلى تجاهل التناقض الذي تنبثق منه في كيفية معالجة برنامج الحزب لعام ١٩١٩ لقضايا الإنتقال إلى الإشتراكية، فإن هذا التناقض عاد ليبرز مرة أخرى بحدة في أعقاب انتهاء الحرب، ولتفرض الضرورات القاهرة للنهوض بقوى الإنتاج تغييراً جوهرياً في المقاربة النظرية والعملية لمعضلات عملية الإنتقال.

[هذا البرنامج، الذي أُقرت مسودته في المؤتمر الثامن. للحزب المنعقد في آذار(مارس) ١٩١٩، ينطلق من اعتبار أن مهمة «نزع ملكية غاصبي الملكية» قد تم إنجازها بنجاح في روسيا، وأن وسائل الإنتاج الرئيسية قد أصبحت ملكية عامة للدولة العمالية. في تقريره حول ***«الضريبة العينية»*** *في نيسان(إبريل) ١٩٢١ يعود لينين، دون الإشارة للبرنامج، إلى مراجعة هذا الحكم المتسرع، ويعيد إحياء نظريته حول الأنماط الخمسة للإقتصاد في مرحلة الإنتقال، مؤكداً أنها تعكس بصورة أدق واقع المجتمع الروسي في نهاية فترة شيوعية الحرب].*

ثانياً– مشكلة «الإنضباط في العمل»

١–■ برزت هذه المشكلة بعناصرها المختلفة منذ الأسابيع الأولى لثورة أكتوبر، وتطورت حتى أصبحت موضع صراع إجتماعي حاد، إنعكس داخل صفوف الحزب وهيئات السلطة السوفييتية. وقد أولت كتابات لينين، لتلك الفترة، إهتماماً فائقاً لمعالجة هذه المسألة بعناصرها وترجماتها المتعددة، وبدلالاتها النظرية والعملية. وإذا كان يغلب على المعالجات المبكرة لهذه المشكلة، الميل إلى التعاطي معها من زاوية كونها سلوك أفراد، أو جماعات صغيرة من العمال، أو باعتبارها نتيجة التفسخ الذي غزا بعض قطاعات الطبقة العاملة، بفعل ضغوط المجاعة والحرب، أو نتيجة اللامبالاة واللامسؤولية إزاء حاجات الإنتاج والموروثة عن واقع «الإغتراب» الذي يغذيه نظام الاستغلال الرأسمالي، إلا أن المعالجات اللاحقة كانت تميل إلى الاعتراف بكونها إحدى التجليات البارزة للتناقض بين المصالح المباشرة للطبقة العاملة وبين مصلحتها النهائية في التحويل الإشتراكي، والذي يعبر عن نفسه ميلاً نحو «تغليب المصالح الجزئية الحرفية للعمال على مصالحهم النهائية كطبقة»، على حد تعبير لينين نحو «التضحية بمصالح مجموع الطبقة العاملة بدكتاتوريتها وتحالفها مع الفلاحين ودورها القيادي في النضال لتحرير العمل من نير رأس المال، من أجل منافع مباشرة قصيرة الأمد وجزئية للعمال». *(لينين: «**الضريبة العينية**»/الأعمال الكاملة/ طبعة دار التقدم ١٩٦٥ بالإنجليزية/ المجلد ٣٢/ ص٣٤٢).*

■ يبرز لينين بدقة أحد عوامل تفاقم هذا التناقض وهو الحاجة إلى تقديم تنازلات إقتصادية ملموسة للفلاحين، على حساب مستوى معيشة العمال، صوناً للتحالف معهم، ولكنه يفترض ضمناً العامل الرئيسي لنشوء هذا التناقض وتفاقمه، وهو تدني مستوى تطور قوى الإنتاج الذي يملي الحاجة إلى اقتطاع نسبة عالية من فائض عمل الطبقة العاملة واللازم تخصيصها لصالح إنجاز التراكم الضروري (في رأس المال، وفي مستوى تنظيم وتأهيل قوة العمل) لبناء القاعدة المادية – الحضارية للتحول الإشتراكي اللاحق.

٢–■ كيف برزت هذه المشكلة وتطورت في المسار الواقعي للتجربة السوفييتية في سنواتها الأولى؟

بعد ثورة أكتوبر مباشرة، وإلى جانب إقرار نظام الرقابة العمالية ويوم العمل من ثماني ساعات، جرى إقرار نظام تحديد الأجور وفقاً لوقت العمل، وفي ظل المستوى المعطى لدرجة التطور المادي والحضاري للقوى المنتجة، إنعكس هذا النظام إنعكاساً سلبياً حاداً على درجة الانضباط في العمل، وبالتالي على معدل الإنتاجية، وبدأ النقاش يحتدم في صفوف الحزب

والنقابات والهيئات السوفييتية حول سبل تحسين مستوى الانضباط في العمل.

وفي كراسه حول «**المهام المباشرة للسلطة السوفييتية**» *(الأعمال الكاملة /الطبعة أعلاه/ المجلد ٢٧/ ص٢٥٨)*، والصادر في ربيع ١٩١٨، ينظر لينين إلى هذه المهمة باعتبارها المدخل الرئيسي لرفع إنتاجية العمل، إنطلاقاً من الوضع المُعطى، متغاضياً مؤقتاً عن مسألة الارتقاء بالمستوى التقني لشروط الإنتاج.

■ في نيسان(إبريل) ١٩١٨ أقرت النقابات، التي كانت ماتزال بعد مسؤولة عن تنظيم الرقابة العمالية في المصانع وعن إدارة المؤسسات المؤممة، نظاماً لتحديد حصص الإنتاج وحساب إنتاجية العمل، يقضي باحتساب الأجور على قاعدة القطعة (بدل الوقت) ويتضمن نظاماً للعلاوات التي تقدم مكافأة على تجاوز الحدود الدنيا المقررة لحصص الإنتاج. ولكن بما أن الميل في البداية كان ينحو باتجاه التركيز على الانضباط الطوعي، فإن هذا النظام رغم كونه قد صودق عليه في سلسلة من المؤتمرات النقابية الفرعية والمركزية، لم يجد طريقه إلى التطبيق إلا جزئياً.

وهكذا نرى، أنه حتى حزيران(يوليو) ١٩١٨، وفي بتروغراد التي كانت عاصمة الفصيل المتقدم من البروليتاريا، حيث الصناعات الأكثر تمركزاً وتطوراً، فإن النظام لم يكن يشمل سوى ربع العدد الإجمالي للعمال ومعظمهم في المؤسسات المؤممة. واستعر الصراع مرة أخرى ولم يجد طريقه إلى الحسم سوى بتدخل الدولة السوفييتية التي ضمنت نظام أجر القطعة والعلاوات أخيراً في قانون العمل السوفييتي الذي أقره المؤتمر السابع للسوفييتات في كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨ .

٣-■ محور آخر من محاور المعضلة كان يتعلق بمسألة المهندسين والتقنين والخبراء البورجوازيين، والأجور التفضيلية المرتفعة، التي كان لابد أن تمنح لهم من أجل استقطاب خدماتهم. ولكن هذا المحور كان الأقل تعقيداً، رغم الصراع الذي دار بشأنه، وذلك بفضل الحس العملي لجماهير القاعدة العمالية الذي سرعان ما أقنعها بضرورته.

[حققت ثورة أكتوبر، منذ شهورها الأولى، خطوات هائلة باتجاه المساواة في معدلات الأجور. ورغم الحاجة الماسة إلى شراء خدمات الخبراء البورجوازيين، فإن هذه المنجزات تم صونها خلال السنوات الأولى التي أعقبت الثورة. ويتضح ذلك من خلال المقاربة التالية:

قبل الحرب العالمية الأولى كان معدل الأجر الذي يتقاضاه العامل اليدوي يوازي ٢٥ روبلاً في الشهر، بينما كان معدل رواتب المهندسين والتقنيين والخبراء العاديين يوازي ٥٠٠ روبل شهرياً، أي حوالي ٢٠ ضعفاً، دون احتساب رواتب المدراء وأصحاب المواقع العليا في إدارة

الإنتاج، والتي كانت تبلغ أحياناً عشرات الآلاف من الروبلات.

في أواخر ١٩١٨، وبعد تطبيق مبدأ مضاعفة أجور الخبراء، أصبح معدل الأجر الشهري للعامل يوازي ٦٠٠ روبل، وللخبير يوازي ٣٠٠٠ روبل شهرياً، أي أن النسبة إنخفضت من (١ : ٢٠) إلى (١ : ٥). ينبغي طبعاً الحذر في المقارنة بين مستويات الأجور المطلقة قبل الحرب وبعدها، بسبب مفعول التضخم الذي استفحل خلال الحرب وبعد الثورة، ولكن هذا لا ينطبق على النسبة كما هو واضح].

٤-■ بيد أن المحور الرئيسي، الأكثر أهمية، من محاور هذه المعضلة كان حله أكثر تعقيداً وصعوبة، وهو المتعلق بمسألة من يتولى، وكيف تنظم، سلطة القيادة الإدارية في المواقع الإنتاجية. هيئات الرقابة العمالية هي التي استولت على سلطة الإدارة في المؤسسات المؤممة، ومؤسسات رأسمالية الدولة، وفرضت نظام الإدارة الجماعية المنتخبة مباشرة من العمال والتي تنضوي تحت ظل النقابات، وتعمل وفق توجيهات المجلس الإقتصادي الأعلى للدولة. وفي ظل التخلف المعطى الذي زادته تفاقماً ضغوط المجاعة والحرب، كان هذا النظام – في رأي لينين– وصفة مؤكدة للخراب، وشن ضده نضالاً مثابراً توج في المؤتمر السابع للسوڤييتات، بإقرار نظام «إدارة الرجل الواحد» في المؤسسات المؤممة وتضمينه في قانون العمل المشار إليه.

*[■ في تقريره المعنون «**ست موضوعات حول المهمات الملحة للسلطة السوڤييتية**»، الذي كتب في أواخر نيسان (إبريل) ١٩١٨ (الأعمال الكاملة/ الطبعة أعلاه/ المجلد ٢٧/ ص٣١٦) يولي لينين إهتماماً كبيراً لمعضلة الانضباط في العمل، ويدافع بشراسة عن نظام الأجر بالقطعة، ويدعو إلى تبني «ما هو علمي وتقدمي في الأساليب التايلرية» لتنظيم العمل، ويلقي بكامل ثقله بقوة إلى جانب مبدأ «إدارة الرجل الواحد» مؤكداً مرة بعد أخرى الحاجة إلى «الطاعة والانضباط الحديدي خلال العمل، حيث ينبغي الانصياع لقرارات الرجل الواحد التي يتخذها المدير السوڤييتي، **الدكتاتور المنتخب** من قبل العمال، أو **المعين** من قبل السلطة السوڤييتية».*

*■ هذه الموضوعات تم تبنيها من قبل اللجنة التنفيذية المركزية لسوڤييتات عموم روسيا (البرلمان المصغر الدائم للسلطة السوڤييتية حينذاك)، بمرسوم أطلق عليه المناشفة والإشتراكيون الثوريون، تندراً، لقب «**مرسوم الدكتاتورية على البروليتاريا**»، وكذلك تم تضمينها في قانون العمل الذي أقره المؤتمر السابع للسوڤييتات المنعقد في كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨. ولكن – فيما يتعلق بسلطة القيادة الإدارية في المؤسسات – لم تجد هذه القرارات والقوانين طريقها*

إلى التنفيذ، بل إن لينين، في سياق المناقشة التي أجراها مؤتمر الحزب التاسع (نيسان/إبريل ١٩٢٠) حول الموضوع، يعترف أن الجميع قد نسيها، بمن فيهم هو (أي لينين) شخصياً (راجع كلمة لينين حول الاقتصاد في المؤتمر التاسع/ الأعمال الكاملة/ الطبعة أعلاه/ المجلد ٣٠/ ص ٤٧٥). ومن الجدير بالذكر أنه في ١٩١٨، كان مجموع الصف القيادي الأول للحزب، باستثناء بوخارين، يقف إلى جانب لينين في موقفه إزاء هذه المسألة. كذلك تجدر ملاحظة حقيقية أن نظام الإدارة الفردية، كما أقرّ من قبل مؤتمر السوفييتات، كان يعتمد بشكل رئيسي مبدأ المدير المنتخب، ويجيز فقط في حالات استثنائية تعيين المدير من قبل السلطة السوفييتية المعنية].

■ ولكن الحل القانوني للمشكلة لم يحسم الأمر، ذلك أن مقاومة القاعدة العمالية – ومعها النقابات – عطلت ببساطة تطبيق هذا النظام، وبقي الصراع بشأنه متواصلاً حتى نهاية فترة شيوعية الحرب، وانعكس نقاشاً محتدماً في صفوف الحزب والسوفييتات بلغ مستوى الأزمة على أبواب مؤتمر الحزب العاشر في آذار (مارس) ١٩٢١. *(راجع ملحق ٣: في المسألة النقابية).*

ثالثاً– التحولات في بنية الطبقة الفلاحية وانعكاساتها على القاعدة الإجتماعية للسلطة السوفييتية

١–■ الصدع المحدود، في البداية، الذي أحدثه حل الجمعية التأسيسية في علاقة التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين، وهي العلاقة التي شكلت القاعدة الإجتماعية للديمقراطية السوفييتية، هذا الصدع لم يلبث أن اتسع بعد توقيع صلح بريست – ليتوفسك الذي اضطرت الحكومة إلى إبرامه إنقاذاً للثورة. يعترف لينين بذلك ويعزوه إلى التناقض التالي: إن ملايين الجنود الذين **«وقعوا الصلح بأقدامهم»** وعادوا إلى قراهم يحملون بشائر السلام متلهفين لاقتطاع حصتهم من الأرض، سرعان ما صدموا، هم وسائر إخوتهم من الفلاحين، بالتوقيع الرسمي للصلح الالحاقي الذي «أهان مشاعرهم الوطنية، وهي أعمق المشاعر لدى البورجوازية الصغيرة وأكثرها تقديساً». *[راجع ملحق ٤: موقف الفلاحين (البورجوازية الصغيرة)].*

■ ولكن الصدع الأكبر، والأكثر خطورة في التحالف جاء نتيجة الضرورات التي أملتها المجاعة التي اجتاحت بتروغراد، ثم سائر المدن الروسية، في أيار (مايو) وحزيران(يونيو) من عام ١٩١٨. والمجاعة كانت تعود إلى سببين مترابطين: **الأول**، الثانوي، هو رداءة موسم الحبوب لربيع ذلك العام. **والثاني**، وهو الرئيسي، يعود إلى أن التطبيق الثوري لمرسوم الأرض أدى في البداية إلى توسيع نطاق الاقتصاد الفلاحي الطبيعي المغلق، وتقليص نطاق التبادل

بين المدينة والريف. فالتمتع بحق الحيازة على الأرض والتحرر من ضرورة تسليم الفائض إلى النبلاء وكبار الملاك، من جهة، والتخلف في وسائل الإنتاج وفي الامكانيات المادية للنقل والتبادل التجاري المتوفرة بأيدي الفلاحين، من جهة أخرى، أدى بأغلبية الفلاحين الصغار والمتوسطين إلى استهلاك الفائض الشحيح أصلاً بسبب رداءة الموسم، أو إلى مقايضته محلياً فيما بينهم.

■ المجاعة في المدن وضعت البروليتاريا الظافرة، التي انتقلت إلى موقع الطبقة الحاكمة بفضل دورها القيادي في الانتفاضة الفلاحية، أمام تهديد جدي يقوّض القاعدة المادية لوجودها ولدورها القيادي. وفي حُمَّى الخطر المصيري الماثل على الوجود، غابت الحقيقة حول السبب الفعلي للمجاعة، وتوجه اللوم كله نحو الفلاحين الأغنياء(الكولاك) الذين يختزنون فوائض الحبوب، وسعت الدولة إلى حل المشكلة بإجراءات جذرية متوالية: إعلان احتكار الدولة لتجارة الحبوب وتخويل السوفييتات مصادرة فائض الحبوب من الفلاحين لقاء أسعار ثابتة، تشكيل فصائل مسلحة من العمال لغزو الريف وفرض تطبيق مرسوم مصادرة الفائض، إعلان الحرب ضد الكولاك والتوجه لتنظيم فقراء الفلاحين – الحليف الأقرب للطبقة العاملة – لمساعدة السلطة السوفييتية في هذه الحرب وإنجاز المصادرة «الجزئية» للكولاك و«تحرير» السوفييتات الفلاحية من هيمنتهم، وأخيراً، السعي إلى «إعادة تنظيم الزراعة على أسس إشتراكية» بتشجيع إقامة المزارع الجماعية والكومونات الفلاحية ودعمها بكل الإمكانيات المتوفرة من جانب الدولة. *(راجع ملحق٥: الريف≠ المدينة)*.

٢–■ رغم إدراكه للضرورة القاهرة التي أملت هذه السياسة كان لينين يرى، أيضاً، بوضوح الخطورة التي تنطوي عليها والانعكاسات المدمرة التي تحدثها على القاعدة الإجتماعية لسلطة أكتوبر وعلى المضمون الطبقي للجمهورية السوفييتية التي كانت حتى ذلك الحين، بحق سلطة ديمقراطية لتحالف طبقتي الأغلبية في المجتمع اللتين تمارسان دكتاتوريتهما ضد طبقة الأقلية من الرأسماليين وكبار ملاك الأرض. ورغم تمسكه الصارم بالدور القيادي للبروليتاريا، الذي كان يراه العنصر الجوهري لتوحيد الشعب العامل ضد رأس المال، فلقد كان يدرك أن توطيد هذا الدور القيادي كان بدوره يتوقف على صون التحالف مع الفلاحين، إن لم يكن جميعهم فعلى الأقل الأغلبية الساحقة منهم.

■ ولذلك، سعى لينين بكل طاقته إلى تقليص الأضرار التي تترتب على هذه السياسة، **أولاً** بمحاولة غير واقعية لحصر العدو المستهدف بالحرب ضد المجاعة وتحديده في نطاق الفلاحين الأغنياء(الكولاك)؛ **وثانياً** بمحاولة اجتذاب الفلاحين المتوسطين أو تحييدهم. ولكن هذا التوجه، لم يكن قابلاً للتطبيق في الواقع سوى بشكل جزئي نسبي، ومحدود، حيث سرعان ما

اتضح أن مخزون الحبوب لدى الكولاك، على أهميته لم يكن يكفي لإطعام المدن، وأن الخزان الرئيسي للحبوب الذي يُمكّن من درء المجاعة كان في الواقع بأيدي الفلاحين المتوسطين الذين لم يكن ثمة مفر من مصادرة فائضهم. ولذلك، فإن السيول من البرقيات والمراسيم والأوامر، التي كان يضخها مقر لينين إلى السوفييتات المحلية محذراً من استعداء الفلاحين المتوسطين، ذهبت كلها عبثاً دون أن تجدي. كذلك، لم تكن مجدية محاولة استرضائهم بمضاعفة الأسعار التي تدفعها الدولة لقاء الحبوب المصادرة، أو بإعفائهم من الضرائب، فالروبلات التي كانت تدفع بها هذه الأسعار لم تكن، بالنسبة للفلاحين، تساوي الورق الذي طُبعت عليه في غياب قدرتهم على شراء شيء بها من المدن.

[■ في آب (أغسطس) ١٩١٨، أصدرت الحكومة مرسوماً بالمضاعفة ٣ مرات للأسعار التي كانت الدولة تشتري بها الحبوب من الفلاحين. وفي نيسان (إبريل) ١٩١٩، وبعد إلحاح من لينين، تبنت الحكومة مرسوماً يقضي بإعفاء الفلاحين المتوسطين من الضرائب. ومنذ أيار (مايو) ١٩١٩ وحتى نهاية الحرب الأهلية (١٩٢١) أصدر لينين، بصفته رئيساً للحكومة، ألوفاً من البرقيات والأوامر، واللوائح التوجيهية إلى السلطات المحلية، كلها تتمحور حول شرح سياسة الحكومة، التي تقدم على توجيه الحرب حصراً ضد الكولاك، والإمتناع عن أية خطوات تستفز أو تستعدي الفلاحين المتوسطين، والدعوة المتكررة إلى الإلتزام بهذه السياسة ومعاقبة كل من يخالفها].

٣-■ بؤر الحرب الأهلية التي كانت قد بدأت تتجمع وتنتشر في أعقاب توقيع صلح بريست – ليتوفسك، شهدت إنفجاراً نوعياً في حزيران (يونيو) ١٩١٨. ففي المناطق التي كانت تضم مخزوناً كبيراً من فائض الحبوب، في الأورال وسيبيريا وأوكرانيا، إنتقل الفلاحون المتوسطون بالجملة باعتراف لينين لاحقاً إلى جانب الأميرال كولتشاك (Koltschak) والجنرال دينيكين (Deenikin). وأدى هذا التحول النوعي في احتدام الحرب الأهلية، إلى تجييش البروليتاريا وفقراء الريف في الحرس الأحمر لكسب الحرب والدفاع عن دورها القيادي بالوسائل العسكرية وترك بالتالي، إنعكاسات نوعية تمثلت بتآكل القاعدة الإجتماعية للديمقراطية السوفييتية.

■ وإذا كان هذا التحول مؤقتاً، فإن آثاره السياسية والإجتماعية لم تكن مؤقتة، بل إن العطب الذي أحدثته استمر يترك بصماته على امتداد المسار اللاحق لعملية الإنتقال. لقد كان هذا التحول مؤقتاً لأن قيادات الحرس الأبيض، من الجنرالات والرأسماليين وكبار الملاك، التي استظلت بشعارات «الجمعية التأسيسية» و«الكرامة الوطنية» لتأليب الفلاحين ضد الدور القيادي للبروليتاريا سرعان ما كشفت عن خيانتها الوطنية بانضوائها المفضوح تحت راية، أو تواطؤها الضمني مع قوات الغزو الألماني **أولاً**، ثم قوات المتدخلين الإمبرياليين لتحالف

الدول الـ ١٤. والأهم من ذلك، لأن الحكومات الرجعية التي أقامتها هذه القيادات، بنقضها لمرسوم الأرض، لم تتوقف عند مصادرة فائض إنتاج الفلاحين، بل لقد سعت بالقوة والعنف إلى استعادة الأرض منهم لصالح كبار الملاك.

■ وهكذا، أخذ مجرى الحرب الأهلية يشهد تحولاً معاكساً، بدءاً من ربيع ١٩١٩، بانتشار الانتفاضات الفلاحية في مؤخرة جيوش كولتشاك ودينيكين، حيث استقبل الجيش الأحمر من قبل الفلاحين بصفته محرراً من جديد. ولكن تآكل القاعدة الإجتماعية للديمقراطية السوڤييتية كان قد ترك بصماته على بنيتها بشكل لم يعد بالإمكان تفاديه بصورة إرادوية بإعادة عقارب ساعة التاريخ إلى الوراء. فالسلطة السوڤييتية ببساطة لم تعد سلطة العمال والفلاحين بقيادة البروليتاريا، بل لقد أصبحت دكتاتورية بروليتارية خالصة تحافظ على سلطتها بقدر ما تنجح في استمالة، أو تحييد الفلاحين. هذا هو الواقع الذي سيعترف به لينين لاحقاً في نقاشات الحزب الداخلية، بصرف النظر عن الاعلانات الدعاوية، أو الرغبات «الأيديولوجية».

*[■ ليست بحوزتنا إحصاءات حول عدد السكان في الأراضي التي كانت تشملها الإمبراطورية الروسية السابقة عند اندلاع الثورة أو حول تصنيفهم إجتماعياً. ولكن بما أننا نبحث هنا في الخارطة الطبقية لمشاركة السكان الفاعلة في الشأن السياسي، فإن بإمكاننا أن نستخلص من التحليل الدقيق الذي يجريه لينين لنتائج انتخابات الجمعية التأسيسية التي جرت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧، بعد الثورة بزمن وجيز، أن دكتاتورية بروليتارية خالصة كان يمكن أن تستند إلى دعم ومشاركة حوالي ربع السكان الفاعلين سياسياً، وأن نطاق «التذبذب» البورجوازي الصغير كان يشمل حوالي ثلثي السكان الفاعلين سياسياً؛ أما الباقي (حوالي ١٠٪) فكان يصطف وراء البورجوازية. ومن المؤكد أن الوزن الإجتماعي والسياسي للبروليتاريا في روسيا الأوروبية، مستثنى منها مناطق القوميات غير الروسية، كان أكبر من التقدير الذي تشير إليه النسب المذكورة، وأكبر بكثير بخاصة في المدن. ولكن هذا كان يعادله من الجهة الأخرى، التغيير الواسع الذي طرأ على هذه النسب في سياق الحرب الأهلية، وهو تغيير كان ينحو باتجاه ضمور البروليتاريا، **أولاً**، بسبب عملية التفتت الإجتماعي الناجمة عن انهيار الصناعة؛ **وثانياً**، بسبب تحول قسم كبير من بروليتاريي الريف إلى فلاحين حائزين للأرض].*

■ ٤- تعزز هذا الواقع بفعل النتائج التي قاد إليها الصراع بتغييره لخارطة القوى الطبقية في الريف وفي المجتمع عموماً. ولقد رأينا سابقاً كيف أن صورة الريف كانت عند نهاية الحرب الأهلية قد تغيرت تماماً وأصبحت تتميز بطغيان فئة الفلاحين المتوسطين وتعاظمها عدداً ونسبة، حيث باتت تشكل أكثر من نصف السكان الزراعيين، على حساب التراجع العددي

والنسبي لبروليتاريي الريف وصغار الفلاحين، الذين أصبحوا معاً يشكلون حوالي ٤٠٪ من السكان الزراعيين والتراجع النسبي للكولاك (إلى ٧٪) مع ثبات تقريبي لعددهم.

وإذا استذكرنا، أن الفواصل بين فئات الفلاحين وخصوصاً بين متوسطيهم وأغنيائهم هي عموماً فواصل مائعة ومتحركة، وأن الفلاحين المتوسطين رغم دعمهم للبلاشفة بهدف الحفاظ على الأرض كانوا ما يزالون يتناقضون مع البلاشفة بسبب مصادرة الفائض، لوجدنا أن نهاية الحرب الأهلية لم تضع نهاية لمأزق العلاقة مع الفلاحين، بل لقد أدت إلى ظهوره بأشكال وتجليات جديدة وإلى عودته للتأزم والتفاقم مجدداً في ربيع ١٩٢١ التي عادت فيها الطبيعة بموسم رديء.

[■ يحلل لينين هذا الوضع على النحو التالي: «علينا أن نتفحص بإمعان التغييرات التي طرأت على الزراعة الفلاحية. ففي البداية شهدنا هجوم مجموع «طبقة الفلاحين» ضد سيطرة كبار الملاك، وهو هجوم حارب فيه جنباً إلى جنب كل من الكولاك وفقراء الفلاحين بالرغم من اختلاف الدوافع طبعاً. كان الكولاك يريدون أخذ الأرض من أيدي كبار الملاكين بهدف تطوير مزارعهم الخاصة. وعند هذه النقطة أصبح واضحاً أن الكولاك وفقراء الفلاحين كانت تحدوهم مصالح وأهداف تتجه باتجاهين مختلفين ...

*إن الفوائد المباشرة التي يجنيها الفلاحون الفقراء من تحويل أراضي كبار الملاك إليهم هي أقل بكثير، لأنهم يفتقرون إلى الأدوات واللوازم. لذلك ينظم فقراء الفلاحين أنفسهم لمنع الكولاك من الاستيلاء على الأرض المصادرة من كبار الملاك، وتساعدهم السلطة السوفييتية في ذلك. وبالنتيجة يصبح الفلاح المتوسط العنصر السائد في الريف. نحن نعرف ذلك من الإحصاءات، وكل من يعيش في الريف يعرف ذلك من مشاهداته الخاصة. لقد حوصر وتراجع الطرفان النقيضان: فقراء الفلاحين والكولاك، وأصبحت غالبية السكان الزراعيين أقرب إلى وضع الفلاحين المتوسطين. وإذا كنا نريد رفع إنتاجية الزراعة الفلاحية، فإن علينا أن نتعامل بشكل رئيسي مع الفلاح المتوسط». (لينين: **«حول الضريبة العينية»**/ الأعمال الكاملة/ الطبعة أعلاه/ المجلد ٣٢/ ص ٢٩٤)].*

■ وكان على الحكومة العمالية الثورية أن تقف مجدداً بعد أن ربحت الحرب ضد البورجوازية بدعم نسبي من الفلاحين، أمام التساؤل – التناقض: **كيف يمكن النهوض بمهمات التراكم وتنمية قوى الإنتاج، بما تتطلبه من اقتطاع لنسبة عالية من فائض عمل الفلاحين، وفي الوقت نفسه صون التحالف بين العمال والفلاحين الذي بدونه لا حياة للسلطة العمالية، ولا سبيل للتقدم نحو الإشتراكية؟**

رابعاً- تآكل الديمقراطية السوفييتية

١-■ عشية ثورة أكتوبر، يقتبس لينين بصورة تلقائية فكرة ماركس القائلة بأن «ديكتاتورية البروليتاريا» سوف تكون ديمقراطية أوسع وأغنى وأعمق من أكثر أشكال الديمقراطية البورجوازية تقدماً، وهي الفكرة التي تنطلق من افتراض أن البروليتاريا، بكونها أغلبية السكان، سوف تشارك بشكل ديمقراطي ومباشر في إدارة شؤون الدولة خلال المرحلة الإنتقالية. بعد الثورة يبدأ لينين بمصالحة هذه الفكرة مع الواقع الروسي المتخلف، محافظاً في نفس الوقت على جوهرها الديمقراطي، فيبلور الفكرة القائلة بأن «الدكتاتورية» في ظروف روسيا، حيث الطبقة العاملة تشكل أقلية في المجتمع، يجب أن تتخذ شكل قيادة البروليتاريا لسلطة ديمقراطية ثورية سوفييتية يتشكل مضمونها الإجتماعي من التحالف بين العمال والفلاحين، من وحدة مجموع الشعب العامل في النضال للتغلب على مقاومة رأس المال وكبار الملاك.

■ الطابع الديمقراطي العميق الذي اتسمت به السلطة السوفييتية، خلال عامها الأول، كان يزكي بدقة هذه الموضوعة، ويلبي الشروط النموذجية للدولة في المرحلة الإنتقالية، كما استخلصها ماركس من خبرة كومونة باريس، وكما شرحها لينين في «الدولة والثورة». فلقد قامت الدولة السوفييتية على أنقاض الدولة القديمة التي انهار جهازها تماماً بعد تسريح الجيش القيصري. وأقيمت هيكلية السلطة السوفييتية على قاعدة الانتخاب المباشر للمندوبين من الموقع الإنتاجي (المصنع أو القرية)، أو من جماعات العاملين. واحترمت، على نطاق واسع، القاعدة الذهبية التي تكفل حق الناخبين في انتخاب المندوبين، أو في استرجاعهم وإعادة انتخابهم في أية لحظة. وجرى التشديد على إلغاء الفصل بين سلطة التشريع وسلطة التنفيذ، فالمندوبون المنتخبون هم أنفسهم الذين كانوا يتولون الوظائف التنفيذية، على الأقل تلك الوظائف التي تنطوي على سلطة اتخاذ القرارات السياسية والإقتصادية والإدارية. وكان هذا يعني احترام مبدأ حق الناخبين في انتخاب الموظفين واسترجاعهم في أية لحظة. وحددت السقوف القصوى لرواتب الموظفين ضمن حدود معدل الأجر للعامل الماهر، وأقرت قوانين حازمة لمكافحة الرشوة والفساد وسوء استغلال السلطة.

[■ في كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٧، أصدرت الحكومة باقتراح من لينين، مرسوماً يحدد الرواتب الشهرية لمفوضي الشعب (الوزراء) وسائر الموظفين الكبار في الدولة ضمن سقف أقصى قدره خمسمائة روبل، يضاف إليها علاوة عائلية بقدر مائة روبل لكل فرد من أفراد عائلته غير قادر على العمل. ونتذكر أن معدل الأجر الشهري للعامل كان حينذاك يوازي ستمائة روبل.

في كانون الثاني (يناير) ١٩١٨، أصدرت الحكومة قراراً يستثني الخبراء التقنيين والعلماء البورجوازيين الذين تستخدمهم الدولة من هذا السقف. ولكنه بقي يسري على جميع الموظفين المنتخبين للهيئات السوفييتية.

في أيار (مايو) ١٩١٨، تبنت الحكومة مرسوماً يفرض على كل من يدان بتهمة الرشوة أو التواطؤ في الرشوة، أو سوء استغلال السلطة، عقوبة حدها الأدنى السجن لمدة عشر سنوات، وعشر سنوات إضافية في العمل الإجباري، وحدها الأقصى الإعدام.

وفي أيار (مايو) ١٩١٨، كانت اللجنة المركزية للحزب، باقتراح من لينين، قد اتخذت قراراً يعاقب كل عضو في الحزب متهم بالرشوة أو بالتساهل إزاءها، بالفصل من الحزب والفضح أمام الرأي العام].

٢-■ خلال السنة الأولى من عمر الثورة عقد المؤتمر العام لمندوبي السوفييتات لعموم روسيا خمس دورات، أي بمعدل دورة كل شهرين تقريباً. وكانت اللجنة التنفيذية المركزية للمؤتمر، التي هي بمثابة هيئة تشريعية مصغرة دائمة في حالة انعقاد دائم. وفي الحالات التي كانت تواجه فيها قرارات خطيرة ومصيرية، كما حصل مثلاً بشأن التصديق على معاهدة بريست – ليتوفسك، كانت اللجنة التنفيذية تلجأ إلى استفتاء جميع السوفييتات المحلية قبل اتخاذ القرار. وحتى صيف ١٩١٨، احترمت بدقة مباديء التعددية الحزبية وكفلت لجميع الأحزاب السوفييتية (بما فيها يمين الإشتراكيين الثوريين) حقوق التنظيم والنشر والدعاية والترشيح والانتخابات. وكانت إنتخابات السوفييتات، على جميع المستويات، تجري على قاعدة الإحترام الدقيق لمبدأ التمثيل النسبي على أساس قوائم حزبية. ولم تبدأ السلطة السوفييتية ببناء جهازها الخاص المحترف لفرض القانون، إلا مع تصاعد حمى الحرب الأهلية في حزيران (يونيو) ١٩١٨.

[■ الإستفتاء الذي أجرته الحكومة بشأن صلح بريست – ليتوفسك أظهر الانقسام الواضح في صفوف المعسكر الثوري حول هذه المسألة. فقد صوّت ٢٦٢ سوفييتاً محلياً إلى جانب إبرام المعاهدة، وصوّت ٢٣٣ سوفييتاً محلياً ضدها. وفي المؤتمر الرابع الاستثنائي للسوفييتات الذي انعقد في ١٩١٨/٣/١٤، صوّت إلى جانب التصديق على المعاهدة ٧٨٤ مندوباً، وصوّت ضدها ٢٦١ مندوباً، وامتنع ١١٥. وكان المؤتمر يتشكل من ١٢٣٢ مندوباً منتخباً يتوزعون بين الأحزاب السوفييتية على النحو التالي: ٧٩٥ للبلاشفة، ٢٨٣ ليسار الإشتراكيين الثوريين، ٢٥ ليمين الإشتراكيين الثوريين، ٢١ للمناشفة، ١١ للمناشفة الأممين، والباقي لفرق صغيرة أخرى أو غير حزبيين. وإثر ذلك خرج الإشتراكيون اليساريون من الحكومة، ولكنهم

حافظوا على وجودهم في الهيئات السوڤييتية المنتخبة وفي مجالس الوزارات].

■ في ظل استمرار التحالف المتين مع الفلاحين، كانت البروليتاريا الظافرة قادرة على تأمين وصون دورها القيادي بالوسائل الديمقراطية المحضة، وبأدنى درجة من اللجوء إلى العنف، وتوافقت «دكتاتورية البروليتاريا» مع أعمق وأغنى ديمقراطية مباشرة للشعب العامل شهدها التاريخ.

ولكن هذه المعادلة بدأت تختل منذ أن عمقت المجاعة، واجراءات مصادرة الفائض، الصدع الذي راح يتسع في التحالف بين العمال والفلاحين. وهكذا، فإن تآكل القاعدة الإجتماعية للسلطة السوڤييتية بدأ ينعكس تآكلاً في الديمقراطية السوڤييتية نفسها. إحتدام الحرب الأهلية في حزيران (يونيو) ١٩١٨، وانضمام عدد كبير من نشطاء المناشفة واليمين الإشتراكي الثوري إلى صفوف الحراس البيض، أدى إلى تعجيل إنعكاس هذه العملية على التكوين السياسي للسلطة السوڤييتية.

وفي ١٩١٨/٦/١٤ إتخذت اللجنة التنفيذية المركزية للسوڤييتات قراراً بتعليق عضوية مندوبي هذين الحزبين فيها ودعت جماهير العمال والفلاحين إلى استرجاع المندوبين المنتخبين إلى السوڤييتات المحلية ممن ينتمون إلى هذين الحزبين. وفي المدن الرئيسية في البلاد جرى تنفيذ هذا النداء بصورة ديمقراطية إجمالاً، بإعادة الإنتخابات، ولكن الوضع كان مختلفاً في الريف. *(راجع ملحق ٦: مؤتمر السوڤييتات الخامس).*

٣-■ مع ذلك استمر الحفاظ على التعددية الحزبية في الهيئات السوڤييتية حتى المؤتمر الخامس للسوڤييتات لعموم روسيا، الذي انعقد في تموز(يوليو) ١٩١٨، والذي نظم حزب اليسار الإشتراكي الثوري – أثناء إنعقاده – عصياناً مسلحاً في موسكو وبتروغراد ومدن أخرى وبعض وحدات الجيش الأحمر، تحت شعار نقض صلح بريست – ليتوڤسك، مما دعا المؤتمر بأغلبيته البلشفية إلى وضع أعضاء كتلة هذا الحزب فيه تحت الإعتقال الإحترازي، وإصدار نداء يدعو لتطهير السوڤييتات من أعضاء هذا الحزب «الذين يؤيدون قرار العصيان الذي اتخذته قياداتهم». وهكذا، فإن المؤتمر السادس للسوڤييتات الذي انعقد في الذكرى الأولى لثورة أكتوبر (٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨) كان المؤتمر السوڤييتي الأول الذي يخلو من التعددية ومن تمثيل الأحزاب الأخرى فيه. وكان الوضع قد ازداد تعقيداً إثر محاولة اغتيال لينين، وإصابته بجروح على يد أحد أعضاء يسار الإشتراكيين الثوريين، والتي أعقبها إعلان حالة الطوارىء في البلاد في أيلول (سبتمبر) ١٩١٨.

[■ تاريخ ثورة أكتوبر هو ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٧ وفق التقويم الروسي الشرقي،

أي التقويم الجولياني (أو اليولياني) نسبة إلى يوليوس قيصر الذي اعتمد هذا التقويم في العام ٤٥ قبل الميلاد، وهو اليوم الذي يقابله السابع من تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩١٧ في التقويم الغربي الغريغوري، نسبة إلى البابا غريغوريوس الثالث عشر، الذي وضعت في عهده في العام ١٥٨٢. ومن أولى القرارات التي اتخذتها ثورة أكتوبر هو الانتقال من التقويم الجولياني (الشرقي) إلى التقويم الغريغوري (الغربي)].

■ ولكن رغم ظروف الحرب الأهلية وحالة الطوارىء، والتي أملت إقصاء مندوبي الأحزاب الأخرى من هيئات السلطة السوفييتية، فقد بقيت هذه الأحزاب عموماً تتمتع بحقها في التنظيم، واحتفظت بتمثيلها في النقابات والمنظمات الإجتماعية الأخرى واستمرت صحفها تصدر حتى ربيع ١٩١٩. وكان لينين ينتهز كل فرصة ممكنة للسعي إلى اتفاق معها على قاعدة قبول النظام السوفييتي للسلطة ومعارضة تمرد الحرس الأبيض والتدخل الإمبريالي. وعندما قرر كونفرنس المناشفة، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨، بتأثير إندلاع الثورتين الألمانية والنمسوية، التنصل من أعضاء الحزب الملتحقين بالحرس الأبيض وإدانة التدخل الأجنبي في روسيا، بادر لينين للدعوة إلى الإتفاق معهم، وأصدر المؤتمر السادس للسوفييتات عفواً عاماً. واستمرت الهدنة معهم حتى ربيع ١٩١٩، عندما أدى انتكاس الثورة الألمانية، واقتراب الحرس الأبيض من موسكو وبتروغراد، مرة أخرى إلى تحول في مواقعهم نحو اليمين. ومرة ثانية، عندما شارفت الحرب الأهلية على الإنتهاء بنصر بلشفي، رُفع الحظر عن هذه الأحزاب وشاركت في الهيئات السوفييتية العليا، وكان ٨٪ من مندوبي المؤتمر الثامن للسوفييتات (أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٠) من المناشفة والإشتراكيين اليساريين ومختلف الفرق الأخرى المنبثقة منهم.

■ وكانت المشكلة طبعاً، أن هذه الأحزاب نفسها كانت تسير نحو التفتت والاضمحلال والإنقسام إلى جماعات متعارضة، إنضم بعضها إلى صفوف الحزب الشيوعي، وأوغل البعض الأخر في الإرتباط بقوى الثورة المضادة. وكان مصير هذه الأحزاب أحد الظواهر التي بدت تأكيداً لصحة نظرية لينين التي تقول أنه، في المرحلة الإنتقالية، ليس أمام البورجوازية الصغيرة خيار ثالث سوى الإلتحاق بقيادة الطبقة العاملة، أو الإنضواء تحت راية البورجوازية. وهكذا نرى أن نظام الحزب الواحد، الذي رفع لاحقاً إلى مرتبة المقدسات، لم يكن في الحقيقة، بالنسبة للينينية، خياراً مبدأياً إرادياً، ولا هو نتيجة منطقية لمفهومها حول الحزب الطليعي كما يزعم البعض، بل لقد كان نتيجة قسرية للضرورات الموضوعية التي أملاها تطور العملية الثورية، وهو لم يتحول لدى لينين، إلى خيار معتمد إلا في مرحلة لاحقة.

٤-■ الضرورات القاهرة لحماية الثورة وكسب الحرب الأهلية وصد التدخل العسكري

الإمبريالي، من جهة، والتآكل في القاعد الإجتماعية للسلطة السوفييتية الناجم عن الصدع الأخير في التحالف بين العمال والفلاحين الذي فرضته تلك الضرورات، من جهة ثانية، وعن التفتت الإجتماعي الذي عانت منه الطبقة العاملة بفعل انهيار الصناعة والتحول في الخارطة الطبقية للريف، من جهة ثالثة؛ وهي كلها تعبير عن التناقضات الموضوعية الكامنة في مسار ثورة أكتوبر، وبينها وبين محيطها، كانت هي **العوامل الموضوعية** التي قادت إلى التآكل التدريجي في الديمقراطية السوفييتية. وهذا التآكل، على خلفية شروط التخلف المادي والحضاري للمجتمع والدمار الإقتصادي الشامل الذي سببته الحرب، شكل الإطار الملائم لنمو البيروقراطية، التي ابتدأت سلوكاً وتحولت في مراحل لاحقة إلى **شريحة إجتماعية متميزة**، شرعت بغزو صفوف الحزب والدولة السوفييتية.

■ لقد بدأ تلمس مخاطر النمو البيروقراطي منذ أواخر عام ١٩٢٠، وكان النصر في الحرب الأهلية قد لاح وبدأ قريباً ومضموناً. وأخذ لينين يشن حملة ضد البيروقراطية ومن أجل تعزيز الممارسة الديمقراطية داخل الحزب وفي هيئات أجهزة السلطة السوفييتية، بما في ذلك الدعوة إلى رفع الحظر عن الأحزاب السوفييتية الأخرى، وتعزيز العلاقة مع الجماهير غير الحزبية. واتخذ الكونفرنس التاسع للحزب، في أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠ قراراً وجملة من الإجراءات للكفاح ضد شرور البيروقراطية وتعزيز الممارسة الديمقراطية داخل صفوف الحزب. واتخذ المؤتمر الثامن للسوفييتات، الذي شارك فيه مجدداً ممثلون للأحزاب الأخرى، سلسلة من القرارات والإجراءات لدرء «شرور البيروقراطية» وتعزيز الديمقراطية السوفييتية. ولكن الظواهر التي تمليها ضرورات التطور الإجتماعي لا يمكن استئصالها بالقوانين والإجراءات السياسية، أو غيرها من الوسائل الإدارية. والأساس الإقتصادي – الإجتماعي لنمو البيروقراطية لم يكن ناجماً وحسب، عن ظروف الدمار الذي سببته الحرب، كما توحي أحياناً كتابات لينين لتلك الفترة، بل لقد كان ينبثق من التناقضات الجوهرية التي ينطوي عليها مسار العملية الثورية بمهماتها المزدوجة وبصراعها مع محيطها. وهي تناقضات لم ينته مفعولها بنهاية الحرب الأهلية ■

الفصل الثالث

نهاية الحرب والسياسة الإقتصادية الجديدة
١٩٢١ - ١٩٢٧

١- نهاية الحرب، والسياسة الإقتصادية الجديدة (النيب)
٢- نتائج السياسة الإقتصادية الجديدة
٣- نمو البيروقراطية، وبدء تمايزها كشريحة إجتماعية

(١)

نهاية الحرب الأهلية، والسياسة الإقتصادية الجديدة (النيب)

١-■ مع نهاية الحرب الأهلية كانت روسيا السوڤييتية قد غرقت في حالة من الخراب الإقتصادي الشامل. الصناعة كانت تعاني من انهيار كامل، وحجم الإنتاج الصناعي كان قد انخفض إلى ١٥٪ مما كان عليه في عام ١٩١٣. شبكة النقل والمواصلات كادت تصل إلى الشلل والتوقف، ففي صيف ١٩٢٠ كانت ٦٠٪ من قاطرات السكك الحديدية معطلة، وكان يقدر أن إصلاحها، في ضوء الخبرات التقنية المتوفرة، بحاجة إلى ثلاث سنوات. وانخفضت كمية الحبوب المشتراة من قبل الدولة أو المطروحة في السوق إلى أقل من ٦٠٪ مما كانت عليه في العام الذي سبق ثورة أكتوبر. وعانت الصناعة من نقص حاد في الوقود والخامات، فإنتاج الفحم في حوض الدونيتز، على سبيل المثال، كان قد انخفض إلى ١٦٪ مما كان عليه في الحرب العالمية. وانخفض إنتاج الحديد إلى أقل من ربع مليون طن، بينما كان في ١٩٠٥ يوازي ٣ ملايين. وعانى السكان من شحة حادة في ضروريات الحياة: إنتاج البلاد السنوي من الأقمشة القطنية، على سبيل المثال، كان في ١٩٢٠ قد انخفض إلى أقل من نصف متر للشخص الواحد من السكان.

■ إن صورة واضحة عن حجم الدمار الذي آل إليه الاقتصاد الروسي في ذلك الحين يمكن استخلاصها من مقارنة عدد من المعطيات الرئيسية مع اقتصاد الولايات المتحدة: في عام ١٩٢٠ أنتجت الولايات المتحدة ٥٥ مليار كيلو واط/ ساعة من الطاقة الكهربائية، وأنتجت روسيا السوڤييتية نصف مليار فقط. والإنتاج الأميركي من الفحم كان ٦٠٠ مليون طن، والروسي ٩ مليون طن. والإنتاج الأميركي من البترول ٦٢ مليون طن، ومن الفولاذ ٤٣ مليون طن، بينما كان الإنتاج الروسي ٤ مليون طن بترول، و٢٠٠ ألف طن فولاذ. وكانت الزراعة الأميركية تُشغل ربع مليون جرار، بينما كان على روسيا أن تكتفي بثمانية ملايين محراث خشبي. *(راجع موجز تاريخ الحزب الشيوعي السوڤييتي/ طبعة دار التقدم ١٩٧٥ بالعربية/ ص ٢٨٨).*

■ هذا الانهيار الإقتصادي، كانت له إنعكاسات خطيرة على خريطة التكوين الطبقي للمجتمع. ففي عام ١٩٢٠، كانت نسبة العمال الصناعيين إلى مجموع السكان قد انخفضت إلى ربع بالمائة (٢,٥ في الألف)، بينما كانت هذه النسبة تصل إلى حوالي ٣٪ قبل الحرب العالمية.

[■ نسبة الطبقة العاملة الصناعية إلى مجموع السكان قبل الحرب هي حصيلة حسابات تقريبية أجريناها مفترضين أن عدد العمال في الصناعة (بما فيها التعدين والسكك الحديدية) الذي كان في ١٩٠٣ يوازي حوالي ٣ ملايين عامل، وفي ١٩٠٨ يوازي ٣,٨ مليون عامل، إرتفع في ١٩١٣ إلى ٤,٥ – ٥ مليون عامل. ومفترضين أيضاً أن عدد السكان، الذي كان في بداية ق٢٠ يوازي ١٢٥ مليوناً، وارتفع في ١٩٠٥ إلى ١٣١ مليوناً، أصبح قبل الحرب العالمية حوالي ١٤٠ مليوناً. وبهذا نحصل على نسبة ٣٪ أو أكثر بقليل. أما نسبة الطبقة العاملة الصناعية إلى مجموع السكان في ١٩٢٠ فهي مستمدة من موجز تاريخ الحزب الشيوعي السوفييتي (طبعة دار التقدم ١٩٧٥ بالعربية)، ويمكن تدقيق هذه النسبة في ضوء الأرقام المتوفرة حول عضوية النقابات التي كانت في كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ (في المؤتمر الثاني للنقابات) تضم ٤,٤٢ مليون عضو، مع ملاحظة أن الانتماء إليها كان إجبارياً من جهة، وأنها إلى جانب العمال الصناعيين كانت تضم عدداً واسعاً من الموظفين ومستخدمي الدولة. وعند انعقاد المؤتمر الثالث للنقابات في نيسان (إبريل) ١٩٢٠، كان الرقم الإجمالي للعضوية النقابية قد انخفض إلى ٤ ملايين عضو. ونفترض أنه استمر في الانخفاض طيلة عام ١٩٢٠ ومطلع ١٩٢١. وفي المؤتمر الخامس في أيلول (سبتمبر) ١٩٢٢؛ كان رقم العضوية النقابية قد ارتفع مجدداً إلى ٥ ملايين، ولكن هذا كان بعد سنة من تطبيق سياسة النيب].

■ كان واضحاً أن عملية التفتت الإجتماعي والانحلال الطبقي للبروليتاريا المدنية كانت قد قطعت شوطاً كارثياً بسبب عوامل ثلاثة: إنهيار الصناعة، **أولاً**؛ وانخراط أعداد واسعة من أفضل العناصر البروليتارية في الجيش الأحمر الذي وصل تعداده إلى بضعة ملايين في أواخر ١٩٢٠، **ثانياً**؛ وتسرب العديد من عمال المدن إلى الريف حيث استولوا على الأرض لضمان مقومات البقاء، **ثالثاً**.

وفي الريف كانت أغلبية العمال الزراعيين الأجراء قد تحولت بفعل مرسوم الأرض إلى فلاحين حائزين. وهذا يفسر لماذا أصبحت خارطة الريف في ١٩٢٠ تتشكل من ٢٥ مليون حيازة عائلية فلاحية، نصفها من الفلاحين المتوسطين، بينما كانت قبل ثورة أكتوبر تتشكل من ١٠ مليون حيازة، ٦٠٪ منها من فقراء، أو صغار الفلاحين. وأدى هذا الوضع إلى انخفاض حاد في مستوى معيشة العمال، وبدرجة أقل بالمحصلة أيضاً الفلاحين. في عام ١٩١٧(قبل الثورة) كان مستوى الدخل الحقيقي للعمال قد انخفض إلى ٧٥٪ مما كان عليه في عام ١٩١٣، أما في ١٩٢٠ فقد انخفض إلى ٣٣٪ مما كان عليه قبل الحرب. أما مستوى الدخل الحقيقي للفلاحين فإن نسب الانخفاض المناظرة كانت إلى ٨٠٪، ثم إلى ٦٥٪ على التوالي.

٢-■ هل كانت سياسة «شيوعية الحرب» هي المسؤولة عن هذا الدمار؟ إن لينين في كتاباته المؤرخة في أواخر ١٩٢١، يعترف علناً بأن هذه السياسة كانت تنطوي على خطأ استراتيجي، ففي خطابه أمام المؤتمر الثاني لممثلي شعب التثقيف السياسي المنعقد في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢١، يُقيّم لينين «الأخطاء» التي ارتكبت خلال الحرب الأهلية والنضال ضد التدخل الإمبريالي (من صيف ١٩١٨ حتى مطلع ١٩٢١) بالعبارات التالية:

■ «جزئياً بسبب من معضلات الحرب التي فرضت نفسها علينا، وجزئياً بسبب من الوضع المدمر والدقيق، الذي وجدت فيه الجمهورية نفسها عند نهاية الحرب الإمبريالية – بسبب من هذا وعدد من الظروف المحيطة الأخرى، إرتكبنا خطأً بمحاولة الإنتقال مباشرة إلى نظام شيوعي للإنتاج والتوزيع.

لقد اعتقدنا أنه في ظل نظام مصادرة فائض الغذاء سوف يزودنا الفلاحون بالكمية المطلوبة من الحبوب، والتي يمكن توزيعها على المصانع، بحيث نحقق الإنتاج والتوزيع الشيوعي. لا أستطيع القول أننا كنا قد تصورنا هذه الخطة بهذه الدرجة من الوضوح والتحديد، ولكننا **تصرفنا تقريباً على هذا النحو** ... التجربة أقنعتنا سريعاً أن هذا الخط كان خاطئاً، وأنه كان يتعارض مع كل ما كنا قد كتبناه سابقاً عن الإنتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية ... فمنذ ١٩١٧، عندما برزت مسألة تولي السلطة، وثابر البلاشفة على توضيحها للشعب بأسره، كانت أدبياتنا النظرية تشدد بالتحديد على ضرورة المرور عبر مرحلة إنتقال طويلة ومعقدة من المجتمع الرأسمالي (الذي بقدر ما كان أقل تطوراً، بقدر ما كانت مرحلة الإنتقال أطول) إلى العتبات الأولى للمجتمع الشيوعي». *(الأعمال الكاملة/ طبعة دار التقدم ١٩٦٦ بالإنجليزية/ المجلد ٣٣/ ص ٦٢).*

■ ولكن ميل لينين إلى المبالغة في النقد الذاتي أحياناً، لا ينبغي أن يحجب عن أنظارنا حقيقة أن سياسة الشيوعية الحربية لم تكن خطة مرسومة أو خياراً متعمداً تبناه الحزب أو السلطة السوفييتية، بل لقد كانت في الواقع سلسلة من الاجراءات الاضطرارية المتوالية، التي فرضت عليهما بسبب من الضرورات التي أملتها الحرب الأهلية القاسية والنضال ضد التدخل الأجنبي، من جهة؛ وبسبب من التناقضات الموضوعية التي ينطوي عليها مسار الثورة، من جهة أخرى. ولا ننسى أن معظم بلدان القارة الأوروبية، وبخاصة ألمانيا والنمسا المهزومتين في الحرب، كانت تعاني من حالة شبيهة من الدمار الإقتصادي غداة الحرب العالمية الأولى التي أودت بحياة عشرة ملايين إنسان، والتي لا يمكن بأي مقياس أن نعتبر البلاشفة مسؤولين عن نشوبها، وأن من الطبيعي أن يكون الخراب في روسيا أكبر وأثقل وطأة بسبب من تخلف بنيتها الإقتصادية أساساً، وكذلك بسبب من استمرار الحرب الأهلية، وحرب التدخل الإمبريالي

ضدها ثلاثة أعوام إضافية، بعد نهاية السنوات الأربع للحرب الكونية.

٣-■ بصرف النظر عن منطق «توزيع المسؤوليات» عن مفارقات التاريخ، وهو منطق يتنافى على كل حال مع منهج الجدل المادي، ولكننا نُضطر إليه أحياناً لتفنيد بعض الأحكام الخاطئة التي تنبع من محاكمات مثالية لمسار حركة التاريخ. لقد أدت حالة الخراب الإقتصادي إلى درجة من الشظف والتدني في مستوى المعيشة إلى تصاعد التذمر في صفوف الجماهير العمالية، وتصاعد الأصوات المطالبة بإعادة النظر في إجراءات شيوعية الحرب. وبدأت القيادة الحزبية، بمبادرة من لينين، تستشعر الحاجة إلى تغيير جوهري في السياسة الإقتصادية، وتخضعها للنقاش في سياق كان فيه الجدل حول دور النقابات (الذي هو بدوره إنعكاس لأحد عناصر الكارثة الإقتصادية) يصل بحياة الحزب الداخلية إلى مستوى الأزمة.

[بشأن الأزمة الداخلية التي اجتاحت الحزب في أواخر ١٩٢٠، ومطلع ١٩٢١، (راجع الملحق ٣: في المسألة النقابية). أما بشأن مطالبة القاعدة العمالية بالتغيير في السياسة الإقتصادية، فنشير هنا – على سبيل المثال لا الحصر – أن مؤتمر عمال الصناعات المعدنية المنعقد في ١٩٢١/٢/٤ قد تبنى قراراً بالإجماع؛ يطالب بالتخلي عن سياسة مصادرة الفائض والاستعاضة عنها بنظام «الضريبة العينية» الذي شكل فيما بعد الركيزة الأساسية لما عُرف بالسياسة الإقتصادية الجديدة (النيب). وبعد أيام، في ١٩٢١/٢/٨، وجه لينين مذكرة إلى المكتب السياسي يطلب فيها انعقاده فوراً لمناقشة هذا الموضوع. وبالفعل فقد تبنى المكتب السياسي، ثم اللجنة المركزية، موضوعات لينين حول الضريبة العينية التي بلورت في تقريره إلى المؤتمر العاشر للحزب، وتبناها المؤتمر].

٤-■ وكانت انتفاضة كرونجتات (Kronstadt)، التي لم يكن للحراس البيض أي دور في اندلاعها، بمثابة ناقوس الخطر الذي أملى التعجيل في إحداث هذا التغيير النوعي في السياسة الإقتصادية. كرونجتات كانت نقطة سوداء تثقل على ضمير البلاشفة ومؤيديهم. وكرونجتات هي ميناء يقع على بحر البلطيق، كان نقطة تمركز رئيسية لبحرية الجيش الأحمر، ويشكل ركيزة أساسية لنظام الدفاع عن بتروغراد. وإذا كانت صحف البيض المهاجرة قد تبنت الانتفاضة ووظفتها للتشهير بالسلطة السوفييتية، فإن الأحزاب والقوى البورجوازية والحرس الأبيض لم يكن لها فعلاً أي دور في الانتفاضة التي اندلعت في ١٩٢١/٢/٢٨ بقرار من سوفييت المدينة، شاركت في اتخاذه جميع الأحزاب السوفييتية، بما فيها قسم من المنظمة البلشفية في الأسطول الأحمر والميناء، وذلك استجابة للتذمر المتصاعد في صفوف البحارة الذين كانوا في أغلبيتهم من الفلاحين ومن صفوف الطبقة العاملة، التي كانت تعاني من الانحلال الطبقي.

وإذا كانت التواريخ الرسمية السوفييتية تنسب إلى الانتفاضة كونها رفعت شعار «سوفييتات بدون بلاشفة»، فإن هذا الشعار كان في الحقيقة قد ألصق بالإنتفاضة من قبل صحف البيض المهاجرين، أما المطالب الحقيقية التي طرحتها الانتفاضة، فهي: إلغاء نظام مصادرة الفائض، وإجراء انتخابات فورية للجمعية التأسيسية، ودعوتها إلى الانعقاد. ولما تلكأت الحكومة في الرد على هذه المطالب، قام البحارة الثائرون في ١٩٢١/٣/٢ باعتقال قيادة الأسطول.

■ بذلت الحكومة جهوداً فائقة لحل المعضلة بالوسائل السلمية، وإقناع البحارة المتمردين بإنهاء الانتفاضة، ووعدت بالإستجابة لجزء من مطالبهم. ولم يتقرر قمع الانتفاضة إلا بعد مرور ١٨ يوماً على اندلاعها في جلسة مغلقة لمؤتمر الحزب العاشر في اليوم الأخير لانعقاده في ١٩٢١/٣/١٦، في ضوء تقديره للخطورة الاستراتيجية على بتروغراد مع استمرار السياسة العدائية تجاه السوفييت التي كانت ما تزال تنتهجها، رغم إبرام معاهدات السلام، الحكومات الرجعية في بولندا وفنلندا. وشارك شخصياً في إخماد الانتفاضة حوالي ٣٠٠ مندوب (من مجموع حوالي ألف) من مندوبي المؤتمر العاشر.

وفي١٩٢١/٤/١٨ كانت الانتفاضة قد أخمدت. ولكن الدور الذي لعبه فيها المناشفة والإشتراكيون الثوريون، ليس في كرونجتات وحدها، بل في حملة التحريض على العصيان التي نظموها في عموم البلاد وفي الخارج، كان له أثر دائم في تسديد الضربة القاتلة لنظام التعددية الحزبية في السوفييتات.

٥-■ في هذا السياق، أعطى المؤتمر العاشر للحزب [آذار(مارس)/نيسان(إبريل) ١٩٢١] باقتراح من لينين، إشارة الانطلاق لبلورة الخطة التي عرفت لاحقاً تحت اسم **«السياسة الإقتصادية الجديدة» (النيب)**. كانت النيب (NEP) تراجعاً استراتيجياً لصالح الفلاحين ورأس المال المتوسط والصغير عموماً، ولاحقاً أيضاً لصالح رأسمالية الدولة التي تجسدت بالمشاركة مع رأس المال الكبير المحلي والأجنبي. كانت تراجعاً أملته الحاجة، إجتماعياً وسياسياً إلى رأب الصدع الخطير في العلاقة مع الفلاحين وسائر قطاعات «الملاك – المنتجين» الصغار، وأملته الحاجة – إقتصادياً– إلى إنهاض الاقتصاد الفلاحي، وتنشيط التبادل البضاعي العادي بين الريف والمدينة، وهي القاعدة التي لا يمكن بدونها إعادة تأهيل الصناعة وإطلاق عملية التراكم والنهوض بقوى الإنتاج. وعاد لينين ينفض الغبار عن نظريته حول التعايش والصراع بين الأنماط الإقتصادية الخمسة في المجتمع الروسي المتخلف خلال مرحلة الإنتقال.

■ أول الإجراءات وأكثرها إلحاحاً على طريق بلورة هذه السياسة تمثل بالتخلي عن مصادرة الفائض من الإنتاج الفلاحي واستبدالها بفرض «ضريبة عينية» قدرت بحوالي ٤٠-٥٠٪

من الفائض، يدفعها الفلاح إلى الدولة ويتمتع بعدها بحرية التصرف بفائضه، بما يمكنه من التطوير النسبي لحيازته.

كان هذا يتطلب سوقاً حرة للتبادل البضاعي بين المدينة والريف: إلغاء إحتكار الدولة للتجارة الداخلية في السلع الغذائية، وإطلاق حرية النشاط التجاري الذي سعت الدولة إلى تنظيمه عبر إحياء التعاونيات، التي هي شكل من أشكال رأسمالية الدولة واعتمادها بصفتها الأداة الرئيسية للتبادل البضاعي، ومنحها مساحة واسعة من الاستقلالية وحرية التصرف بالمخزون ووسائل تأمنيه، دون فرض أية قيود على حرية حركة السوق.

في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٢، أقرت اللجنة التنفيذية المركزية للسوڤييتات، رغم معارضة لينين قانوناً يجيز للفلاحين تأجير حيازاتهم من الأرض بشروط معينة، واستكملت هذه السياسة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة (الخاصة والتعاونية)، وتخويل السلطات المحلية بإبرام عقود لتأجير منشآت الدولة إلى الأفراد والجماعات، واعتمد نظام يعطي المؤسسات المؤممة حرية أكبر في التصرف بالموارد المادية والمالية المتاحة، بحيث تتحول للعمل على قاعدة الربح. كذلك، أقر نظام لدفع علاوات الإنتاج العينية للعمال بهدف رفع إنتاجية العمل في الصناعة.

■ وأخيراً، بذلت الحكومة جهوداً جبارة مع بداية التطبيع المحدود للعلاقات الإقتصادية مع بعض البلدان الرأسمالية (المعاهدة التجارية مع بريطانيا آذار/ مارس ١٩٢١ مثلاً) من أجل استدراج رأس المال الأجنبي للإستثمار في روسيا على قاعدة الامتياز أو الشركات المشتركة، كما أجازت تشكيل شركات مختلطة مع رأس المال الكبير المحلي. ولكن الجهود المستميتة التي بذلت على هذا الصعيد لم تثمر سوى نتائج محدودة: حتى خريف ١٩٢٢ كان هناك فقط ثماني شركات مختلطة مع رأس المال المحلي، وتسع شركات مشتركة مع رأس المال الأجنبي تعمل في مجال الوقود والمناجم والخشب. بيد أن لينين كان حازماً في تحديد الخط الأحمر لهذا التراجع إزاء رأس المال الأجنبي: لا استرخاء ولا تلاعب فيما يخص احتكار الدولة للتجارة الخارجية، الذي يضمن تحكم الدولة الصارم بالعلاقة مع السوق الرأسمالية العالمية، ويحول دون سقوط روسيا مجدداً في شباك التبعية، ووقوعها فريسة لأخطبوط الإحتكارات الدولية.

[■ في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٢، خاض لينين، من على فراش المرض، صراعاً ضد قرار اتخذته اللجنة المركزية للحزب بشأن التجارة الخارجية، واعتبره لينين إسترخاء في تنفيذ احتكار الدولة للتجارة الخارجية. ونجح لينين في إقناع اللجنة المركزية بتأجيل تطبيق القرار (أنظر المؤلفات الكاملة/ المجلد ٣٣/ ص ٣٧٥). وتحضيراً للإجتماع الكامل للجنة المركزية

المقرر انعقاده في منتصف كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٢، لإعادة مناقشة الموضوع، خاض لينين، رغم إصرار الأطباء على ضرورة امتناعه عن العمل، سجالاً حاداً ضد بوخارين الذي كان يساند حينذاك سياسة «الاسترخاء» في التجارة الخارجية، ونجح في نقض قرار اللجنة المركزية بهذا الشأن. ولكنه لم يكتف بذلك، بل لقد أصرّ على إدراج الموضوع على جدول أعمال المؤتمر الثاني عشر للحزب، الذي انعقد في نيسان (إبريل) ١٩٢٣، والذي اتخذ، بناءً على اقتراح لينين، قراراً يقول: «إن المؤتمر يؤكد بحزم أن احتكار الدولة للتجارة الخارجية غير قابل للنقض ولا يجوز لأحد أن يتجاهله أو يتراخى في تنفيذه». (المصدر أعلاه/ ص ٤٥٥/ ص ٥٣٦)].

٦-■ كان هذا التراجع شاملاً، ولكنه اضطراري. فلقد كان ضرورياً من أجل إقامة علاقة مستقرة نسبياً مع الفلاحين وإنهاض اقتصادهم. وفي هذا الإطار، نشير إلى الموضوعة الثانية من مسودة مشروع القرار التي اقترحها لينين على الكونفرنس العاشر للحزب المنعقد في أواخر أيار (مايو) ١٩٢١: «إن التبادل البضاعي يبرز إلى المقدمة باعتباره الرافعة الرئيسية للسياسة الإقتصادية الجديدة. إن من المستحيل إرساء علاقة صحيحة بين البروليتاريا والفلاحين، أو إقامة شكل مستقر إجمالاً من التحالف الإقتصادي بين هاتين الطبقتين في فترة الإنتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية، بدون تبادل بضاعي منتظم – تبادل عادي للمنتجات – بين الصناعة والزراعة. إن التبادل البضاعي مطلوب، بشكل خاص، من أجل حفز الفلاحين على توسيع مساحة الأرض المزروعة، ومن أجل تحسين الزراعة الفلاحية». *(الأعمال الكاملة/ الطبعة أعلاه/ المجلد ٣٢/ ص ٤٣٣).*

■ من أجل رفع إنتاجية العمل في الصناعة، من أجل تنمية فائض العمل الإجتماعي، وتأمين الموارد لبدء عملية التراكم التي كانت خطوتها الأولى (المتمثلة بإعادة تأهيل الصناعة، وشبكة النقل والمواصلات، وبدء خطة الكهربة) تتطلب استثماراً بقيمة ١٧ مليار روبل ذهبي (ما يعادل حينذاك حوالي ٩ مليار دولار) وفقاً لتقديرات لينين في تقريره المقدم إلى المؤتمر الثامن للسوفييتات في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠، وقد بدأت هذه السياسة تؤتي فعلاً ثمارها على هذا الصعيد، رغم المجاعة التي ضربت حوض الڤولغا بسبب رداءة الموسم الزراعي في صيف ١٩٢١.

[■ في النصف الثاني من عام ١٩٢١، إنخفض العجز في مخزون الدولة من الحبوب إلى ١٠/١ مما كان عليه في العام السابق. وتضاعف الإنتاج الشهري من الحديد إلى ٤ مرات بالمقارنة مع معدل الأشهر الستة الأولى من العام نفسه. وانخفض العجز في إنتاج الوقود إلى ٤٪ فقط من الهدف المخطط. وتضاعفت بسرعة حجوم التجارة الداخلية، كما يتبين

من التزايد المضطرد لأرقام مبيعات التعاونيات: من مليون روبل ذهبي في أيلول (سبتمبر) ١٩٢١، إلى ٣ ملايين في تشرين الأول (أكتوبر)، إلى ٦ ملايين في تشرين الثاني (نوفمبر). وخلال عام ١٩٢١ تضاعف حجم الصادرات ١٣,٥ مرة بالمقارنة مع معدل السنوات الثلاثة السابقة، وحجم الواردات ثماني مرات، وتقلصت الفجوة بين الواردات والصادرات من سبعة أضعاف إلى أربعة أضعاف تقريباً].

٧-■ كانت هذه السياسة تنطوي على بعث علاقات الإنتاج والتبادل الرأسمالية وتشريعها: في الريف، وفي مجال التجارة الداخلية، وفي الإنتاج الصناعي الصغير والمتوسط، وفي المجالات التي شملها نظام رأسمالية الدولة، بل وحتى العلاقة بين «الجزر الإشتراكية» التي كانت تمثلها المؤسسات المؤممة. وكان لينين مدركاً للمخاطر والتناقضات التي تنطوي عليها هذه العملية.

*[■ «بعد دفع الضريبة العينية ستكون للفلاح حرية التصرف بالفائض. إذاً، ستكون ثمة سوق حرّة. السوق الحرّة تعني نمو الرأسمالية. لا مفرّ من هذه الحقيقة. الرأسمالية تنمو حيث يكون ثمة إنتاج صغير وتبادل حرّ». (لينين: **«تقرير حول الضريبة العينية»**/ الأعمال الكاملة/ الطبعة أعلاه/ المجلد ٣٢/ ص ٢٩٥). ولكن: «عشرة إلى عشرون عاماً من العلاقات الطبيعية مع الفلاحين، وسنضمن النصر على مستوى عالمي حتى لو كان ثمة تأخير في الثورات البروليتارية التي هي الآن في طريقها إلى النضج». (المصدر أعلاه/ ص ٣٢٣).*

«التحالف بين العمال والفلاحين هو الألف والياء بالنسبة للسلطة السوفييتية، الشرط الضروري – والكافي – لاستقرارها. ولكن التحالف ضد دينيكين وشركاه شيء، والتحالف في سياق التنظيم الإقتصادي للمجتمع شيء آخر. فالأول = ثورة بورجوازية. أما الثاني = ثورة إشتراكية». (المصدر أعلاه/ ص ٣٢٢).

«ثمة تناقضات في وضعنا الإقتصادي الآن أكثر مما كان هناك قبل تبني السياسة الإقتصادية الجديدة. ثمة تحسن جزئي في الوضع الإقتصادي لبعض شرائح السكان، وهي قلة. وثمة عدم تناسب بين الموارد الإقتصادية وبين الحاجات الأساسية لقطاعات أخرى، وهي الأغلبية. التناقضات ازدادت، ومن الطبيعي أننا بإقدامنا على هذا الانعطاف الحاد لا نستطيع أن نتفادى هذه التناقضات». (خطاب لينين في مؤتمر مقاطعة موسكو الحزبي في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢١/ المجلد ٣٣/ ص ١٠٠)].

■ إن صون التحالف بين البروليتاريا والفلاحين أو بتعبير أدق: مجرد إقامة علاقة

طبيعية بين الطبقتين، كان يتطلب في المدى المباشر والمتوسط جملة إجراءات تطلق العنان لنمو الرأسمالية في الريف، وفي التبادل بين الريف والمدينة. وتنمية الفائض إلى مستوى يمكن من تخصيصه لإنجاز التراكم التي بدونها لا يمكن تحقيق مصلحة البروليتاريا في التحول الإشتراكي، كانت تملي– أيضاً في المدى المباشر والمتوسط – بعث الرأسمالية في الصناعة (سواء رأسمالية القطاع الخاص، أو رأسمالية الدولة)، بما يعني إخضاع قطاعات من الطبقة العاملة وهي الطبقة الحاكمة للإستغلال الرأسمالي. وكلا التطورين كان يقوض الأساس الإجتماعي لدور البروليتاريا القيادي في الدولة ويفرض الحفاظ عليه بوسائل تتعارض والديمقراطية السوڤييتية، وتزيد من تآكلها. ذلك أن سقوط الدور القيادي للبروليتاريا كان سيلغي الإطار السياسي – الإجتماعي الذي يمكن ضمنه – وضمنه فقط– إنجاز عملية التراكم في عالم تهيمن عليه الإمبريالية ويتناهبه رأس المال الاحتكاري.

وفي المقابل، فإن تآكل الديمقراطية السوڤييتية كان، في المديين المتوسط والبعيد، سوف يعني استفحال النمو والتشوه البيروقراطي وإضعاف الشروط السياسية – الإجتماعية اللازمة لدفع مسيرة الإنتقال إلى الإشتراكية. إن السياسة الإقتصادية الجديدة، لم تكن حلاً لهذه التناقضات الجوهرية التي ينطوي عليها مسار العملية الإنتقالية، بل كانت ترتقي بها إلى مستوى أعلى فحسب، وسوف تقود بعد فترة وجيزة إلى عودتها للإحتدام والتفاقم.

٨– ■ كان ينبغي التعامل مع هذه التناقضات في ظرف سياسي ينحو إلى مزيد من التأزم في الداخل وفي العلاقة مع الخارج: الأزمة الداخلية في الحزب كانت تتفاقم في سياق التحضير للمؤتمر العاشر، وانتفاضة كرونجتات كانت منطلقاً لحملة عنيفة معادية شنها المناشفة والإشتراكيون الثوريون، داخل البلاد وخارجها، مما أدى إلى إعادة فرض الحظر على نشاطهم وزج زعمائهم في السجون، أو طردهم خارج البلاد، وكانت هذه ضربة الموت النهائية لمبدأ التعددية الحزبية في السوڤييتات. وكان لهذا التطور أصداؤه لدى قادة اليمين والوسط في الحركة الإشتراكية الأوروبية، الذين انخرطوا بدورهم في حملة حادة من العداء للسوڤييت، قطعت الطريق على إمكانية الاستجابة للمبادرة التي أطلقتها الأممية الثالثة، من أجل تشكيل **«جبهة عمالية متحدة»** بين الأمميات الثلاث.

[■ المقصود بالأمميات الثلاث: الأممية الشيوعية (الثالثة) التي تأسست في آذار (مارس) ١٩١٩، والأممية الثانية التي أعيد إحياؤها بعد الحرب باتفاق بين القيادات اليمينية للأحزاب الإشتراكية الديمقراطية، وأخيراً ما عرف حينذاك تحت اسم «الأممية الثانية والنصف» التي هي تنظيم دولي كان يضم تيارات وأحزاب الوسط الإشتراكي. مبادرة الأممية الثالثة بالدعوة إلى إقامة «جبهة عمالية متحدة» أطلقت في نداء للجنتها التنفيذية صدر بتاريخ ١٩٢١/٨/١].

■ وترافق هذا، مع احتدام التوتر الذي افتعلته الدوائر الأكثر رجعية في رأس المال الاحتكاري العالمي بهدف تشديد الحصار والمقاطعة الإقتصادية المفروضة على الجمهورية السوفييتية، ووأد بوادر الإنفتاح في العلاقات التجارية بينها، وبين بعض البلدان الرأسمالية.

هذا التناقض، الذي بدا ظاهر للعيان في ظل السياسة الإقتصادية الجديدة، بين المضمون الطبقي للسلطة، وبين مستوى تطور القوى المنتجة، وما يمليه من أولويات في المهام الإقتصادية – الإجتماعية للثورة، يطرح السؤال المنطقي: **هل كان البلاشفة على حق بتوليهم السلطة في أكتوبر، ولماذا ينبغي عليهم أن يحتفظوا بالسلطة بينما يبدو، ظاهرياً على الأقل، أن هذا سيعمق المأزق التاريخي الذي حشروا فيه هم، والمجتمع الروسي بأسره؟**

■ والحقيقة أن هذ السؤال لا يطرح نفسه الآن، بعد الانهيار والردَّة، بل لقد كان يلح على ذهن لينين ويتكرر في كتاباته منذ ذلك الحين، وأكثر من ذلك كان المحور الرئيسي للصراع الأيديولوجي – حينذاك – مع المناشفة ومع منظري الوسط واليمين الإشتراكي في أوروبا. وكانت إجابة لينين عليه حازمة لا تترك مجالاً للتردد. وهي إجابة من شقين:

الشق الأول منهجي، أو فلسفي إذا شئتم، وهو أن هذه التناقضات، هذه المفارقات في حركة التاريخ لا مفر منها، كانت وستبقى قائمة دوماً، في تطور الطبيعة، كما في تطور المجتمع، وأنه فقط من خلال سلسلة من المحاولات الثورية – كل منها إذا أخذت على انفراد ستكون وحيدة الجانب وستنطوي على تناقضات عدة – يمكن للإشتراكية الكاملة أن تظهر عبر التعاون الثوري لبروليتاريي جميع البلدان.

والشق الثاني من الإجابة، ذو طبيعة ملموسة: لم يكن ثمة مفر من تولي السلطة في أكتوبر، لأن البديل لن يكون ديمقراطية بورجوازية تفتح سبيل روسيا نحو التطور، بل ديكتاتورية برجوازية تابعة تغرق روسيا أعمق فأعمق في أوحال التخلف والتبعية والتفكك. ولا مناص من الإحتفاظ بالسلطة لأن هذا هو الضمان الوحيد لاستمرار الدور القيادي للبروليتاريا. ولأن الدور القيادي للبروليتاريا – رغم المأزق التاريخي – هو سبيل روسيا الوحيد نحو التقدم فليس ثمة خيار ثالث. والبديل عن البلاشفة هو ليس المناشفة أو الإشتراكيين الثوريين بتذبذبهم البورجوازي الصغير، الذي سيطيح بالدور القيادي للطبقة العاملة. البديل الممكن عن البلاشفة هو ٣٠–٤٠ سنة من الإرهاب الدموي للحرس الأبيض يحول روسيا إلى مستعمرة متخلفة تابعة ورهينة لرأس المال الإحتكاري الأجنبي. *(راجع ملحق ٧: لماذا الخيار الإشتراكي ممكن في روسيا؟)*.

■ الآن وقد شهدنا من جهة، الإنجازات الكبرى للتطور المادي والحضاري التي حققتها

روسيا السوفييتية – رغم كل شيء– في سياق عملية الإنتقال إلى الإشتراكية. وشهدنا أيضاً، من جهة أخرى، النتائج المدمرة للردَّة التي قادت إلى انهيار الإتحاد السوفييتي، هل نبالغ إذا اعتبرنا أن حكم التاريخ يزكي رأيَ لينين، وأن « محاولته» إذا كانت لم تنجح في بلوغ الإشتراكية، فهي مبررة من حيث كونها دفعت مسيرة التاريخ، مسيرة التطور والتقدم الإجتماعي، خطوات كبرى إلى الأمام، ليس على صعيد البلاد السوفييتية فحسب، بل على صعيد العالم كله أيضاً.

ولكن التبرير التاريخي لهذا الرأي لا ينفي التناقضات التي انطوت عليها التجربة السوفييتية، ولا يبرر الثغرات والمفارقات العميقة في بنيتها ومسارها، والتي كانت وليدة تلك التناقضات. هذه الثغرات تملي النظر إلى التجربة السوفييتية، تماماً كما وصفها لينين، بصفتها «محاولة وحيدة الجانب» للإنتقال إلى الإشتراكية، في ظروف صعبة فريدة، وعبر مسار معقد، لا بصفتها نموذجاً يُحتذى، أو وصفة جاهزة صالحة لكل زمان ومكان.

٩–■ هذه «المحاولة وحيدة الجانب» كيف سعت إلى السيطرة على التناقضات التي أبرزتها للعيان السياسة الإقتصادية الجديدة؟

في ظل التفتت الإجتماعي والإنحلال الطبقي للبروليتاريا، وفي ظل «تذبذب» الفلاحين كان تعزيز الدور القيادي للحزب، بصفته طليعة الطبقة العاملة والممثل لمصالحها النهائية في التحول الإشتراكي، هو المخرج المؤقت الذي بدا ممكناً من المأزق التاريخي الذي حشرت فيه التجربة. وكان واضحاً، أن هذا المخرج يعني وضع الديمقراطية السوفييتية جانباً، وقد تآكلت من ديمقراطية واسعة للعمال والفلاحين الذين يمارسون دكتاتوريتهم ضد الأقلية من الرأسماليين وكبار الملاك، إلى دكتاتورية الطبقة العاملة التي تدافع عن دورها القيادي بالقوة – رغم كونها أقلية – ضد الردَّة البيضاء وضد «التذبذب» الفلاحي، وأخيراً إلى ديكتاتورية الطليعة البروليتارية التي تنوب عن الطبقة العاملة في أداء مهامها التاريخية في الإنتقال إلى الإشتراكية عبر استخدام سلطة الدولة، وتوظيف قبضتها القوية على سلطة الدولة في خدمة هذا الهدف.

ذلك هو مغزى التوجهات التي أقرها مؤتمر الحزب العاشر (نيسان/إبريل ١٩٢١) وبلورها وطورها أكثر المؤتمر الحادي عشر (آذار/مارس ١٩٢٢)، وهي تتضمن رزمة مترابطة من أربعة عناصر: ١– تعزيز الدور القيادي للحزب في أجهزة الدولة والمنظمات الإجتماعية؛ ٢– تعزيز وحدة الحزب الداخلية بإجراءات صارمة لتحريم التكتلات مع إباحة حرية النقاش الداخلي؛ ٣– تطهير الحزب من العناصر المتسلقة والشوائب البيروقراطية العالقة بصفوفه؛

٤- مكافحة البيروقراطية عبر تعميق الديمقراطية داخل صفوف الحزب وتوطيد علاقاته الديمقراطة مع الجماهير اللاحزبية. *(راجع ملحق ٨: حول «وحدة الحزب»).*

■ النظرية اللينينية حول **«الحزب الطليعي»** لم تكن هي السبب في النقلة التي كانت مخرجاً إضطرارياً فرضته التناقضات الموضوعية للتجربة ومأزقها التاريخي، ولكن هذه النظرية لعبت بلا شك دوراً في توفير الإطار النظري لتبرير هذه النقلة. إن هذه النظرية التي برهنت على جدواها وضرورتها في فترة نضال الطبقة العاملة من أجل الظفر بدورها القيادي والدفاع عنه، بدأت – بعد هذه النقلة وبسبب منها – تكتسب تدريجياً مضموناً إجتماعياً جديداً، وتوظف في خدمة أهداف أخرى. ذلك أن اجراءات التطهير والدمقرطة الداخلية لحياة الحزب لم توقف نمو البيروقراطية وتغلغلها داخل الحزب وأجهزة الدولة، كونها ظاهرة إجتماعية لا مفر منها، تنبثق موضوعياً من صميم التناقضات التي ينطوي عليها مسار العملية الإنتقالية.

لقد كان لينين مدركاً لهذه الحقيقة، وصريحاً نسبياً في التعبير عنها، وكان يرى حلها النهائي عبر تعجيل نمو القوى المنتجة وتطورها المادي والحضاري، وعبر «التعاون الثوري بين بروليتاريي جميع البلدان» الذي هو شرط بلوغ «الإشتراكية الكاملة». وها هو، في سياق سجاله مع بوخارين حول دور النقابات يعترف بأنه ارتكب خطأ، حين وصف الدولة السوفييتية بأنها «دولة عمال وفلاحين»، ويؤكد أن التشخيص الأكثر دقة لطبيعة الدولة القائمة هو أنها: «دولة عمالية تتميز بخاصية فريدة من شقين: **الأول**، أن الطبقة العاملة ليست هي الأغلبية في المجتمع بل الفلاحون؛ **والثاني**، أنها دولة عمالية مشوهة بيروقراطياً».

*[■ في كراسه حول **«الضريبة العينية»** يؤكد لينين: «أن وصف الجمهورية السوفييتية بأنها إشتراكية، يعني فقط أن السلطة السوفييتية مصممة على إنجاز الإنتقال إلى الإشتراكية، **ولا يعني أن النظام الإجتماعي القائم هو نظام إشتراكي»**. ويضيف في موقع آخر: «نحن الطليعة، الفصيل المتقدم من البروليتاريا، يمكن أن نتحول مباشرة إلى الإشتراكية. ولكن الفصيل المتقدم ليس سوى جزء صغير من البروليتاريا ككل، والأخيرة بدورها ليست سوى جزء صغير من مجموع السكان». (المجلد ٣٢/ ص ٣٣٠ – ٣٤١).*

*■ وفي مقاله حول **«أزمة الحزب»**، الذي كتب ونشر في ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٢١، يقول لينين ما يلي: «عند معالجة النقاش الذي جرى في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر (المقصود النقاش في الفرقة الشيوعية في مؤتمر السوفييتات الثامن)، يترتب عليَّ أن أصحح خطأ وقعت فيه أنا شخصياً. لقد قلت: «إن دولتنا هي ليست في الواقع دولة عمالية، بل دولة عمال وفلاحين». الرفيق بوخارين تساءل فوراً: «أي نوع من الدولة؟». في جوابي عليه أحلته*

*إلى وقائع المؤتمر الثامن للسوفييتات، الذي كان قد أنهى أعماله لتوّه. لقد راجعت وقائع هذه المناقشة ووجدت أن الرفيق بوخارين كان على حق، وأنني كنت مخطئاً. ما كان ينبغي أن أقوله هو: «إن عبارة دولة عمالية لوحدها هي فكرة مجردة». ما لدينا بالفعل هو دولة عمالية ولكن لها هذه الخاصية المميزة، وهي **أولاً**، إن الفلاحين، وليس الطبقة العاملة، هم الطبقة السائدة في الريف؛ **وثانياً**، إنها دولة عمالية تنطوي على تشويهات بيروقراطية». (الأعمال الكاملة/ الطبعة أعلاه/ المجلد ٣٢/ ص ٤٨)] ■*

(٢)

نتائج السياسة الإقتصادية الجديدة (النيب)

[■ مرض لينين ثم وفاته المفجعة، في كانون الثاني (يناير) ١٩٢٤، كانت بلا شك خسارة فادحة للطبقة العاملة الروسية، والعالمية عموماً، ليس لأن وجوده كان يمكن أن يغير جذرياً مجرى التاريخ، بل لأن استمرار هذا الوجود، بما يتمتع به من رؤية ثاقبة لإدراك العمليات الجارية في عمق المجتمع وقدرة على تحليلها، ومن صلابة في إعلاء قضية الطبقة العاملة، ومن حضور ونفوذ في صفوف الحزب والشعب، كان يمكن أن يوفر للجماهير العمالية المنهكة والمستنزفة الفرصة لاستجماع قواها والحد من المظاهر الأكثر سلبية للنمو البيروقراطي الذي كانت تدفع إليه، موضوعياً وبقوة، تناقضات مسار التجربة. ولكن الضرورة التاريخية تتجلى وتشق طريقها عبر الصدفة، والصدفة المأسوية أحياناً، وهكذا كان الأمر هنا أيضاً.

■ في ١٩٢٢/١٢/٣٠ أُنشيء من ٦ جمهوريات فيديرالية (روسيا + أوكرانيا + روسيا البيضاء + جمهورية عبر (trans) – القفقاس المكونة من: أذربيجان، جورجيا، وأرمينيا) إتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفييتية الذي عاد ليوحد تقريباً جميع أراضي الامبراطورية الروسية السابقة، باستثناء بولندا وفنلندا ودول البلطيق الثلاث. وفي هذا الاطار تجدر الإشارة إلى مايلي:

إنضمت إلى الإتحاد السوفييتي ٣ جمهوريات في آسيا الوسطى: أوزبكستان، تركمانستان، وطاجكستان، أضيفت إليها في العام ١٩٣٦ جمهوريات كازخستان وقرغيزيا. وفي العام ١٩٤٠، اي بعد إحتلال الجيوش الألمانية لعدد وافر من البلدان الأوروبية، إحتلت القوات السوفييتية أراضي دول البلطيق الثلاث (ليتوانيا، إستونيا، ولاتفيا)، وتنازلت رومانيا عن أراض تشكلت منها مولداڤيا. وعليه رسا الإتحاد السوفييتي وحتى عشية تفككه في العام ١٩٩١ على ١٥ جمهورية فيدرالية: ٣ جمهوريات سلافية (روسيا، روسيا البيضاء، أوكرانيا) + ٣ جمهوريات في القفقاس (جورجيا، أذربيجان، أرمينيا) + ٥ جمهوريات في آسيا الوسطى

(كازخستان، تركمانستان، أوزبكستان، طاجكستان، قرغيزيا) + جمهوريات البلطيق الثلاث (ليتوانيا، إستونيا، لاتفيا) + مولداڤيا.

■ *في هذا الحيّز الجغرافي الممتد، الذي مثله الإتحاد السوفييتي بمزاياه الجيو – سياسية والجيو – استراتيجية المتفوقة، وبما يوفره من ثروات طبيعية وبشرية هائلة، تواصلت المحاولة لشق طريق نحو الإشتراكية عبر النضال ضد التخلف، من أجل إنجاز التراكم الضروري وتنمية قوى الإنتاج. التناقضات التي حكمت مسار المحاولة، فرضت نفسها أيضاً في الإطار الجديد الذي كانت معظم مكوناته أكثر تخلفاً من روسيا الأوروبية، واستمرت تتجلى بأشكال جديدة في ظل سياسة النيب، قادتها مجدداً إلى التعاظم والتأزم].*

١–■ أدت سياسة النيب وظيفتها في إعادة إنهاض قوى الإنتاج والتغلب على الدمار الذي أحدثته سنوات الحرب السبعة (١٩١٤ – ١٩٢١): في أواخر ١٩٢٥، كان الإنتاج الزراعي قد استعاد تقريباً المستوى الذي كان عليه قبل الحرب (١٩١٣)، وبلغ الإنتاج الصناعي ٧٥٪ من المستوى الذي كان عليه قبل الحرب، وكان خُمس هذا الإنتاج من نصيب رأس المال الخاص المتوسط والصغير. ونشطت التجارة ليبلغ حجمها ثلاثة أرباع ما كان عليه قبل الحرب، وكانت الدولة تسيطر على نصفها، والتعاونيات على الربع، والربع الباقي كان من نصيب التجار الصغار.

غير أن الإنتعاش الملموس للإنتاج الفلاحي، وما أدى إليه من وفرة في عرض الغذاء ومنتجات الزراعة عموماً، من جهة، والتأخر النسبي لنهوض الصناعة، من جهة أخرى، بدأ يخلق فجوة متسعة بين الأسعار المرتفعة لمنتجات الصناعة والتدني النسبي المضطرد لأسعار المنتجات الزراعية. لقد كانت هذه الفجوة توفر الفرصة لاقتطاع وتجميع نسبة متصاعدة من فائض العمل الزراعي، وتخصيصها للنهوض بمستوى التراكم الضروري من أجل التصنيع؛ وبالمقابل، كان يبدو أن تعجيل تطور الصناعة هو المدخل الضروري لمعالجة هذه الفجوة والتغلب اللاحق عليها.

■ لذلك شدد المؤتمر الرابع عشر للحزب المنعقد في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٥، على إطلاق وتعجيل عملية تصنيع وكهربة البلاد: في عام ١٩٢٦، إستثمر في الصناعة مليار روبل ذهبي. وفي ١٩٢٨، إرتفع هذا الرقم إلى ما يوازي ٥ مليارات تقريباً، وتوجه معظم هذا الاستثمار نحو الصناعات الإستخراجية (الوقود والتعدين)، والصناعات الثقيلة (بناء الآلات) مدفوعاً بالرغبة المشروعة، في تدعيم القاعدة المادية لاستقلال البلاد الإقتصادي، وتمكينها من الصمود بوجه التطويق والحصار الإمبريالي المتواصل.

٢-■ غير أن هذا الاستثمار المكثف في الصناعة، كونه لم ينعكس فوراً في زيادة العرض من المنتجات الصناعية أدى في المدى المباشر إلى تسارع الفجوة بين أسعار الناتج الزراعي وأسعار السلع الصناعية، بين مردود عمل الفلاحين ومردود الصناعة الذي كان يتوزع معظمه بين العمال والدولة. وعبَّرت هذه الفجوة عن نفسها في اتساع التباين في الدخل ومستوى المعيشة بين هاتين الطبقتين. مستوى المعيشة والدخل الحقيقي للعمال شهد إرتفاعاً حاداً متواصلاً منذ ١٩٢٢، ووصل في ١٩٢٨ إلى مستوى يزيد ٥٪ عما كان عليه قبل الحرب، دون احتساب قيمة الخدمات الإجتماعية التي باتت تقدمها الدولة والنقابات.

أما بالنسبة للفلاحين، فرغم التحسن الملموس في درجة توفر ضروريات الحياة الأساسية الناجم عن حرية التصرف بنسبة كبيرة من الفائض، إلا أن الانخفاض في قيمة الفائض الزراعي الناجم عن تدني معدل إنتاجية العمل في الزراعة، من جهة، والفجوة المتسعة بين أسعار الناتج الزراعي الهابطة، وبين ارتفاع أسعار السلع الصناعية التي يمكن أن يحصل عليها الفلاحون مقابل فائضهم، من جهة أخرى؛ أدى إلى التدني المضطرد في مستوى الدخل الحقيقي للفلاحين الذي استمر بالهبوط طيلة سنوات النيب، ليصل في ١٩٢٨ إلى ٣٠٪ مما كان عليه قبل الحرب(أيضاً دون احتساب قيمة الخدمات الإجتماعية، التي كانت حينذاك على كل حال، أدنى في الريف منها في المدينة).

٣-■ إنعكس هذا الوضع مجدداً تأزماً في العلاقة بين الطبقة العاملة وبين الفلاحين، وتفاقماً للتناقض الجوهري الأبرز الذي عانت منه مسيرة الإنتقال إلى الإشتراكية منذ البداية. وبدأ هذا يترك بدوره، إنعكاساً سلبياً على وتيرة التراكم، التي كانت ماتزال تعتمد أساساً على درجة اجتذاب الاقتصاد الفلاحي إلى دائرة التبادل البضاعي. ذلك أن الفلاحين، الذين لم يعودوا يحصلون على مقابل محرز لقاء بيع فائضهم، عادوا من جديد، يفضلون الاستهلاك المباشر للفائض الزراعي أو تخزينه. وبينما ازداد مجمل الإنتاج الزراعي عن المستوى الذي كان عليه قبل الحرب، فإن نصيب الدولة والسوق من هذا الإنتاج (وبخاصة الحبوب التي يسهل تخزينها) لم يبلغ نصف ماكان عليه قبل الحرب. هكذا جوبهت الدولة مجدداً بالمعضلة التي تسمى في اللغة الرسمية «**تخزين الحبوب لدى الكولاك**»، وهي المعضلة التي بدون حلها لا يمكن الاستمرار في إنهاض الصناعة. وتفاقمت هذه المعضلة مع تردي الموسم الزراعي عام ١٩٢٨، وبدأت نُذُر المجاعة تتهدد المدن من جديد.

ومرة أخرى، عادت التجربة لتقف أمام مأزقها التاريخي، مأزق العلاقة بين البروليتاريا والفلاحين، ولكن هذه المرة في سياق تطورات هامة، وإن لم تكن قد أصبحت حاسمة بعد، في بنية وتكوين الحزب والدولة، شهدتها سنوات النيب الست (١٩٢١-١٩٢٧) ■

(٣)

نمو البيروقراطية، وبدء تمايزها كشريحة إجتماعية

١-■ إن ظاهرة انفصال الدولة واستقلالها النسبي، ليس عن المجتمع فحسب، بل عن المصالح الطبقية التي تمثلها، أو بعبارة أدق: عن الإرادة والمصالح المباشرة للطبقة أو التحالف الحاكم، هي ظاهرة عرفتها العديد من المجتمعات(والطبقات الحاكمة) التي كانت تعاني من مأزق تاريخي مستحكم، من تناقضات مستعصية لا يمكن حلها بالوسائل «العادية» لممارسة السلطة، بالوسائل «المعهودة» لتشكل الإرادة الجماعية للطبقة الحاكمة (المقصود بالعادية والمعهودة هنا، الوسائل المنسجمة – في ظروف طبيعية– مع تكوين الطبقة المعنية ومصالحها). فالتناقض المستعصي لا يمكن حله إلا بالإستقلال النسبي للدولة بصفتها المعبر عن المصالح الجماعية والنهائية للطبقة الحاكمة، والإلقاء بثقلها كأداة لكسر الاستعصاء، ودفع المسار بالإتجاه الذي يخدم هذه المصالح.

[■ هذه الظاهرة برزت أيضاً في العديد من الثورات البورجوازية المبكرة. وتحت عنوانها يمكن إدراج ظاهرة كروميل (Cromwell) خلال الثورة الإنجليزية الأولى في أواسط القرن الـ ١٧؛ وكذلك ظاهرة روبسبيير (Robespierre) وحكم اليعاقبة خلال الثورة الفرنسية (١٧٨٩)، والتي قاد فشلها في حل المعضلة إلى تسليم السلطة إلى نابليون، قنصلاً ثم إمبراطوراً، في مطلع القرن الـ ١٩.

في هذا الإطار، لا ينبغي خلط هذه الظاهرة مع الظاهرة البونابارتية المنسوبة إلى حكم نابليون الثالث في فرنسا (١٨٥٢-١٨٧١). فالبونابارتية تنشأ عن التوازن بين الطبقتين المتناحرتين في المجتمع، البروليتاريا والبورجوازية، وليس عن التناقضات داخل الطبقة الثورية الصاعدة، أو التحالف الطبقي الثوري الذي فاز بالسلطة، كما هو الحال في الحالتين المشار إليهما أعلاه. ووظيفة استقلال الدولة البونابارتية هو حفظ التوازن بين الطبقتين المتناحرتين، إلى أن تتمكن الطبقة الحاكمة (البورجوازية) من السيطرة عليه بالوسائل العادية.

***البونابارتية** هي إذن، ظاهرة محافظة وليست ظاهرة ثورية، حتى بالمقياس البورجوازي. ولذلك فإن لينين، مع ترحيبه بالمقارنة بين البلاشفة واليعاقبة، يرفض تهمة البونابارتية التي يوجهها إليه الإشتراكيون اليمينيون، وهي التهمة التي استعارها تروتسكي لاحقاً ليلصقها بستالين (Stalin). وكما كان لينين محقاً في رفضه لهذه التهمة، كذلك، فإن المقارنة بين البونابارتية والستالينية لا أساس لها، وهي تؤخذ بالمظاهر السطحية، وتهمل التباين الجوهري في الوظيفة التاريخية لكل من الظاهرتين].*

٢-■ إن التناقض بين المضمون الطبقي للسلطة وبين مستوى تطور قوى الإنتاج، وما ينبثق عنه من تناقضات ملموسة مستعصية، كان يضع المجتمع السوفييتي – وقد بدأ يخطو خطواته الأولى المتعثرة على طريق الإنتقال إلى الإشتراكية – في قلب دوامة مأزق تاريخي مستحكم لا مخرج منه سوى بأحد خيارين: إما الإرتداد، بما يعنيه ذلك من إغراق في التخلف والتبعية ومن إرهاب دموي رجعي، وإما التقدم بما ينطوي عليه حكماً من تآكل في الديمقراطية السوفييتية (التي هي الشكل «الطبيعي» لممارسة السلطة من قبل تحالف العمال والفلاحين، الذي تقوده الطبقة العاملة على طريق الإنتقال إلى الإشتراكية)، وما يتطلبه بالضرورة من استقلال نسبي للدولة عن المصالح الطبقية المباشرة التي تمثلها، بما يجعلها قادرة على كسر المأزق وشق طريق التقدم.

■ ولكن، إذا كانت هذه الظاهرة قد برزت أيضاً في عدد من الثورات البورجوازية – الديمقراطية، واقتصر مداها على مصادرة مؤقتة للسلطة السياسية، دون أن تقود إلى مصادرة السلطة الإقتصادية للبورجوازية الثورية الحاكمة، هيمنتها الإقتصادية على المجتمع، فذلك لأن ثمة فارقاً جوهرياً بين الحالتين يتمثل في أن الدولة هنا، في حالة مجتمع الإنتقال إلى الإشتراكية، هي الأداة التي يمكن من خلالها للمجتمع أن يستولي على وسائل الإنتاج ويحولها إلى ملكية عامة. الدولة هي هنا بالضرورة الأداة التي من خلالها تمارس الطبقة العاملة، وقد تحولت إلى طبقة حاكمة، تمارس سلطتها الإقتصادية الجماعية على وسائل الانتاح التي تحَّولت، أو هي في طريقها إلى التحول إلى ملكية عامة.

■ وهكذا، فإن استقلال الدولة النسبي، هنا، يفتح الطريق لتكوُّن شريحة إجتماعية جديدة تنبثق من بين صفوف الطبقة العاملة وتمارس باسمها، نيابة عنها، سلطة التصرف في وسائل الإنتاج، وهي أساس الهيمنة الإقتصادية على المجتمع، ما يعني بالضرورة، القدرة على التحكم بفائض العمل الإجتماعي، التحكم بعملية تخصيصه وتوزيعه. وهذا يؤمن الإمكانية، إذا توفرت شروط سياسية معينة، لتحول هذه الشريحة إلى شريحة إجتماعية ذات إمتيازات، إلى استئثارها – كشريحة وليس فقط كأفراد– بحصة متميزة من فائض العمل الإجتماعي، حصة تفوق ما تستحقه لقاء دورها ومساهمتها الفعلية في عملية الإنتاج، وبما يؤدي – إذن – إلى انفصالها التدريجي عن الطبقة العاملة عبر مصادرتها للسلطة الإقتصادية والسياسية في المجتمع، بديلاً عن الطبقة العاملة وفرض دكتاتوريتها على الطبقة العاملة.

٣-■ إن نمو البيروقراطية يجد جذوره وحوافزه في (تنبثق ضرورته الموضوعية من) التناقض بين المضمون الطبقي للسلطة، وبين مستوى تطور القوى المنتجة في مجتمع رأسمالي متخلف يخطو خطواته الأولى على طريق الإنتقال إلى الإشتراكية. إن الطبقة

العاملة، الطبقة القائدة في التحالف العمالي- الفلاحي الذي تولى السلطة السياسية، تجد نفسها أمام ضرورة النهوض بالدور التاريخي الذي تخلّفت عنه البورجوازية المحلية في تطوير قوى الإنتاج، الدور الذي تخلّفت عنه البورجوازية بفعل ارتباطها برأس المال العالمي الذي دخل مرحلة الإحتكار، مرحلة الإمبريالية التي يحكمها قانون التطور المتفاوت. الدور القيادي للطبقة العاملة في السلطة، والحال هذه، يصبح الشرط الذي لا مناص منه للإفلات من مفعول هذا القانون، لتحطيم روابط التبعية للإمبريالية العالمية، ولتأمين الشروط اللازمة لإنجاز التراكم الداخلي الضروري للتطور، الضروري- إذن- لإرساء القاعدة المادية – الحضارية للتحول اللاحق إلى الإشتراكية.

■ ولكن إنجاز هذا التراكم يتطلب اقتطاع نسبة عالية من فائض العمل الإجتماعي وتخصيصها لأغراض التطوير المتواتر لقوى الإنتاج، وكذلك لأغراض الدفاع عن البلاد والثورة في مجابهة الرِدَّة والتدخل، أو التهديد الإمبريالي. وهذا يتطلب اقتطاع نسبة عالية من فائض عمل الفلاحين، الأمر الذي يقود إلى نشوب تناقض بين الفلاحين والطبقة العاملة، ويهدد الدور القيادي للبروليتاريا. وهو أيضاً يتطلب اقتطاع نسبة عالية من فائض عمل الطبقة العاملة، الأمر الذي يولد تناقضاً بين المصالح المباشرة للطبقة العاملة ومصالحها النهائية، ينعكس إجتماعياً على شكل تناقض بين شرائحها المتقدمة (الممركزة في مؤسسات الإنتاج الكبير)، وبين شرائحها الأقل تقدماً، بين قاعدتها، وبين فصيلها الطليعي. وتزداد هذه التناقضات تفاقماً بفعل احتدام التناقض مع العدو الامبريالي، بفعل الحصار الإقتصادي والعدوان، أو التهديد بالعدوان.

■ إن تفاقم هذه التناقضات يقود إلى مأزق تاريخي لا مخرج منه سوى بانفصال الدولة، واستقلالها النسبي عن المصالح الطبقية التي تمثلها. هذا الاستقلال النسبي للدولة يتحقق عبر شريحة من الطبقة العاملة تستأثر بالسلطة السياسية نيابة عن الطبقة العاملة، شريحة تجسد المصالح الجماعية والنهائية للطبقة العاملة وللتحالف ولمجتمع الإنتقال، وتنفرد بممارسة السلطة نيابة عن الطبقة والتحالف والمجتمع، بهدف كسر دوامة المأزق، ودفع مسيرة التطور نحو هذه المصالح النهائية. إنها شريحة طليعية إذا شئتم، وهي فعلاً طليعية في البداية، ولكن الإنفراد بالسلطة السياسية في مجتمع الإنتقال، يعني أيضاً الانفراد بالسلطة الإقتصادية.

■ وإذا كان الإنفراد بالسلطة الإقتصادية لا يمكن أن يتم عبر تملك وسائل الإنتاج، فهو يتم عبر الاستئثار بسلطة التصرف بوسائل الإنتاج التي أصبحت ملكية عامة مركزة بيد الدولة، وبالتالي إمتلاك سلطة التحكم بالفائض الإجتماعي، وبأولويات تخصيصه وحصص توزيعه. وإذا توفرت شروط سياسية معينة، إذا توفر تناسب معين للقوى في سياق الصراع الإجتماعي

الدائر، فإن هذه الشريحة بفعل تحكمها بعملية تخصيص الفائض وتوزيعه، تتحول من «شريحة طليعية» إلى «شريحة إجتماعية حاكمة» ذات إمتيازات، شريحة تستحوذ على حصة متميزة من فائض العمل الإجتماعي، مما يقود إلى انفصالها التدريجي عن الطبقة العاملة، وإلى مصادرتها للسلطة الإقتصادية والسياسية في مجتمع الإنتقال، لتمارسها بديلاً عن الطبقة العاملة وليس نيابة عنها فحسب، لتوظفها في خدمة مصالحها الفئوية الخاصة التي تبدأ بالتمايز عن المصالح النهائية للطبقة العاملة في متابعة طريق الإنتقال إلى الإشتراكية.

٤- ■ قبل الإنتقال خطوة أخرى في التحليل، لا بد من إجابة أولية، على سؤال جوهري: **ماهي البيروقراطية؟**

إن التفسير السوفييتي الرسمي لهذه الظاهرة، بقدر ما يعترف بوجودها، يميل نحو اعتبارها «سلوكاً»، أو «عقلية»، أو «أسلوباً أوامرياً – إدارياً» في القيادة وفي ممارسة السلطة. وهو يستند في ذلك إلى تحليلات لينين حول البيروقراطية في عصره. وتنحو بالمقابل بعض التيارات الماركسية المعارضة، بما فيها الماوية المتأخرة، إلى اعتبارها «طبقة جديدة» حاكمة ومستغِلة. إن تدقيق هذه المسألة يحتل أهمية محورية بالنسبة لتكوين فهم صحيح للمسار اللاحق للتجربة.

في ظل شيوعية الحرب، وفي المرحلة الأولى من النيب، كان يمكن الحديث عن البيروقراطية بصفتها سلوكاً، أو عقلية، أو أسلوباً في القيادة وممارسة السلطة. لم يكن ثمة، ببساطة، فائض يمكن التحكم بتخصيصه أو توزيعه. الحرب كانت تمتص وتستهلك ليس الفائض فحسب، بل كذلك قسماً من ضروريات الحياة من دخل العمال والفلاحين؛ وحالات الفساد والرشوة، والانتفاع على حساب المجتمع، حالات الاستئثار بحصة متميزة من الناتج الإجتماعي، رغم انتشارها، لم تكن تنبع من موقع ممارسة السلطة، بل كانت تجري على هوامشها، وفي أقصى الحالات في مراتبها الدنيا، وليس في مراكزها المخولة بالقرار الإقتصادي والسياسي. إمتيازات المسؤولين في مواقع القرار، بمختلف مستوياتها، كانت معدومة أو محدودة، والرقابة الجماهيرية عليها كانت شديدة.

■ البيروقراطية التي كان يشكو منها لينين. بقدر ما كانت جسماً إجتماعياً، كانت موروثة عن النظام القديم، كانت تتشكل من موظفيه وخبرائه، الذين اضطرت السلطة السوفييتية إلى استئجار خبرتهم لقاء إمتيازات مشرعة(رواتب أعلى من المعدل). ولم يكن دور هؤلاء حاسماً في اتخاذ القرار السياسي والإقتصادي. لذلك، فإن انتفاعهم على حساب المجتمع، استئثارهم بحصة متميزة من الناتج الإجتماعي(علاوة على الحصة المشرعة لهم قانوناً) كان يتم بفضل

موقعهم في المراتب الدنيا للإدارة، عبر توسطهم في حل معضلات التبادل بين المدينة والريف.

ولذلك، كان لينين مصيباً في اعتباره، أن الأساس الإقتصادي للبيروقراطية يكمن في خلل العلاقة بين العمال والفلاحين، في انعدام علاقة التبادل الطبيعية بين الريف والمدينة، فذلك كان فعلاً هو الأساس الإقتصادي للبيروقراطية كجسم اجتماعي في عصره. أما البيروقراطية في مراتب السلطة المقررة، المخولة بسلطة القرار الإقتصادي والسياسي فهي كانت ماتزال بعد سلوكاً، و روتيناً حكومياً، و أسلوباً دواوينياً، أو أوامرياً– إدارياً في ممارسة القيادة والسلطة.

■ هذا الوضع شهد تغيراً، تدريجياً ولكن نوعياً، في ظل سياسة النيب وما رافق النيب من تحول في تكوين السلطة السوفييتية، التحول من دكتاتورية الطبقة إلى ديكتاتورية الطليعة التي تمارس السلطة باسم المصالح النهائية للطبقة ونيابة عنها، وهو تحول كان ضرورياً من أجل توفير الأداة السياسية المتماسكة القادرة على كسر المأزق المتمثل، من جهة، بالحاجة إلى انبعاث جزئي للرأسمالية، ضروري للنهوض بقوى الإنتاج. ومن جهة أخرى، المتمثل بالحاجة إلى لجم هذا الانبعاث، ضبطه وتقنينه ضمن حدود معينة، بحيث لا يؤدي إلى تقويض الأساس الإجتماعي للدور القيادي للطبقة العاملة.

كان تعزيز الدور القيادي للحزب (دكتاتورية الطليعة) في الظروف الملموسة القائمة حينذاك، هو الضمان الوحيد لصون الدور القيادي للطبقة (دكتاتورية البروليتاريا). ولكن هذا التحول الضروري، كانت له نتائج أخرى، كان يوفر أحد الشروط، لبقرطة الحزب الذي يحتكر السلطة نيابة عن الطبقة. كان هذا التحول مدخلاً لنشوء بيروقراطية سوفييتية، تمييزاً لها عن البيروقراطية الموروثة عن النظام القديم، ***بيروقراطية سوفييتية*** لا يقتصر مداها على كونها سلوكاً أو أسلوباً في القيادة وممارسة السلطة، بل هي تنحو باتجاه التحول جسماً إجتماعياً.

٥–■ المادة البشرية لهذه البيروقراطية الجديدة كانت تضم بلا شك بعض عناصر البيروقراطية الموروثة عن النظام القديم، وبعض المتسلقين ممن كانوا يسمون برجال النيب (السماسرة، وصغار التجار والصناعيين، وكبار مساهمي التعاونيات، ومدراء وخبراء مؤسسات رأسمالية الدولة الذين ارتدوا اللباس الأحمر)، ولكن عنصرها الأساسي، عمودها الفقري، كان يتكون من عشرات الألوف من الكوادر التي تولت المسؤولية في أجهزة الدولة ومؤسسات الاقتصاد، وتولتها بفضل موقعها الحزبي، بفضل تعيينه من قبل الحزب الحاكم (أو ترشيحها للإنتخاب على لائحته، ففي ظل نظام الحزب الواحد يتقلص تدريجياً الفرق بين التعيين، وبين الترشيح للإنتخاب على لائحة الحزب الحاكم). ومن بين هذه الكوادر كان ثمة عشرات الألوف من العناصر العمالية والفلاحية الفقيرة التي تلقت تدريباً على القيادة، وتأهيلاً أيديولوجياً

وسياسياً مبسطاً، وتولت فعلاً مواقع قيادية في الجيش الأحمر، ثم جرى تسريحها بعد نهاية الحرب الأهلية، وزرعها في مواقع قيادية في الدولة ومؤسسات الاقتصاد.

■ الرواية الرسمية للتاريخ السوفييتي تقلل من أهمية هذه الظاهرة، وتلح على الحجة القائلة أن مجرد تولي المرء مسؤولية قيادية لا يجعل منه بيروقراطياً. هذه الحجة صحيحة، ولكنها تتغاضى عن الوجه الآخر من الحقيقة. الحجة صحيحة بمعنى أن مجرد إقرار نظام الحزب الواحد، مجرد إنفراد «الطليعة» بالسلطة نيابة عن الطبقة، مجرد استقلال الدولة النسبي لوحده، لا يوفر كل الشروط الضرورية لنمو البيرواقراطية كجسم اجتماعي، ناهيك عن هيمنتها الكاملة على السلطة السياسية والإقتصادية. إنه يشكل مدخلاً لهذا النمو، إطاراً سياسياً ملائماً له، ولكنه لوحده لا يكفي لإنجازه.

بيد أن هذا التحول، هذه النقلة في تكوين السلطة السياسية، لم تأت لوحدها. لقد جاءت مترافقة مع النيب، بل كانت إحدى الضرورات التي أملتها سياسة النيب. والظروف الجديدة التي قادت إليها سياسة النيب هي التي شكلت الأساس الإقتصادي لنمو البيروقراطية السوفييتية كجسم اجتماعي، وإن تكن لم توفر بعد الشروط الكافية لهيمنتها ولاحتكار السلطة.

■ أدت سياسة النيب، من جهة، بفعل إنهاضها لقوى الإنتاج، إلى النمو المتجدد للفائض الإجتماعي وبدء تراكمه النسبي. وطرحت بذلك مسألة من يقرر التصرف بالفائض، أية قوة إجتماعية تتحكم بعملية تخصيص الفائض وتوزيعه بين قوى المجتمع. ونمو الفائض يوفر القاعدة لنمو النزعة نحو الاستئثار بحصة متميزة من الفائض، ولدفع الأفراد الذين تتملكهم هذه النزعة، والذين يملكون السلطة الكافية لإشباعها بحكم موقعهم في الدولة المالكة لوسائل الإنتاج، دفعهم نحو التكتل كجسم اجتماعي.

ومن جهة أخرى، فإن مناخ إنبعاث الرأسمالية، وتفاقم التمايز الإجتماعي الذي تولده النيب يحفز الإفساد الإجتماعي لقسم من «الطليعة الحاكمة» بفعل تماسه مع نمط حياة «رجال النيب» وتداخله الإجتماعي معهم **أولاً**، وبفعل تنافسه معهم – **ثانياً**– مدفوعاً بالشعور بكونه أولى، وأكثر أحقية منهم في التمتع بثمار النهوض الإقتصادي، بفضل التضحيات التي بذلها دفاعاً عن السلطة السوفييتية. ويشكل ذلك حافزاً إضافياً لتكتل البيروقراطية السوفييتية، لانتظامها كجسم إجتماعي متميز عن رجال النيب كشريحة إجتماعية، ولكنه متميز أيضاً عن سائر شرائح الطبقة العاملة.

ومن جهة ثالثة، فإن طرح مسألة «من يتصرف بالفائض» يقود إلى تفاقم الصراع الإجتماعي على تخصيص وتوزيع الفائض، وفي خضم هذا الصراع، فإن تكتل البيروقراطية

السوفييتية الناشئة وانتظامها كجسم إجتماعي يعطيها موقعاً متميزاً، وإن لم يكن مهيمناً بعد، في هذا الصراع بفضل إمساكها بالعصب التنفيذي للسلطة الإقتصادية والسياسية. وهذا يوفر حافزاً إضافياً للتكتل، لتحول البيروقراطية الجديدة من سلوك فردي مبعثر إلى جسم إجتماعي، إلى شريحة إجتماعية متميزة.

٦-■ هل تشكل البيروقراطية طبقة، أو على الأقل نواة لطبقة جديدة حاكمة ومستغلة؟

نستطيع، عند هذه النقطة من التحليل، أن نقدم فقط إجابة أولية على هذا السؤال، وسوف نرى لاحقاً أن المسار الواقعي لتطور التجربة – النموذج، والمآل الذي انتهت إليه، يدعم هذه الإجابة، ويؤكد صحتها. علينا أن نلاحظ:

أ) أن هذه البيروقراطية تنبثق من بين صفوف الطبقة العاملة (وفقراء الفلاحين)، تستمد مادتها البشرية من وسط الطبقة العاملة، تستمد شرعيتها، وظيفتها، دورها التاريخي من كونها وليدة الحاجة إلى توطيد سلطة الطبقة العاملة، وتعجيل عملية الإنتقال إلى الإشتراكية وكسر المأزق الذي يحول دون انطلاق هذه العملية. وهي (أي البيروقراطية) تشكل جزءاً من الطبقة العاملة، شريحة من شرائحها حتى لو كانت شريحة متميزة. وهي لا تبدأ بالإنفصال التدريجي عن الطبقة العاملة، إلا بعد أن تكون قد قطعت شوطاً بعيداً في إنجاز وظيفتها التاريخية المشار إليها.

ب) كما أنها تجد منشأها، من التناقضات الاستثنائية التي تنطوي عليها عملية الإنتقال إلى الإشتراكية، إنطلاقاً من وضع مجتمع رأسمالي متخلف. إنها – أي البيروقراطية – قوة إجتماعية تنشأ في ظرف تاريخي استثنائي، قوة إجتماعية إنتقالية، وتفقد مبرر وجودها مع بدء اضمحلال التناقضات التي ولدت في سياقها.

ج) وهي ترتكز بقوتها وسلطتها الإقتصادية إلى قاعدة الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وإن يكن بشكلها الأولي، الإنتقالي المتمثل بملكية الدولة. وهي لا تستطيع أن تمتلك وسائل الإنتاج، لأن هذا يحوّلها إلى رأسمالية، الأمر الذي يفقدها وظيفتها التاريخية ومبرر وجودها، قد يفيد بعض عناصرها كأفراد، أو مجموعات صغيرة، ولكنه يقضي على أساس سلطتها الإقتصادية كقوة، كفئة إجتماعية.

إن قوتها ودورها الإقتصادي – الإجتماعي مستمدان من موقعها في الدولة، مستمدان مما يمنحه إياها هذا الموقع من سلطة في التصرف بوسائل الإنتاج، التي أصبحت ملكية عامة مودعة بيد الدولة. ولذلك، فإن مصلحتها الجماعية تتطلب، في البداية، تعزيز الملكية العامة لوسائل الإنتاج بشكلها الإنتقالي المتمثل بملكية الدولة، بل إن مصلحتها تتطلب تعجيل نشر

ملكية الدولة لوسائل الإنتاج ولو بوسائل قسرية مفتعلة، إذ فقط عبر هذا يمكنها أن تستكمل هيمنتها. وحتى بعد أن تستكمل هيمنتها، بعد أن تستكمل إحتكار السلطة، فإنها تستمد إمتيازاتها الإجتماعية من توطيد نظام الملكية العامة، ومن موقعها المهيمن في هذا النظام، الذي يعطيها سلطة التحكم بتخصيص وتوزيع الفائض الإجتماعي.

د) هذه البيروقراطية، حتى بعد أن تستنفذ دورها التاريخي، وتراكم إمتيازاتها إلى الذروة على شكل ثروات أو منافع وخدمات إجتماعية، وتشرع في الإنفصال عن الطبقة العاملة، فإنها **لا تستطيع أن تبني مجتمعاً على نموذجها** (مجتمعاً «بيروقراطياً» يتميَّز عن كلا المجتمعين الإشتراكي والرأسمالي)، بل هي عند هذه النقطة تصل إلى مأزقها، وتتفاقم أزمتها، وتصل إلى مفترق طرق: فإما التقدم نحو الإشتراكية، أو الارتداد إلى الرأسمالية.

ويقود هذا المأزق إلى تفتتها وتمزقها كشريحة إجتماعية، فيتطلع قسم منها إلى الردَّة الرأسمالية متوهماً أنه في ظلها يستطيع أن يحول إمتيازاته، ثرواته المتراكمة، إلى رأسمالَ، وتتمزق الأقسام الأخرى بين من يراهن على المراوحة المستحيلة في المكان، أو العودة الأكثر إستحالة إلى أيام العز البيروقراطي، أو التقدم نحو طور جديد من أطوار مرحلة الإنتقال إلى الإشتراكية. لم يكن هذا، ولا يمكن أن يكون هذا هو حال الطبقات الحاكمة الجديدة التي ينتجها التاريخ. فالتاريخ لم يعرف طبقة حاكمة إنفجرت من الداخل بالضبط عندما بلغت ذروة هيمنتها وسيطرتها على المجتمع، بل إن منطقه يحكم بأن الطبقات الحاكمة الجديدة، عندما توطد سيطرتها وهيمنتها، تنجح في إعادة تشكيل المجتمع وفق نموذجها.

إن عجز البيروقراطية عن ذلك، رغم جبروتها وهيمنتها الكلية، يؤكد أنها ليست طبقة، بل هي شريحة إجتماعية إنتقالية، تنشأ في مجتمع إنتقالي، تنبثق من التناقضات الاستثنائية لمجتمع ينطلق من وضع رأسمالي متخلف ويحاول الإنتقال إلى الإشتراكية في عالم ما يزال يرزح تحت النير الإمبريالي، وهي تستمد مبرر وجودها، ومبرر احتكارها للسلطة، من دورها التاريخي في دفع عملية الإنتقال قدماً، ولكنها تفقد وظيفتها وتتفجر حين تصل عملية الإنتقال إلى منعطف يضعها أمام مفترق طرق: إما الاستجابة لاستحقاقات التقدم نحو طور جديد من أطوار مرحلة التحول الإشتراكي، وهي استحقاقات تتعارض مع مصالحها، بل تنفي وجودها، وإما الإرتداد إلى الرأسمالية.

٧-■ إن ظاهرة الاستقلال النسبي للدولة عن المصالح الطبقية التي تمثلها، أو عملية الإنتقال من الدور القيادي للطبقة العاملة إلى الدور القيادي للطليعة، من« دكتاتورية البروليتاريا» إلى «دكتاتورية حزبها الطليعي» كانت ضرورة موضوعية للتقدم، ضرورة تتطلبها

الحاجة إلى كسر المأزق التاريخي الذي حشرت فيه عملية الإنتقال بفعل تناقضاتها. ومما لا شك فيه، أن هذا «الاستقلال النسبي للدولة»، مترافقاً مع النتائج الإقتصادية – الإجتماعية لسياسة النيب، شكل المدخل لنمو البيروقراطية كشريحة إجتماعية متميزة، وتضافر لاحقاً مع شروط سياسية أخرى ليؤدي إلى هيمنتها على الدولة، ثم على الحزب نفسه، وإلى تحويلها إلى شريحة إجتماعية ذات إمتيازات تستمدها من احتكارها للسلطة السياسية وعبرها سلطة التصرف بوسائل الإنتاج، وبالتالي سلطة التحكم بعملية تخصيص وتوزيع الفائض الإجتماعي.

■ **هل كان هذا التطور إذن حتمياً ولا مفر منه؟**

إن «الاستقلال النسبي للدولة»، كان يطرح نفسه كضرورة موضوعية للتقدم، ويترتب عليه أيضاً نمو البيروقراطية كجسم اجتماعي. ولكن لم يكن محتماً أن تفرض هذه الضرورة نفسها بالطريقة العمياء التي أدت إلى هيمنة البيروقراطية واحتكارها الكامل للسلطة. فالضرورة عمياء فقط حين نعجز عن إدراكها. لقد كان لينين يدرك هذه الضرورة، ويدرك متطلبات التحكم بها، ويبلور عند كل منعطف البرامج العملية الملموسة التي تمكن من ضبطها والسيطرة على مسارها. وقد أشار إليها بالوضوح الممكن في كتاباته الأخيرة. ولكنها أغرقت لاحقاً وطمرت تحت أطنان من الدعاوى الأيديولوجية، والتي سرعان ما تبين للجميع أنها كانت تتعمد تزييف الواقع وتصويره على غير حقيقته.

■ بعض المنظرين يرى في هذا التطور نتيجة منطقية وحتمية لتطبيق نظرية ماركس حول «دكتاتورية البروليتاريا»، أو على الأقل لتطبيق الطبعة اللينينية من هذه النظرية. وفضلاً عن الخلل المنهجي الذي يقع فيه هذا المنطق، إذ ينسب التطور الموضوعي لحركة التاريخ إلى أسباب وظواهر تنتمي إلى عالم الوعي، فإن تحليلنا الملموس لتطور العملية كما جرت في الواقع، يوضح أن هذه الحجة ليس ثمة ما يدعمها ويزكي منطقها. فالحقيقة، أن التطبيق الحرفي لنظرية ماركس بهذا الشأن، حتى بطبعتها اللينينية، لو كان هذا التطبيق ممكناً في الظروف الملموسة المعطاة، كان من شأنه أن يؤدي إلى تطور باتجاه مختلف تماماً.

لقد جرى الإهتداء بهذه النظرية خلال السنة التي اعقبت ثورة أُكتوبر، ولكن الظرف التاريخي الملموس فرض وضعها جانباً. ومن المنطقي أن نتصور أنه لو توفرت شروط تاريخية أخرى (إنتصار الثورتين الألمانية والنمساوية مثلاً)، لكان من الممكن أن تحافظ السلطة السوفييتية على طابعها الديمقراطي العميق، الذي كان دليلاً على إمكانية تطبيق نظرية ماركس وسمتها العلمية، وكان يمكن أن تحافظ على التعددية الحزبية داخلها.

٨–■ تروج في هذه الأيام الفكرة القائلة بأن هذا التطور هو نتيجة منطقية وحتمية لمفهوم

لينين حول الحزب الطليعي. ولكن هذا لا يفسر لماذا كان لينين، وهو صاحب المفهوم إياه، حريصاً – حتى ربيع ١٩٢١ – على بذل كل جهد ممكن من أجل صون مبدأ التعددية الحزبية في السوفييتات، وعلى الإستفادة من كل فرصة سانحة من أجل إعادة الإعتبار لهذا المبدأ، ولماذا كان حريصاً حتى اللحظة الأخيرة على التعاطي مع التيارات المعارضة داخل الحزب بوسائل الإقناع والحوار الديمقراطي، لا بوسائل الزجر والقمع البيرقراطي، ناهيك عن القمع السلطوي، رغم حزمه الذي لا يلين، ولا يجامل في فضح أخطائها الأيديولوجية.

■ إن الفكرة التي تفسر نمو البيروقراطية بكونه نتيجة منطقية للمفهوم اللينيني حول الحزب الطليعي تكرر الخطأ المنهجي الذي أشرنا إليه أعلاه. ولكنها تنطوي أيضاً على قدر محدود من الحقيقة. إن المفهوم اللينيني للحزب الطليعي أثبت صحته وضرورته القصوى كدليل عمل للطبقة العاملة وطليعتها في فترة نضالها من أجل انتصار دورها القيادي، والدفاع عن هذا الدور وتوطيده. وبعد ذلك سَهَّل هذا المفهوم توفير الإطار النظري لتبرير النقلة من دكتاتورية البروليتاريا إلى «دكتاتورية حزبها الطليعي». لم يكن المفهوم هو السبب في هذه النقلة، التي جاءت إستجابة لحاجات موضوعية، بيد أنه سهّل تبريرها نظرياً. ولكن هذه النقلة لم تكن الشرط الوحيد لنمو البيروقراطية، والأهم من ذلك، أنها لم تكن شرطاً كافياً لضمان هيمنتها واحتكارها السلطة.

■ إن النقلة اللاحقة نحو اعتماد نظام الحزب الواحد بصفته مبدأ مطلقاً، وسمة نموذجية من سمات نظام الإنتقال إلى الإشتراكية، بل وحتى من سمات «النظام الإشتراكي» نفسه، هذه النقلة جاءت لاحقاً بفعل تطورات وظروف موضوعية أخرى، مَكَّنت البيروقراطية من السيطرة على الحزب وتحويله إلى أداة لتنظيمها كشريحة إجتماعية، وأداة لتكريس هيمنتها على الدولة والمجتمع. هذه النقلة الأخيرة هي التي قادت إلى تغيير جوهري في المضمون الإجتماعي للحزب، وفي القاعدة الإجتماعية لدكتاتوريته. واذا كانت غَلَّفت نفسها أيديولوجيا بقوالب مستمدة من الأفكار اللينينية حول الحزب الطليعي، فهي في الواقع أضفت على هذه الأفكار مضموناً إجتماعياً مختلفاً نوعياً، ووظفتها في خدمة مصالح إجتماعية أخرى. وهذه العملية هي التي أنتجت المفهوم الستاليني الذي يمسح الأسس اللينينية لتنظيم الحزب، ولدوره القيادي، ويحولها إلى شعائر بيروقراطية، وممارسة سلطوية ■

الفصل الرابع

النموذج السوفييتي بعد لينين
١٩٢٤ - ١٩٥٠

١- التجميع القسري للزراعة الفلاحية،
الخطتان الخمسية الأولى (١٩٢٨-١٩٣٣)، والثانية (١٩٣٣-١٩٣٧)
٢- التحولات في البنية الإجتماعية للحزب والدولة
٣- نتائج التحولات في البنية الإجتماعية للحزب والدولة
٤-الحرب العالمية الثانية وآثارها على مسار عملية الإنتقال
إلى الاشتراكية

(١)

التجميع القسري للزراعة الفلاحية،
والخطتان الخمسية الأولى (١٩٢٨-١٩٣٣)، والثانية (١٩٣٣-١٩٣٧)

١-■ بعد ست سنوات من النيب، بما أحدثته من تحولات إجتماعية عميقة في بنيتها، عادت السلطة السوفييتية لتقف مجدداً أمام معضلة اقتطاع الفائض الضروري من أجل التراكم وتنمية قوى الإنتاج، الفائض اللازم لتأمين الموارد للتوظيف في عملية التصنيع وتطوير المستوى التقني للزراعة. الآليات التي أمنتها النيب لاستخلاص الفائض من الفلاحين كانت قد استنفذت جدواها في أواخر ١٩٢٧، وقادت مجدداً إلى تفاقم مأزق العلاقة مع الفلاحين الذي عبَّر عن نفسه إقتصادياً ببروز ظاهرة تخزين الحبوب. وفي الصناعة، فإن الإرتفاع في الدخل الحقيقي ومستوى المعيشة للعمال (الذي جاء إنعكاساً لاستعادة الطبقة العاملة تماسكها، وانتعاشها، وتعزيز دورها في قيادة عملية الإنتاج تحت مظلة قرارات مؤتمر الحزب العاشر)، كان يقلص من نسبة الفائض التي يمكن تخصيصها لأغراض التراكم.

■ بلغت سياسة النيب ذروة مأزقها هذا، في ظل وضع دولي عاد إلى التلبد بالغيوم، ووضع السلطة السوفييتية مجدداً أمام أحكام الحصار الإقتصادي، وتفاقم التهديد بالعدوان العسكري الإمبريالي. فالعالم الرأسمالي الذي كان قد استعاد توازنه بعد سلسلة الإنفجارات الداخلية التي عانى منها في مطلع عشرينيات ق ٢٠، وتمتع ببضع سنوات من الإنتعاش الإقتصادي النسبي، كان قد بدأ يلتفت مجدداً إلى الخنجر السوفييتي المغروس في خاصرته، ويخطط لاقتلاعه. وفي عام ١٩٢٧ قطعت بريطانيا، بذرائع واهية، علاقاتها الإقتصادية والسياسية مع الإتحاد السوفييتي، وانضمت إلى الولايات المتحدة، التي كانت أصلاً قد رفضت تطبيع علاقاتها مع الجمهورية السوفييتية، وحالت دون انضمامها إلى عصبة الأمم التي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وبدأت طبول الحرب تقرع، وتكثفت المحاولات الدبلوماسية لبناء تحالف عدواني جديد ضد بلاد السوفييت.

■ في هذه الظروف واجهت البلاد معضلة نقص إمدادات الحبوب إلى المدن التي أثارت نُذُر المجاعة مجدداً في ضوء تردي الموسم الزراعي لعام ١٩٢٨. وفي مواجهة الخطر، شُنَّت حملة جديدة لمصادرة مخزون الحبوب لدى الفلاحين (لدى الكولاك حسب الرواية الرسمية)، وكان هذا إيذاناً بنهاية سياسة النيب. ولكن أداة الحملة هذه المرة لم تكن من العمال المسلحين الذين يعتمدون على دعم لجان الفلاحين الفقراء في الريف، بل كانت أجهزة الدولة المحترفة

من جيش وبوليس. وإذا كانت الحملة قد درأت خطر المجاعة مؤقتاً، فإنها قوَّضت أسس السياسة الزراعية السابقة، وطرحت بالضرورة أمام الحزب والدولة مسألة بلورة سياسة زراعية جديدة. واستعر الصراع داخل الحزب مجدداً حول هذا الموضوع.

■ كانت خارطة الريف الطبقية قد شهدت ميلاً إلى مزيد من التمركز لصالح إستثمارات الفلاحين الأغنياء (الكولاك) بفعل قوانين المنافسة الرأسمالية التي أطلقت النيب العنان لمفعولها. وبينما حافظت فئة الفلاحين المتوسطين على غلبتها، من حيث عدد ونسبة الحيازات (١٣ مليون حيازة من مجموع ٢٥ مليون)، فإن فئة الكولاك كانت قد تناقصت عدداً، ولكنها ازدادت ثروة، وسيطرت على مساحات أكبر من الأرض المزروعة، بفضل قانون ١٩٢٢ الذي أجاز رسمياً تأجير الأرض. وفي عام ١٩٢٨ كانت هناك مليون إستثمارة كولاكية تشكل ٤٪ من مجموع عدد الحيازات، ولكنها كانت تقدم ٢٠٪ من كمية الحبوب المباعة للدولة. وفي ظل سياسة النيب جرى تشجيع نشر التعاونيات في القطاع الزراعي، ولكن هذه كانت في معظمها تعاونيات للتسويق والتسليف والاستهلاك، لا تعاونيات إنتاجية، وهي بالتالي، لم تمس إستقلال الحيازة الفلاحية الفردية، الذي ظل يشكل الأساس لعلاقات الإنتاج السائدة في الزراعة. وهي على كل حال، رغم الدعم المقدم لها من الدولة، لم تكن تشمل سوى أقل من نصف الحيازات الزراعية. ولكونها منظمة على أسس التعاون البورجوازي (أي على قاعدة نسبة مساهمة الفلاح في إجمالي رأس المال)، فقد كان من الطبيعي أن تقع تحت سيطرة الكولاك.

٢-■ كان المؤتمر الخامس عشر للحزب، المنعقد في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٧، قد وجه اللجنة المركزية بضرورة بلورة خطة تنمية بعيدة المدى لتعجيل وتيرة التصنيع وإعادة صوغ السياسة الزراعية. وبينما كان من السهل، نسبياً، تسوية الخلاف حول أولويات توجيه الإستثمارات في الصناعة، فإن مسألة تأمين الإدخارات الكافية لتمويل هذا الإستثمار، في ظل تشديد الحصار الإقتصادي الإمبريالي، لم تكن مسألة تقنية، بل كانت لها إنعكاسات إجتماعية خطيرة. إنها مرة أخرى مسألة أولويات إقتطاع وتخصيص الفائض اللازم للتراكم.

*[هذا الخلاف كان بين اتجاهين: **الأول**، يدعو إلى تخصيص كل الموارد الممكنة لتنمية الصناعة الثقيلة بهدف بناء قاعدة متينة للإستقلال الإقتصادي والقدرة الدفاعية، حتى لو كان هذا مؤقتاً على حساب مستوى معيشة العمال والفلاحين، وعلى حساب توفر سلع الاستهلاك؛ **والثاني**، كان يدعو إلى توجيه الأولوية نحو تنمية الصناعات التي تنتج مواد الاستهلاك الشعبي المباشر بهدف رفع مستوى معيشة العمال والفلاحين، أو إلى إحداث توازن بين الأولويتين. وكان من السهل أن ينتصر الإتجاه الأول في ضوء تفاقم خطر التهديد بالعدوان والحصار الإمبريالي].*

■ إن مسألة أولويات إقتطاع وتخصيص الفائض اللازم للتراكم وتخصيص الفائض اللازم تطرح بالضرورة المعضلة التالية: **وفقاً لمصالح أية قوة إجتماعية يجري تحديد هذه الأولويات، من يملك سلطة التصرف بالفائض؟**

لم تكن هذه المسألة تتصل فقط بالعلاقة مع الفلاحين، بل هي تنعكس أيضاً على العلاقة بين الشرائح الإجتماعية المختلفة داخل الطبقة العاملة. ولكن الحساسية التي ينطوي عليها التعرض للعلاقة الأخيرة، وخطورتها السياسية في ظرف كان فيه الحزب قد خرج لتوه من أزمة تصفية المعارضة الثلاثية (تروتسكي/ Trotski – زينوڤييف/ Sinowjew – كامينيف / Kamenew)، جعلت الصراع يحتدم بشكل خاص حول المسألة الزراعية. ذلك أن مراكز القوى البيروقراطية التي كانت قد وطدت نفوذها في أجهزة الدولة، واكتسبت قوة متزايدة داخل الحزب، ولكنها لم تُحكم هيمنتها عليه بعد، كانت تضغط بقوة باتجاه التجميع القسري للزراعة، خلافاً للقاعدة اللينينية القائمة على التجميع الطوعي التدريجي عبر تعزيز أفضليات النظام التعاوني. فالتجميع القسري، الذي لا سبيل لتنفيذه إلا بواسطة جهاز الدولة المحترف، كان سيضمن لها توطيد هيمنتها في الريف واستبدال القشرة الكولاكية التي كانت ماتزال تتحكم فيه، بقشرة بيروقراطية من مدراء وموظفي المزارع التعاونية المُنَصَّبين قسراً على الفلاحين بدعم من أجهزة الدولة.

٣–■ في البداية، تمت تسوية الخلاف بحل وسط: إلى جانب مصادرة «مخزون الحبوب لدى الكولاك»، القيام بحملة لإقناع الفلاحين بتوسيع نطاق النظام التعاوني، وتطويره طوعاً خطوة أخرى باتجاه «**تعاونيات الحراثة المشتركة للأرض**» القائمة على مبدأ توزيع الحاصل وفقاً لحجم الحيازة وكمية الماشية والمعدات، التي يضمها الفلاح إلى التعاونية. وتم إرسال الألوف من الدعاة والمحرضين إلى الريف لشرح هذه السياسة وإقناع الفلاحين بأفضلياتها. ولكن جهودهم ذهبت سدى. فالحقيقة أن هذه السياسة لم تكن تنطوي على أية أفضليات في غياب مستلزماتها التقنية، في غياب الكمية الكافية من معدات ولوازم مكننة الزراعة التي تجعل من «الحراثة المشتركة»، أي من توسيع مساحة الإستثمارة الزراعية، والإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، أمراً مجزياً إقتصادياً. ولم تكن الصناعة جاهزة لتوفير هذه المعدات. حتى عام ١٩٣١ كانت المصانع لا تزال تنتج حصراً أدوات العمل الزراعي التي تجرها الخيول والثيران. والجرارات المتوفرة كانت مستوردة من الخارج، مقابل الذهب، وكانت قليلة، بحيث خصصت لمزارع الدولة أو لنقاط التأجير التي كان يستفيد منها الكولاك بشكل رئيسي.

■ وهكذا، فإن سنة كاملة من الجهود لتطبيق سياسة التجميع الطوعي (من صيف ١٩٢٨، حتى صيف ١٩٢٩)، إنتهت إلى لا شيء. وكان ذلك يُعَرِّض خطة التصنيع (الخطة

الخمسية الأولى التي انطلقت بزخم كبير في أواخر ١٩٢٨) إلى فشل ذريع. واستعر الصراع مجدداً في هيئات الحزب العليا. ولم تكن «المعارضة» الجديدة، بقيادة بوخارين، تملك حلاً ملموساً للمعضلة، فبرنامجها كان يقوم – عملياً – على التمسك بآليات وسياسات النيب التي باتت عقيمة وتجاوزها الزمن، فضلاً عن كونه يسهل إتهامها بالإنتهازية اليمينية والتواطؤ مع الكولاك، بل وحتى بتعطيل الجهد الجبار الذي يبذله البلد لبناء قاعدة صناعية تؤمن له قدرات الإستقلال الإقتصادي والصمود الدفاعي بوجه الإمبرياليين، الذين كانوا يشددون حصارهم ويقرعون طبول الحرب، الماثلة إحتمالاتها أكثر فأكثر، بفعل الأزمة المدمرة التي غرق فيها النظام الرأسمالي العالمي في ١٩٢٩، والتي كانت أسوأ الأزمات في تاريخه، وأشدها وطأة.

٤–■ وبهذا، شق **اتجاه التجميع القسري** طريقه وفرض نفسه بالأمر الواقع. وكان هذا الإتجاه يقوم على إجبار الفلاحين على الإنضمام بحيازاتهم، وبالقسم الأكبر من حيوانات الجر والماشية التي يمتلكونها، إلى المزارع الجماعية (الكولخوزات)، التي كان نظامها يقوم نظرياً على «إتحاد طوعي» بين الفلاحين المنتمين إليها، يؤسس على قاعدة تحويل الحيازات المجمعة والمواشي المصادرة إلى ملكية مشتركة جماعية للكولخوز.

كان نظام الكولخوز يسمح للفلاح الكولخوزي بالإحتفاظ بحيازته الفردية لقطعة صغيرة من الأرض (من ثلث هكتار إلى هكتار واحد، حسب طبيعة الأرض)، وبعدد قليل من رؤوس الماشية والطيور (أيضاً حسب طبيعة الأرض)، التي يستطيع إستثمارها بعمله وعمل عائلته، بعد أداء حصص العمل المطلوبة منه للكولخوز. ويتلقى الفلاح مقابل أتعابه (أو أجره العيني، أو النقدي) وفقاً لكمية ومواصفات العمل الذي يقدمه، وليس وفقاً لمساحة الأرض وكمية المواشي التي «يضمها للكولخوز». ويقدم الكولخوز القسم الرئيسي من إنتاجه للدولة بموجب حصص محددة من الدولة مقابل أسعار ثابتة. أما القسم الآخر، فكان يُقرر جماعياً التصرف به في السوق، أو توزيعه على الفلاحين. إيرادات الكولخوز النقدية كانت تخصص في معظمها لتطوير الكولخوز، والفائض (الشحيح عموماً) يوزع على الفلاحين حسب درجة مساهمتهم في العمل الجماعي.

■ كان هذا النظام، عملياً، لا ينطوي فحسب، على العودة إلى سياسة «مصادرة الفائض» على مستوى أرقى، بل كان أيضاً يعني مصادرة المواشي ومصادرة الأرض، وإلغاء حقوق الفلاح في الحيازة عليها. ولذلك، كانت مقاومة الفلاحين له أكثر شدة. وفي غياب القدرة على التعبير عن هذه المقاومة سياسياً، كما كان الحال إبان الحرب الأهلية، فقد جرى التعبير عن المقاومة بالتخريب والإبادة الجماعية لوسائل الإنتاج. واذا كان يصعب «إبادة» الأرض نفسها، فقد إتجه الفلاحون جماعياً نحو إبادة الماشية. كان الفلاح يفضل أن يذبح ويأكل

المواشي المعرضة للمصادرة، بدل أن يفقد ملكيته لها بضمها إلى الكولخوز. وكان يجري الرد على المقاومة باقتلاع الفلاحين ومصادرة حيازاتهم وضمها إلى مزارع الدولة (السوفخوزات التي بدأ يتسارع العمل على إقامتها وتوسيعها)، ونفيهم إلى معسكرات العمل الجماعية التي كانت تقام في المناطق النائية بهدف تعجيل بناء المجمعات الصناعية الثقيلة الضخمة فيها.

وهكذا، إلى جانب التجميع القسري، فُرض، بالأمر الواقع أيضاً، نظام العمل الإجباري الذي أُخضع له الملايين من الفلاحين المقتلعين، والذي لم يجرِ إلغاؤه إلا في مطلع خمسينيات ق ٢٠. وسميت هذه الحملة في الدعاية الرسمية بعملية «**تصفية ونفي الكولاك**»، ولكن من المؤكد، أنها شملت عدداً واسعاً من الفلاحين المتوسطين الذين قاوموا التجميع.

٥-■ لم يكن التجميع يوفر في البداية أية إمكانية لرفع مستوى الإنتاج الزراعي بسبب التخلف التقني والصناعي الذي كان يعرقل إمكانية النشر السريع للمكننة، التي تسمح بالإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير في الزراعة. كان بالمقابل يقود إلى العكس، إلى تراجع الإنتاج الزراعي وإبادة الثروة الحيوانية بفعل مقاومة الفلاحين. ولكنه، كان يُسهّل عملية سيطرة الدولة على الفائض الزراعي وتحكمها بتخصيصه، وفي سياق هذه العملية كان يدعم، من جهة أخرى، نشر وتوطيد سيطرة البيروقراطية ونموها في الريف على حساب شرائح الكولاك ورجال النيب. وسوف تترك هذه العملية، آثاراً وانعكاسات حاسمة على توازن القوى الإجتماعية في البلاد، وداخل الحزب والدولة.

■ في تلك المرحلة المبكرة من التجميع، كانت الكارثة التي حَلَّت بالزراعة، وخصوصاً بالثروة الحيوانية، سبباً لاشتعال الجدال مجدداً في صفوف الحزب حول جدوى سياسة التجميع القسري. ومرة أخرى، لم تكن المعارضة البوخارينية تملك بديلاً ملموساً. وكانت الأزمة المحتدمة في البلدان الرأسمالية المتطورة، والتي ألقت بعشرات الملايين من العمال إلى قارعة الطريق ليعانوا مع عائلاتهم من البؤس والتشرد والمجاعة بالمعنى الحرفي للكلمة، تُستخدم لـ «تبرير»(!) العذابات التي انطوت عليها «حملة تصفية الكولاك».

■ وبالمقابل، كان يمكن إبراز النجاحات المهمة التي حققتها فعلاً خطة التصنيع كما سوف نرى. وفي عالم يعاني من الإضطراب والغليان بفعل حُمَّى الأزمة الرأسمالية، ويبدو على شفا إنفجار مدوٍ كانفجار ١٩١٤، وجد الحزب نفسه معنياً بتغليب إعتبارات الوحدة وطي الخلاف مؤقتاً، وبإبراز مظاهر الإجماع التي طغت على مؤتمره السادس عشر (حزيران/ يونيو ١٩٣٠)، حيث اكتفت المعارضة بتنازل شكلي قدمته مراكز القوى البيروقراطية بموافقتها على قرار يدين الوسائل القسرية في فرض التجميع، ويشدد مجدداً على مبدأ «**الإختيار**

الطوعي» في الإنضمام إلى الكولخوزات. حتى ذلك الحين كان أكثر من الربع من مجموع عدد الحيازات الفلاحية قد تم تجميعه.

■ رغم قرار المؤتمر، فقد واصلت حملة التجميع زخمها وشملت، حتى صيف ١٩٣١، حوالي ١٣ مليون حيازة، أي أكثر بقليل من نصف المجموع. وهذه المرة، جرت الحملة بمزيج من القمع ومن الإقناع، الذي بدأت تتوفر مقوماته تدريجياً عندما أخذت الصناعة بدءاً من مطلع ١٩٣١ تضخ إلى الريف ألوف الجرارات والحصَّادات، التي بدأت تقنع الفلاحين، ببطء، بأفضليات الإنتاج الكبير، وفوائد النظام الكولخوزي.

٦-■ في ظل أزمة فيض الإنتاج وجدت البلدان الرأسمالية المتطورة في الحاجة السوفييتية إلى الآلات فرصة مؤاتية لافتتاح أسواق فسيحة للتصدير. ووجهت مصانع بناء الآلات في بريطانيا والولايات المتحدة نصف إنتاجها للتصدير إلى الإتحاد السوفييتي هرباً من أزمة الركود، خلال السنوات الأولى من ثلاثينيات ق ٢٠. وفي بعض الفروع، كصناعة الجرارات في الولايات المتحدة، كان حوالي ٩٠٪ من الناتج يُصَدَّر إلى الإتحاد السوفييتي مدفوع الثمن بالذهب. ومع تعاظم الإنتاج السوفييتي نفسه من الماكنات الزراعية، حل عام ١٩٣٧ ليشهد الزراعة السوفييتية وهي تشغل أكثر من ٤٥٠ ألف جرار، وحوالي ١٣٠ ألف حصّادة ميكانيكية. وفي هذا العام نفسه(١٩٣٧) كانت الكولخوزات تضم ١٨,٥ مليون حيازة فلاحية، أي حوالي ثلثي عدد الحيازات الذي كان قائماً في ١٩٢٨، ومعظم الباقي امتصته مزارع الدولة.

■ وهكذا حَلَّت السلطة السوفييتية مشكلة العلاقة مع الفلاح المتوسط، الذي لم يعد له وجود كطبقة، وحَلَّت محله طبقة من الفلاحين الكولخوزيين الذين تهيمن عليهم، وتلعب دوراً حاسماً في تنظيمهم، قشرة قوية متماسكة من بيروقراطيي الكولخوزات. كان هذا واحداً من أضخم الإنجازات الإجتماعية التي سجلتها البيروقراطية السوفييتية في خانتها. وساهم مساهمة حاسمة في تغيير ميزان القوى في المجتمع، وبالتالي في الحزب والدولة، لصالحها. ولكن آثاره المتمثلة بالتدني النسبي لمعدل إنتاجية العمل في الزراعة، وفي التخلف النسبي لمستوى المعيشة في الريف مقارنة بالمدن، بقيت تجرجر ذيولها حتى سبعينيات ق ٢٠.

■ الإنجازات على صعيد التصنيع كانت أكثر لمعاناً حقاً. **الخطة الخمسية الأولى**، التي بدأ العمل بها في أواخر ١٩٢٨ حققت أهدافها كاملة في مطلع ١٩٣٣، قبل موعدها بتسعة شهور، وأنجز خلالها بناء وتشغيل ١٥٠٠ مجمع صناعي جديد في مجالات الصلب والحديد، ومعدات إنتاج الطاقة الكهربائية، وبناء الآلات والسيارات والكيماويات والجرارات. وخلال هذه السنوات الأربع، إرتفع حجم الإنتاج الصناعي حوالي ١٠٠٪.

■ خلال **الخطة الخمسية الثانية**، التي أنجزت أيضاً قبل موعدها في مطلع ١٩٣٧، تضاعف حجم الإنتاج الصناعي مرة أخرى ١٠٠٪ خلال أربع سنوات، وتضاعف إنتاج الفحم ١٠٠٪، وازداد إنتاج الفولاذ من ٦,٩ ملايين طن عام ١٩٣٢ إلى ١٧,٧ مليون طن عام ١٩٣٧. وأنجزت من حيث الجوهر خطة كهربة البلاد. وتم تمديد الألوف من كيلومترات السكك الحديدية.

وفي نهاية الخطة الخمسية الثانية، كانت المصانع الجديدة التي تم إنشاؤها في العهد السوفييتي، تقدم ٨٠٪ من إجمالي الناتج الصناعي في البلاد. وخلال الفترة من ١٩٢٩ حتى ١٩٣٧ كان معدل النمو الإقتصادي للإتحاد السوفييتي يوازي خمسة أضعاف معدل النمو الإقتصادي في الولايات المتحدة. وتصاعد هذا المعدل بوتيرة أعلى في السنوات اللاحقة حتى بدء الحرب العالمية الثانية.

٧-■ وتيرة التصنيع العالية والسريعة، أحدثت أيضاً تحولات واسعة في بنية الطبقة العاملة، التي زادت أعدادها بوتائر هائلة. فإلى جانب مزارع الدولة التي كانت تستخدم عمالها مقابل أجر كسائر المشاريع الصناعية الكبيرة، وهي صارت في ١٩٣٢ تقدم حوالي خُمس حاجة الدولة من الحبوب، كان إنشاء المناجم والمصانع الجديدة وتشغيلها يجتذب ملايين العمال الجدد، معظمهم من سكان الريف، الذين طردهم التجميع والمكننة للزراعة. وكان هؤلاء يعملون في شروط قاسية ولقاء أجور منخفضة بالمقارنة مع عمال المصانع القديمة المستقرة. وكان سهلاً، منذ البداية، في المشاريع تحت الإنشاء وفي المصانع الجديدة، فرض نظام الإدارة الأوامري البيروقراطي بحكم حداثة عهد الجسم العمالي وحركته الدائبة وتنقله المستمر وأسلوب تعبئته. وشكل ذلك ضغطاً على سائر قطاعات الطبقة العاملة، في المصانع القديمة المستقرة، من أجل فرض نظام «إدارة الرجل الواحد»، الذي لم يكن أحد بعد، قد نجح في تعميمه حتى مطلع ثلاثينيات ق ٢٠.

■ وفي منتصف هذه الثلاثينيات، وبحجة تثبيت واستقرار جسم العمالة، الذي كان دائم التنقل بين المشروعات بسبب تفاوت الأجور، جرى إقرار نظام موحد للأجور من قبل الدولة، إعتمد تفاوتاً هاماً في مستويات الأجور لصالح المهندسين والتقنيين وذوي المهارات الموصوفة، ولكن أيضاً لصالح العمال في المهن الشاقة التي تتطلب جهداً بدنياً أكبر.

وبسبب من هذه التحولات، إنخفض مستوى الدخل الحقيقي للعمال، في المتوسط، إنخفاضاً حاداً خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى، ثم أخذ يرتفع بثبات حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية دون أن يستعيد المستوى الذي كان عليه في آخر سنوات النيب. (كان معدل الدخل

الحقيقي للعمال – باستثناء الخدمات الإجتماعية – في عام ١٩٤٠ يوازي تقريباً المستوى الذي كان عليه في ١٩١٨، ولكن الحديث هنا أصبح يدور عن جسم عمالي تضاعف حجمه عشرات المرات، عما كان عليه بعد الثورة، فضلاً عن كونه أصبح يتلقى حصصاً متزايدة من الخدمات الإجتماعية مجاناً، أو لقاء مقابل رمزي).

٨–■ أدت هذه التحولات إلى اختفاء بقايا الإدارات الجماعية المنتخبة حتى في المصانع القديمة، كما أدت إلى تعديل جوهري في نسبة القوى داخل المنشآت بين النقابات، وبين الإدارات المعينة من قبل الدولة لصالح الأخيرة. ومع تكريس النظام الأوامري السلطوي داخل الحزب، في النصف الثاني من ثلاثينيات ق ٢٠، ومع سيطرة الأخير على النقابات، أصبح دور الأجسام النقابية داخل المنشآت يقتصر على فرض نظام إنضباط العمل، وتعبئة العمال لتنفيذ خطط الإنتاج، إلى جانب الإهتمام بشؤونهم الإجتماعية والثقافية. أما دور النقابات في الإدارة وقيادة الإنتاج، فأصبح صفراً، أو في أفضل الحالات إستشارياً. وساهمت هذه التحولات في التغيير الجذري لميزان القوى، ليس في المجتمع لوحده، بل أيضاً داخل الطبقة العاملة نفسها، لصالح الشريحة البيروقراطية النامية التي عززت قواها باستيعاب التكنوقراط السوفييت الجدد، الذين تضاعف عددهم وتزايد نفوذهم بقفزات متسارعة خلال السنوات التسع للخطتين الخمسيتين.

■ أولت الخطتان الخمسينيتان إهتماماً فائقاً للإرتقاء بمستوى التعليم، بمختلف مراحله واختصاصاته، وبخاصة الإعداد الهندسي والتقني. ففي عام ١٩٣٠ تم تطبيق نظام التعليم الابتدائي الإلزامي العام. وعبيء للمدارس حوالي مليون معلم. وأُطلقت حملة لمكافحة الأمية شملت عشرات الملايين من الرجال والنساء. ووظفت أموال طائلة لافتتاح مؤسسات الإعداد المهني التقني والتعليم العالي الهندسي. وخلال سنوات الخطة الخمسية الأولى تم إمداد الصناعة بحوالي ١٠٠ ألف من المهندسين والتقنيين. وتضاعفت هذه الأعداد خلال السنوات اللاحقة. وفي عام ١٩٣٧ كان عدد الطلاب في مؤسسات التعليم العالي قد تجاوز نصف مليون طالب، أي أكثر من عددهم في جميع بلدان أوروبا الغربية حينذاك. وأنشئت مدارس لتدريب الإدارات الكولخوزية تخرج منها حوالي ربع مليون في النصف الأول من ثلاثينيات ق ٢٠. وهكذا نشأت بسرعة شريحة واسعة من الإنتلجنتسيا والتكنوقراط السوفييت الجدد، ٧٥٪ منها متحدرة من أبناء العمال والفلاحين. ورفدت هذه الفئة صفوف البيروقراطية بدم جديد، ووطدت قاعدتها الإجتماعية، وخصوصاً في مواقع الإنتاج ■

(٢)

التحولات في البنية الإجتماعية للحزب والدولة

١-■ لم يعد الحزب الشيوعي، في تكوينه الإجتماعي، وحتى في بنيته الأيديولوجية ونمط علاقاته الداخلية، هو نفسه الذي راهن لينين، في ربيع ١٩٢١، على تعزيز دوره القيادي للتحكم بعملية الإستقلال النسبي للدولة الضرورية لكسر دوامة المأزق التاريخي، الذي حُشرت فيه مسيرة الإنتقال إلى الإشتراكية بفعل تناقضاتها الموضوعية. ففي سياق نهوضه بهذه المهمة، تعرضت البنية الإجتماعية والأيديولوجية للحزب، وقبله أجهزة الدولة، إلى تحولات عميقة.

في نيسان (إبريل) ١٩١٧، بعد ثورة شباط (فبراير) مباشرة، كان الحزب البلشفي الذي ظهر للمرة الأولى إلى العلن يعد حوالي ٨٠ ألف عضو. وفي أتون التطور اللاهب للثورة الديمقراطية، الذي كان كل يوم من أيامها يوازي شهوراً وسنوات في تراكم الخبرة والوعي الثوري، إرتفعت عضوية الحزب إلى ٢٤٠ ألف عضو في آب (أغسطس) ١٩١٧. كان أكثر من ٩٠٪ من الجسم الحزبي، من العمال ومجندي الجيش من بروليتاريا المدن، وأقلية صغيرة من بروليتاريي الريف. في آذار (مارس) ١٩١٩ كانت عضوية الحزب قد ارتفعت إلى ٣١٣ ألف عضو، ولكن فترة التنفس القصيرة التي حظيت بها السلطة السوفييتية بعد اندلاع الثورتين الألمانية والنمساوية دفعت إلى صفوفه سيلاً من العناصر غير البروليتارية المتسلقة. وأجريت حملة التطهير الأولى بين أيار(مايو) وأيلول(سبتمبر) ١٩١٩. وبينما كانت جيوش الحرس الأبيض تحاصر موسكو وبتروغراد، فُتح باب العضوية مجدداً، فانضم إلى الحزب ٢٠٠ ألف عضو جديد نصفهم من العمال، والنصف الآخر من الفلاحين وملاكات الدولة.

■ عند انعقاد المؤتمر العاشر، في آذار(مارس) ١٩٢١، كانت عضوية الحزب قد بلغت ٧٣٢ ألف عضو، وكانت قد بدأت عملية التحول الداخلي في تكوينه الإجتماعي. ولكن قرارات التطهير التي اتخذها المؤتمر، والتي بدأ تنفيذها بضغط من لينين بعد تلكؤ، في النصف الثاني من ١٩٢١، إستبقت هذه العملية. وشمل التطهير ١٧٠ ألف عضو من العناصر غير البروليتارية، وجرى تحت إصرار لينين إعتماد مقاييس مشددة لقبول الأعضاء الجدد. ولكن هذه المقاييس أسقطت بعد وفاة لينين مباشرة، في مبادرة قدمت بصفتها تكريماً للقائد الراحل، فتدفق على عضوية الحزب حوالي ٦٠٠ ألف عضو جديد، منهم ربع مليون من العمال، والأغلبية الباقية من الفلاحين والملاكات البيروقراطية وبعض رجال النيب. وكان لينين،

في وصيته الشهيرة التي صاغها قبل وفاته، قد ابتدأ يتكلم عن الحزب بصفته «يعتمد على طبقتين» أي العمال والفلاحين، وأن استقراره مهدد في غياب الوفاق بين الطبقتين. *(الأعمال الكاملة/ طبعة دار التقدم بالإنجليزية ١٩٧١/ المجلد ٣٦/ ص ٥٩٤).*

وتعزز هذا الاتجاه في أواخر عهد النيب حيث كانت عضوية الحزب، عند انعقاد مؤتمره الخامس عشر في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٧، حوالي ١,٢ مليون عضو، نصفهم فقط من العمال. وفي مطلع ١٩٣٣ تضاعفت عضوية الحزب، الى ٣ ملايين، وازداد على نحو ملموس ثقل الملاكات البيروقراطية، من أجهزة الدولة الإدارية والقمعية ومدراء الإنتاج وبيروقراطيي الكولخوزات، وكذلك من الإنتلجنتسيا الجديدة والتكنوقراط.

٢-■ في سياق هذا التحول في البنية الإجتماعية شهد الحزب تحولات مناظرة في تكوينه الأيديولوجي ونمط علاقاته الداخلية. وشقت هذه التحولات طريقها عبر الصراع بين مراكز القوى ومجموعات الضغط المتنافسة، وهو صراع ابتدأ فور وفاة لينين (١٩٢٤/١/٢١)، وأسفر في مطلع ثلاثينيات ق ٢٠ عن التصفية المتوالية لهذه المجموعات لصالح الإتجاه الذي يقوده ستالين.

وكان عجز هذه المجموعات عن تقديم بدائل ملموسة لمعالجة المعضلات الموضوعية، التي ينطوي عليها مسار التجربة، بدائل تنسجم مع الحاجات الموضوعية للتطور، ولا تكتفي بالإحتجاج على مظاهره السلبية، كان هذا العجز عاملاً رئيسياً في ضمور هذه المجموعات، وتفتتها فضلاً عن أخطائها السياسية والتكتيكية الفادحة. فالمعارضة التروتسكية، التي توصلت بعد فترة وجيزة إلى برنامج مشترك مع مجموعة زينوڤييف – كامينيف، عجزت عن تقديم حلول ملموسة للمعضلات التي أبرزتها النيب، وركزت مخططها النظري على استحالة بناء الإشتراكية في الإتحاد السوڤييتي لوحده، وتمحورت حلولها حول التعويل على مخرج وهمي قوامه تعجيل انتصار الثورة في الغرب الرأسمالي. وبدت بهذا، وكأنها تحكم سلفاً على التجربة بالهلاك الحتمي، وهي في معالجتها للمعضلات الإقتصادية في عهد النيب، راهنت علناً على اتساع الفجوة بين أسعار السلع الصناعية وأسعار الناتج الزراعي، ودعت إلى اعتمادها كسياسة رسمية لحل معضلة التراكم.

■ سرعان ما برهنت التطورات على عقم هذه الدعوة وأدت إلى عزل أصحابها، ولذلك لم يكن لتحذيراتهم من مخاطر النمو البيروقراطي، ومطالبهم الديمقراطية، أثر ملموس على جمهور الحزب، واقتصر على صف من الملاكات الحزبية القديمة. وكان من السهل تصفية هذه المعارضة في المؤتمر الخامس عشر (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٧).

أما المعارضة الجديدة بقيادة بوخارين فقد أشرنا سابقاً إلى الخلل في برنامجها، الذي قاد إلى هزيمتها في المؤتمر السادس عشر للحزب (حزيران/ يونيو ١٩٣٠). وتكرست هذه الهزيمة في المؤتمر السابع عشر (كانون الثاني/ يناير ١٩٣٤)، الذي انعقد في ظروف داخلية كانت فيها حملة التجميع القسري قد باتت تؤتي ثمارها وتتراجع حدة مظاهرها السلبية، والخطة الخمسية الأولى كانت قد حققت نجاحات مهمة على صعيد التصنيع، وفي ظروف دولية تميزت بصعود الخطر النازي، وبدء تشكل المحور الألماني – الإيطالي– الياباني، الذي ركز هجومه على خطر الشيوعية والعداء للسوفييت.

■ وكان لهذا التطور أثر مزدوج على نسبة القوى داخل الحزب، فهو من جهة، أبرز خطر الحرب والعدوان النازي مجسماً كما لم يكن من قبل، وساهم في إقناع ما تبقى من أصوات معارضة بطي الخلافات ورص الصفوف، والتركيز على تعزيز القدرة الصناعية والدفاعية للبلاد إعداداً لدرء العدوان الذي بدا وشيكاً. وهو، من جهة أخرى، ساهم جزئياً ولفترة مؤقتة، في خلخلة الحصار الإقتصادي والسياسي المفروض على الإتحاد السوفييتي، بسبب تفاقم مخاوف الحلف الأميركي – البريطاني– الفرنسي من تنامي القدرات الحربية للمحور النازي.

وهكذا، شهدت فترة أواسط ثلاثينيات ق ٢٠ إنفراجاً في العلاقات مع البلدان «الديمقراطية» في المعسكر الإمبريالي تمثل بالسماح بدخول الإتحاد السوفييتي إلى عصبة الأمم في أيلول(سبتمبر) ١٩٣٤، وتراخي الحصار الإقتصادي المفروض عليه، واستمرار نمو علاقاته التجارية مع الولايات المتحدة وبريطانيا، وإبرام معاهدات للتبادل التجاري مع فرنسا وتشيكوسلوفاكيا في أيار(مايو) ١٩٣٥. وساهم هذا في تعجيل توفر القدرات التكنولوجية الضرورية لتسريع وتيرة التصنيع، وفي مضاعفة النجاحات الملموسة للخطة الخمسية الثانية، التي استثمرها المركز الستاليني لتعزيز موقعه داخل الحزب.

٣–■ غير أن مجرى الأحداث الدولية بدأ يتخذ منحى آخر في الثلث الأخير من ثلاثينيات ق ٢٠. الجمهورية الإسبانية كانت تتجه نحو الانهيار تحت ضغط الجنرال فرانكو (Franco) المدعوم بفرق التدخل الألمانية – الإيطالية. وفي فرنسا، إنهارت حكومة «الجبهة الشعبية» التي كان يدعمها الشيوعيون. وقامت اليابان بغزو شمال الصين دون رد فعل من جانب «الديمقراطيات الغربية». وبدأت بريطانيا وفرنسا مسعى مكثفا لمغازلة ألمانيا النازية المتضخمة قوة وعدوانية. وبدا مجدداً، وكأن المعسكر الإمبريالي يتجه نحو تسوية التناقضات بين أطرافه وإطلاق يد ألمانيا النازية في أوروبا الوسطى والبلقان، ومن ثم في العدوان على الإتحاد السوفييتي. وبالفعل سرعان ما أثمرت المساعي الدبلوماسية في هذا الاتجاه بإبرام إتفاق ميونيخ (أيلول/سبتمبر ١٩٣٨) بين ألمانيا وايطاليا وبريطانيا وفرنسا. وفي الولايات

المتحدة كانت حكومة «العقد الجديد» (New Deal) برئاسة روزفلت (Roosevelt) تميل نحو انتهاج سياسة الانطواء لمعالجة معضلاتها الإقتصادية الداخلية. واكفهرت سماء موسكو مجدداً بغيوم الحرب التي أخذت صواعقها تشحن الوضع الداخلي بأجواء شديدة التوتر.

■ في سياق هذا المناخ الدولي الملبد، وقعت النقلة النوعية الكبرى في بنية الحزب ونمط علاقاته الداخلية، وبالتالي في وظيفته ودوره الإجتماعي. حتى منتصف ثلاثينيات ق ٢٠، كان الحزب مايزال على صلة وثيقة بالقاعدة العمالية. ورغم تفاقم نمو تأثير القوى البيروقراطية داخله، كان مايزال يعكس، بدرجة أو بأخرى، التعايش والتوازن الإجتماعي بين مختلف شرائح الطبقة العاملة. والشريحة البيروقراطية النامية، رغم بدء تمايزها، كانت مازالت بعد من ضمن هذه الشرائح. ورغم تصفية، أو انحسار نفوذ القيادات البارزة لثورة أكتوبر، باستثناء ستالين، بقيت القيادات والكوادر البلشفية القديمة، بتراثها العريق من التماس المباشر مع الجمهور العمالي، تحتفظ بمواقعها الغالبة في مراتب الحزب العليا والوسيطة، رغم تراجع تأثيرها على أجهزة الدولة.

■ في المقابل، كانت البيروقراطية التي نمت وعززت موقعها في المجتمع، ووطدت سيطرتها على جهاز الدولة إلى الذروة التي تكشف عنها وقائع مؤتمر السوفييتات الثامن لعموم الإتحاد السوفييتي، باتت بحاجة إلى حزب من طراز آخر، بحاجة إلى حزبها الخاص الذي يشكل، من جهة، الأداة لتنظيمها وبلورة إرادتها الجماعية كشريحة إجتماعية متميزة؛ ومن جهة أخرى، الأداة لتكريس وتوطيد هيمنتها على المجتمع، وإدامة سيطرتها على الدولة. باتت البيروقراطية إذن بحاجة إلى الانفراد بالحزب، إخضاعه الكامل لسيطرتها، كما انفردت بسلطة الدولة.

كانت الشروط لإحداث هذه النقلة قد اكتملت، وتناسب القوى السياسي والإجتماعي، الذي لم يكن يسمح بها في أواخر عشرينيات ق ٢٠، أو حتى في مطلع ثلاثينياته، أضحى يسمح بها الآن. وصارت البيروقراطية قادرة على ممارسة سلطتها، لا نيابة عن الطبقة العاملة، بل بديلاً عنها. وأكثر من ذلك أصبح استشعار الخطر الذي يهدد به تطور الوضع الدولي، عاملاً يحث على إنجاز هذه النقلة لمواجهة إحتمالات الحرب القادمة بقبضة قوية متماسكة على الحزب والدولة والمجتمع، هي، وفقاً للعقلية البيروقراطية، شرط لازم للصمود ■

(٣)

نتائج التحولات في البنية الإجتماعية للحزب والدولة

١-■ كان هذا هو المغزى التاريخي للتطهير الستاليني لصفوف الحزب، والذي اشتدت حمأته في السنوات الأخيرة من ثلاثينيات ق ٢٠. وشمل هذا التطهير، سواء بالتصفية الجسدية، أو بالسجن، أو العزل والتشهير، الأغلبية الساحقة من القيادات والكوادر البلشفية القديمة التي كانت ماتزال تحتل مراتب عليا أو وسيطة في الحزب، ومن بين هؤلاء كان حوالي نصف مندوبي مؤتمر الحزب الأخير(السابع عشر في كانون الثاني/ يناير ١٩٣٤)، وثلثي أعضاء اللجنة المركزية المنتخبة منه. وواضح، إزاء هذه الأرقام، إن العملية كانت تنطوي في الواقع على تسخير أجهزة الدولة القمعية من أجل فرض هيمنة البيروقراطية على الحزب. وفي غياب حجة التواطؤ مع الكولاك، الذين أعلنت الأيديولوجية الرسمية منذ مطلع ١٩٣٦ أن تصفيتهم كطبقة قد أنجزت، كانت تهمة التواطؤ مع الإمبرياليين هي الخيانة التي أدين بها أكثر من نصف الطاقم القيادي لحزب الطبقة العاملة(!). كان هذا تحولاً نوعياً في بنية الحزب، كرَّس تحولاً في نمط علاقاته الداخلية، حيث فرضت أسس تنظيمية جديدة تقوم على المركزية البيروقراطية بديلاً عن المركزية الديمقراطية.

■ ضمن هذه الأجواء، حُرِّمت حرية النقاش الداخلي التي كانت فخر البلاشفة وميزتهم، وباتت القرارات تتخذ في غرف مغلقة وضمن حلقات قيادية ضيقة، وصارت وظيفة المراتب الدنيا في اتخاذ القرارات (بما فيها الخيارات الاستراتيجية) وظيفة إستشارية في أفضل الأحوال، وأصبحت وظيفة الحزب – كجسم إجتماعي – ليس اتخاذ القرار، بل الدعاية له وترويجه وتنفيذه، وأصبح نظام التعيين من فوق هو المعتمد عملياً في اختيار الملاكات للمواقع القيادية من أدنى إلى أعلى في صفوف الحزب، وهو نظام كان يتستر أحياناً بمسرحيات إنتخابية يُحظر فيها تقديم مرشحين غير أولئك الذين تقدمهم أو تصادق عليهم القيادات الأعلى. وهكذا سادت العقلية السلطوية والأسلوب السلطوي في قيادة الحزب. وساد المفهوم الستاليني للحزب ولأسس تنظيمه بديلاً عن المفهوم اللينيني.

■ إن التحول في البنية الإجتماعية للحزب، هذه النقلة في مضمونه الإجتماعي ووظيفته، هي التي فيها، وليس في أي انحراف أيديولوجي محض، ينبغي البحث عن السبب في تبلور وسيادة هذا المفهوم البيروقراطي للحزب وأسس تنظيمه، ولهيمنة العقلية السلطوية والأسلوب الأوامري في قيادة حياته الداخلية. لم يكن هذا المفهوم نتيجة منطقية للنظرية اللينينية حول

الحزب. ولم يكن هذا المفهوم، الذي يشوه الأسس اللينينية لتنظيم الحزب، هو السبب في التطور الموضوعي الذي جرى على بنية الحزب وحياته الداخلية. بل بالعكس: إن التحول في المضمون الإجتماعي للحزب وفي بنيته ووظيفته هو الذي أنتج وكرس سيادة هذا المفهوم السلطوي، الذي يغلف نفسه بعبارات مشتقة من نظرية الحزب اللينينية، ولكنه يضفي عليها مضموناً إجتماعياً مختلفاً، وبالتالي يشوهها ويوظفها في خدمة مصالح إجتماعية أخرى، متمايزة.

■ كان قد سبق هذا التحول عملية مماثلة في أجهزة الدولة قضت على آخر ما تبقى من عناصر الديمقراطية السوفييتية، وهي كانت قد تآكلت حتى أصبحت شكلية تماماً في مطلع ثلاثينيات ق ٢٠. فالأغلبية الحزبية المضمونة في السوفييتات، من جهة، والتزام جميع أعضاء الحزب بدعم القرار الذي يشكل محصلة التفاعل داخل الحزب، من جهة أخرى، كان يختزل دور الهيئات السوفييتية إلى كونها مجرد واجهة. ولذلك تباعدت زمنياً الدورات التي باتت تعقدها مؤتمرات السوفييتات، وأصبحت تدعى للمصادقة على القرارات المطبوخة سلفاً.

[أحد المؤشرات على الدور الشكلي الذي باتت تلعبه الهيئات السوفييتية هو التباعد الزمني بين دورات الانعقاد لمؤتمرات السوفييتات ولجانها الدائمة. بين تشرن الأول(أكتوبر) ١٩١٧ وكانون الأول(ديسمبر) ١٩٢٢، أي خلال السنوات الخمس الأولى بعد الثورة، عقد مؤتمر مندوبي السوفييتات لعموم روسيا تسع دورات، أي بمعدل ***دورتين سنوياً*** *تقريباً. بين كانون الأول(ديسمبر) ١٩٢٢ حتى كانون الأول(ديسمبر) ١٩٣٦، أي خلال ١٤ عاماً، عقد مؤتمر مندوبي السوفييتات لعموم الإتحاد السوفييتي ثماني دورات فقط، أي بمعدل* ***دورة كل سنتين*** *تقريباً].*

٢-■ شهد مؤتمر السوفييتات الثامن لعموم الإتحاد السوفييتي (كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٦) نقلة هامة بإقراره الدستور الجديد الذي ينطلق من إعلان «الإنتصار النهائي للإشتراكية» في البلاد، وتحت هذه المظلة أحدثت تغييرات هامة في البنية الدستورية للسلطة السوفييتية من خلال النظر جذرياً في النظام الانتخابي، حيث **ألغيت قاعدة الانتخاب على أساس موقع الإنتاج، واستبدلت بتعميم القاعدة الجغرافية.** وترتب على ذلك عملياً، إلغاء حق الناخبين في استرجاع المندوبين، أو سحب تفويضهم في أي لحظة. وفقد النظام قاعدته الطبقية حيث أعلن حق الاقتراع، عاماً ومتساوياً ومباشراً وسرياً. ولكن القيود المعقدة التي يفرضها القانون على عملية تقديم المرشحين تجعل العملية الانتخابية شكلية.

■ وكان ذلك واضحاً في أول إنتخابات عامة أجريت على قاعدة الدستور والنظام

الانتخابي الجديد، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٧، بهدف إضفاء صفة الشرعية على النظام البيروقراطي الذي استكمل هيمنته، حيث كان على الناخبين أن يصوتوا بالقبول، أو الرفض على لائحة واحدة ضمت، إلى جانب الحزبيين، نسبة من المرشحين اللاحزبيين. ولعل المفارقة البارزة التي ينطوي عليها الدستور الجديد، أنه في نفس الوقت الذي يعلن فيه الانتصار النهائي للإشتراكية، ينص للمرة الأولى رسمياً على الدور القيادي للحزب في الدولة السوفييتية، وليس فقط الدور القيادي للطبقة العاملة، مكرساً بذلك دستورياً نظام الحزب الواحد.

■ قد يبدو ذلك مفارقة في ضوء مفهوم ماركس، ولينين أيضاً، لدور ووظائف وتكوين الدولة في «المجتمع الإشتراكي»، تمييزاً له عن مجتمع مرحلة الإنتقال. ولكن هذه المفارقة كانت من أولى ثمرات التجديد(!) في النظرية الماركسية – اللينينية، الذي أبدعه منظرو الأيديولوجية الرسمية للبيروقراطية السوفييتية، مبررين إياه بضرورة استخلاص خبرة التجربة في ضوء متغيرات الوضع الدولي الناجمة عن انتصار الإشتراكية، مما يملي تطوير النظرية التي هي حيّة ومتجددة، لا عقيدة جامدة(!). هذه المفارقة تجد تفسيرها في حاجة البيروقراطية إلى التكريس الدستوري لهيمنة حزبها الواحد، بهدف تبرير وإدامة احتكارها للسلطة.

■ بعد إنجاز هذه النقلة، في بنية الحزب والدولة، وتكريسها على الأرض بالأمر الواقع، كان لابد من إضفاء الشرعية عليها وتبريرها أيديولوجياً. ولهذا الغرض، إنعقد المؤتمر الثامن عشر للحزب، في آذار(مارس) ١٩٣٩ (بعد مرور خمس سنوات مفصلية على المؤتمر السابق)، ليعلن أن الإتحاد السوفييتي قد دخل مرحلة «توطيد بناء المجتمع الإشتراكي والإنتقال تدريجياً إلى الشيوعية». كان هذا بامتياز إعلاناً أيديولوجياً يزيف الواقع. ذلك أن الملكية العامة لوسائل الإنتاج، التي هي العنصر الإشتراكي الوحيد في المجتمع السوفييتي، كانت ماتزال، بل مازالت في قبضة شريحة إجتماعية متميزة تحتكرها. والنظام الكولخوزي، الذي كان مايزال يهيمن على ثلاثة أرباع الريف، هو ليس بالتأكيد نظاماً للملكية العامة الإشتراكية، بل هو في أفضل الحالات، شكل تعاوني متطور من أشكال الإنتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية.

٣–■ في ظل هذا النظام استمرت، ولو بشكل محدد بسقف أعلى، حقوق الحيازة الفلاحية الصغيرة الخاصة للأرض. وفي عام ١٩٤٠ كانت هذه الحيازات الفلاحية الصغيرة الخاصة ماتزال تنتج ١١٪ من مجموع إنتاج الحبوب، وحوالي ٦٥٪ من الخضار والفواكه، و٧٥٪ من اللحوم والحليب، و٩٤٪ من البيض، و٣٩٪ من إنتاج الصوف. وإلى جانب استمرار أشكال من العلاقات الرأسمالية في قطاع الخدمات، بقيت التجارة الصغيرة الخاصة، المشروعة وغير المشروعة، تحتل حيّزاً هاماً في السوق الداخلية. وكل هذا كان يعني استمرار العلاقات

البضاعية – النقدية التي يفترض أن تسير نحو الاختفاء في المجتمع الإشتراكي، وخصوصاً ذلك الذي «ينتقل تدريجياً إلى الشيوعية».

■ تأكيداً لهذا، نشير إلى أن ستالين نفسه، في مؤلفه **«معضلات الإشتراكية في الإتحاد السوفييتي»**، المكتوب في ١٩٥٢، بعد ١٤ عاماً من إعلان بدء الإنتقال التدريجي إلى الشيوعية، يعترف بأن قانون القيمة مايزال يمارس مفعوله في الاقتصاد السوفييتي(الذي يسميه مع ذلك إقتصاداً إشتراكياً)، وأن أحد أسباب ذلك هو استمرار نمط الملكية الكولخوزي. ونستطيع أن نتذكر أن الإقتصاد الإشتراكي، وفقاً لماركس، هو بالتعريف النظام الإقتصادي الذي يختفي فيه مفعول قانون القيمة بزوال التبادل البضاعي، ليحل محله التوزيع المنتظم للناتج المخصص للإستهلاك بين أفراد المجتمع وفقاً لحصتهم من مجموع العمل الإجتماعي، وهو بالتعريف الإقتصاد الذي تزول فيه كل أشكال الملكية، سوى شكل واحد هو ملكية المجتمع العامة (الجماعية) لوسائل الإنتاج.

٤–■ ماهي وظيفة هذا الإعلان الأيديولوجي الزائف الذي أصدره المؤتمر الثامن عشر، المؤتمر التأسيسي لحزب البيروقراطية الحاكمة؟

مثل كل قوة إجتماعية (طبقة أو شريحة من طبقة) تحكم هيمنتها على المجتمع، كانت البيروقراطية السوفييتية (رغم كونها ماتزال شريحة من شرائح الطبقة العاملة، ولكنها شريحة متميزة تحتكر السلطة بديلاً عن الطبقة العاملة)، كانت بحاجة إلى أيديولوجيتها الخاصة التي تقدم نظامها بصفته نهاية التاريخ وخاتمة المطاف فيه. كانت بحاجة إلى أيديولوجية تعبر عن مصالحها، وتبرر هذه المصالح، وتوظّف لبسط هيمنتها الفكرية على سائر قطاعات المجتمع بهدف إخضاعها أيديولوجياً، بهدف إقناعها بأن احترام وصون مصالح الشريحة الحاكمة هي من طبيعة الأشياء، وفيها تكمن مصلحة المجتمع كله. وأية أيديولوجية أصلح لأداء هذه الوظيفة من تلك التي تعلن أن النظام البيروقراطي القائم هو الإشتراكية، وأن صراع الطبقات وسائر أشكال الصراع الإجتماعي في ظله قد انتهت وفقدت مبررها، وأن أي خروج عن النظام فيه لا يعدو كونه سلوكاً شاذاً لأفراد لازالت تتملكهم العقلية والعادات الموروثة عن المجتمع القديم، أو لأفراد مصابين بانحراف سيكولوجي (بل أحياناً خلل عقلي)، وأن وظيفة الدولة أصبحت محصورة في حماية المجتمع من هذا السلوك الفردي الشاذ، لا في حماية مصالح فئة إجتماعية متميزة.

■ إذا كان بناء المجتمع الإشتراكي وهماً أيديولوجياً لا يقع ضمن الإنجازات الحقيقية للبيروقراطية، فإن فترة ثلاثينيات ق ٢٠، شهدت مع ذلك إنجازاً جوهرياً حققته البيروقراطية

الحاكمة يتمثل في حل معضلة التراكم الضروري للتنمية المستقلة وإطلاق العنان للنمو المتواتر لقوى الإنتاج. فالبيروقراطية، وهي ماتزال بعد فتية وناهضة ووثيقة الصلة بالطبقة العاملة، نجحت بطريقتها الخاصة في تعبئة الشعب العامل لإزالة استعصاء عملية التراكم، في كسر الحلقة المفرغة وتجاوز المأزق التاريخي الأول الذي حشرت فيه عملية الإنتقال إلى الإشتراكية. وفي هذا، يكمن جوهر الدور التاريخي التقدمي الذي لعبته موضوعياً. وإذا كان هذا الإنجاز لا يحل جميع التناقضات التي تنطوي عليها عملية الإنتقال، فإنه يعني حل أحد أبرز هذه التناقضات، والارتقاء بالعملية إلى مستوى أعلى، وهو مستوى يقود بلا شك إلى إنتاج تناقضات جديدة ستطرح نفسها لاحقاً متطلبة الحل، فهذا هو المنطق الذي يتقدم وفقه مسار التاريخ.

٥-■ كان هذا الإنجاز يعني بدء انتشال المجتمع السوفييتي من هاوية التخلف ونجاحه في بناء قاعدة صناعية متينة ومستقلة، وفي تعزيز قدراته الدفاعية، بما يؤهله لمواجهة أهوال الإنفجار الكارثي لأزمة الرأسمالية العالمية، كما تمثل بالحرب الكونية الثانية. ودفع هذا الإنجاز مسار عملية الإنتقال إلى الإشتراكية بقفزات كبيرة إلى الأمام، كان لها إنعكاسات كبرى لصالح قضية التقدم الإجتماعي، لا داخلياً فحسب، بل أيضاً على صعيد عالمي.

دون شك، إنطوت العملية على عذابات كبيرة أيضاً، وفرضت تضحيات إنسانية جمَّة، وارتكبت خلالها جرائم لا يمكن تبريرها. وكان بالإمكان تجنب بعض تلك العذابات والتضحيات، وجميع تلك الجرائم.

■ ذلك هو الخطأ المنهجي الذي تقع فيه الفكرة التي تتهم الستالينية بالنزعة الإرادوية، وبتجاهل القوانين الموضوعية لتطور المجتمع، ومحاولة حرق مراحلها وإحلال العنف محل مفعولها. والحق أن منهج الجدل المادي، كما التحليل الملموس للظاهرة المعنية، يكشفان لنا أن ما يبدو أحياناً وكأنه حرق للمراحل (المفترضة سلفاً وفقاً لمخطط نظري جامد) هو بذاته مرحلة ضرورية من مراحل التطور. ومايبدو، وكأنه إحلال للعنف محل فعل القوانين الموضوعية، هو بذاته شكل من أشكال التجلي لمفعول القوانين الموضوعية للتطور، التي تفرض نفسها بشكل أعمى ومدمر بالضبط بسبب عجزنا عن إدراكها. وأسوأ أشكال الإرادوية هو ذلك الذي يرسم مخططاً جاهزاً لحركة التاريخ، ثم يطالب التاريخ بأن ينضبط لهذا المخطط.

إن نقدنا للظاهرة الستالينية يهدف إلى تمزيق الأقنعة الأيديولوجية الزائفة التي تُغلف المسار الواقعي لتطور التجربة، بما يُمكنّا من استخلاص دروسها الصحيحة، لتشكل جزء من عملية تجديد نظرية الطبقة العاملة وتصويبها كدليل للعمل يسلحها في نضالاتها اللاحقة.

ولكن هذا لا يعني إنكار الدور التاريخي التقدمي الذي لعبته تلك الظاهرة موضوعياً.

٦-■ هل كانت الستالينية هي التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن نشوء البيروقراطية وسيطرتها على الحزب والدولة؟

لقد رأينا أن نمو البيروقراطية كان ضرورة موضوعية في السياق المعطى تاريخياً لتطور التجربة. وكانت الستالينية، بصرف النظر عن تجاوزاتها المدانة، إنعكاساً فجاً لهذه الضرورة واستسلاماً كاملاً لمنطقها مأخوذاً إلى نهاياته. **إن نمو البيروقراطية هو الذي أنتج الظاهرة الستالينية، وليس العكس.** وبذلك عبَّرت الستالينية عن حاجة البيروقراطية إلى السيطرة، وباتت أداة لفرض هيمنتها. ولأسباب موضوعية وذاتية، لم تتمكن الطبقة العاملة الروسية، بمختلف مكوناتها، والحزب البلشفي، بمختلف تياراته، من إدراك الضرورة الموضوعية لنمو البيروقراطية وبلورة البرامج الكفيلة بالتحكم بها، مما جعل منها «ضرورة عمياء»، فرضت نفسها بالطريقة الهوجاء التي قادت إلى نجاح البيروقراطية في فرض هيمنتها، واحتكار السلطة في الحزب والدولة ■

(٤)

الحرب العالمية الثانية وآثارها على مسار عملية الإنتقال إلى الإشتراكية

١-■ بذلت الدبلوماسية السوفييتية جهوداً فائقة لتشكيل تحالف دولي يلجم تعاظم مخاطر إندلاع الحرب على يد ألمانيا النازية. وعندما فشلت هذه الجهود بفعل ميل البورجوزايات الإحتكارية الحاكمة في بريطانيا وفرنسا إلى عقد صفقة مع المحور النازي لإعادة تقسيم العالم، على حساب السوفييت، وجهت الدبلوماسية السوفييتية جهودها إن لم يكن لتفادي الحرب، فبأقله تفادي التورط فيها. وكانت ألمانيا قد اندفعت تحت مظلة إتفاق ميونيخ، لبسط هيمنتها في أوروبا الوسطى والبلقان.

أمام اقتراب الخطر من حدوده، في ظل صمت «الديمقراطيات الغربية»، أو اكتفائها بالاحتجاج اللفظي، استجاب الإتحاد السوفييتي للعرض الألماني بعقد إتفاق عدم اعتداء متبادل بين البلدين. وعقد هذا الاتفاق فعلاً في صيف ١٩٣٩. كان هتلر بحاجة إلى الاتفاق كي ينقلب على اتفاقية ميونيخ بعد أن استنفذ أغراضه منها. وكان الإتحاد السوفييتي بحاجة إلى الاتفاق لكسب الوقت من أجل مواصلة خطط التصنيع والاستعدادات الدفاعية. ولكن ألمانيا، بعد أن استكملت احتلال أوروبا القارية، عادت فنقضت الاتفاق وشنت هجوماً شاملاً على الأراضي السوفييتية في ١٩٤١/٦/٢٢. واحتلت الجيوش الألمانية مساحات واسعة من الأرض السوفييتية، وحاصرت لينينغراد، واقتربت من موسكو، وألحقت دماراً هائلاً بالبنية

الإقتصادية للبلاد، فدمرت أكثر من ١٧٠٠ مدينة وبلدة، وأحرقت ٧٠ ألف قرية، واقتلعت ٦٥ ألف كم من السكك الحديدية، ودمرت ٣٢ ألف مؤسسة صناعية، و١٠٠ ألف منشأة زراعية وملايين رؤوس الماشية.

■ خسر الإتحاد السوفييتي خلال الحرب أكثر من عشرين مليون شهيد. وكان يمكن لهذا الخراب أن يرتد بوضع البلاد إلى حال التخلف والتبعية، وربما الوقوع ضحية الاحتلال النازي، لولا النجاحات الباهرة التي تحققت على طريق التصنيع والتطور الإقتصادي، ولولا البطولة التي أبداها الشعب السوفييتي، بكل طبقاته وفئاته الإجتماعية، في الدفاع عن البلاد وعن منجزات الثورة والخطوات التي قطعتها على طريق الإنتقال إلى الإشتراكية، رغم كل ما انطوت عليه من تناقضات وثغرات. وإلى جانب بطولة الشعب، كان التطور الذي أحرزته الصناعة السوفييتية خلال العقد الذي سبق الحرب عاملاً حاسماً في تمكين البلاد من إلحاق الهزيمة بالنازيين.

خلال السنتين الأوليين من الحرب، أنتجت الصناعة السوفييتية من الدبابات ما يزيد ١٥٠٪ على الإنتاج الألماني، ووضعت في الخدمة عشرين ألف طائرة حربية أكثر من مستوى إنتاج ألمانيا التي كانت أوروبا تحت تصرفها، بكل ثرواتها ومصانعها وتطورها التقني. وعلى أولئك الذين يتحدثون عن «التردي في نوعية» الإنتاج والبنية الصناعية السوفييتية أن يتذكروا هذه الحقيقة، فالمشكلة في البنية السوفييتية لم تكن هنا، ولم يكن قد ابتدأ يظهر مفعولها بعد.

٢-■ ساهم الإتحاد السوفييتي، بفضل مسيرته على طريق الإنتقال إلى الإشتراكية، رغم كل ما انطوت عليه من ثغرات، المساهمة الرئيسية الأبرز في إنقاذ البشرية من النازية. وظل ثلاث سنوات كاملات – عملياً – يقاتل لوحده ضد المحور (ألمانيا – إيطاليا – اليابان) الذي كانت بتصرفه موارد أوروبا. ولم تتدخل بريطانيا والولايات المتحدة جدياً في الحرب إلا بعد أن كانت الجيوش الألمانية قد دُحرت، وبدأت تتراجع مهزومة على الجبهة السوفييتية. وعلى أولئك الذين يستسهلون الحديث عن «تفوق الرأسمالية على الإشتراكية»، أن يأخذوا هذه الحقيقة في الاعتبار. وفرض العدوان الإمبريالي على الشعوب السوفييتية خسائر وعذابات وتضحيات جسيمة، على الصعيدين الإنساني والإقتصادي، تفوق أضعافاً ما عانت منه في فترة التجميع القسري والتطهير الستاليني.

■ الدمار الهائل الذي أحدثته الحرب دفع مسيرة البناء الإقتصادي سنوات إلى الوراء، وتطلب التغلب عليه مزيداً من المشقة والتضحيات. وبينما انهالت رؤوس الأموال الأميركية، وكانت قد شهدت نمواً كبيراً خلال الحرب التي بقيت أراضي الولايات المتحدة بمنأى عن

آثارها المدمرة، إنهالت على أوروبا الغربية لإعادة إعمارها في إطار مشروع مارشال، رفضت الإمبريالية الأميركية بإصرار تقديم العون اللازم لإعادة إعمار الإتحاد السوفييتي، والذي قدر حينذاك بـ ٥ مليارات دولار. وهكذا كان على السوفييت أن ينهضوا بهذه المهمة بإمكانياتهم الذاتية، وبالقدرات المتواضعة والمدمرة لبلدان شرقي أوروبا التي وقعت خلال الحرب تحت سيطرة الجيش الأحمر، والتي سرعان ما أقيمت فيها حكومات على النموذج السوفييتي.

٣- ■ كانت مهمة اعادة الإعمار جوهر **الخطة الخمسية الرابعة** (١٩٤٥-١٩٥٠)، حيث استفاد السوفييت لتنفيذها من جو سياسي مؤات على الصعيد الدولي بسبب حالة الخلخلة وعدم الاستقرار، التي عانى منها النظام الرأسمالي العالمي في فترة تميَّزت بنهوض الحركة العمالية في أبرز بلدان غرب أوروبا، وبتعاظم حركات التحرر الوطني في البلدان التابعة والمستعمرات. ونجحت الخطة الخمسية الرابعة في رفع الإنتاج الصناعي إلى مستوى يزيد ١٧٥٪ عما كان عليه قبل الحرب، واقترب الإنتاج الزراعي من المستوى الذي كان عليه قبل الحرب.

■ كان تطور الزراعة أكثر بطئاً لأسباب عديدة، منها الإبادة التي تعرضت لها الثروة الحيوانية مجدداً على أيدي المحتلين النازيين، والوقت الضروري اللازم لإعادة تحويل الصناعة الحربية من أجل استئناف إنتاج الآلات والمعدات الزراعية، فضلاً عن النقص الخطير في القوة العاملة في الريف بسبب خسائر الحرب البشرية العالية، من جهة، واجتذاب الصناعة للقوى العاملة الشحيحة على حساب الريف، من جهة أخرى. كانت تلك هي الفترة التي شهدت إنقلاباً في نسبة توزيع السكان بين الريف والمدينة، وحوَّلت المجتمع الروسي إلى مجتمع ذي أغلبية مدينية. ولكن التدني النسبي للأسعار الثابتة التي كانت تدفعها الدولة لقاء المحصول الزراعي الكولخوزي، كان أيضاً أحد الأسباب الطاردة للقوى العاملة باتجاه المدن، وللبطء والتخلف النسبي لنهوض الإنتاج الزراعي. ومع ذلك، فقد استعاد مستوى المعيشة للعمال والفلاحين في ١٩٥٠ المستوى الذي كان عليه قبل الحرب، وتجاوزه قليلاً، وبدأ يرتفع تدريجياً وباضطراد سنة بعد أخرى طوال العقدين اللاحقين ■

القسم الثاني

النموذج السوفييتي
لعملية الإنتقال إلى الإشتراكية
١٩٥٠-١٩٩١

- الفصل الأول: التطور المتسارع لعملية الإنتقال، وتناقضاتها
- الفصل الثاني: تفاقم التناقضات في المجتمع السوفييتي
- الفصل الثالث: في ظل التوازن الدولي والحرب الباردة، تفاقم أزمة الإنتقال إلى الإشتراكية
- الفصل الرابع: البيريسترويكا وانتصار الرِدَّة

آب (أغسطس) ١٩٩٣

الفصل الأول

التطور المتسارع لعملية الإنتقال، وتناقضاتها
١٩٥٠-١٩٧٥

١- ربع قرن من النمو المتسارع في قوى الإنتاج والتطور الحضاري
٢- التناقضات في المجتمع السوفييتي خلال فترة الصعود في
الدور التاريخي للبيروقراطية

[■ أنتجت الحرب العالمية الثانية وضعاً دولياً جديداً مختلفاً نوعياً. خلال السنوات التي أعقبت الحرب إنتصرت الثورة الديمقراطية بقيادة أحزاب الطبقة العاملة في الصين وشمالي ڤيتنام وكوريا الشمالية ويوغوسلافيا، وأقيمت أنظمة الديمقراطية الشعبية على النموذج السوڤييتي في بلدان شرقي ووسط أوروبا (وفي أواخر خمسينيات ق ٢٠ تحوَّلت الثورة الديمقراطية الكوبية إلى ثورة بقيادة حزب الطبقة العاملة). وباشرت هذه البلدان، إلى جانب الإتحاد السوڤييتي، مسيرتها للإنتقال إلى الإشتراكية. وحتى نهاية خمسينيات ق ٢٠، كانت قد تمت تصفية الاستعمار القديم في معظم بقاع الأرض، ونالت العشرات من الدول، والشعوب المستعمَرة إستقلالها السياسي.

■ من جهة أخرى، كانت الولايات المتحدة قد خرجت من الحرب زعيماً لا ينازع للنظام الرأسمالي العالمي. فالنمو الهائل الذي شهده اقتصادها مستفيداً من ظروف الحرب، والتراكم الأسطوري لرأس المال الإحتكاري الأميركي الناجم عنه، منحها القدرة على توحيد العالم الرأسمالي كله، تحت قيادتها في مجابهة الإتحاد السوڤييتي وحلفائه.

■ في ضوء ذلك، إنقسم العالم إلى معسكرين متصارعين. وبدأت الحرب الباردة التي تميزت بتطويق الكتلة السوڤييتية بمنظومة من الأحلاف العسكرية المعادية، وبسلسلة من الحروب الإقليمية التي انخرطت فيها القوات الأميركية مباشرة في كثير من الأحيان، وقبل كل شيء، بسباق محموم للتسلح النووي والتقليدي لم يشهد له العالم مثيلاً من قبل. (كان الإتحاد السوڤييتي منذ ١٩٤٩، متأخراً عن الولايات المتحدة بخمس سنوات فقط. ومتفوقاً على سائر الدول الإمبريالية الكبرى، قد نجح في كسر الإحتكار الأميركي لتكنولوجيا السلاح النووي والحراري)].

(١)

ربع قرن من النمو المتسارع في قوى الإنتاج والتطور الحضاري

١-■ خلال الربع الثالث من ق ٢٠ (١٩٥٠-١٩٧٥) تسارعت بوتائر عالية عملية النمو الإقتصادي، والتطور المادي والحضاري والثقافي، بما في ذلك التكنولوجي، في الإتحاد السوڤييتي. وكان هذا التطور، الذي تفوق بوتائره على أكثر البلدان الرأسمالية تقدماً، يبرهن في الجوهر على صحة النظرية اللينينية التي تقول أن السبيل الوحيد للتقدم أمام المجتمعات الرأسمالية المتخلفة، في ظل الهيمنة الإمبريالية على العالم، هو سبيل الإنتقال إلى الإشتراكية بقيادة الطبقة العاملة.

■ بقيت هذه الموضوعة تحتفظ بصحتها حتى في ظل إنفراد البيروقراطية، واحتكارها للسلطة في الدولة العمالية. بل لقد كان هذا التطور دلالة على الدور التاريخي التقدمي الذي لعبته البيروقراطية موضوعياً بقيادتها لعملية التنمية خلال الطور الأول من أطوار مسيرة الإنتقال إلى الإشتراكية، وهو الطور الذي غلبت فيه مهمة إنجاز التراكم الضروري للخروج من حلقة التخلف، والنهوض بدرجة تطور القوى المنتجة إلى المستوى الذي بلغته الرأسمالية في مراكزها المتطورة. فالبيروقراطية، التي ماتزال تبقى جزء من الطبقة العاملة، طالما ترتكز إلى قاعدة الدولة العمالية وملكيتها العامة لوسائل الإنتاج، هي التي أطلقت هذا التطور المتسارع بنجاحها في حل معضلة التراكم وكسر استعصائها، وفي تعبئة القوى العاملة للإفلات من الحلقة المفرغة للتخلف، وإطلاق العنان للنمو المتسارع للقوى المنتجة، وصولاً بها إلى المستوى الذي يقترب من أكثر البلدان الرأسمالية تطوراً، بل يتجاوز بعضها، وفي ذلك كان يكمن دورها التاريخي التقدمي موضوعياً. *(راجع ملحق ١: في تقييم الدور التاريخي للبيروقراطية).*

٢-■ خلال السنوات الخمس الأولى بعد منتصف ق ٢٠ (١٩٥١-١٩٥٥)، كان الناتج القومي للإتحاد السوفييتي ينمو بمعدل سنوي يوازي ١١,٤٪ في المتوسط، والناتج الصناعي ينمو بمعدل سنوي قدره ١٣,١٪ في المتوسط. خلال السنوات الخمس اللاحقة (١٩٥٥-١٩٦٠)، كان متوسط معدل النمو السنوي للدخل القومي ٩,١٪، وللناتج الصناعي ١٠,٤٪. وبين ١٩٦١-١٩٦٥، كان متوسط معدل النمو السنوي للدخل القومي ٦,٥٪، وللناتج الصناعي ٨,٦٪. وفي الفترة ١٩٦٥-١٩٧٠، بلغ متوسط معدل النمو السنوي للدخل القومي ٧,٧٪، وللناتج الصناعي ٨,٥٪.

أما في السنوات الخمس بين ١٩٧٠-١٩٧٥، فقد انخفض معدل النمو السنوي للدخل القومي إلى ٥,٧٪ وللناتج الصناعي إلى ٧,٤٪، ولكنه كان مايزال يتفوق على وتائر النمو الإقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان. *(راجع ملحق ٢: في احتساب الناتج القومي ومعدلات نموه).*

■ خلال الفترة ١٩٥١-١٩٥٥، كانت وتيرة النمو الإقتصادي السوفييتي تبلغ ضعف وتيرة النمو في الولايات المتحدة، ومن ١٩٥٦-١٩٦٠ كانت ثلاثة أضعاف، وانخفضت قليلاً في ١٩٦١-١٩٦٥، ولكنها كانت ماتزال أعلى من معدل النمو الأميركي، وخلال ١٩٦٦-١٩٧٠ إرتفعت مجدداً إلى ضعف معدل النمو الأميركي، وفي ١٩٧٠-١٩٧٥ كانت تزيد على المعدل الأميركي بمرة ونصف تقريباً.

في عام ١٩٦٠ أصبحت حصة الإتحاد السوفييتي لوحده من مجمل الإنتاج العالمي توازي

١٥٪، بينما كانت حصة اليابان توازي ٣٪، وحصة سائر بلدان منظمة التنمية والتعاون (أي مجموع حصص أغنى ٢٢ دولة رأسمالية في العالم – باستثناء أميركا واليابان) توازي ٢٦٪ من الناتج العالمي الإجمالي. وفي عام ١٩٦٧ كانت حصة الإتحاد السوفييتي من الناتج الصناعي العالمي قد بلغت ٢٠٪. وفي مطلع ثمانينيات ق ٢٠ كان الإنتاج السوفييتي من الفولاذ يزيد على إنتاج الولايات المتحدة بنسبة ٨٠٪، ومن الحديد بنسبة ١٠٠٪، ومن الإسمنت بنسبة ٨٧٪، ومن النفط بنسبة ٤٢٪، ومن الجرارات بنسبة ٤٥٠٪.

■ ترافق هذا التطور المادي في القوى المنتجة مع تقدم سريع في المستوى الثقافي للسكان. في مطلع عشرينيات ق ٢٠، بعد الثورة مباشرة، كان أكثر من ثلثي السكان أميين. في عام ١٩٥٨ كانت الأمية قد استؤصلت تماماً من البلاد، وبلغ عدد الذين حصلوا على أكثر من ثماني سنوات تعليم حوالي ٦٠ مليون شخص(من مجموع السكان البالغ حوالي ٢٣٠ مليون). وفي هذا العام أقر نظام التعليم الإلزامي لثماني سنوات لجميع الأولاد في سن الدراسة.

وفي ١٩٦٧ بلغ عدد المعلمين ثلاثة ملايين، أي واحد لكل ٧٩ من السكان تقريباً. وفي مطلع ثمانينيات ق ٢٠، كان ٤٠٪ من العمال السوفييت يحملون دبلوماً يتجاوز مرحلة التعليم الثانوي. وبلغ عدد العلماء السوفييت ١,٥ مليون عالم يشكلون ربع العدد الإجمالي للعلماء في العالم كله، وبينهم نصف عدد المهندسين الاجمالي في العالم بأسره.

وفي ١٩٨٩ قدرت إحدى الصحف الأميركية (راجع بزنس ويك في عددها الصادر في ١٩٨٩/١١/٧)، أن الإتحاد السوفييتي لديه ضعف عدد العلماء والمهندسين الذين لدى الولايات المتحدة، وأنه ينفق على البحث العلمي غير العسكري ٢٪ من إجمالي ناتجه القومي، بينما تنفق الولايات المتحدة ١,٧ ٪ من ناتجها القومي لهذا الغرض. وأصبح الإتحاد السوفييتي الأول بين بلدان العالم، من حيث نسبة المطبوع والموزع من الكتب والصحف للفرد الواحد للسكان.

٣-■ ماذا عن الفجوة التكنولوجية التي جرى الحديث عنها طويلاً؟

إذا وضعنا جانباً الأكاذيب المعتمدة التي تروجها ماكنات الدعاية الإمبريالية، نجد أن الباحثين الجادين في الغرب يعترفون أنه حتى منتصف سبعينيات ق ٢٠، كان الإتحاد السوفييتي يسابق البلدان الرأسمالية المتطورة في ميادين التطور العلمي والتكنولوجي، فيتفوق عليها في بعض المجالات، ويكاد يلحق بها في مجالات أخرى. وفي العديد من مجالات التكنولوجيا الصناعية، كانت الولايات المتحدة وسائر البلدان الرأسمالية تستورد المخترعات السوفييتية وتطبقها. ويتفوق السوفييت في العديد من مجالات الطب والجراحة والذرة وتكنولوجيا

التعدين والأنفاق وبعض مجالات الكيمياء؛ هذا فضلاً عن مجال غزو الفضاء.

وتعترف لجنة الدولة السوفييتية للعلوم والتكنولوجيا في ١٩٨١، أن ٤٠٪ من الاختراعات العلمية السوفييتية يجري استخدامها في الخارج قبل تطبيقها في الصناعة السوفييتية. وتكشف هذه الحقيقة، أن المشكلة لا تكمن في درجة التقدم العلمي والتكنولوجي وطاقات البحث والإختراع، بل في درجة الإستفادة منه في تطوير قوى الإنتاج، وهي مشكلة تتعلق بنظام الإدارة البيروقراطي، الذي بدأ منذ أواخر سبعينيات ق ٢٠ يتحول إلى عبء على التقدم السوفييتي، بعد أن كان عامل تحفيز له في المرحلة الأولى من عملية الإنتقال. ولهذا السبب، فإن الفجوة التكنولوجية بين الإتحاد السوفييتي والبلدان الرأسمالية المتطورة بدأت تتسع منذ مطلع ثمانينيات ق ٢٠، عندما دخلت أزمة النظام البيروقراطي مرحلة تفاقمها.

ومع ذلك، كان يقدر أن درجة تخلف السوفييت في مجال استخدام وتعميم الكومبيوتر (كمية ونوعية)، كانت تتراوح بين ١٠–١٥ سنة بالمقارنة مع الولايات المتحدة، وبين ٥–١٠ سنوات بالمقارنة مع بريطانيا واليابان. إنه لشوط واسع بالنسبة لبلد كان، قبل ذلك بستين عاماً، يعيش من ثمانية ملايين محراث خشبي، تشكل مجمل عتاده التكنولوجي في الزراعة، التي يشتغل فيها أكثر من ثلثي السكان.

■ في ميدان التطور الحضاري نكتفي بالتذكير بالتفوق السوفييتي في مجال الرياضة الأولمبية والشطرنج. ورغم القيود البيروقراطية الشمولية، فقد أحرزت بعض مجالات الإبداع الفني تفوقاً عالمياً. واشتهر الشعب السوفييتي بأنه أكثر شعب قاريء في العالم. متوسط العمر للفرد السوفييتي، الذي كان قبل الثورة لا يزيد على ٣٢ عاماً، إرتفع إلى ٦٧ عاماً في ١٩٥٥، ثم إلى ٧٠ عاماً في ١٩٥٩، وحافظ على هذا المستوى حتى السبعينيات. وبالمقارنة، تتراوح معدلات متوسط العمر في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا – في نفس الفترة الزمنية – حول معدل ٧١ عاماً للرجال، و٧٧–٧٨ عاماً للنساء.

■ مما لاشك فيه أن التطور في مستوى معيشة السكان السوفييت كان متخلفاً عن ما يقابله في البلدان الرأسمالية المتطورة. ولكن الارتفاع في مستوى المعيشة كان يتطور باضطراد، وإن يكن بوتيرة أبطأ من وتيرة التطور الإقتصادي والحضاري العام. وفي عام ١٩٥٥، إزداد إنتاج سلع الاستهلاك بنسبة ١٠٠٪، عما كان عليه قبل الحرب العالمية الثانية. ولكن هذه السلع بقيت تتميز عموماً بتدني نوعيتها، كما هو معروف. وعلى مدى الفترة اللاحقة إرتفعت باضطراد حصة الفرد السوفييتي من استهلاك المواد الغذائية، والملابس، والسلع المنزلية المعمرة، ونصف المعمرة.

[■ فيما يلي بعض المعطيات المستمدة من النشرة الإحصائية حول حال «الإقتصاد الوطني للإتحاد السوفييتي» في الأعوام التالية: في عام ١٩٦٥، كان ثمة قيد الاستعمال لكل مائة عائلة سوفييتية ٥٩ جهاز راديو، و٢٤ تلفزيون، و١١ ثلاجة منزلية، و٢١ غسالة. في عام ١٩٧٥، إرتفعت هذه الموجودات لكل مائة عائلة إلى ٧٩ جهاز راديو، و٧٤ تلفزيون، و٦١ ثلاجة منزلية، و٦٥ غسالة. وفي عام ١٩٨٤، أصبحت على النحو التالي: ٩٦ جهاز راديو لكل مائة عائلة،و ٩٦ تلفزيون، و٩١ ثلاجة، و٧٠ غسالة.

في عام ١٩٦٤، كان الاستهلاك السنوي للمواد الغذائية للفرد الواحد من السكان يوازي ٤١ كغ من اللحوم، و٢٥١ كغ من الألبان، و٢٨ كغ من الفواكه، و١٢,٦ كغ من الأسماك، و١٢٤ بيضة. في عام ١٩٧٥، إرتفع الاستهلاك السنوي للفرد الواحد من السكان إلى ٥٦,٧ كغ لحوم، و٣٦٦ كغ ألبان، و٣٩ كغ فواكه، و١٦,٨ كغ أسماك، و٢١٦ بيضة.

ونلاحظ هنا أن وتيرة ارتفاع استهلاك المواد الغذائية أصبح – باستثناء اللحوم – في فترة العشر سنوات اللاحقة أبطأ بكثير: ففي عام ١٩٨٤، كان الاستهلاك السنوي للفرد يوازي ٦٠,٤ كغ من اللحوم، وانخفض استهلاك الألبان إلى ٣١٧ كغ للفرد، بينما ارتفع استهلاك الفرد من الفواكه ارتفاعاً طفيفاً إلى ٤٥ كغ، ومن الأسماك إلى ١٧,٥ كغ، ومن البيض إلى ٢٦٥ وحدة سنويا.

■ إرتفعت كذلك بثبات، نسبة مساحة البناء المخصص للسكن للفرد الواحد من السكان: في الفترة ١٩٤٦ – ١٩٥٠، بنيت حوالي ٦,٧ مليون شقة أو منزل سكني. ومن ١٩٥٩ – ١٩٦٥، أنجز بناء ١٧ مليون شقة ومنزل للسكن، وازداد عدد البيوت المتوفرة بنسبة ٤٠ ٪ (أنظر: موجز تاريخ الحزب الشيوعي السوفييتي/ طبعة دار التقدم ١٩٧٥ بالعربية/ ص ٤٩٢ و ٦٢٢). ووفقاً لأرقام النشرة الإحصائية حول حال «الاقتصاد الوطني للإتحاد السوفييتي» لعامّي ١٩٧٢ و ١٩٨٤؛ كانت المساحة المتوفرة للسكن للفرد الواحد من سكان المدن في عام ١٩٦٥، تبلغ ١٠,٢ متراً مربعاً، وفي عام ١٩٧٠، بلغت ١١,٢ متراً مربعاً. وفي عام ١٩٧٥، بلغت ١٢,٢، ثم أخذت وتائر زيادتها تتباطأ في السنوات اللاحقة].

■ في عام ١٩٥٥، تجاوز مؤشر الدخل الحقيقي للعمال، باستثناء الخدمات الإجتماعية، المستوى الذي كان عليه قبل الثورة. وفي ١٩٦٥، تجاوز هذا المؤشر للعمال، الذين أصبحوا يشكلون الأغلبية الساحقة للسكان، المستوى الذي بلغه في أواخر عهد النيب. وفي ١٩٧٥، إرتفع هذا المؤشر إلى ١٦٥ نقطة بالمقارنة مع سنة الأساس (١٩١٣ = ١٠٠ نقطة).

وينبغي أن تضاف إلى هذا الارتفاع الملموس قيمة الخدمات الإجتماعية المجانية أو شبه

المجانية، التي كانت في الإتحاد السوفييتي أكثر تطوراً من أرقى البلدان الرأسمالية المتقدمة، والتي شملت نظاماً متطوراً للضمان الإجتماعي ورعاية الأطفال، وتعليماً مجانياً بكافة مراحله، وخدمات صحية أساسية مجانية، فضلاً عن نفقات السكن الرمزية (الإيجار، والتدفئة، والصيانة)، والتي لم تكن تتجاوز في المعدل نسبة ٤-٥ ٪ من أجر العامل السوفييتي. وبدءاً من ١٩٥٧، أعيد تطبيق يوم العمل من سبع ساعات، الذي كان قد تم تمديده بعد النيب، وبدأت العديد من المؤسسات تتجه تدريجياً إلى تطبيق يوم العمل من ست ساعات.

٤-■ كان هذا التطور يجري في ظرف دولي ما انفكت فيه تتصاعد حدة التوتر، أو الحرب الباردة، ويتسارع سباق التسلح المكلف الذي راكم مخزوناً من الأسلحة النووية، يكفي لتدمير العالم كله عدة مرات. وفي هذا السياق، كان الإتحاد السوفييتي مضطراً، من أجل إحراز التوازن الاستراتيجي والحفاظ عليه، أن يحتفظ بجيش يتفوق، بعدده وعتاده التقليدي، على مجموع جيوش البلدان الإمبريالية المتطورة التي تكتلت في حلف الناتو، وإلى بناء وتطوير قوة نووية رادعة توازي على الأقل قوة الولايات المتحدة.

وكان هذا يعني اقتطاع نسبة هامة من الناتج القومي، يتباين الخبراء في تقديرها بين ١٠-١٥٪، وتخصيصها لأغراض الدفاع وسباق التسلح. وإذا كان تعاظم الإنفاق العسكري في البلدان الرأسمالية المتطورة يشكل حافزاً لنمو الاقتصاد، ويوفر أحد المخارج الرئيسية من معضلات الركود والبطالة، التي تلازم الأزمات الدورية الناجمة عن فيض الإنتاج، وفيض التراكم في رأس المال، فإنه بالنسبة للإقتصاد السوفييتي ذي الطبيعة الإنتقالية كان يشكل عبئاً ثقيلاً، ويملي تخصيص نسبة هامة من الفائض الإجتماعي وتبديدها في إنفاق لا يخدم النمو اللاحق للإنتاج ولمستوى المعيشة، خصوصاً وأن البلدان الإمبريالية كانت تتمتع بميزة القدرة على تعجيل تمركز الثروة في بلدانها، وعلى توفير مستوى معيشة أعلى نسبياً لسكانها، بفضل نهبها للعالم الثالث، وبفضل حالة الرواج النسبية، التي شهدها العالم الرأسمالي في خمسينيات وستينيات ق ٢٠.

■ أما الإتحاد السوفييتي، فقد كان مضطراً، بالعكس، إلى تقديم عون إقتصادي وعسكري مكلف لحلفائه في بلدان الأسرة الإشتراكية سابقاً، وإلى الشعوب الثورية التي تعرضت للمغامرات العدوانية الأميركية، التي كانت تشعل حروباً وأزمات إقليمية متوالية، من كوريا، مروراً بكوبا، إلى ڤيتنام. وعبر هذا الصراع اضطر السوفييت إلى بناء قوة استراتيجية ضخمة فرضت توازناً دولياً بين المعسكرين المتصارعين. ولأن هذا التوازن ليس عسكرياً محضاً، بل هو استراتيجي دولي شامل، فإن صونه وتعزيزه كانا يمليان نسج أوسع التحالفات مع البلدان النامية التي تحررت حديثاً من الاستعمار القديم، وبصرف النظر عن نظامها الإجتماعي، وهذا كان

يتطلب إمدادها بمساعدات إقتصادية وعسكرية ضخمة، كانت في الأغلب تقدم على شكل هبات مجانية، أو قروض إسمية لا تسدد.

ورغم ما شكله هذا من عبء ثقيل، فقد نهض الإتحاد السوفييتي بمجمل هذه الأعباء والالتزامات، وتحول بذلك، إلى إحدى القوتين العالميتين الأعظم التي فرضت منذ أواخر خمسينيات ق ٢٠، وصانت فيما بعد، حالة التوازن الدولي، التي كانت تشكل قيداً حقيقياً يلجم قدرة الإمبريالية على فرض هيمنتها العالمية، ويشل طاقاتها العدوانية ضد الشعوب، ويحد من نهبها لموارد البلدان النامية، ويملي عليها تقديم تنازلات ملموسة للطبقة العاملة في بلدانها، كما لبلدان وشعوب العالم الثالث. وبذلك، أصبحت عملية تحول المجتمع السوفييتي وانتقاله إلى الإشتراكية، بكل ما انطوت عليه من ثغرات وتناقضات، عاملاً جباراً لدفع مسيرة التقدم فيه إلى الأمام، وأمَّنت تغيراً جوهرياً في ميزان القوى الدولي لصالح الطبقات العاملة، والشعوب المضطَهدة في كل البلدان.

٥-■ في سياق هذا التطور كان الحزب، الذي لعبت أجهزة الدولة القمعية دوراً رئيسياً حاسماً في أواخر ثلاثينيات ق ٢٠ في فرض هيمنة البيروقراطية عليه، وتحويله أداة لسلطتها، قد استعاد دوره القيادي المهيمن على الدولة بعد أن أصبح الإطار الرئيسي لتنظيم البيروقراطية وبلورة إرادتها الجماعية، وأنهيت بذلك حالة استمرت حتى مطلع خمسينيات ق ٢٠، كان خلالها ستالين يحرص على البقاء عنصر التوازن الشخصي، والمقرر الحاسم، في توزيع السلطة بين الحزب والجيش والأجهزة الأمنية. كان ذلك هو مغزى التحولات السياسية التي شهدتها قمة السلطة بعد وفاة ستالين، والتي أدت إلى تكريس زعامة خروتشوف، وبدء الحملة ضد ما يسمى بنزعة عبادة الفرد، التي توجت بالمؤتمر العشرين (١٩٥٦) بتصفية بعض المظاهر الأكثر استبدادية للنظام الستاليني دون المساس بجوهر احتكار البيروقراطية للسلطة.

أطلق هذا المؤتمر النظرية القائلة بأن المباراة الإقتصادية بين النظامين العالميين هي العامل الرئيسي والحاسم في انتصار الإشتراكية على مستوى دولي. وكانت هذه النظرية تعني في الجوهر دعوة الطبقات العاملة وقوى التحرر في العالم إلى تكريس جهودها وقواها (وضبط تكتيكها ضمن حدود) من أجل الضغط على الإمبريالية للجم مغامراتها العدوانية، وتخفيف اندفاعها في سباق التسلح، ومن أجل توطيد التوازن الدولي، والحفاظ عليه، وتخفيف العبء الثقيل الذي يلقيه على كاهل الإقتصاد السوفييتي.

■ كما كانت تلك أيضاً، إشارة دبلوماسية إلى مراكز القرار الإمبريالية العالمية تعلن استعداد الإتحاد السوفييتي، وهو يكاد يحرز التوازن الدولي الاستراتيجي، للحفاظ على هذا التوازن

والتعهد بعدم الإخلال به، مقابل تعهد الحلف الإمبريالي بتخفيف حدة التوتر ولجم سباق التسلح. وخدمت هذه النظرية أيضاً، بإعلانها تبني الإتحاد السوفييتي «**المباديء الخمسة للتعايش السلمي**»، التي كانت قد بدأت تتبلور على قاعدتها حركة عدم الانحياز، خدمت وظيفتها في فتح الطريق لتطوير العلاقات السوفييتية مع بلدان هذه الحركة، بصرف النظر عن أنظمتها الإجتماعية، كعنصر من عناصر تخفيف التوتر، ولجم حدة الحرب الباردة، وتحسين الموقع الدبلوماسي للإتحاد السوفييتي في إطار التوازن الدولي، بما يخدم توطيده. ولكن هذه العلاقة كان لها ثمنها أيضاً، وبخاصة بعد أن صممت مراكز القرار الإمبريالية على تجاهل إشارة الهدنة، ومضت في تصعيد مغامراتها العدوانية وسباقها التسلحي، ومحاولاتها الإخلال بالتوازن الدولي القائم.

[■ في شهر حزيران(يونيو) ١٩٥٤، صدر بيان مشترك عن الصين الشعبية والهند وميانمار، طرح مبادرة المباديء الخمسة للتعايش السلمي، التي تنص على: ١- الإحترام المتبادل لسيادة الدولة وسلامة أراضيها؛ ٢- عدم الإعتداء؛ ٣- عدم التدخل في الشؤون الداخلية؛ ٤- المنفعة المتبادلة؛ ٥- التعايش السلمي.

وفي شهر نيسان(إبريل) ١٩٥٥، تم الإعتراف بالمباديء الخمسة وقبولها في المؤتمر الآسيوي – الإفريقي الأول في مدينة باندونغ الأندونيسية، المدينة التي أطلقت فيها حركة عدم الإنحياز].

٦-■ في ١٩٦١، إنعقد المؤتمر الثاني والعشرون للحزب، وكان قد أصبح يضم عشرة ملايين عضو، أي حوالي ٤٪ من مجموع السكان. وكان واضحاً أن العناصر البيروقراطية، بمختلف تلاوينها من جهاز الحزب وأجهزة الدولة وإدارة الاقتصاد والإنتلجنتسيا، قد أصبحت تشكل الكتلة الإجتماعية الأولى من حيث وزنها النسبي في مجموع عضوية الحزب، وليس في مراتبه العليا والوسيطة فحسب، كما كان الحال في أربعينيات ق ٢٠.

أعلن المؤتمر أن الإتحاد السوفييتي قد انتهى من، وأنجز بنجاح، مهمة توطيد بناء المجتمع الإشتراكي وضمن «انتصاره النهائي والكامل»، وشرع في «بناء أسس المجتمع الشيوعي». كان هذا بدوره، إعلاناً «أيديولوجياً» بامتياز، ولكن وظيفته تتضح من الاستخلاص الذي حددته قرارات المؤتمر على النحو التالي: إن الطبقات، وليس فقط الصراع بينها، قد اختفت نهائياً في المجتمع السوفييتي، وظهرت إلى الوجود تشكيلة إجتماعية منسجمة اسمها **الشعب السوفييتي**. وبذلك أصبحت الدولة «**دولة الشعب كله**»، وأصبح الحزب الشيوعي «**حزب الشعب كله**».

مرة أخرى، مارس منظرو الأيديولوجية الرسمية للبيروقراطية السوفييتية «إبداعهم» في تطوير النظرية الماركسية – اللينينية، وضمان «حيويتها وتجددها»، باستيعابها لمتغيرات الوضع الدولي الجديد في ظل تحول الإشتراكية إلى «نظام عالمي»، وانقسام العالم إلى «نظامين إجتماعيين دوليين»، ينهمكان في مباراة يأمل أحد طرفيها أن تكون إقتصادية وسلمية محضة، دون أن يعير الطرف الآخر لمناشداته إهتماماً.

■ بعد عقد من السنين، إنتقل هذا «التجديد» النظري خطوة أخرى إلى الأمام، في المؤتمر الرابع والعشرين المنعقد في ١٩٧١، ليعلن الانتهاء من بناء **«الإشتراكية المتطورة»** (التي وصفت، بصورة أو بأخرى، على أنها مرحلة إنتقالية تقع بين المجتمع الإشتراكي وبين الشيوعية الكاملة)، والدخول في حقبة السير الحثيث نحو المجتمع الشيوعي الكامل، وليكرس في هذا السياق تبني موضوعتي «حزب الشعب كله»، و«دولة الشعب كله»، ومنظومة متكاملة من النظريات حول قضايا الثورة العالمية، كانت قد تطورت تدريجياً خلال العقد السابق، من بينها نظرية **«الإنتقال السلمي إلى الإشتراكية»** في البلدان الرأسمالية المتطورة، ونظرية **«طريق التطور اللا رأسمالي»** في البلدان النامية. سوف نعالج مغزى ووظيفة هذا «الإبداع» الأيديولوجي في موقع آخر، ولكن ينبغي أن نركز قبل هذا، على الموضوعة القائلة بالزوال النهائي للطبقات في المجتمع السوفييتي، وتشكل الوحدة الإجتماعية في الإتحاد السوفييتي، وفي محاولة توطيد الهيمنة الكاملة السياسية والإقتصادية والأيديولوجية للبيروقراطية على المجتمع، في الوقت الذي كانت تسير فيه نحو ذروة دورها التاريخي الصاعد، الذروة التي عنونت بدء التفاقم في أزمتها ■

(٢)

التناقضات في المجتمع السوفييتي خلال فترة الصعود، في الدور التاريخي للبيروقراطية

[إذا كان نظام السيطرة الشمولي البيروقراطي، من جهة، والنجاحات الباهرة التي تحققت على الصعيد الإقتصادي والحضاري والعسكري، من جهة أخرى، قد حالت دون بروز أشكال من التعبير السياسي عن التناقضات الإجتماعية التي تنطوي عليها عملية الإنتقال إلى الإشتراكية، وأجلت تفاقمها وظهورها إلى السطح، فإن هذه التناقضات لم تخف، ولم يتم حلها، بل استمرت وإن كانت اتخذت أشكالاً تختلف عن الأشكال التي اتخذتها في عشرينيات وثلاثينيات ق ٢٠ . وتندرج هذه التناقضات تحت ٤ عناوين رئيسية:]

أولاً- التناقض الأول

١- ■ هو التناقض بين الملكية العامة والتعاونية الكولخوزية، وبين القطاع الخاص؛ ويشمل القطاع الخاص الحيازات الفلاحية الصغيرة للأرض وإنتاجها البضاعي، كما يشمل النشاط الرأسمالي الصغير الخاص في التجارة والخدمات والحرف الصناعية الصغيرة. إن تعميم الملكية التعاونية بشكلها الكولخوزي في الزراعة لم يكن يعني إلغاء كاملاً للحيازات الفلاحية، بل تقليص سقف مساحتها، واستمرت هذه الحيازات الفلاحية الصغيرة تُستغل بجهد حائزيها وعائلاتهم، إلى جانب عملهم الجماعي للكولخوز، ويحق لحائزيها التصرف بناتجها في السوق بشكل مشروع ومعلن.

في ١٩٦٥ كان إنتاج هذه الحيازات الخاصة يشكل ٢٪ من مجموع إنتاج الحبوب، ولكنه يشكل حوالي ٥٥٪ من مجموع إنتاج الفواكه والخضار والبطاطا، و٤٠٪ من اللحم والحليب، و٦٧٪ من البيض، و٢١٪ من الصوف. وكان يزداد اهتمام الفلاحين بزيادة إنتاج حيازاتهم الخاصة على حساب إنتاجية عملهم الكولخوزي، كلما احتدمت أزمة العلاقة بين الكولخوزات والدولة. في سبعينيات ق ٢٠، كان القطاع الخاص ما يزال يشكل، رسمياً، حوالي ٩٪ من الناتج القومي الإجمالي.

■ إلى هذه النسبة من النشاط المشروع للقطاع الخاص، ينبغي أن يضاف ما اصطلح على تسميته لاحقاً باقتصاد الظل، والذي كانت التقديرات لحصته الحقيقية من الناتج القومي تتراوح بين ٢٠-٢٥٪، وهو شبكة أخطبوطية من عمليات الإنتاج والتبادل غير المشروع لطائفة واسعة من السلع والخدمات المطلوبة للإستهلاك المباشر، شبكة كانت تنخرط فيها شريحة من السماسرة والمضاربين(تحولت في السنوات الأخيرة قبل انهيار التجربة السوفييتية إلى مافيا منظمة)، تجتذب إليها أكثر فأكثر عدداً كبيراً من مراتب البيروقراطية الدنيا، ثم الوسطى، التي كانت تستغل نفوذها وعلاقاتها وموقعها المقرر في المستويات الدنيا من سلم القرار من أجل زيادة دخلها الفردي عبر تزويد سماسرة الظل بمادة نشاطهم التجاري، أو التستر على نشاطهم الإنتاجي، الذي كان يجري بالإستغلال غير المشروع لوسائل الإنتاج المملوكة للدولة والكولخوزات.

٢- ■ ما الذي كان يُحفِّز على نمو هذا الإقتصاد الموازي؟

إن البيروقراطية كشريحة إجتماعية، بصرف النظر عن نشاط بعض عناصرها كأفراد، تميل في مرحلة صعودها إلى التقليص القسري للقطاع الخاص، بما في ذلك تحريمه قانوناً في أوسع مساحة من القطاعات الإقتصادية تسمح بها التوازنات الإجتماعية القائمة، لأن توطيد

قاعدة سلطتها السياسية والإقتصادية يرتبط بتعزيز الملكية العامة لوسائل الإنتاج والتبادل بشكلها الإنتقالي المتمثل بملكية الدولة. إن سلطتها السياسية وسلطتها في التصرف بوسائل الإنتاج والتحكم بالفائض، بل ولاحقاً، إمتيازاتها الإجتماعية، تنبثق من توطيد ملكية الدولة وتتعزز بقدر ما يتسع نطاق هيمنة الدولة على النشاط الإقتصادي.

ولكن هذا التقليص القسري المفتعل للقطاع الخاص يؤدي إلى عرقلة تطور الإنتاج والتبادل في بعض القطاعات الإقتصادية، التي هي، بحكم طبيعتها، غير مؤهلة لأن تبرز فيها أفضليات الإنتاج الكبير، وبالتالي أفضليات الملكية العامة، إلا عند بلوغ درجة عالية جداً من التطور التقني والحضاري، لا تقتصر سوى على بعض البلدان الرأسمالية المتطورة، درجة كان يستحيل الوصول إليها في المراحل الأولى من عملية الإنتقال إلى الإشتراكية.

■ يندرج في عداد هذه القطاعات، على سبيل المثال لا الحصر، البستنة (حيث العناية المباشرة للعمل البشري الفردي ضرورية لإنتاج بعض أنواع الخضار والفواكه بالكفاءة اللازمة)، إلى جانب الخدمات (المطاعم والتاكسي مثلاً)، وتجارة المفرق الصغيرة وحرف الصيانة والتصليح. وهي قطاعات تتطور ليس بالجهد الفردي المباشر للمنتج وعائلته فحسب، بل قد يتطلب تطورها أيضاً، إستغلال العمل المأجور على نطاق محدود، ولا تنتقل إلى الإنتاج الكبير المجمع، إلا حين تتوفر وسائل تقنية متطورة تضمن تشغيلها وإدارتها بكفاءة.

وواضح أن هذه القطاعات تنتج وتوفر سبل التبادل لسلع وخدمات إستهلاكية على تماس مباشر بالحياة اليومية لأغلبية الناس، خصوصاً عندما ترتفع أغلبية المجتمع إلى مستوى من التطور والبحبوحة تتجاوز الحاجة المباشرة إلى الاكتفاء بالضروريات الأساسية للحياة.

■ إن التحريم، أو التقليص القسري للنشاط الرأسمالي الخاص في هذه القطاعات، فضلاً عن كونه يُقيّد تطور الإنتاج والتبادل، يقود أيضاً إلى اختناقات إستهلاكية مزعجة، وإلى التذمر المتزايد للمستهلكين، ويحتّم انتشار اقتصاد الظل الذي يجني عبره السماسرة والمضاربين ثروات فردية طائلة لا يمكنهم أن يجنوها، ويمارسون استغلالاً للمستهلكين ليس بوسعهم ممارسته، فيما لو تم تشريع النشاط الخاص في هذه المجالات. فضلاً عن أن هذا يشكل مدخلاً لتفشي الفساد والرشوة في صفوف البيروقراطية، بدءاً بمراتبها الدنيا وصعوداً بالتدريج. وفي الفترات التي تتفاقم فيها أزمة التناقضات في القطاعات الإقتصادية التي تسيطر عليها الدولة، فإن هذا الاقتصاد الموازي يجتذب إليه دائرة أوسع من المنتجين، ليس من الفلاحين فحسب، بل أيضاً من بعض قطاعات العمال، على حساب ملكية الدولة والكولخوزات، وعلى حساب إنتاجية العمل في مؤسساتها.

ثانياً- التناقض الثاني

١-■ **هو التناقض في المصالح بين الكولخوزات، وبين الدولة**؛ إن التناقض الذي كانت تنطوي عليه، في عشرينيات وثلاثينيات ق ٢٠، العلاقة مع الفلاحين المتوسطين، إستمر، رغم اختفاء هذه الطبقة، يترك آثاره الموروثة على الزراعة، على العلاقة مع الفلاحين الكولخوزيين، واتخذ شكلاً جديداً جعله يبرز مجدداً كتناقض في المصالح بين الكولخوزات وبين الدولة العمالية المبقرطة. والتوتر في العلاقة بين الكولخوزات والدولة، الذي كان يتجلى عبره هذا التناقض، استمر يتماوج بين صعود وهبوط طيلة الفترة من أربعينيات وحتى خمسينيات ق ٢٠، إلى أن تفاقم في ثمانينياته، وبرز بصفة أزمة حادة عانت منها كثيراً الزراعة السوفييتية.

ويكمن جوهر هذا التناقض في استمرار، بل وازدياد، حاجة الدولة إلى اقتطاع نسبة هامة من فائض العمل الزراعي وتخصيصها لتمويل برامج التصنيع، بما في ذلك تعزيز القدرة الدفاعية، في مقابل حاجة الفلاحين إلى نيل حصة أكبر من هذا الفائض بهدف تحسين دخلهم، وبالتالي إنتاجهم. وتبرز نتائج هذا التناقض، وأحد تجلياتها، في حقيقة أن معدل الدخل الحقيقي للفلاحين (مستثنى منه الخدمات الإجتماعية) لم يستعد مستواه الذي كان عليه قبل الثورة إلا في عام ١٩٧٠، ولم يصل إلى المستوى الذي كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى، إلا في ١٩٧٥، بينما كان الدخل الحقيقي للعمال كما رأينا قد تجاوز هاتين النقطتين في ١٩٥٥ و١٩٦٧ على التوالي.

■ أشرنا سابقاً إلى المشكلة التي عانت منها الكولخوزات في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، والتي أدت إلى نقص خطير في قواها العاملة التي بدأت تنزاح وتنطرد نحو الصناعة. وجرت محاولة حل هذه المشكلة بالإندفاع نحو رفع مستوى المكننة (في ١٩٤٩ تلقت الزراعة من الجرارات ما يزيد على ١٥٠٪ عما تلقته قبل الحرب – في ١٩٤٠- ومن الآلات الأخرى ما يزيد على ٣٠٠٪)، وأيضاً نحو الدمج القسري للكولخوزات في استثمارات تتراوح مساحتها بين ألفين وثلاثة آلاف هكتار لتمكينها من استيعاب مزايا المكننة. ولكن المشكلة لم تكن هنا، لم تكن محض تقنية، بل كانت تكمن في طبيعة العلاقة بين الكولخوزات، بصفتها شكلاً متقدماً من أشكال الملكية التعاونية الجماعية للفلاحين، وبين الدولة. فالدولة العمالية المبقرطة كانت تحتكر لنفسها حق الملكية والتصرف بجميع الآلات الزراعية تقريباً، وتركيزها بيد محطات تأجير الآلات والجرارات التابعة للدولة، بينما كانت الكولخوزات تتصرف بالأرض.

■ كانت آليات المحطات الحكومية تقوم بأعمال الحراثة والبذار والحصاد للكولخوز مقابل أجرة عينية (حصة من الحاصل) تحددها المحطات نفسها، أو الدولة. وهكذا كانت الدولة

تستحوذ على فائض الإنتاج الكولخوزي بثلاث وسائل: **الأجرة العينية** التي تحصل عليها المحطات الحكومية لقاء استخدام آلياتها؛ **والتسليمات الإلزامية** من الناتج الزراعي التي كانت الكولخوزات ملزمة بموجب الخطة أن تبيعها مقابل أسعار ثابتة؛ وأخيراً، **الكميات الإضافية** – الفائضة عن رقم التسليم الإلزامي المحدد في الخطة – والتي كانت الدولة تشتريها بأسعار تفضيلية.

وبسبب تدني الأسعار التي كانت تحددها الدولة مقابل التسليمات الإلزامية، والإرتفاع النسبي للأجرة العينية للمحطات، فإن هذه الكميات الإضافية، التي هي المصدر الوحيد لفلاحي الكولخوز، كي ينالوا حصة من الفائض لتحسين دخلهم وتطوير استثماراتهم الجماعية، كانت في معظم الأحيان زهيدة وغير مجزية. وكان الفلاحون يردون على هذا، إما بترك الكولخوز والإنتقال إلى المدينة، أو بتوجيه القسم الأكبر من عملهم نحو الإهتمام بحيازاتهم الفردية الملحقة بالكولخوز، والتي كانوا أحراراً بالتصرف بناتجها إستهلاكاً أو بيعاً في السوق الحرة، أو أحياناً بالاستحواذ غير المشروع على وسائل الإنتاج المملوكة للكولخوز (الماشية والبذار وغيرها)، واستغلالها لصالحهم الشخصي.

وفي جميع هذه الحالات كانت النتيجة تدني معدل إنتاجية العمل الكولخوزي، وبالتالي، التراجع التدريجي النسبي لمخزون لغذاء الذي كانت تحصل عليه الدولة وتناقصه النسبي بالمقارنة مع المستوى المطلوب لتموين المدن ودفع برامج التصنيع. قد يرى البعض أن سياسة الدولة الزراعية هذه تنطوي على «قصر النظر». ولكن «قصر النظر» هذا كان خياراً من خيارات تخصيص الفائض يعكس مصالح إجتماعية معينة، وفشله كان تعبيراً عن التناقض، التضارب، التعارض بينها، وبين مصالح قوة إجتماعية أخرى.

٢-■ تفاقم النقص النسبي في مخزون الغذاء بيد الدولة في مطلع خمسينيات ق ٢٠، قادها إلى محاولة حل المعضلة بحملة مكثفة لاستصلاح الأراضي البكر وإقامة السوفخوزات (مزارع الدولة) عليها، جندت لها مئات الألوف من العمال، ووضعت بتصرفها ٤٠٠ ألف جرار، و٨٠ ألف حاصدة، وربع مليون شاحنة. وبين عامي ١٩٥٤-١٩٥٦ نجحت هذه الحملة في استصلاح ٣٦ مليون هكتار، وتحسنت مؤقتاً إمدادات الغذاء المتوافرة بيد الدولة لدعم البرنامج الصناعي. وبعد سنتين، في ١٩٥٨،عادت المعضلة لتبرز من جديد وتفرض تغييراً جوهرياً في السياسة لإعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والكولخوزات. فقد جرى حل المحطات الزراعية الحكومية وبيع آلياتها إلى الكولخوزات. ومنحت بذلك درجة من الإستقلالية لإدارات (أي: بيروقراطية) الكولخوزات، التي أصبحت هي المسؤولة عن توفير كل ما يلزم لإنتاجها من آلات وأعتدة وبذار وإعداد للملاكات.

■ بالمقابل، أصبحت الدولة تشتري مجموع الناتج الكولخوزي بموجب أسعار موحدة تتمايز حسب مناطق البلد (أي تم إلغاء التباين بين السعر الثابت للتسليمات الإلزامية بموجب الخطة، وبين الأسعار التفضيلية المدفوعة للكميات الزائدة عن رقم الخطة). واحتفظت الدولة لنفسها بحق إقرار كميات الناتج التي تشتريها (وفقاً لحاجات المدن وبرامج التصنيع)، كما احتفظت الدولة بحقها في تحديد أسعار الشراء. وتمت زيادة أسعار الشراء المدفوعة للكولخوز (على أن تتحمل الدولة أية فروقات بينها، وبين أسعار البيع للمستهلك التي بقيت ثابتة، ويعتبر ذلك بمثابة دعم تقدمه الدولة للناتج الزراعي، كما هو الحال في العديد من البلدان الرأسمالية)، كما تم في البداية تثبيت أسعار الشراء، بحيث يزداد دخل الكولخوز بقدر ما يزداد إنتاجه، وترتفع كمية مبيعاته للدولة. وكان يفترض بهذه العلاقة الجديدة أن توفر حافزاً للكولخوزات كي تزيد إنتاجها وتنعم بزيادة دخلها.

٣-■ غير أن هذه العلاقة الجديدة كانت تنطوي في الواقع على تناقضات عدة. فهي تعطي باليد اليمنى للكولخوزات مزيداً من الإستقلالية، وحقاً في تملك آلياتها ومعداتها (بما يعني إلغاء أتاوة الأجرة العينية للمحطات)، وكذلك زيادة في أسعار الشراء، بما تنطوي عليه من زيادة مؤقتة في الدخل، ولكنها تسحب منها باليد اليسرى، جانباً كبيراً من فوائد هذه الإستقلالية حين تعطي الدولة حقاً مطلقاً في إقرار مقادير الشراء وفي تحديد أسعاره (بالزيادة أو النقصان)، وتحرم الكولخوز، بالتالي، من حق التصرف بكميات الناتج الزائدة عن أهداف التسليم الإلزامية المحددة بالخطة (وهي كميات كان الكولخوز يمتلك نظرياً الحق – إذا لم تعجبه الأسعار التفضيلية التي تعرضها الدولة – في أن يبيعها في أسواق كولخوزية خاصة، أو أن يوزعها على أعضائه الذين كانوا قادرين بدورهم على التصرف بها في السوق).

■ فوق ذلك، فإن العلاقة الجديدة كانت تحمّل الكولخوز المسؤولية الكاملة عن تأمين وتطوير عتاده من مستلزمات الإنتاج. وهذا النمط من الإستقلالية الظاهرية كان يعني، في الجوهر، تحميل إدارة الكولخوز المسؤولية الكاملة أمام الفلاحين عن أي تدهور في الوضع، بينما تحتفظ الدولة عملياً بقدرتها على اقتطاع الفائض بوسائل موارية أكثر من السابق. وكان هذا ينطوي على نقل جزء من حدة التناقض إلى داخل الكولخوز نفسه، بين إدارته وبين فلاحيه، وتبرئة ذمة الدولة منها شكلياً.

وهكذا، فإنه حالما تستنفذ الزيادة الأولى لأسعار الشراء مفعولها، أو حالما تجد الدولة ضرورة لاعتماد سياسة سعرية جديدة كما حصل فعلاً في ١٩٥٨، يعود التناقض ليتجلى بنفس الطريقة السابقة: إنزياح الفلاح نحو المدن، أو عودته لتطوير حيازته الخاصة وللسلبطة المشروعة، أو غير المشروعة على وسائل الإنتاج المملوكة للكولخوز، التي أصبحت إمكانية

السلبطة عليها بصورة مشروعة – أي بالتواطؤ مع إدارة الكولخوز – إمكانية أكبر مع زيادة الإستقلالية الإدارية للكولخوز ومسؤوليته المباشرة عن عتاده، وذلك كله على حساب متطلبات رفع إنتاجية العمل الكولخوزي.

■ بعد فترة وجيزة، أي في مطلع ستينيات ق ٢٠، عادت المعضلة للتفاقم عندما وجدت الدولة، التي كانت حاجتها إلى اقتطاع المزيد من الفائض لا تنضب بسبب متطلبات برنامج التصنيع والتسلح، وجدت نفسها مضطرة إلى اعتماد سياسة سعرية جديدة لشراء المنتوج الكولخوزي عُرفت باسم «الاسعار الزلاقة». وكان هذا يعني إعادة النظر في الأسعار من سنة إلى أخرى، حسب الموسم الزراعي، وحسب حجم المحصول، بحيث ترفع الاسعار عند هبوط الغَلَّة، وتخفض عند زيادة المحصول.

وهكذا كان دخل الكولخوز عملياً يبقى ثابتاً، وكذلك دخل فلاحيه، مهما يكن حجم إنتاجه، والدولة هي الطرف الوحيد الذي يستفيد من زيادة الناتج. وبعد عام من تطبيق هذه السياسة السعرية صادف حلول موسم رديء في ١٩٦١، ثم تكررت رداءة الموسم في ١٩٦٣. وبذلك شهد الإنتاج الزراعي هبوطاً مقلقاً، وباتت الدولة تواجه نقصاً حقيقياً، لا نسبياً فقط، في إمدادات الغذاء المتوفرة للمدن وللصناعة للمرة الأولى منذ نهاية أربعينيات ق ٢٠. وترتب على ذلك تراجع ملموس في وتيرة نمو الناتج الصناعي، وفي معدل نمو الناتج القومي، خلال الفترة ١٩٦١–١٩٦٥ كما رأينا سابقاً. وكان هذا، من بين أسباب أخرى، وراء الإطاحة بخروتشوف (Chruschtschow) واستبداله بقيادة الترويكا برئاسة ليونيد بريجينيف (Breschnew)، الذي انتخب سكرتيراً أول للحزب الشيوعي في الإتحاد السوفييتي، في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٤ .

٤–■ في ١٩٦٥ في ظل القيادة الثلاثية الجديدة، (التي ضمت إلى جانب بريجنيف: ألكسي كوسيغين (Kossygin) الذي تسلم رئاسة الحكومة حتى سنة ١٩٧٩؛ ونيكولاي بودغورني (Podgorny) الذي أصبح عام ١٩٦٥ رئيساً لهيئة رئاسة مجلس السوفييت الأعلى، وحتى ١٩٧٧)، إعتمد إصلاح كوسيغين الذي يتضمن، فيما يخص الزراعة، سياسة جديدة قوامها العودة إلى نظام التسليمات الإلزامية التي أُطلق عليها هذه المرة إسم، **الطلبية المحددة.**

إن خطة الدولة تتضمن طلبية من الكولخوز تحدد أصناف ومقادير المنتجات التي تطلب الدولة شراءها منه كل عام. والكولخوز طبعاً ملزم بالوفاء بهذه الطلبية. ولكن بالمقابل، إضافة لزيادة أسعار الشراء مجدداً، أصبح الكولخوز يتمتع بهامش أوسع من الإستقلالية الفعلية.

فإلى جانب تثبيت ملكيته لآلياته وعتاده وحقه في التصرف بوسائل إنتاجه ومسؤوليته عنها، فرض حظر، حُرِمَتْ بموجبه أي محاولة لإكراه الكولخوز على أن يبيع للدولة ما يتبقى من ناتج إضافي لديه، بعد تنفيذ الطلبية المحددة في الخطة، وأصبح الكولخوز حراً بالفعل في التصرف بالمحصول الزائد. وإضافة لزيادة أسعار التسليم للطلبيات المحددة، أقرت زيادة أعلى على الأسعار التفضيلية التي تعرضها الدولة لشراء المحصول الزائد، ولكن كان يعود إلى الكولخوز أن يقبل هذه الأسعار ويبيع للدولة بموجبها، أو أن يرفضها ويبيع الفائض في الأسواق الكولخوزية التي كانت أسعارها ضعفين أو ثلاثة أضعاف سعر البيع في مخازن الدولة، أو أن يوزع الفائض على فلاحيه الذين يستطيعون التصرف به في السوق، أو في شبكة إقتصاد الظل التي كانت أسعارها أعلى بما لا يقاس.

■ وفي السنة نفسها، ١٩٦٥، أُقر للمرة الاولى شمول الفلاحين الكولخوزيين بنظام المعاش التقاعدي والضمان الإجتماعي الكامل الذي كان يتمتع به العمال منذ عقود. وأعطت هذه السياسة دفعاً للإقتصاد الكولخوزي، ففي سنة ١٩٦٥ حققت الكولخوزات زيادة في مردود بيع ناتجها للدولة بمقدار ٢,٥ مليار روبل فوق مستوى السنة التي سبقتها. وأنفقت نصف الزيادة لغرض رفع أجور الفلاحين، وخُصص النصف الآخر لصناديق تطوير الإنتاج والتقديمات الإجتماعية. وخلال الخطة الخمسية الثامنة ١٩٦٦-١٩٧٠، إزداد المتوسط السنوي لإنتاج الحبوب ٣٧ مليون طن، أي بما يوازي الثلث.

■ في ١٩٦٧، أصبح يعمل في الزراعة (الكولخوزات والسوفخوزات معاً) حوالي ١,٧ مليون جرار و٦٠٠ الف حاصدة ومليون شاحنة، مما ساهم في إحداث ارتفاع ملموس في الإنتاجية.. ولكن هذا الإنتعاش لم يشكل حلاً دائماً للتناقض. من جهة، إنتقل العبء إلى كاهل الدولة التي باتت تتسع وتتفاقم فجوة الدعم التي تقدمها للزراعة، أي الفرق بين أسعار الشراء (سواء للطلبيات، أو الأسعار التفضيلية) التي تقدم للكولخوز، وبين الأسعار التي تباع بها المواد الغذائية للمستهلك، والتي بقيت ثابتة بمستويات تكاد تجعلها رمزية، على الأقل للمواد الأساسية. وساهم هذا لاحقاً، إلى جانب أسباب أخرى، في إبطاء وتائر التصنيع، ما أدى إلى التراجع الجزئي الصامت عن هذه السياسة في مطلع سبعينيات ق ٢٠.

■ من جهة أخرى، فإن حدة التناقض إنتقلت هذه المرة فعلاً إلى داخل الكولخوز، بين إدارته البيروقراطية وبين فلاحيه، وباتت شبيهة بالتناقض الذي كان يتفاقم داخل المؤسسات الإنتاجية المملوكة للدولة ويؤدي إلى إبطاء نمو معدل إنتاجية العمل فيها. وبعد أن لعبت السياسة الزراعية الجديدة دورها، وكان لها مفعول الصدمة الإيجابي في رفع مستويات الإنتاج الزراعي ونمو معدل الإنتاجية، عادت الأمور في الخطة الخمسية اللاحقة إلى التدهور من

جديد.

ويتضح ذلك من الوقائع التالية: خلال الخطة الخمسية الثامنة (١٩٦٦-١٩٧٠)، كان المعدل السنوي للزيادة الفعلية في الناتج الزراعي ٣,٧٪، والمتوسط السنوي للزيادة في معدل إنتاجية العمل في الزراعة ٦,٦٪. في الخطة الخمسية اللاحقة (١٩٧١-١٩٧٥)، إنخفض المعدل السنوي لزيادة الناتج إلى ٠,٥٪، والمتوسط السنوي لزيادة معدل الإنتاجية إلى ١,٣٪. وسوف نرى أن هذه المعدلات ستصير إلى مزيد من التدهور خلال العقد اللاحق (١٩٧٥-١٩٨٥).

■ إن أهمية معالجة معضلة الزراعة تتأتى من كونها، في المرحلة المعطاة من درجة التطور الإقتصادي للبلاد، كانت ماتزال تشكل المصدر الرئيسي للتراكم. وأي خلل في تطور الناتج، أو الإنتاجية في القطاع الزراعي، كان ما يزال ينعكس فوراً على وتيرة التصنيع. ورغم أن الفلاحين (الذين أصبحوا كولخوزيين) لم يعودوا يشكلون الغالبية في المجتمع، بل أن نسبة القوة العاملة المستوعبة في الزراعة (بما فيها العمال السوفخوزيون) إنخفضت إلى حوالي خمس السكان النشيطين إقتصادياً، رغم ذلك، فإن الفائض المتولد عن الناتج الزراعي، في ظل طبيعة العلاقة مع السوق العالمية، بقي هو القاعدة التي ترتكز إليها عملية التصنيع والنمو الإقتصادي بشكل عام. لذلك كان التناقض الذي يحكم علاقات الإنتاج الزراعية، يلقي بظله، وينعكس تلقائياً على سائر التناقضات ويسهم في تفاقمها تدريجياً.

ثالثاً- التناقض الثالث

١-■ **هو التناقض داخل الطبقة العاملة**، الذي برز في عشرينيات ق ٢٠، تعارضاً بين مصالحها الآنية (في التمتع بثمار الملكية العامة لوسائل الإنتاج والتصرف بالفائض المتولد عنها لصالح تحسين مستوى المعيشة)، وبين مصلحتها بعيدة الأمد (في فتح طريق التحول الإشتراكي، مما يتطلب على المدى المباشر إقتطاع الفائض لصالح التراكم وتطوير قوى الإنتاج)، وأخذ يتحول في ثلاثينيات ق ٢٠ تعارضاً بين شرائحها المختلفة (بين العمالة المستقرة في المصانع القديمة الموروثة، وبين الشرائح الجديدة المتنقلة التي اجتذبتها حملة البناء والتصنيع؛ وكذلك بين فئات الدخل المختلفة، خصوصاً بعد إقرار نظام الأجور التفاضلي في فترة الخطة الخمسية الثانية)، أخذ هذا التناقض يتطور، تدريجياً، تناقضاً تتزايد حدته وانعكاساته بين البيروقراطية وبين السواد الأعظم لجمهور الطبقة العاملة.

موجة التصنيع الأولى في ثلاثينيات وأربعينيات ق ٢٠، والتي تخللتها الحرب العالمية الثانية، لم تشهد احتداماً لهذا التناقض ينعكس على وتيرة التصنيع، بسبب الإغراق المتواصل

للطبقة العاملة بشرائح جديدة غير مستقرة، مما يؤثر على تماسكها الإجتماعي في مواقع الإنتاج من جهة، ومن جهة أخرى بسبب من حالة الحماس الشامل التي خلقتها في صفوفها فورة التصنيع والإنجازات التي حققتها، وهو حماس عززته فورة الروح الوطنية والتكاتف الطبقي والوطني الشامل في مواجهة العدوان النازي إبَّان الحرب، ثم نشوة الانتصار فيها والحماسة لمعركة إعادة بناء ما دمره العدوان، والتي استمرت تترك مفعولها المعنوي حتى مطلع خمسينيات ق ٢٠. ولكن الفترة اللاحقة بدأت تشهد بروز هذا التناقض وبوادر ظهور انعكاساته بأشكال مختلفة.

■ إذا كان ضعف الوزن الإجتماعي للطبقة العاملة، كونها أقلية في المجتمع، من جهة، والتناقض بين حاجاتها المباشرة وبين مصالحها النهائية، من جهة أخرى، يبرران في السابق، بمعنى يشكلان الأساس الموضوعي، لانفراد البيروقراطية بالسلطة السياسية في الدولة العمالية، ولاحتكارها سلطة التصرف بوسائل الإنتاج المملوكة للدولة العمالية واستئثارها بسلطة التحكم بالفائض، وبخيارات تخصيصه وتوزيعه؛

وإذا كانت هذه الحاجة الموضوعية، هذه الضرورة التاريخية، للدفاع عن الدولة العمالية، وصون مضمونها الطبقي المتجسد بالملكية العامة، ولإنجاز عملية التراكم وتنمية قوى الإنتاج، تلقي بظلها، تفرض نفسها بصورة أو بأخرى، على وعي الطبقة العاملة وتملي خضوعها، الإرادي أو القسري، لنظام السيطرة البيروقراطي الشمولي؛

فإن هذا الوضع بدأ يتغير على نحو جذري، وإن يكن تدريجياً، منذ منتصف خمسينيات ق ٢٠، فالطبقة العاملة أصبحت أغلبية ثابتة وواضحة في المجتمع، ومهمة إنجاز التراكم الأولي وتنمية قوى الإنتاج استكملت، أو تكاد تستكمل، بناء قاعدتها الأساسية.

[من المؤكد أن هذا الخضوع للنظام الشمولي لم يكن بمجمله قسرياً، لم يكن نتيجة القمع المادي فحسب، بخاصة بالنسبة للطبقة العاملة حتى مطلع خمسينيات ق ٢٠. لقد كان في جانب منه، على الأقل، إرادياً متولداً عن الالتفاف حول القيادة الستالينية، بسبب الحماس والإنبهار بإنجازاتها، من جهة، وعدم تبلور بدائل ملموسة تطرح خيارات برنامجية واقعية تستجيب لضرورات التطور والدفاع عن الثورة والبلاد، من جهة أخرى. ولذلك نجد مثلاً أنه حتى المنشق المعروف زخاروف (Sacharow)، الذي أصبح اللعبة المفضلة والطفل المدلّل لأبواق الدعاية الإمبريالية التي طبلت وزمّرت لمواقفه المعارضة للنظام والاضطهاد الذي تعرض له، حتى زخاروف هذا يعترف في مذكراته أنه بكى بكاءاً حاراً عندما سمع بوفاة ستالين].

٢-■ إن عملية التغريب المؤقت للسلطة في الدولة العمالية، أحالتها مؤقتاً إلى أيدي البيروقراطية (أو إذا شاء البعض: مصادرتها بصورة مؤقتة، نظرياً، من قبل البيروقراطية باسم، أو بحجة ضمان المصالح النهائية للبروليتاريا)، هذه العملية بدأت تفقد ضرورتها ومبررها التاريخي الموضوعي. وبسبب من ذلك أخذت البيروقراطية تستنفذ دورها التاريخي التقدمي تدريجياً، وتتحول (الآن فقط، وببطء) إلى نتوء طفيلي لا لزوم له، يتغذى من جسم الدولة العمالية ويستأثر، بفعل احتكاره للسلطة وتحكمه بتخصيص وتوزيع الفائض، بحصة متميزة، ومتزايدة الإرتفاع، من فائض العمل الإجتماعي، حصة لا تتناسب ومساهمته الفعلية في إنتاج الفائض الإجتماعي. من جهة، أخذت البيروقراطية تضاعف إمتيازاتها وتنفصل تدريجياً عن الجسم الإجتماعي الرئيسي للطبقة العاملة. ومن جهة أخرى، باتت الشروط الموضوعية تنضج باضطراد لتأهيل الطبقة العاملة لاسترداد سلطتها السياسية في دولتها، ولإستعادة سلطتها بالتصرف بوسائل الإنتاج التي هي قانونياً ملكيتها العامة الجماعية، وبالتالي سلطتها في التحكم باتجاهات تخصيص وتوزيع الفائض، تلك السلطات التي تم تغريبها مؤقتاً لصالح البيروقراطية.

■ هذه المفارقة كانت تقود إلى التفاقم التدريجي للتناقض: **تناقض سياسي** بين حاجة الطبقة العاملة إلى الممارسة الديمقراطية للسلطة في دولتها، وبين مصلحة البيروقراطية في الحفاظ على احتكارها للسلطة السياسية، الذي هو مصدر إمتيازاتها؛

وتناقض على صعيد علاقات الإنتاج، بين حاجة الطبقة العاملة إلى استعادة سلطة التصرف بوسائل الإنتاج التي هي قانوناً ملكيتها الجماعية، وبين مصلحة البيروقراطية في صون إنفرادها بالسلطة الإقتصادية التي هي قاعدة وأساس سيطرتها على المجتمع والدولة؛

وتناقض على الصعيد الإجتماعي، بين حاجة الطبقة العاملة إلى استرداد سلطة التحكم بالفائض الإجتماعي، وبين مصلحة البيروقراطية في التشبث بهذه السلطة التي تخولها الاستئثار بحصة متميزة من الفائض ومراكمة إمتيازاتها الإجتماعية، التي كانت تعمق أكثر فأكثر سماتها الطفيلية. هيمنة البيروقراطية، التي أخذت تستنفذ دورها التاريخي، ولكنها استمرت تتشبث بالسلطة مثل كل قوة إجتماعية حاكمة، صارت عائقاً يحول دون استرداد الطبقة العاملة للسلطة، التي باتت مؤهلة لها موضوعياً.

٣-■ وسائل التعبير السياسي والإجتماعي الشامل عن هذا التناقض لم تكن متاحة. فالبيروقراطية المتشبثة بالسلطة صارت تعزز نظامها للسيطرة الشمولية بوسائل أكثر فعالية في البداية: وسائل القمع الأيديولوجي (وفي سياقها الإعلانات المتكررة عن إنجاز الإشتراكية

والتحول للشيوعية)؛ وسائل العقاب القانوني الصارم لأي خروج عن نظام الطاعة السياسية والإجتماعية، باعتبار هذا الخروج إنحرافاً إجتماعياً شاذاً، أو خللاً سيكولوجياً؛ والأهم من ذلك وسائل التعجيل المتعمد لعملية التشظي الإجتماعي للطبقة العاملة (تقسيمها شظايا معزولة عن بعضها البعض)، والتجزئة الذرية لعناصرها إلى أفراد منطوين ذاتياً (تحويل كل عامل فرد إلى «ذرة» منعزلة قائمة بذاتها، وفاقدة للصلة بالذرات الأخرى، فيما يخص ممارستها السياسية والإجتماعية).

■ وكانت هذه العملية تشق طريقها بوسائل متعددة. فوسائل وقنوات الإتصال بغرض الممارسة المشتركة السياسية والإجتماعية (الحزب، النقابات، الصحف) كانت كلها محتكرة أصلاً بيد البيروقراطية. واستخدم هذا الإحتكار لدفع عملية التشظي و«التَذَرّي» إلى نهاياتها: توخي الإجماع الظاهري في المؤتمرات والإجتماعات الحزبية والنقابية والعامة أصبح تقليداً شاملاً (فالخلافات بين مراكز القرار البيروقراطية، بمختلف مراتبها وصولاً إلى الخلية والفرع النقابي والوحدة الإنتاجية، كانت تتم تسويتها في غرف مغلقة بعيداً عن جمهور العمال). وباتت أية معارضة، أو نقد مصرح به علناً، حتى لو بشأن مسألة ثانوية، يعتبر سلوكاً إجتماعياً شاذاً يستحق العقاب بوسائل مختلفة. وصارت أشكال الممارسة الإجتماعية والسياسية العلنية رتيبة ومملة إلى درجة تنفّر العمال بعيداً عن الإهتمام الجدي بها، إلا من باب أداء الواجب الشكلي في الحضور والمشاركة فيها، وأحياناً ترديد ما يفترض ترديده فيها من كلام. وبات يجري التشجيع المتعمد في صفوف العمال لهذه الظاهرة من اللامبالاة إزاء الشأن السياسي والإجتماعي. ودفعت هذه العملية إلى نقطة النهاية حين صار العامل – وإلا تعرض للقصاص – مجبراً، حتى في صلته اليومية مع زملائه في موقع الإنتاج، أو أطر التواصل الإجتماعي، ومضطراً إلى أن يقول ما يفترض به أن يقوله، أو أن يصمت، باعتبار أن للجدران آذاناً تسمع.

٤–■ وهكذا تعمقت حتى النهاية حالة **الإستلاب الإقتصادي**، تغريب الطبقة العاملة عن ممارسة سلطتها المفترضة على وسائل الإنتاج التي هي رسمياً ملكيتها الجماعية، وتغريبها أيضاً عن التحكم بناتج عملها؛ كما تعمَّقت حالة **الإستلاب السياسي**، تغريب الطبقة العاملة – بسوادها الأعظم – عن ممارسة السلطة السياسية في دولتها.

ولكن ثمة فرقاً جوهرياً بين هذا النمط من الإستلاب، وبين الإستلاب المعروف في ظل النظام الرأسمالي. ففي المجتمع الرأسمالي ينبثق الإستلاب من نظام الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وهو يبدو، على الأقل في مجال علاقات الإنتاج، أمراً طبيعياً، يفرض نفسه بصفته من طبيعة الأشياء، كونه نتيجة منطقية لنظام الملكية الخاصة للرأسمال. فمن يملك وسائل الإنتاج، من «حقه» أن يبعد الآخرين عن التصرف أو التدخل بملكيته؛ ومن «حقه» أن

يستحوذ على الناتج، على البضاعة وما يتجسد فيها من فائض عمل، طالما هو يدفع مقابل قوة العمل أجراً يوازي قيمتها.

أما في مجتمع الإنتقال إلى الإشتراكية، فإن الإستلاب لا يفرض نفسه، ولا حتى ظاهرياً، بصفته من طبيعة الأشياء. إنه، على العكس، يكشف أكثر فأكثر عن سمته الشاذة، يتجلى أكثر فأكثر بصفته منافياً لطبيعة الأشياء، منافياً لنمط الملكية السائدة، ومناقضاً لمرتكزات السلطة السياسية، ومتعارضاً مع الطبيعة الطبقية للدولة.

إنه يبرز أكثر فأكثر تدريجياً بصفته نتيجة الإغتصاب الفظ لحق السيطرة على وسائل الإنتاج، وعلى سلطة الدولة من قبل فئة طفيلية تحتكر لنفسها ما هو ليس حقاً لها. لذلك، فإن التناقض الذي ينطوي عليه هذا الإستلاب، في غياب قنوات التعبير الجماعي عنه، يعبر عن نفسه هنا بأشكال مختلفة، عما هو الحال في مجتمع رأسمالي. وإذا لم يجد حلاً، فإنه ينحو تدريجياً، بقدر تفاقمه، إلى أن يكتسب قوة تدميرية أكبر، وينعكس بصورة أكثر سلبية على تطور قوى الإنتاج، ويختزن طاقة تفجيرية متعاظمة تودي بتماسك المجتمع، وتحطم مرتكزات الدولة.

■ **يعبّر هذا التناقض عن نفسه سياسياً**، بتفاقم مظاهر اللامبالاة وعدم الإكتراث والسخرية الصامتة بين صفوف العمال إزاء أشكال وأطر الممارسة السياسية القائمة، وهي لا مبالاة تنطوي، وتتستر، على تعاظم الحقد المكبوت إزاء النظام وتؤسس لانطلاق شتى تلاوين النزعات الفوضوية والمتطرفة يميناً ويساراً، حين يتزعزع تماسك النظام وتقترب أزمته من لحظة إنفجارها.

ويعبّر هذا التناقض عن نفسه إجتماعياً، بتصاعد التذمر المعلن من الفجوة – التي تبدو ظاهرياً وكأنها تتسع – بين وتيرة التطور الصناعي والحضاري العام، وبين وتيرة الإرتفاع في مستوى المعيشة ودرجة توفر سلع وخدمات الإستهلاك المباشر، وبالتذمر الصامت من اتساع فجوة التمايزات الإجتماعية وتعاظم إمتيازات الفئة الحاكمة.

ويعبّر هذا التناقض عن نفسه في مجال علاقات الإنتاج، في تنامي مظاهر اللامبالاة واللامسؤولية إزاء وسائل الإنتاج، والأداء الرتيب لواجبات العمل دون الإكتراث لنوعية الإنتاج، والطاعة الشكلية التي تتطور إلى مقاومة سلبية لنظام الإنضباط في العمل، والإرتفاع المضطرد في نسبة التغيب عن العمل، والتهرب من العمل الرسمي لصالح العمل الأسود (أي الإنخراط في إنتاج السلع والخدمات المخصصة للتداول عبر شبكات إقتصاد الظل).

■ إذا وضعنا جانباً التفسير الذي لجأ إليه غورباتشوف في البداية لهذه الظواهر التي بلغت

ذروة إستفحالها في عصره، وهو تفسير بالغ السطحية، إذ يحاول أن ينسبها إلى الإدمان على الكحول ويبحث عن حل لها في تحريم الڤودكا، فإن بعض الباحثين يعيد أسبابها إلى حالة العمالة الكاملة المضمونة بموجب القانون. والحقيقة أن العمالة الكاملة، والضمانة القانونية لحق العمل توفر الشرط الخارجي لاستفحال هذه الظواهر، ولكنها ليست هي السبب في نشوئها. فالخوف من فقدان العمل لا يشكل عاملاً رادعاً إزاء هذه الظواهر أكثر من الخوف من السجن، أو سائر أشكال العقاب القانوني لجرائم خرق إنضباط العمل، والتي بقيت قائمة ومطبقة حتى لحظة انهيار النظام.

■ البعض الآخر من الباحثين (البورجوازيين) يفسر هذه الظواهر بكونها نتيجة منطقية لنظام الملكية العامة وسمة متأصلة في هذا النظام الذي يولد بطبيعته لدى المنتج في رأيهم شعوراً باللامسؤولية إزاء وسائل الإنتاج، لأنها ليست ملكه الخاص. ولكن هذا التفسير يتجاهل حقيقة أن جميع العمال، في المجتمع الرأسمالي، هم بالتعريف وبالواقع محرومون من ملكية وسائل الإنتاج، ومجردون منها، ولكن هذا الحرمان لا يدفعهم إلى خرق إنضباط العمل إلا في فترات إستثنائية، فترات الثورات والإضرابات. كما إن هذه الحجة لا تفسر لماذا لم تكن هذه الظواهر، رغم وجودها، تشكل حالة واسعة الإنتشار، ولم تكن تؤثر سلباً على نمو الإنتاج والإنتاجية في الفترات الأولى من صعود البيروقراطية في ثلاثينيات ق ٢٠، وحتى مطلع خمسينياته، وهي الفترات التي شهدت نشراً قسرياً لنظام الملكية العامة.

[في المجتمع الرأسمالي، سواء كانت السلطة السياسية دكتاتورية أو ديمقراطية، وفيما عدا فترات الثورات أو الاضرابات، فإن نظام الانضباط في العمل تؤمنه تلقائياً الضرورة الإقتصادية التي تفرضها تبعية العمل المأجور لرأس المال، والمتولدة عن نظام الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. إن العمال يستطيعون الاحتجاج على هذا النظام بترك العمل (إذا توفر لهم مصدر للعيش)، أو بالإضراب، أو التباطؤ، ويستطيعون الانتفاض ضده بالثورة، ولكنهم مضطرون إضطراراً إلى طاعته واحترامه في مجرى العمل اليومي في مواقع الإنتاج].

■ البعض الثالث من الباحثين البورجوازيين، ومن منظري النظام البيروقراطي أنفسهم، يحاولون أن يفسروا هذه الظواهر بغياب الحوافز المادية، أو عدم كفايتها، ويبحثون عن حلول لها في تطوير أنظمة الحوافز، أو في توسيع هامش إستقلالية المؤسسات. ولكن جميع أنظمة الحوافز الممكنة جُربت عملياً دون أن تضع حداً لهذه الظواهر، التي كانت في الواقع تزداد استفحالاً، كلما كانت تزداد الحوافز المادية الممنوحة للعمال كماً ونوعاً وتفاضلاً. وإذا كان توسيع استقلال المشروعات حافزاً لرفع إنتاجية العمل في الكولخوزات بسبب من نمط الملكية التعاوني، وهو على كل حال لم يكن حافزاً كافياً ومفعوله كان مؤقتاً ومحدوداً، فإن هذا التوسيع

فيما يتعلق بمؤسسات الدولة كان يساعد في حل التعارضات بين مراتب البيروقراطية وإعادة تنظيم العلاقة بين مراكزها، ولكنه عديم التأثير على العلاقات الإنتاجية داخل المؤسسة طالما بقي قائماً نظام الإدارة البيروقراطي الفردي المنصَّب من فوق.

٥-■ إن توسيع إستقلال المؤسسات، بما في ذلك إدخال مبدأ الربحية والحساب الإقتصادي في عملها، وربط نظام الحوافز بالربحية (أي كلما ازدادت أرباح المؤسسة، تزداد العلاوات والمكافآت الممنوحة للعمال)، كل ذلك لم يساعد على تقليص هذه الظواهر، بل قاد في الواقع إلى استفحالها.

فلقد كان لسان حال العمال يقول: طالما نحن لا نمتلك سلطة اختيار الإدارة، ولا سلطة مناقشة أو تغيير قراراتها بشأن التصرف بالموارد المتاحة، وبشأن أسلوب تنظيم الإنتاج والتصرف بالناتج، وهي القرارات التي تتوقف عليها ربحية المؤسسة في النهاية، لماذا إذن نتحمل النتائج السلبية لهذه القرارات العائدة لانعدام كفاءة الإدارة؟ وطالما نحن لا نمتلك سلطة التصرف بوسائل الإنتاج وبفوائضها التي هي ملكنا الجماعي رسمياً، لماذا إذن نتحمل المسؤولية إزاءها؟

وعلينا أن نلاحظ – أيضاً – أن هذه المعضلة بدأت تبرز أيضاً داخل المؤسسة الكولخوزية، بعد فترة وجيزة من الإنتعاش أدت إليها الإستقلالية النسبية للكولخوز التعاوني، خلال الخطة الخمسية الثامنة (١٩٦٦-١٩٧٠)، عادت الأمور تتدهور بفعل انتقال التناقض إلى داخل الكولخوز بين الإدارة البيروقراطية والفلاحين، والذي اكتسب نفس آلية التناقض داخل مؤسسات الدولة، وإن كان يعبر عن نفسه بأشكال مختلفة نسبياً.

■ لقد كانت هذه الظواهر تنبثق في الواقع من التناقض الأساسي الذي أشرنا إليه. كانت أشكالاً من التعبير عن هذا التناقض. ولم يكن ثمة علاج لها سوى بحل هذا التناقض: بإعادة السلطة المغتصبة إلى أصحابها الشرعيين، إعادة سلطة التصرف بوسائل الإنتاج والتحكم بتخصيص وتوزيع الفائض، على مستوى المؤسسة كما على مستوى الإقتصاد والدولة ككل، إلى أصحابها العمال وتمكينهم من ممارستها جماعياً وبصورة ديمقراطية. وفي غياب هذا الحل، الذي كان يحول دونه تكرس نظام السيطرة الشمولي البيروقراطي، استمر هذا التناقض يتفاقم ويعبر عن نفسه، أولاً، بتباطؤ وتائر نمو الناتج والإنتاجية في الصناعة، ومن ثم لاحقاً بالتدهور المضطرد لكلا المؤشرين.

■ لقد رأينا، أن المتوسط السنوي لمعدل نمو الناتج الصناعي ظل يتراجع من خطة خمسية إلى أخرى، بمعدل ٢٪ تقريباً حتى وفق الأرقام الرسمية *(راجع الملحق ٢: في احتساب الناتج*

القومي ومعدلات نموه). فهو كان قد بلغ ١٣,١٪ في الخطة الخامسة (١٩٥١-١٩٥٦)، وتراجع إلى ٧,٤٪ في الخطة التاسعة (١٩٧١-١٩٧٥). ثم انخفض فجأة إلى ٤,٧٪ في الخطة العاشرة (١٩٧٦-١٩٨٠)، وظل يتدهور بتسارع منذ ذلك الحين. أما المتوسط السنوي لمعدل الزيادة في إنتاجية العمل في الصناعة، فهو كان ٥,٧٪ في الفترة ١٩٦٦-١٩٧٠، ثم ٦٪ في الفترة ١٩٧١-١٩٧٥، ثم هبط فجأة إلى ٣,٢٪ في الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠، وظل يتراجع في الخطط الخمسية اللاحقة حتى وفق الأرقام الرسمية. ويقدر بعض الباحثين أن الرقم الحقيقي لهذا المعدل إنخفض إلى ٠,٤٧٪ خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠، وإلى ناقص ٠,٠٧٪ في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤، أي أن معدل الإنتاجية، وليس فقط نسبة زيادته، بدأ يتراجع بشكل مطلق منذ مطلع ثمانينيات ق ٢٠. *[هذه التقديرات يصل إليها جاك سابير في مقالة «أزمات واختلالات الإقتصاد السوفييتي المنشورة في لا نوفيل الترناتيف»/ العدد ٤/ ١٩٨٦].*

■ إن هذه الحقائق تدحض محاولات بعض المنظرين الذين ينسبون تفاقم ظواهر خرق إنضباط العمل إلى تراخي نظام السيطرة الشمولي البيروقراطي وضعفه في عصر البيريسترويكا. فالحقيقة، أن البيريسترويكا كانت نتيجة لتفاقم هذا التناقض، وسائر التناقضات التي أشرنا إليها، وحاولت ابتداع **حلول تقنية** لها دون المساس بأسس السيطرة البيروقراطية، ولذلك فقد قادت إلى بروزها إلى السطح وتسارع تفاقمها، ثم انفجارها وانهيار النظام، بأكمله تحت وطأتها.

رابعاً- التناقض الرابع

١-■ **فهو في صفوف البيروقراطية نفسها**؛ إن التناقضات الثلاثة التي عالجناها أعلاه، وهي تشكل امتداداً – وتفاقماً على مستوى أرقى–للتناقضات الثلاثة التي انطوت عليها عملية الإنتقال إلى الإشتراكية منذ انطلاقتها، بدأت تعكس نفسها على تماسك الشريحة البيروقراطية الحاكمة. إن ضغط هذه التناقضات، فضلاً عن عملية التمايز الإجتماعي بين مراتب البيروقراطية، والتي كانت تتفاقم بقدر ما تزداد إمتيازاتها، بدأت تؤدي إلى بروز التناقض بين مراتب وأجنحة البيروقراطية، والذي أخذت بوادره تظهر منذ أواخر خمسينيات ق ٢٠. إن تفاقم هذا التناقض الأخير هو الصاعق الذي أدى في النهاية إلى انفجار النظام من الداخل، وانهياره.

■ إن هذا التناقض، متأصل في أساس نظام السيطرة الشمولي للبيروقراطية، وهو تعبير عن التناقض الكامن في موقعها التاريخي ووظيفتها، وفي تكوينها ومصالحها، هو تعبير عن طبيعتها الإنتقالية كشريحة إجتماعية حاكمة، كونها تنشأ في مجتمع إنتقالي، وتكتسب

سيطرتها بفعل ضرورة إنتقالية، وظروف إنتقالية. وتؤدي وظيفة إنتقالية في مسار التاريخ، في مسار تطور عملية الإنتقال من الرأسمالية المتخلفة إلى الإشتراكية في شروط تاريخية تتميز باستمرار إمساك الإمبريالية بزمام المبادرة في صراعها من أجل الهيمنة العالمية.

■ هذا التناقض ينمو ويتفاقم بفعل عاملين مباشرين ومتداخلين: **أولهما**، هو التباين بين المراتب المختلفة في الهرم البيروقراطي، وبين المراكز الوظيفية والجغرافية والقومية المختلفة حتى ضمن المرتبة الواحدة، التباين في درجة تأثرها بالضغوط من أدنى، من جمهور المنتجين والمستهلكين، الضغوط التي هي انعكاس لفعل التناقضات الثلاثة الأخرى، ولآثارها على عموم السكان بصفتهم مستهلكين، إنعكاس لتأثيرها على العلاقات داخل صفوف البيروقراطية كشريحة حاكمة.

وثانيهما، هو تفاقم عملية التمايز الإجتماعي داخل البيروقراطية، تفاقم الصراع بين مراتبها ومراكزها حول نصيب كل منها من الإمتيازات الإجتماعية التي تنالها البيروقراطية من الحصة المتميزة من فائض العمل الإجتماعي التي تستأثر بها، بفعل تحكمها بوسائل الإنتاج وبعملية تخصيص وتوزيع الفائض، وهو صراع كان يتطور ويقود إلى تفاقم التناقض المتأصل داخلها بقدر ما كانت تتنامى هذه الإمتيازات، وبقدر ما كانت تزداد الحصة التي تستأثر بها البيروقراطية ككل من الفائض، أي بقدر ما كانت السمة الطفيلية للبيروقراطية تزداد وتتعمق.

■ وأخيراً، كان هذا التناقض يتجلى، يعبر عن نفسه، بصراعات على مواقع القيادة، بعمليات تسلق أو تصفيات، تبرر نفسها ظاهرياً بتقييمات تتعلق بدرجة الكفاءة والمواصفات القيادية، أو بدرجة فشل أو نجاح السياسة المتبعة التي تربط عادة بالأشخاص أو المجموعات التي تنتجها، ولكن هذه الصراعات وتبريراتها الزائفة المتعلقة بدرجة الكفاءة أو بأخطاء السياسة، كانت في الواقع إنعكاسات للتناقض المتأصل في نظام السيطرة البيروقراطية نفسه وللضغوط التي يتعرض لها بفعل نمو التناقضات الثلاثة الأخرى، بالإضافة إلى الضغوط الخارجية المتولدة عن التناقض مع الإمبريالية طبعاً، وانعكاسات للتغير الحاصل في علاقات القوى بين مراكزه ومراتبه بتأثير تطور هذه التناقضات.

٢- ■ النظام البيروقراطي، كما استقر منذ خمسينيات ق ٢٠، هو سلم متعدد الدرجات من المراتب الجامدة، يبدأ من مستوى الوحدة الإنتاجية صعوداً إلى القمة، تخترقه شبكة من الخطوط العمودية والأفقية المتقاطعة التي تؤمن الصلة بين الوظائف وفق التسلسل المراتبي للأجهزة (الجهاز الحزبي، أو النقابي، أو الحكومي، أو جهاز الإدارة الإقتصادية) أو وفق التناظر الوظيفي على المستوى المحلي أو الجغرافي، وعلى صعيد القطاعات الإقتصادية.

إن نظام اختيار الكادر لإشغال المواقع في هذه الشبكة المعقدة يعتمد بالأساس معياري الولاء والكفاءة. الكفاءة هنا لها مفهومها الخاص، فهي تعني حصراً النجاح في أداء الوظيفة المحددة. والنجاح هنا، قد لا يكون بالضرورة فعلياً، فهو قد يعني حصراً النجاح في إعطاء الانطباع بالنجاح، أوفي إلقاء اللوم ومسؤولية الفشل على الآخرين، وإقناع المراتب الأعلى المعنية بالتقييم والاختيار بذلك. بعد إختفاء فورات الحماس الأولى التي ميَّزت العهد الستاليني، أصبح الحافز الرئيسي الذي يضمن انتظام عمل النظام هو طموح البيروقراطي إلى الحفاظ على الموقع، أو إلى الترقي وتسلق السلم. فالسلطة والامتيازات ترتبط بالوظيفة، بالموقع والمرتبة؛ وفقدان الوظيفة يعني فقدان السلطة والامتيازات المترتبة عليها، كما أن الترقية تعني مضاعفة السلطة والامتيازات.

■ في المجال الإقتصادي، فإن معيار النجاح هو إنجاز أهداف الخطة وتجاوزها. وهذا يعني إرساء معايير الكفاءة في الإدارة البيروقراطية للإقتصاد على قاعدة مبدأ رئيسي هو القدرة على إرضاء المراتب الأعلى، وإقناعها بأن الهدف قد أنجز. وهذا يطرح تناقضاً بين كمية الإنتاج ونوعيته. عندما يكون الأمر متعلقاً بإنتاج وسائل الإنتاج (أي الخامات وصناعة الآلات)، فإن الجهات المستهلكة، وهي عادة مؤسسات صناعية كبيرة على صلة بالمركز، قادرة على إشعار المركز بأي خلل في النوعية وعلى رفص الناتج، مما يعني تقييماً سلبياً للمؤسسة المنتجة.

وهكذا، فإن تقييم قطاع الإنتاج وسائل الإنتاج يربط عموماً بين الكمية والنوعية ويضمن درجة معينة من الإتقان في الصناعة. وكلما كانت الجهات المستهلكة أكثر نفوذاً، كما هو الحال مثلاً في قطاع الصناعة العسكرية، كلما كان الناتج أكثر إتقاناً.

■ ولكن الأمر يصبح مختلفاً عندما يتعلق بسلع الاستهلاك الشعبي. فالمراتب العليا المعنية بالتقييم ليست هي المعنية هنا باستهلاك الناتج، ذلك أن لديها –كما سنرى – شبكتها الخاصة للتوزيع والتزود بمواد الاستهلاك. وتأثير الرأي العام وجمهور المستهلكين عليها محدود، ومفعوله بطيء جداً بفعل آلية الاستلاب الشمولية. وبما أن إرضاء المراتب الأعلى، وليس إرضاء الرأي العام وجمهور المستهلكين، هو الحافز الذي يحرك الإدارة البيروقراطية للإنتاج، فإن التناقض بين الكمية والنوعية يحسم هنا، في قطاع إنتاج سلع الاستهلاك، بصورة راجحة لصالح الكمية، أي لصالح الانجاز الكمي لأهداف الخطة وتجاوزها، ولو على حساب رداءة نوعية الناتج. ولذلك، فإن أزمة نظام الإدارة البيروقراطي للإقتصاد تزداد تفاقماً، عندما يقف المجتمع على عتبة مرحلة من التقدم تتطلب إعطاء الأولوية للإنتاج الجماهيري الواسع النطاق لسلع الاستهلاك الشعبي، وتلك هي المرحلة التي أخذت تطرح نفسها بدءاً من مطلع

سبعينيات ق ٢٠.

■ إن الحاجة إلى إبراز أقصى درجة من النجاح في إنجاز أهداف الخطة وتجاوزها، وإقناع المراتب الأعلى بذلك، يدفع الإدارة البيروقراطية على مستوى المؤسسة، أو الوحدة الحكومية المحلية إلى التحوط مسبقاً بمحاولة الحصول على أكبر كمية ممكنة من الموارد وإقناع المرتبة الأعلى بأنها ضرورية لإنجاز الأهداف المحددة؛ وكذلك بالسعي الدائب إلى محاولة تقليص الأهداف المحددة الملقاة على عاتق المؤسسة بموجب الخطة. فكلما كانت أهداف الخطة أقل، كلما كانت إمكانية تجاوزها أكبر، وكلما بدا نجاح المؤسسة أكثر لمعاناً. وكل ما كانت الموارد المتاحة أكبر، كان إنجاز هذا الهدف أكثر سهولة.

٣-■ إن مبدأ إنتزاع وتخزين أكبر كمية ممكنة من الموارد، مقابل أقل مستوى ممكن من الأهداف المحددة في الخطة، هو **المبدأ الرئيسي الثاني** الذي يوجه أسلوب عمل الإدارة لبيروقراطية الإنتاج. ويقود هذا المبدأ إلى نتيجتين هامتين:

الأولى، هي محاولة إخفاء المعلومات عن الوضع الحقيقي للمؤسسة، إخفائها عن المؤسسات الأخرى، وكذلك عن المراتب الأعلى. إذ بقدر النجاح في إخفاء المعلومات عن الوضع الحقيقي، بقدر ما يصبح بالإمكان تقديم صورة مزوقة عن وضع المؤسسة إلى المراتب الأعلى، وبقدر ما تزداد القدرة على منافسة المؤسسات الأخرى، ليس في الكمية الفعلية للإنتاج ونوعيته، بل في الإبراز الظاهري لدرجة أعلى من النجاح والتفوق في إنجاز الأهداف.

والثانية، هي تقليص الدوافع، وانتقاء الشروط، لإدخال الوسائل التقنية المتطورة في الإنتاج، والتي هي الشرط المادي للإرتقاء بمعدل إنتاجية العمل.

■ إن نظام الإخفاء المتبادل للمعلومات ينفي الشروط اللازمة للإنتشار الواسع والمتسارع للوسائل التكنولوجية الحديثة في الصناعة. وهذا النظام هو عنصر رئيسي من عناصر آلية التنافس البيروقراطي كما رأينا.

ومن جهة أخرى، فإن القدرة على إنجاز الأهداف وتجاوزها بفعل استخدام كمية من الموارد تفوق الحاجة، تقلص الدافع إلى التطوير التقني. وإدخال مبدأ الربحية والحساب الإقتصادي في تقييم عمل المؤسسة يزيد المعضلة تفاقماً. فالتطوير والتجديد التقني بحاجة إلى استثمار أكبر ويقود بالتالي إلى معدل ربحية أقل. بينما يوفر الاعتماد على إمدادات ومخزونات كبيرة من الخامات، ذات الكلفة الأقل بفضل تثبيت أسعارها، وعلى قوة العمل المستلبة، مهما تدنت معدلات إنتاجيتها، يوفر الإمكانية لإنجاز الأهداف بمعدل ربحية أعلى. ولذلك فإن أزمة هذا النمط من الإدارة البيروقراطية وتناقضاته كان يتسارع تفاقمها، كلما اتسع هامش الاستقلالية

المتاح للمؤسسات، ويزداد تسارعاً، كلما اتسع نطاق تطبيق نظام الربحية و «الحساب الإقتصادي» في تقييم الإنجاز.

■ هذه الحقائق تدحض محاولات بعض المنظرين أن ينسبوا معضلات الاقتصاد السوفييتي إلى خلل متأصل في نظام التخطيط المركزي، أو في ما يسمونه بالاقتصاد الأوامري، أي الإقتصاد المبني على الأوامر (الطلبات والتسليمات الإلزامية) المحددة في الخطة بصفتها المؤشر الوحيد لتنظيم الإنتاج. إن النقيض لمركزية التخطيط هو استقلالية المؤسسات. والنقيض للمبدأ الأوامري في تنظيم الإنتاج هو مبدأ الربحية والحساب الإقتصادي. وإذا كانت المعضلة تكمن في مركزية التخطيط واعتماده المبدأ الأوامري، فكيف يمكن إذن أن نفسر حقيقة أن الانجازات الباهرة التي حققها النظام، على صعيد وتيرة النمو في الناتج الإجمالي وفي معدل الإنتاجية معاً، تحققت في الفترة التي كانت فيها مركزية التخطيط هي الأشد صرامة، وتنفيذ المبدأ الأوامري كان يكاد يرتقي إلى مستوى الانضباط العسكري، خلال ثلاثينيات وأربعينيات وحتى منتصف خمسينيات ق ٢٠، وإن هذه الانجازات تراجعت بالضبط في الفترة التي اتسع فيها نطاق استقلالية المؤسسات ونطاق اعتماد مبدأ الربحية؟

■ إن «علماء السوفييتولوجيا» البورجوزايين، ومقلديهم من أشباه الماركسيين، يتهربون من الإجابة على هذا السؤال بوسائل مداورة. فهم في البداية، في مطلع خمسينيات ق ٢٠، كانوا يقولون إن المعضلة (التي كان أبرز مظاهرها حينذاك متمثلاً بعدم التناسب في معدل النمو بين قطاع إنتاج وسائل الإنتاج، وبين قطاع إنتاج سلع الاستهلاك) تكمن في مركزية التخطيط ، وأن حلها يتطلب إستقلالية المؤسسات. وعندما اعتمد، نسبياً، مبدأ إستقلالية المؤسسات دون أن يحل المعضلة، صاروا يقولون إن النظام الأوامري يحد من مفعول إستقلالية المؤسسات، وأن الحل هو اعتماد مبدأ الربحية. وإذ تم ذلك دون أن يحل الإشكال أيضاً، صار «علماء السوفييتولوجيا» يفسرون الخلل باللجوء إلى الموضوعة التقليدية القائلة بأن مبدأ الربحية لا يعمل طالما تفرض الدولة قيوداً على حرية عمل آليات السوق.

■ والحقيقة أن هذه الموضوعة هي مجرد وهم أيديولوجي يروج له علم الاقتصاد البورجوازي دون أن يجد تطبيقاً له في «الرأسمالية القائمة بالفعل»، حيث لا وجود عملياً لفعل قوانين السوق الحرة إلا في القطاعات الثانوية من الاقتصاد. أما في القطاعات الرئيسية، وهي الحاسمة في تحديد مستوى التطور، القطاعات التي انتقلت إلى مستوى الإنتاج الكبير، وحيث تفاقم تمركز رأس المال إلى درجة الاحتكار، فإن قوانين المنافسة الاحتكارية لا علاقة لها بقوانين المنافسة في السوق الحرة، بل هي نقيضها تماماً. وهي تحد فعلياً من آلية عمل السوق الحرة، بل هي نقيضها تماماً. *(راجع ملحق ٣: أهمية الإنسجام والتوافق بين نمط الملكية وبين*

سلطة الإدارة).

٤-■ إن درجة أكبر من حرية السوق في الاقتصاد السوفييتي كان يمكن، كما ثبت بالوقائع فيما بعد، أن تقود إلى انتعاش القطاعات التي هي، بحكم طبيعتها، من جهة، وبحكم الدرجة المعطاة من مستوى التطور التكنولوجي، من جهة أخرى، لم تكن مؤهلة بعد للإنتقال إلى مستوى الإنتاج الكبير. وإذا كانت هذه القطاعات هامة بالنسبة للحياة اليومية للمستهلك، وانتعاشها كان يمكن أن يشكل رافداً إضافياً لتطور الإنتاج والتبادل، فإنها بالتأكيد ليست هي القطاعات الحاسمة بالنسبة لتطور الاقتصاد ككل، لا في المجتمع السوفييتي، ولا حتى في المجتمعات الرأسمالية، رغم الطنين الأيديولوجي الليبرالي الذي يهدف إلى استمالة الفئات الوسطى (المعنية أساساً بانتعاش الإنتاج الصغير) وإلى تزييف وعيها، فالقطاعات الحاسمة في تطوير الاقتصاد هي القطاعات التي انتقلت إلى مستوى الإنتاج الكبير.

■ وفي المرحلة التي وصل إليها الاقتصاد السوفييتي في ستينيات، وبشكل أكثر إلحاحاً منذ سبعينيات ق ٢٠، كان تطوير هذه القطاعات الحاسمة يحتاج بالتأكيد إلى مزيد من الرقابة من جانب جمهور المستهلكين توفر حافزاً لتطوير نوعية الإنتاج وشروطه التقنية، وتشكل عاملاً ضاغطاً على مراكز القرار لتغيير خياراتها وإعادة جدولة أولوياتها، بما يستجيب للحاجة إلى تخصيص نسبة أكبر من الموارد، نسبة أكبر من الفائض، لاستثمارها في التطوير التكنولوجي وتحسين النوعية والإنتقال إلى مرحلة الإنتاج الجماهيري لمواد الاستهلاك الشعبي.

■ ولكن درجة أعلى من الرقابة من جانب جمهور المستهلكين لا تتحقق بالضرورة عبر آليات السوق، بل هي يمكن أن تتحقق عبر إشاعة الديمقراطية السياسية مشفوعة بالديمقراطية في علاقات الإنتاج داخل المؤسسات. فالديمقراطية يمكن أن توفر الرقابة الشعبية، رقابة جمهور المستهلكين على أولويات المخططين وخياراتهم والديمقراطية. في علاقات الإنتاج يمكن أن تتيح الانسجام بين قرارات إدارة الإنتاج، وبين حاجات المستهلكين، الذين هم أصلاً بأغلبيتهم من العمال، وأن توفر الشروط لإنهاء الاستلاب الذي كان يعطل الارتقاء بإنتاج العمل ويقود إلى تدهورها، كما توفر الحوافز لإدخال الأساليب التقنية الحديثة في الإنتاج لأن العمال، بعكس المدير البيروقراطي، من مصلحتهم الارتقاء بتقنية الإنتاج – طالما المؤسسة هي ملكية عامة جماعية لهم – لأن هذا يرفع إنتاجيتهم مع توفير الجهد والوقت الذي يبذلونه في العمل.

كان هذا إذن، هو التحول المطلوب لتجاوز الخلل البيروقراطي ودفع مسيرة التطور الإقتصادي إلى الأمام. أما الارتداد إلى إطلاق آلية السوق الحرة وتعميمها الشامل، فلم يكن

يعني تطوير الاقتصاد في قطاعاته الحاسمة التي انتقلت إلى مستوى الإنتاج الكبير، بل لقد أثبتت الوقائع – بعد انتصار الردَّة الرأسمالية – أنه يقود إلى مزيد من التدهور للإقتصاد ككل، وإلى الدمار والخراب تحديداً في قطاعات الإنتاج الكبير ■

الفصل الثاني

تفاقم التناقضات في المجتمع السوفييتي
١٩٦٤-١٩٨٢

١- إتجاهات تفاقم التناقضات في المجتمع السوفييتي
٢- أزمة البيروقراطية تتفاقم في ظل «عهد الجمود»

(١)

إتجاهات تفاقم التناقضات في المجتمع السوفييتي

١-■ لقد استفضنا في تحليل التناقض في صفوف البيروقراطية نفسها، الذي تبرهن صحته الوقائع، بهدف التوصل إلى تحديد علمي لمصدر الخلل، منبع التناقض في نظام الإدارة البيروقراطي، والذي كان يتفاقم تدريجياً مع تطور الاقتصاد والمجتمع لكي يصل إلى نقطة أصبح فيها، إلى جانب التناقضات الأخرى، عنصر تعطيل وعرقلة للتطور ساهم في إحداث الأزمة.

■ إن هذا التناقض لا ينبع من الملكية العامة، بل من الاحتكار البيروقراطي لسلطة التصرف بالملكية العامة. إنه لا ينبع من مركزية التخطيط، بل من بيروقراطيته، أي من انفراد البيروقراطية بسلطة اتخاذ القرارات التي تحدد أولويات التصرف بالفائض، وبالموارد المتاحة وفقاً لمصالحها باختلاف مراتبها. فالتخطيط المركزي ليس بالضرورة بيروقراطياً، بل يمكن أن يكون ديمقراطياً تماماً إذا اقترن بتحولات ديمقراطية في النظام السياسي وفي علاقات الإنتاج. ذلك أن وظيفة التخطيط وإدارة الإنتاج، التي هي، سواء على مستوى المؤسسة أو الاقتصاد ككل، تعني بالتحديد سلطة التصرف بوسائل الإنتاج وبتخصيص الفائض الإجتماعي، أي سلطة اتخاذ القرارات التي تحدد كيفية وأولويات استخدام وتوجيه الموارد في سياق عملية الإنتاج، ينبغي تمييزها بوضوح عن الوظائف التقنية المحضة للخبراء والاختصاصيين والعمل الذهني الذي يقومون به.

وأخيراً، فإن هذا التناقض لا ينبع بالضرورة من انعدام، أو قلة الكفاءة التقنية للمدير البيروقراطي، بل ينبع من التناقض بين مصالحه ومصالح جمهور العاملين والمستهلكين، ومن التعارض بينها وبين مصالح المراتب البيروقراطية الأعلى وإدارات المؤسسات الأخرى. هذا التناقض إذن، متأصل في نمط الإدارة البيروقراطية الذي يعطي المدير (المعين من الأعلى والمسؤول فقط تجاه المراتب الأعلى، مما يجعل نجاحه مرتبطاً حصراً بقدرته على إرضاء هذه المراتب) سلطة مطلقة للتصرف بوسائل الإنتاج، وبالفائض، وبالموارد المتاحة ضمن نطاق الصلاحية الذي تخوله إياه مرتبته في السلم البيروقراطي.

■ إن هذا النظام يجعل مصالح المدير، كشخص وكمرتبة، العامل المحرك الرئيسي لإنجاز الخطة، ولضمان إنتظام الأداء اليومي للعملية الإنتاجية. وبما أن هذه المصالح متنافرة، حسب اختلاف المواقع والمراتب، فإن نشوء التناقض فيما بينها، وتفاقمه، هو أمر

حتمي لا مفر منه، كما أن بروز التناقض بينها وبين مصالح جمهور المنتجين والمستهلكين، أغلبية المجتمع، هو أيضاً لا مناص منه. وإذا كانت تسوية التناقض مع المراتب الأعلى ممكنة، على الأقل في المراحل الأولى، عبر مزيج من المداهنة والتملق والضغط المتبادل، فإن هذا يصبح أكثر فأكثر صعوبة مع تطور الوضع ومع تطور التناقض مع مصالح المنتجين، من جهة، ومصالح وحاجات جمهور المستهلكين، من جهة أخرى.

■ بتفاقم هذا التناقض مع التباين بين مراتب البيروقراطية في درجة تعرضها للضغط من أدنى، ودرجة تأثرها به. فالمراتب الدنيا، المعنية بالعلاقة المباشرة مع جمهور المنتجين والمستهلكين، هي أكثر حساسية لهذا الضغط. كذلك يتفاقم هذا التناقض بفعل عملية التمايز الإجتماعي، التمايز في حجم ونوعية الإمتيازات المتاحة للمراتب المختلفة من البيروقراطية. فالموقع هو الذي يحدد ليس فقط درجة السلطة، بل أيضاً حجم ونوعية الإمتيازات المترتبة عليها. في البداية، في عهد ستالين، كانت الإمتيازات محدودة وشحيحة وغير منظورة، أو كانت على الأقل سرية وغير معلنة، وكانت تمارس بالأمر الواقع، أو يجري التستر عليها بتوسيع ذمة نظام الأجور التفاضلي، والمرونة، أو التحايل في تطبيقه.

[يقول جوريس ميدفيديف (في كتابه «أندروبوف»(Andropow)/ طبعة لندن ١٩٨٢/ ص ١٥٩)، أن مبالغ سرية منتظمة من المال، إضافة إلى الراتب الرسمي، كانت في عهد ستالين توزع شهرياً على كبار المسؤولين، من مستوى سكرتير المنظمة الحزبية في المقاطعة فما فوق، وأن المبرر وراء توزيعها هو تحرير هؤلاء المسؤولين من الحاجة إلى التورط في الرشوة، أو في سائر أشكال الكسب غير المشروع].

٢-■ كان الفائض أصلاً محدوداً، والحصة المخصصة منه للإستهلاك شحيحة، وكان هذا يمس بمستوى حياة العمال والفلاحين أساساً، ولكنه أيضاً، يحد من امتيازات البيروقراطية. ولكن، مع نمو الفائض والتزايد النسبي لنصيب الإستهلاك منه، تفاقمت هذه الإمتيازات، واتسعت الفجوة بين مستوى حياة العمال والفلاحين وبين دخول وامتيازات البيروقراطيين. وفي عهد خروتشوف بدأت هذه الإمتيازات تصبح علنية. وكان من علائمها البارزة، مثلاً، إدخال نظام المخازن الاستهلاكية الخاصة بالمسؤولين، وتخصيص الشقق والسيارات لاستعمالهم الشخصي وفقاً لوظائفهم ومراتبهم، وتأسيس شبكة متنامية من النوادي وأماكن اللهو المغلقة والإستراحات والفنادق الخاصة، إلى جانب التفاوت الذي أصبح معلناً في الرواتب والدخول النقدية.

في سبعينيات وثمانينيات ق ٢٠، تفاقمت هذه الإمتيازات حتى بلغت ذروات أسطورية

بالنسبة لكبار المسؤولين. ومع تطورها كانت الفجوة تتسع أيضاً بين إمتيازات المراتب الدنيا، وبين التسهيلات الفاخرة التي أصبحت بتصرف الفئة العليا من البيروقراطية. وكان هذا عاملاً محفزاً لتفاقم التناقض، والصراع بين هذه المراتب، وكتل المصالح التي تشكلت في إطارها.

■ من المهم التذكير أن هذه الإمتيازات لم تكن تنبثق من نظام الملكية السائد، بل كانت بالعكس تتناقض معه. فامتيازات البيروقراطي لم تكن تنبع من ملكيته الخاصة لوسائل الإنتاج، بل من الموقع الذي يحتله في نظام إنتقالي يعطي البيروقراطية سلطة التصرف بوسائل الإنتاج التي هي ملكية عامة للمجتمع موكلة إنتقالياً إلى الدولة. ولذلك، فإن الإمتيازات ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالوظيفة وبالموقع، فهي تزداد إذا ارتقى سلم الوظيفة وتزول بفقدانها. وبسبب من ذلك يبدو طبيعياً، مع التعاظم التدريجي للإمتيازات، أن تبدأ قطاعات معينة من البيروقراطية – مدفوعة بالرغبة إلى الاستقلال بامتيازاتها وصون هذه الإمتيازات – بالتطلع إلى فك الارتباط القائم بين الإمتيازات وبين الموقع الوظيفي، أي إلى التخلص من نظام الملكية العامة، الذي يصبح – من منظورها– السبب في هذا الوضع الشاذ.

وهكذا، فإن البيروقراطية التي قامت على قاعدة الملكية العامة، وكانت مصالحها في مرحلة صعودها تدفع باتجاه الإسراع في تعميم نظام الملكية العامة بهدف تعزيز وتوطيد هيمنتها على المجتمع، تبدأ في مرحلة أفولها واستنفاذ دورها التقدمي بالدخول في تعارض مع نظام الملكية العامة. وتشرع قطاعات هامة منها في التطلع إلى التخلص من نظام الملكية العامة.

■ إن هذا يؤشر إلى بدء العملية التدريجية لانفصال البيروقراطية عن الطبقة العاملة، وهي عملية تجد جذرها في هذا التناقض، وتتعزز بفعل الانفصال الإجتماعي الفعلي الذي يؤدي إليه تعاظم الإمتيازات، وتفاقم الفجوة في مستوى ونمط الحياة بين البيروقراطية، وبين سائر الجسم الإجتماعي للطبقة العاملة. وإذا كانت هذه العملية تنطلق، لدى القطاعات الوسطى من البيروقراطية تحديداً، بفعل التطلع إلى صون الإمتيازات بفك ارتباطها بالموقع الوظيفي، فإنها تتعزز بفعل حقيقة أن الإمتيازات مع تعاظمها تتحول إلى، أو تتيح جني، ثروة حقيقية طائلة أحياناً، ثروة نقدية سائلة، أو مختزنة على شكل مقتنيات ثمينة. والقيود المفروضة، بفعل نظام الملكية العامة، على حرية التملك الفردي الخاص لوسائل الإنتاج، تعرقل وتمنع إمكانية تحويل هذه الثروة إلى رأسمال، أي تعطل إمكانية استثمارها لجني مزيد من الثروة عبر إستغلال العمل المأجور.

ولذلك، فإن هذا القطاع من البيروقراطية الذي راكم إمتيازاته على شكل ثروة شخصية،

سائلة أو مجمعة كأصول ثمينة، يبدأ أيضاً بالتطلع إلى التخلص من نظام الملكية العامة الذي يمنعه من تحويل ثروته إلى رأسمال، خصوصاً إذا كان استثمار ثروته كرأسمال يعود عليه بمردود أعلى من الإمتيازات والتسهيلات التي يتلقاها من الدولة.

■ وتنضم إلى هذين القطاعين، تلك العناصر من البيروقراطية الدنيا والوسطى التي انخرطت في نشاطات اقتصاد الظل، وجنت عبره ثروة هائلة لم يعد اقتصاد الظل يستوعب طاقتها الاستثمارية. وتشكل هذه القطاعات جميعاً، إذ ينضم إليها رأس المال الخاص الذي ما يزال قائماً في قطاعات هامشية من الاقتصاد، تشكل قوة ضغط متنامية، تتطور في سياق عملية إنفصال البيروقراطية عن الطبقة العاملة، وتتحول إلى عامل تسريع ودفع لهذه العملية، وتبدأ بالضغط من أجل سياسات تسمح بتوسيع هامش العمل المشروع لرأس المال الخاص، ويشكل تناميها عنصراً من عناصر تفاقم التناقض، والصراع الداخلي بين مراتب وأجنحة البيروقراطية، الذي يقود بدوره إلى إضعاف تماسك النظام وبدء تصدعه من الداخل.

■ مع بدء علائم تصدع تماسك النظام تنتقل هذه القطاعات إلى المطالبة، المستترة ثم الصريحة، بإلغاء نظام الملكية العامة والتبرؤ من السمة العمالية للدولة وتصفية ركائزها القانونية ومظاهرها، ويصرح بعضها علناً أن ثورة أكتوبر كانت خطأ تاريخياً ينبغي تصحيحه. وتأخذ هذه القطاعات تتكتل وتنتظم كقوة إجتماعية ـ سياسية تشكل ركيزة للثورة المضادة وأداة للردَّة الرأسمالية. وهكذا نرى، كيف أن منطق التناقض داخل صفوف البيروقراطية، بتفاعله مع التناقضات الأخرى في المجتمع، يقود في مراحله المتقدمة إلى تفاقم الصراع بين أجنحتها، وإلى انفجارها من الداخل. ومع استمرار حالة الاستلاب للطبقة العاملة، فإن هذا يقود إلى انتكاس عملية الإنتقال، وإلى انتصار الردَّة.

٣-■ سوف نعالج لاحقاً الشروط والتطورات الملموسة، الداخلية والدولية، التي جرت في سياقها عملية تفاقم التناقض، في مراحلها المتأخرة، والتي ساهمت في تعجيل تفاقمه وقيادته نحو الانفجار. ولكن قبل ذلك علينا أن نعطي صورة واقعية موجزة عن تطوره وتجلياته في مراحله المبكرة، في خمسينيات وستينيات ق ٢٠. وفي هذا الإطار نشير إلى ما يلي: لم يكن هذا التناقض، على الأرجح، هو المحرك الرئيسي للتحولات في قمة السلطة التي أعقبت وفاة ستالين. لقد رأينا أن الدافع الرئيسي لهذه التحولات كان سياسياً، يتعلق بإعادة تنظيم العلاقة بين مراكز القوى الثلاثة في قمة النظام: الحزب، والجيش، والأجهزة الأمنية. وعملية التصفية الجزئية للستالينية كانت تقتصر في البداية على التخلص من المظاهر الاستبدادية النافرة للعهد الستاليني، ولم تكن تنطوي على تغيير نوعي في السياسة الإقتصادية.

■ لقد رأينا أن أول تغيير ملموس في السياسة كان يتمثل بالسياسة الزراعية الجديدة التي اعتمدت في ١٩٥٨. وبقدر ما كان هذا التغيير المحدود تعبيراً عن التناقض بين الفلاحين الكولخوزيين وبين الدولة العمالية المبقرطة، ومحاولة لتهدئة هذا التناقض، فإنه كان ينطوي أيضاً على تغيير في علاقة القوى بين المرتبة الدنيا من البيروقراطية الكولخوزية وبين المراتب الأعلى، الحزبية والحكومية، المعنية بقيادة العمل الزراعي. فقد منحت المرتبة الدنيا سلطة الإشراف على أدوات الإنتاج التقنية (الآليات) التي أصبحت للمرة الأولى ملكية كولخوزية. كما منحت هامشاً من الإستقلالية، وإن يكن محدوداً، كانت تطالب به لصالحها الخاص، وأيضاً بفعل تعرضها لضغط التناقض مع الفلاحين الذي كان يقود إلى تخلف وتيرة نمو الزراعة.

■ كان من السهل أن يمر هذا التغيير بدون إحداث هزات في الهرم البيروقراطي؛ **أولاً**، لأن البيروقراطية الكولخوزية كانت على هامش نظام السلطة، ولم تكن في الواقع سوى صنيعة وأداة بأيدي البيروقراطية العمالية وظيفتها تأمين السيطرة على الفلاحين؛ **وثانياً**، لأنه كان مصحوباً بجملة من الإجراءات تجعل منه شكلياً في المدى المباشر كما رأينا. ولكن هذا التغيير، مع ذلك، أسس لتقوية نسبية لمواقع البيروقراطية الكولخوزية داخل النظام، وجعل منها قوة ضغط ملموسة لصالح تغيير أكثر جدية في علاقات القوى عندما نشبت أزمة الزراعة مجدداً بعد بضع سنوات. وساهمت قوة الضغط هذه، إلى جانب عناصر أخرى، في عملية التحول في قمة الهرم، والتي انتهت إلى الإطاحة بخروتشوف.

٤-■ ولكن التغيير الأكثر أهمية كان ذلك الذي وقع في هيكل السلطة في القطاع الصناعي، ومن ثم الحزبي والحكومي، في مستهل ستينيات ق ٢٠. كان معدل نمو الصناعة قد بدأ يشهد تراجعاً نسبياً للمرة الأولى منذ ثلاثينيات ق ٢٠. ففي الخطة الخمسية الخامسة ١٩٥١-١٩٥٦، كان المعدل السنوي ١٣,١٪، وفي الخطة اللاحقة ١٩٥٦-١٩٦٠، إنخفض إلى ١٠,٤٪ كانت اعتبارات تخلف الزراعة، وبدء تفاقم التناقض في علاقات الإنتاج داخل مؤسسات الدولة، تؤثر جميعاً في إحداث هذا التراجع.

ولكن، بما أن البيروقراطية، من موقع مصالحها، تميل إلى تجاهل بعض هذه العوامل، أو تفسيرها تفسيراً زائفاً، فإن التراجع بدأ يحدث صراعاً داخل الهرم بين المراتب المختلفة المعنية بالصناعة. وأسفر هذا الصراع عن إعادة تنظيم الهرم وإعادة توزيع السلطة بين مراتبه. فألغيت الوزارات المركزية التي كانت تشرف مباشرة، من المركز، على إدارة المؤسسات وفق الفرع الصناعي، وأحيلت سلطاتها إلى المجالس الإقتصادية التي أقيمت في المناطق الجغرافية، والجغرافية – القومية.

■ كان هذا يعني تعزيز سلطة المراكز الحزبية والحكومية في المقاطعات، أي تعزيز سلطة المراتب الوسطى من البيروقراطية، على حساب المركز، ولكنه أيضاً كان يحد ويقلص إلى حد كبير من نفوذ المراتب الدنيا (إدارات المؤسسات) بحكم كونها فقدت قناة الصلة المباشرة مع قمة الهرم، وأصبحت تحت القيادة المباشرة لجهة محلية قادرة على إحكام رقابة مشددة عليها. وهو كان يخلق وضعاً يسمح للمراتب الوسطى بإقامة تكتلات سلطة على أساس جغرافي، أو إقليمي – قومي تُغَلِّب مصالحها المحلية على مصالح المركز والمراتب الدنيا على حد سواء، مما يقود إلى مزيد من الخلل في وتائر النمو الصناعي الشامل.

■ من أجل إحداث توازن يعادل مفعول هذه العملية، جرى في أواخر ١٩٦٢ تفسيخ نسبي لمراكز السلطة الإقليمية هذه، على الأقل في مجال الجهاز الحزبي، بإحداث فصل على الصعيد الإقليمي بين المراتب الحزبية المعنية بقيادة العمل الصناعي، وتلك المعنية بالعمل الزراعي. ولكن هذا الإجراء، الذي يستهدف إعادة تعزيز قدرة المركز على السيطرة على مراكز السلطة الإقليمية المتشكلة من خلال تفكيكها، زاد الطين بلّة. فهو لم يشبع رغبة الإدارة الصناعية المركزية في استعادة سلطتها، ولا استجاب لحاجة المراتب الدنيا إلى استعادة قنوات الصلة المباشرة مع المركز والتحرر من وطأة الرقابة المحلية الأكثر إحكاماً، وفي الوقت نفسه فقد استفز مراكز القوى الإقليمية المتشكلة، واستثار عداءها.

٥–■ مع تأثير نشوب الأزمة الزراعية الجديدة في ١٩٦١–١٩٦٣، والتفاقم التدريجي لتناقضات علاقات الإنتاج داخل المؤسسات، قاد هذا الصراع إلى حال من الفوضى أدت إلى تدهور خطير في معدل النمو الصناعي، ومعدل نمو الاقتصاد عموماً في عامي ١٩٦٣–١٩٦٤. وخلال الفترة ١٩٦١–١٩٦٥، إنخفضت وتيرة النمو الإقتصادي إلى معدل سنوي قدره ٦,٥٪، والصناعي إلى ٨,٥٪، بينما كانت خلال الخطة الخمسية السابقة ١٩٥٦–١٩٦٠، توازي ٩,١٪ للإقتصاد عموماً، و١٠,٤٪ للصناعة.

■ تطلب هذا التدهور تغييراً في قمة الهرم، وأدى إلى الإطاحة بخروتشوف. وفي ظل الترويكا القيادية الجديدة، اعتمدت **«إصلاحات كوسيغين»** الذي تولى رئاسة الوزراء ومسؤولية الإشراف على التطور الإقتصادي. وكان هذا الإصلاح مزيجاً من الإجراءات المتنافرة التي تحاول أن ترضي الجميع، ولكن الحصة الرئيسية من الغنيمة فيه ذهبت لصالح التحالف بين مراتب البيروقراطية الدنيا (الصناعية والكولخوزية) وبين طواقم الإدارات المركزية (وهو التحالف الذي أطاح بخروتشوف)، وذلك على حساب مراكز القوى الإقليمية المتشكلة.

فقد ألغيت المجالس الإقتصادية الإقليمية، وأعيدت سلطة الإشراف على المؤسسات إلى

الوزارات المركزية المنظمة حسب فروع الاقتصاد. وجرت بالمقابل، ترضية المراكز الإقليمية بإعادة العمل بمبدأ وحدة المراتب الحزبية المسؤولة عن المقاطعات. ولكن الجوهري في الإصلاح، على صعيد الصناعة، أنه بدأ لأول مرة بتوسيع نطاق إستقلالية المؤسسات، وتقدم خطوة صغيرة حذرة باتجاه اعتماد مبدأ الربحية.

فقد أعطيت إدارات المؤسسات الصناعية سلطة أوسع لبرمجة خططها الإنتاجية، والتصرف بمواردها المتاحة شرط الوفاء بأهداف الإنتاج المقررة لها في الخطة المركزية. تأكيداً لذلك تم تسجيل جميع الأبنية والآلات والتجهيزات ملكاً للمؤسسة، وكذلك أرصدة الإئتمان المخصصة لها مع حرية التصرف بها دون إذن المركز، وذلك مقابل أجرة محددة تدفعها المؤسسة إلى خزينة الدولة. وبالمقابل، اعتمد حجم الناتج المباع، وليس الناتج المسلم، باعتباره المؤشر الرئيسي لتقييم درجة وفاء المؤسسة بأهداف الخطة. وحصلت إدارات المؤسسات على رشوة إضافية بتخفيض حصص الإنتاج الإلزامية المقررة لها بموجب الخطة.

٦-■ مع استمرار تحكم المركز بسياسة التسعير للمنتجات، فقد أعطيت المؤسسة حق الاحتفاظ بنسبة من أرباحها وحق التصرف بهذه النسبة لصالح الاستثمار، أي تحسين عتادها ومخزونها من وسائل الإنتاج، أو لصالح تعزيز نظام الحوافز المادية للعمل (زيادة الأجور والعلاوات). وكان يفترض بهذه الإجراءات، أن تعزز قدرة المؤسسة على تجديد عتادها، وتطويره تقنياً، وتحسين العلاقات الصناعية داخلها عبر نظام الحوافز المادية للعمال، وأن تقود بالتالي إلى زيادة الإنتاجية وتسريع معدل نمو الناتج وتحسين نوعيته. **فهل أدت إلى ذلك؟**

إن الاصلاحات الشبيهة التي أرسيت أسسها في العلاقات بين الدولة والكولخوز في ١٩٥٨، ثم تكرست، واكتسبت جدية أكبر بفعل إصلاح ١٩٦٥، أدت لبضع سنوات على الأقل إلى انتعاش ملموس في الاقتصاد الكولخوزي وفي الإنتاج الزراعي بشكل عام، قبل أن تستنفذ زخمها في مطلع السبعينات لأسباب أوضحناها سابقاً. ولكن هذا الانتعاش المؤقت كان نتيجة نمط الملكية التعاوني الكولخوزي.

■ أما في الصناعة، وفي مؤسسات الدولة بشكل عام، فإن تأثير الإصلاح كان محدوداً، فقد تراجعت مؤقتاً وتيرة الهبوط في المعدل السنوي لنمو الناتج الصناعي، ولكنها واصلت هبوطها بشكل مطلق، كذلك بالمقارنة مع معدل النمو الإقتصادي العام ففي الخطة الخمسية الثامنة ١٩٦٦-١٩٧٠، إرتفع المعدل السنوي للنمو الإقتصادي العام إلى ٧,٧٪، بالمقارنة مع ٦,٥٪ في الفترة الخمسية السابقة.

■ أما المعدل السنوي لنمو الناتج الصناعي، فقد أصبح ٨,٥٪ بالمقارنة مع ٨,٦٪ في

الفترة الخمسية السابقة. إنه هبوط بنسبة أقل من ذلك الذي شهده النصف الأول من ستينيات ق ٢٠ (من ١٠,٤٪ في ١٩٥٦–١٩٦٠، إلى ٨,٦٪ في ١٩٦١ – ١٩٦٥)، ولكنه مع ذلك هبوط على كل حال. والأهم أن هذا الإصلاح، في الصناعة، استفذ مفعوله بصورة أكثر تسارعاً، وسرعان ما أخذ مفعول التناقضات (بين مراتب البيروقراطية، أولاً؛ وبين العمال والإدارة البيروقراطية، ثانياً)، يبرز مرة أخرى ويقود بفعل المنطق الداخلي لنمط الإدارة البيروقراطي، إلى عكس الأهداف المعلنة المتوخاة من الإصلاح.

لقد فَضَّلَتْ الإدارات البيروقراطية استخدام صلاحياتها الجديدة لتعزيز مخزونها من الخامات على حساب متطلبات التجديد التقني، ونوعية الإنتاج خصوصاً في قطاع سلع الإستهلاك ازدادت رداءةً، بدل أن تتحسن (مهم هنا أن نشير أن الناتج المعد للإستهلاك الشعبي كان يعتبر مباعاً، وتتسلم المؤسسة ثمنه، ويحتسب وفاء لأهداف الخطة، بمجرد أن تشتريه إدارات مخازن الدولة، بصرف النظر عما إذا اشتراه المستهلكون فعلاً أم لا)، ولم تشهد إنتاجية العمل تحسناً ملموساً في وتيرة زيادتها، والمعدل السنوي لنمو الناتج الصناعي عاد في الخطة الخمسية اللاحقة ١٩٧١–١٩٧٥، إلى الانخفاض بنفس الوتيرة السابقة (من ٨,٥٪ إلى ٧,٤٪)، وانخفض نمو الناتج الزراعي بوتيرة أكبر، كما رأينا سابقاً.

٧–■ وهكذا، فإن الإصلاح الكوسيغيني، الذي وصف رسمياً في مطلع ١٩٧٠ بأنه «يجمع بصورة موفقة بين الإدارة المركزية للإقتصاد والتخطيط الحكومي الشامل، وبين الإستقلال الذاتي والمبادرة الإقتصادية للمؤسسات»، إنتهى بعد سنوات قليلة إلى الفشل المدوي. وكان هذا الفشل سبباً للإطاحة بكوسيغين، والتخلي عن نظام الترويكا، وانفراد بريجينيف بسلطة الحزب والدولة. ودخلت البلاد بذلك ما يعرف بإسم **«عهد الجمود»**.

إن التفسيرات السوفييتية الرسمية لهذه المتغيرات في قمة الهرم تميل إلى تبريرها بكونها نتيجة «أخطاء» في السياسات السابقة، أو نتيجة نواقص في المواصفات الشخصية للقادة وأسلوبهم في إدارة الدفة. ويلتقط علماء السوفييتولوجيا الغربيون هذا المنطق ليقدموا هذه التغييرات بصفتها محض صراعات شخصية على السلطة.

■ ولكن بحثاً أكثر تعمقاً في جذورها يكشف كونها حصيلة تطور التناقض داخل صفوف الشريحة البيروقراطية الحاكمة، بتفاعله مع التناقضات الأخرى في المجتمع وفي الوضع الدولي، والصراع المتولد عنه، وما يقود إليه من تحولات في نسبة القوى بين المراتب والمراكز ذات المصالح المتعارضة داخل الهرم البيروقراطي. إن هذا الصراع هو حصيلة التناقض في المصالح بين قوى إجتماعية، التناقض في المصالح داخل صفوف البيروقراطية كشريحة

إجتماعية حاكمة، وبينها وبين سائر طبقات المجتمع. وأية محاولة لفهمه على غير هذا الأساس لا يمكن أن تقدم تفسيراً متماسكاً ومنسجماً لتطور العملية بمراحلها المتعاقبة وفي سياقها التاريخي الشامل.

لقد كان هذا الصراع يدور في دهاليز التيه البيروقراطي وكواليسه خلف أبواب مغلقة. ولذلك، لم تكن نتائجه تظهر إلى السطح، إلا عندما تنضج لدرجة تؤدي إلى تغييرات في قمة الهرم. وبينما كانت جماهير العمال والفلاحين مستلبة تماماً من حقوقها المكرسة دستورياً في ممارسة السلطة السياسية والإقتصادية، وبينما كانت مصالحها تضغط على القرار بصورة غير مباشرة عبر الممر الإجباري المتمثل بالمراتب البيروقراطية الدنيا، فإن الوضع داخل الأطر المغلقة للهرم البيروقراطي كان مختلفاً.

٨-■ حتى عهد البيريسترويكا والغلاسنوست، كانت مظاهر الإجماع البيروقراطي تهيمن على السطح الخارجي للحياة السياسية والإجتماعية في كل مجالاتها، في الصحف والإجتماعات الجماهيرية والندوات الإنتخابية والمؤتمرات السوفييتية المعلنة، بل وحتى في الإجتماعات الموسعة للوحدات الحزبية والنقابية القاعدية. كان هذا الإجماع البيروقراطي الظاهري، في مواجهة جماهير الطبقة العاملة والفلاحين، واحداً من مستلزمات نظام السيطرة الشمولي الذي يحفظ للبيروقراطية هيمنتها عبر تعميق الإستلاب لحقوق الجمهور العمالي والفلاحي العريض.

■ ولكن خلف ستار هذا الإجماع الظاهري، كانت الأطر البيروقراطية المغلقة، بدءاً من أدنى مراتبها المتمثلة بلجان القيادة الحزبية والنقابية المعينة في المؤسسات وقياداتها الإدارية، تضج بالنقاش الهادف إلى بلورة الخيارات التي تقدم إلى الجمهور العريض بصفتها مواقف إجماع تعبر عن «خط الحزب». وكانت هذه العملية تنطوي على سلسلة من المساومات، التي يتم التوصل إليها عبر مزيج من التملق وتبادل المنافع، من جهة، والضغوط المتبادلة، من جهة أخرى، ولكنها في مراحل إحتدام الصراع لم تكن تستثني اللجوء إلى التكتل ونسج التحالفات السرية وصولاً إلى التآمر. وعبر هذه العملية المعقدة من التفاعلات في الكواليس، كانت نتائج الصراع تعبر عن نفسها علناً بتغييرات في قمة الهرم، وهي تغييرات كانت غالباً تعتمد من اللجنة المركزية للحزب أيضاً بالإجماع(!!).

■ لقد رأينا، أن الإختلالات في الإقتصاد السوفييتي لا يمكن تفسيرها بكونها نتيجة خلل متأصل في نظام الملكية العامة أو في مبدأ التخطيط المركزي. إن مدخلاً كهذا، لا يمكن أن يقدم تفسيراً متماسكاً ينطبق، بشكل منسجم في منطقه الداخلي، على سياق تطور العملية

بمراحلها المختلفة. كذلك، لا يمكن نسبتها إلى أسباب تقنية، أو إلى تدني مستوى الكفاءة الإدارية، أو إلى سوء التخطيط و«الأخطاء» في السياسة.

■ إن الاعتبارات التقنية قائمة بلا شك، شأنها في أي نظام اجتماعي، ولكن مفعولها ثانوي. وما يبدو تدنياً في مستوى كفاءة الإدارة الإنتاجية هو في الحقيقة تعبير عن مصالح مراتب معينة من البيروقراطية، ولا يعكس تدنياً في مستوى علمها وخبرتها واختصاصها التقني. وما يبدو وكأنه خلل في التخطيط، أو «خطأ» في السياسة يعكس في الواقع خيارات متعمدة تتعلق بتخصيص وتوزيع الفائض، خيارات تعبر عن محصلة مصالح قوى إجتماعية محددة، وفشلها يعكس تناقض هذه المحصلة مع مصالح قوى إجتماعية أخرى تمارس، بالوسائل المتاحة، صراعها على الفائض الإجتماعي.

هذه الاختلالات في الإقتصاد السوفييتي، إذن، هي بإختصار نتيجة للتناقضات القائمة في المجتمع في سياق عمليات الإنتقال إلى الإشتراكية، وللصراع الدائر فيه بوسائل الموارية حول تخصيص وتوزيع الفائض الإجتماعي، بين قوى إجتماعية ذات مصالح متعارضة، بما في ذلك بين المراتب والمراكز البيروقراطية، بقدر التنافر في مصالحها ■

(٢)

إزاء إستحقاقات الطور الجديد من عملية الإنتقال إلى الإشتراكية:

أزمة البيروقراطية تتفاقم في ظل «عهد الجمود»

١-■ في أواخر ستينيات ق ٢٠، كان الإتحاد السوفييتي قد استكمل إنجاز مرحلة من مراحل تطوره الإقتصادي وأخذ يقف على أبواب مرحلة جديدة مختلفة نوعياً. فالبنية الأساسية للصناعة استكمل إرساؤها وتطورت، إلى مستويات راقية، الطاقة الإنتاجية لصناعة إنتاج وسائل الإنتاج (التعدين، والطاقة، وبناء الآلات)، وانتقلت الزراعة من عصر المحراث الخشبي إلى عصر المكننة والإنتاج الكبير، واستكمل استصلاح الأراضي البكر واستغلال الثروات الطبيعية الزاخرة التي تنعم بها البلاد. وأصبحت الصناعة تستوعب حوالي ثلثي القوة العاملة، التي بلغت حالة العمالة المستقرة والتشغيل الأقصى.

حتى الآن كان النمو الإقتصادي يتحقق عبر التوسع الأفقي في استثمار الموارد المادية والبشرية. ولكن إمكانيات النمو عبر التوسع الأفقي باتت قد استنفذت، أو كادت. وبدأت تبرز الحاجة الملحة، من أجل متابعة مسيرة النمو، إلى التكثيف العمودي للبنية الصناعية عبر الارتقاء بالشروط التقنية للإنتاج. وكان هذا يتطلب استخداماً على نطاق واسع للوسائل

التكنولوجية الحديثة التي كانت متوفرة، ولكنها غير مستثمرة، أو غير معممة على نطاق شامل. وكان هذا يعني تطوير نوعية الإنتاج وتخفيض كلفته (أي تقليص درجة استهلاكه للموارد المادية والبشرية المتوفرة)، ورفع معدل إنتاجية العمل. كانت الشروط المادية التقنية لإحداث هذه النقلة متوفرة: بنية صناعية أساسية متطورة، وخبرة علمية وتكنولوجية متقدمة، وقوة عمل على درجة عالية من الثقافة والتأهيل. ولكن توفر الشروط المادية – التقنية ليس بحد ذاته كافياً، فإحداث النقلة فعلاً، كان يتطلب شروطاً أخرى، شروطاً تتعلق ببنية السلطة السياسية والإجتماعية.

■ كان لا بد أن تترافق هذه النقلة، التحديث التكنولوجي والتكثيف العمودي للإنتاج، مع تحول آخر يلازمها بشكل طبيعي: التحول من التركيز على التوسع الأفقي لصناعة إنتاج وسائل الإنتاج، إلى التركيز على تطوير صناعة الإنتاج الجماهيري واسع النطاق لسلع الاستهلاك الشعبي. فالتجديد التكنولوجي والتكثيف العمودي كان يتطلب بالضرورة الارتقاء النوعي بمعدل إنتاجية العمل. وشروط الارتقاء بالإنتاجية لا تتطلب فحسب، تطوير الأساليب التقنية للإنتاج ومستوى التأهيل الفني لقوة العمل، بل تنطوي بالضرورة أيضاً، على تحسين مستوى المعيشة الذي لا يمكن تحقيقه بزيادة الأجور والحوافز المادية، بل فقط بزيادة الدخل الحقيقي: أي بالزيادة الكمية والتحسين النوعي للسلع والخدمات المتوفرة للإستهلاك الشعبي.

كانت القدرات الإنتاجية المتوفرة تسمح أيضاً بإحداث هذه النقلة نحو التركيز على إنماء صناعة إنتاج مواد الإستهلاك الشعبي. ولكن إحداث النقلة فعلاً، كان يتطلب أيضاً شروطاً أخرى تتعلق ببنية السلطة. كان مستوى التطور في عدد من البلدان الرأسمالية المتقدمة، قد بدأ بإحداث هذه النقلة منذ أواسط ثلاثينيات ق ٢٠، ثم تسارعت العملية أكثر بعد الحرب العالمية الثانية، منذ مطلع خمسينياته. ولكنها شقت طريقها طبعاً بوسائل مختلفة تتلاءم مع نمط الإنتاج الرأسمالي.

■ لقد تطلبت هذه النقلة في البلدان الرأسمالية، وترافقت مع الإنتقال إلى نظام رأسمالية الدولة الإحتكارية، أي مع تعاظم تمركز رأس المال الإحتكاري واندماجه بالدولة التي سعت عبر السياسات الكينزية إلى توسيع نطاق الطلب المحلي الفعال، وهي سياسات كانت ممكنة بفضل تزايد تراكم الثروة الناجم عن التوسع الرأسمالي في البلدان التابعة وتكثيف النهب الإستعماري الجديد لثرواتها ولفائض العمل الإجتماعي لشعوبها.

في بلدان الغرب الرأسمالية المتطورة كانت هذه العملية قد قطعت شوطاً منذ خمسينيات ق ٢٠، وفي اليابان منذ مطلع ستينياته. أما في الإتحاد السوفييتي، مع أخذ فارق النظام

الإجتماعي بعين الاعتبار، فقد نضجت شروطها، وبدأت تتحول إلى حاجة موضوعية ملحة لدفع مسيرة التطور، منذ أواخر ستينيات ق ٢٠. ففي تلك الفترة، وبفعل تسارع وتيرة النمو الإقتصادي في سياق عملية الإنتقال إلى الإشتراكية في ظل نظام الملكية العامة والدولة العمالية رغم بقرطتها، كان الإتحاد السوفييتي قد وضع نفسه على مستوى البلدان الرأسمالية المتقدمة، لا بل تفوق على بعضها، من حيث درجة تطور البنية الصناعة الأساسية، أي درجة تطور الطاقة الإنتاجية لصناعة إنتاج وسائل الإنتاج، على الأقل بالمفهوم الكمي للقدرة الإنتاجية.

٢-■ ولكن هذه القدرة الإنتاجية كانت مانزال متخلفة من حيث درجة تطورها النوعي. وتتجلى هذه الحقيقة من خلال المقارنة التالية: ففي ١٩٧٩ كان إنتاج ما توازي قيمته ألف دولار من الناتج القومي الإجمالي (بأسعار الصرف الرسمية وهي الأكثر دقة بالنسبة لهذا النوع من المقارنات) يتطلب في الإتحاد السوفييتي إنفاقاً على الطاقة يوازي ١٤٩٠ وحدة بمعادل كيلو غرامات الفحم، وعلى الفولاذ بما يوازي ١٣٥ وحدة بمعادل كيلو غرام الفولاذ؛ بينما كانت الأرقام المقارنة المطلوبة لكل ألف دولار من الناتج القومي في بريطانيا توازي ٨٢٠ من الطاقة و٣٨ من الفولاذ، وفي ألمانيا ٥٨٥ و٥٢ على التوالي؛ أي أن إنتاج قيمة متساوية من الناتج القومي كان يتطلب في الإتحاد السوفييتي، إنفاق أكثر من ضعف الطاقة المطلوبة في ألمانيا، وأقل بقليل من ضعف الطاقة المطلوبة في بريطانيا، وحوالي ٣,٥ ضعف الفولاذ المطلوب في بريطانيا، و٢,٥ ضعفاً بالمقارنة مع ألمانيا. *[وردت هذه المعطيات في تقرير نشرته مجلة الايكونوميست البريطانية، في عددها المؤرخ ١٩٨٥/٧/٦، إستناداً إلى دراسة أعدتها الأكاديمية البولندية للعلوم].*

■ يؤشر ذلك ليس وحسب إلى درجة التأخر في نشر التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج، بما يخفض كلفته، بل كذلك إلى التخلف في مجال إنتاج سلع وخدمات الإستهلاك الشعبي وهي المسؤولة عن نسبة عالية من القيمة المضافة إلى الناتج القومي في الإقتصادات المتقدمة. ويتبدى هذا التخلف أيضاً من خلال مقارنة كلفة الإنفاق على ضروريات الإستهلاك المصنعة. فالعامل المتوسط في الإتحاد السوفييتي بحاجة إلى إنفاق ١٥,٩٪ من دخله في المعدل على شراء الملابس والأحذية، بينما تبلغ النسبة المقارنة في بلدان أوروبا الغربية ٧,٤٪ في المعدل.

■ لم يكن من الصعب على مخططي الاقتصاد السوفييتي أن يدركوا، من الزاوية التقنية على الأقل، مدى إلحاح الحاجة إلى إحداث النقلة المطلوبة وضرورتها لدفع مسيرة النمو؛ بل لقد وجدت هذه الحاجة إنعكاساً فعلياً لها في توجهات الخطة الخمسية التاسعة (١٩٧١-١٩٧٥)، التي صادق عليها مؤتمر الحزب الرابع والعشرون، والتي ركزت على توجيه

الاستثمار نحو الاستجابة لحاجات التجديد التكنولوجي في الصناعة والزراعة، والتكثيف العمودي للنمو، وطرحت للمرة الأولى ضرورة التوازن في وتائر النمو بين صناعات إنتاج وسائل الإنتاج، وصناعات إنتاج سلع الاستهلاك الشعبي. ولكن هذه الخطة أخفقت في تحقيق هذين الهدفين إخفاقاً ذريعاً.

وفضلاً عن تراجع وتائر النمو في الناتج القومي إلى ٥,٧٪ كمعدل سنوي، وفي الناتج الصناعي إلى ٧,٤٪ كمعدل سنوي بالمقارنة مع وتائر الخطة السابقة (٧,٧٪ للإجمالي، و٨,٥٪ للصناعي)، فقد شهدت فترة تنفيذ هذه الخطة تراجعاً في المعدل السنوي لنمو الإنفاق الاستهلاكي للفرد من السكان بالمقارنة مع الخطة السابقة، بدلاً من أن تنجح في زيادته. فقد انخفض هذا المعدل خلال الفترة ١٩٧١-١٩٧٥ إلى ٢,٩٪، بالمقارنة مع المعدل السنوي لفترة ١٩٦٦-١٩٧٠، والذي كان قد بلغ ٥,١٪. وواصلت هذه النسب تدهورها في السنوات اللاحقة.

٣-■ هل كانت أسباب هذا التدهور تقنية تعود إلى عوامل إقتصادية فنية محضة؟

لو كان الأمر كذلك، لكان بالإمكان تدارك هذه الأسباب ومعالجة تلك العوامل وإنهاض وتائر النمو في الخطط اللاحقة، وهو مالم يحصل، فلقد كانت عوامل التدهور تتعلق ببنية وهيكل السلطة الإقتصادية والسياسية، التي لم تعد ملائمة لمتطلبات المرحلة الجديدة المستحقة من مراحل التطور الإقتصادي.

أصبح دفع مسيرة تطور القوى المنتجة يتطلب التخلص من نظام السيطرة الشمولي، ونظام الإدارة البيروقراطي، الذي يقوم على احتكار البيروقراطية لسلطة التصرف بوسائل الإنتاج باعتبارها ملكية عامة جماعية للمجتمع مودعة مؤقتاً كأمانة بيد الدولة، والذي يقوم على استئثار البيروقراطية بسلطة التحكم بالفائض الإجتماعي، ومصادرتها لحق ممارسة السلطة السياسية في الدولة العمالية، وانفرادها بالتمتع بهذا الحق.

■ نظام الإدارة البيروقراطي للإقتصاد، الذي كان في مرحلة سابقة ضرورة موضوعية وحافزاً لنمو القوى المنتجة، بدأ يدخل في تناقض مع متطلبات النمو المستمر للقوى المنتجة عند مستوى التطور الجديد الذي بلغته. ونظام السيطرة الشمولي الذي لم يكن ضرورة حتمية، ولكنه مع ذلك ساعد في تعجيل التطور في فترة سابقة، أصبح عبئاً يعرقل التطور ويتصادم بحدة مع مستلزماته السياسية. فالمجتمع كان يقف عند عتبة طور جديد من أطوار عملية الإنتقال إلى الإشتراكية تنتفي فيه موضوعياً، الحاجة إلى البيروقراطية ويصبح استمرارها في الهيمنة عقبة تعرقل التطور وتحتجز النمو، هذه الشريحة الإجتماعية ذات الطبيعة الإنتقالية

أنجزت وظيفتها، واستنفذت دورها التاريخي. فعملية التراكم الأساسي لقوى الإنتاج، التي كانت الأساس الموضوعي لهذا الدور، أنجزت بنجاح وصار التطور اللاحق لعملية الإنتقال إلى الإشتراكية، وفقاً للخطوط العامة التي تصورها ماركس وإنجلز، ممكناً، بل وبات ضرورياً.

■ هذا المنعطف وضع المجتمع أمام ضرورات موضوعية جديدة، أمام الاستحقاقات الملحة لطور جديد من أطوار عملية الإنتقال إلى الإشتراكية، الإستحقاقات التي لم يعد ممكناً متابعة مسار التطور قدماً دون الاستجابة لها. لقد آن الأوان لإعادة الأمانة إلى أصحابها. سلطة التصرف بوسائل الإنتاج المملوكة للدولة نيابة عن المجتمع، تلك السلطة التي أودعتها الطبقة العاملة (طوعاً، أو كرهاً، فهذا أهميته ضئيلة بالمنظور التاريخي) كأمانة مؤقتة بأيدي البيروقراطية، صار مستحقاً إرجاعها إلى مالكيها الشرعيين، وحق التصرف بالسلطة السياسية في الدولة العمالية، الذي صادرته البيروقراطية قسراً وتمكنت من احتكاره لنفسها مستغلة سلطتها الإقتصادية، بات مطلوباً بإلحاح إعادته أيضاً إلى أصحابه الشرعيين.

٤-■ أصبحت هذه النقلة ممكنة موضوعياً من جهة، وباتت ضرورة لا غنى عنها لدفع مسيرة التطور، من جهة أخرى، كيف ولماذا؟

نبدأ بالجانب الإقتصادي للمسألة: إن متابعة النمو عبر التكثيف العمودي لاستغلال الموارد وتخفيض كلفة الإنتاج، تتطلب أساساً التجديد التكنولوجي المتزايد باضطراد ورفع معدل إنتاجية العمل. وإذا كان تطور العلم شرطاً لازماً للتجديد التكنولوجي (ودرجة تطور العلم السوفييتي كانت مناسبة كما رأينا)، فإنه ليس شرطاً كافياً. إنه بحاجة إلى أن يستكمل بتوفر الحافز الإقتصادي لتطبيق منجزات العلم في تثوير تكنولوجيا الإنتاج، بحاجة إلى أن يتوافق هذا التثوير مع المصلحة الإقتصادية للقوة الإجتماعية المهيمنة على سلطة التصرف بوسائل الإنتاج، وبالفائض.

في المجتمع الرأسمالي يتوفر هذا الحافز بفعل حاجة رأس المال إلى التراكم، وإلى الارتقاء بنسبة تكوينه العضوي، وفي مرحلة الرأسمالية الاحتكارية يزداد هذا الحافز بفعل فيض التراكم في رأس المال وتنامي حاجته إلى مجالات جديدة للإستثمار، ولكن في كلتا الحالتين، فإن شروط إشباع هذه الحاجة (تأمين معدل الربح المجزي) تتوفر تحديداً، إما بتوفر مجالات مفتوحة للتوسع الرأسمالي على حساب أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية (أي بتوسيع تصدير رأس المال إلى البلدان التابعة، أي تكثيف نهبها الإمبريالي)، وإما بفعل ظروف الأزمة التي تدمر قسماً من رأس المال المتراكم وجانباً من القوى البشرية المنتجة (البطالة والتهميش)، وتجعل التوظيف في التجديد التكنولوجي مجزياً، كما تجعله ضرورة يتطلبها الصمود أمام فعل

قوانين المنافسة الاحتكارية.

■ يتم التجديد أحياناً بتضافر الشرطين، ولكنه في كل الحالات يتم من خلال النهب والتدمير الجزئي للقوى المنتجة. في اقتصاد مخطط يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج الرئيسية، أي في اقتصاد مرحلة الإنتقال إلى الإشتراكية، وبشرط أن يكون هذا الاقتصاد قد بلغ درجة متقدمة من التطور تتيح إحداث توازن بين ضرورة تخصيص نسبة معقولة من الفائض لأغراض النمو، وبين ضرورة الحفاظ على وتيرة مقبولة من الارتفاع المضطرد في مستوى المعيشة بنفس الوقت، فإن الإدارة العمالية الجماعية لوسائل الإنتاج، والتي لابد أن تكون ديمقراطية، كي تصبح جماعية فعلاً، توفر بدورها حافزاً للتجديد التكنولوجي المتواصل دون تدمير لأي جزء من القوى المادية، أو البشرية المنتجة، إذ أن حافز الربح يصبح هنا لا ضرورة له إقتصادياً، ويحل محله الحافز الجماعي للإرتقاء بمستوى المعيشة وتقليص الجهد المبذول في العمل.

من جهة، فإن الوفرة النسبية للفائض، شرط تخصيصه بعقلانية ولصالح المجتمع ككل، تؤمن الإمكانية للتجديد التكنولوجي دون حاجة إلى الاقتطاع من مستوى معيشة السكان. ومن جهة أخرى، فإن التجديد التكنولوجي يوفر الإمكانية لرفع إنتاجية العمل (أي تقليص الجهد المبذول فيه)، وللتكثيف العمودي لاستغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة، ما يعني تخفيض كلفة الإنتاج وزيادة نسبة الفائض، التي تقود بدورها إلى مزيد من التحسين لمستوى المعيشة الذي يسهم بدوره، أيضاً، في رفع معدل الإنتاجية، وهكذا دواليك.

■ أما في ظل الإدارة البيروقراطية للإقتصاد المخطط القائم على الملكية العامة، فإن هذا الحافز الإقتصادي للتجديد التكنولوجي يتضاءل، ويتقلص بقدر ما ينمو تطور القوى المنتجة إلى الحد الذي يؤمن بنية أساسية، يؤمن درجة من التطور في القدرة الإنتاجية، تسمح بإنتاج ما يكفي من الفائض الإجتماعي لإشباع حاجات الشريحة البيروقراطية المسيطرة على سلطة التصرف بوسائل الإنتاج، حاجاتها الاستهلاكية كشريحة متميزة، وحاجتها إلى الإمتيازات والتسهيلات الإجتماعية الخاصة بها. وبقدر ما يتم إشباع هذه الحاجات، بقدر ما يتراجع الحافز إلى التطوير، طالما هي ليست مالكة لوسائل الإنتاج، بل هي تتصرف فيها بالنيابة عن مالكيها، وطالما هي لا تستطيع تملك وسائل الإنتاج واستغلال قوة العمل (إلا في مجالات هامشية) بفعل النظام الإجتماعي القائم، وبالتالي فإن حافز مراكمة رأس المال – الذي يفترض نظاماً يقوم على الملكية الخاصة– ينتفي في هذه الحالة.

٥-■ ماذا عن حافز «مصلحة النظام ككل»؟

فوق ما هو ضروري لتأمين إمتيازات البيروقراطية، فإن الحاجة إلى صون «النظام ككل»، وضمان استقراره في المدى المباشر، تتطلب أولاً تأمين القدرة على الإنفاق الاستراتيجي، وفي هذا المجال فإن الحافز للتجديد التكنولوجي لم ينقطع ولم يتضاءل، بل كان يغذى على حساب أي اعتبار آخر حتى اللحظة التي انهار فيها النظام بكامله، كما تتطلب ثانياً تأمين القدرة على إعالة قوى القمع وضمان ارتفاع تدريجي ولو بسيط في مستوى معيشة السكان. وهذا أيضاً ما كانت تحرص عليه البيروقراطية كشريحة حاكمة، وحتى عندما أدى التخلف عن إحداث النقلة المطلوبة إلى تفاقم التناقضات الإجتماعية إلى الدرجة التي عطلت النمو الإقتصادي تماماً، ظلت مع ذلك تحرص عليه، ولو على حساب تآكل رصيد القدرة الإنتاجية للمجتمع (تآكل «الرأسمال» الإجتماعي)، وواظبت على ذلك إلى أن انقسمت كشريحة بفعل تفجر تناقضاتها الداخلية.

■ ماذا عن حافز «مصلحة المجتمع ككل»؟

أيديولوجياً، أو بعبارة أدق: على قاعدة الحسابات الإقتصادية العلمية المجردة، كان يسهل على المسؤولين عن التخطيط أن يدركوا الحاجة إلى التجديد التكنولوجي التي تتطلبها مصلحة المجتمع في التقدم المضطرد. ولقد أدركوها بالفعل وأعادوا اكتشافها مرة بعد أخرى على امتداد سبعينيات وثمانينيات ق ٢٠. ولكن «مصلحة المجتمع ككل» ليست هي العامل المحرك لانتظام العمل اليومي للنظام الإقتصادي في ظل الإدارة البيروقراطية. شأنها في ذلك شأن أي قوة إجتماعية حاكمة ذات إمتيازات، فإن مصلحتها الفئوية الخاصة، كأفراد وكشريحة حاكمة، مصلحتها في تأمين ومراكمة إمتيازاتها، هي وحدها القوة المنظمة لمسار الحياة الإقتصادية بمجراها اليومي، طالما استمر نظامها قائماً. *[الطبقة العاملة، حين تصبح أغلبية المجتمع، وتمارس سلطتها الديمقراطية لطبقة حاكمة بشكل طبيعي، هي وحدها التي تستطيع أن تحرر المجتمع من مفعول هذا القانون الذي ساد جميع المجتمعات البشرية منذ انحلال المشاعية البدائية].*

٦-■ رأينا، ونحن بصدد تحليل التناقض الداخلي في الجسم البيروقراطي، كيف يمارس هذا القانون مفعوله في مرحلة التطور الجديدة، بصرف النظر عن مصلحة المجتمع في النمو الإقتصادي وبالضد منها. فالتجديد التكنولوجي يتطلب إشاعة وتبادل المعلومات حول عملية الإنتاج على نطاق واسع، ومصلحة الإدارة البيروقراطية تتطلب التلاعب بالمعلومات، بإخفائها أو بتزويقها وحجب حقيقتها عن المراتب الأعلى، كما عن المؤسسات الأخرى. وإشاعة وتبادل

المعلومات تفترض درجة عالية من الديمقراطية السياسية، التي تؤمن للجميع حق المعرفة بالواقع الحقيقي للإقتصاد وحرية النقاش حول خياراته، بينما نظام السيطرة الشمولي يتناقض مع حرية المعرفة والنقاش، بينما المصلحة الجماعية للبيروقراطية الحاكمة تتطلب حجب المعلومات عن الواقع الإقتصادي، والإفراج فقط عن ما يخدم تبرير خياراتها المقررة، بهدف تزويق صورة الواقع وتقديم لوحة محسنة وحيدة الجانب له من أجل تزيين نظامها في أعين الجماهير، من جهة، ومن أجل إخفاء الحقيقة حول كلفة وحجم إمتيازاتها، من جهة أخرى.

■ التجديد التكنولوجي يفترض حافزاً لتخفيض الكلفة الحقيقية للإنتاج وزيادة «مكافيء رأس المال»، ونمط الإدارة البيروقراطي يتناقض مع هذا الحافز طالما الهدف من العملية الإنتاجية، ومؤشر التقييم لنجاح الإدارة فيه، يقتصر على إنجاز وتجاوز التسليمات المحددة في الخطة، وطالما الإدارة تستطيع، بكلفة أرخص أحياناً، إنجاز هذا الهدف واجتياز إختبار التقييم عبر توسيع استخدام قوة العمل، أو تشديد نظام انضباطها، واستخلاص المزيد من الجهد المبذول منها، أو عبر زيادة إستهلاك الخامات المتوفرة بأسعار ثابتة والتمديد القسري لفترة إهتلاك الآلات وأدوات العمل (أي استمرار العمل بالآلات القديمة، إلى أن تتحول إلى خردة)، أو بمزيج من هذه الوسائل معاً.

[إن «مكافيء رأس المال» هو مصطلح من مصطلحات علم الإقتصاد البورجوازي المعاصر، يشير إلى الزيادة في حجم الإستثمار المطلوبة من أجل إحداث نسبة معينة من الزيادة في الناتج].

■ التجديد التكنولوجي والنمو عبر التكثيف العمودي يفترض حافزاً للإستخدام الأمثل للمواد ومدخلات الإنتاج، حافزاً لإنتاج كمية أكبر ونوعية أفضل بموارد ومدخلات أقل، ومصلحة الإدارة البيروقراطية تفترض العكس تماماً، إنها تتطلب الحصول على أكبر كمية ممكنة من الموارد والمدخلات وتخفيض حصص وتسليمات الإنتاج المقررة للمؤسسة في الخطة، و«إقناع» المخططين والمراتب الأعلى بذلك بكل الوسائل الممكنة: التزييف، أو التملق، أو الضغط، أو تبادل المنافع والخدمات المادية، أو السياسية، أو ربما الرشوة الموصوفة. وحشد طاقات الصناعة من أجل التكثيف العمودي والتحديث التكنولوجي يتطلب مرونة عالية في التنقيل وإعادة التوزيع للموارد ومدخلات الإنتاج والقوة العاملة بين المؤسسات وفروع الصناعة، بينما مصلحة الإدارة البيروقراطية تتطلب على العكس، تخزين واكتناز الموارد والمدخلات في داخل المؤسسة وإخفاءها عن المخططين والمؤسسات الأخرى (بهدف التحوط لاحتمالات انقطاع، أو تأخر التزويد، من جهة؛ ولكن أيضاً، من جهة أخرى، بهدف الإحتفاظ بإمكانية التوسع في استخدام الموارد عند الحاجة لتعويض التخلف عن هدف الإنتاج المقرر في

الخطة، أو لتجاوزه، دون علم المخططين، أو الحاجة إلى استعطافهم)، كما تتطلب لنفس الأغراض التشبث بالقوة العاملة، التي بدأت تصبح عملة نادرة بفعل حالة التشغيل الكامل، حتى لو كانت فائضة عن الحاجة في المدى المباشر.

■ إن التمحيص الدقيق لهذه المستلزمات الضرورية للتحديث التكنولوجي يكشف أنها يمكن جميعاً أن تتوفر، نظرياً على الأقل، في اقتصاد مخطط يقوم على الملكية العامة وفي ظل إدارة عمالية جماعية وديمقراطية (شرط أن يكون الاقتصاد قد بلغ درجة من التطور تتيح المرونة في تخصيص الفائض).

ولكن التحليل النظري، والواقع الملموس كذلك، يشيران إلى أنها جميعاً مستحيلة في ظل نمط الإدارة البيروقراطي، وأنها تتناقض مع مصالح الإدارة البيروقراطية خصوصاً عندما يتجاوز المجتمع مرحلة النمو عبر التوسع الأفقي والتركيز على إنتاج وسائل الإنتاج، ويصبح قادراً على إنتاج فائض يكفي لإشباع حاجة البيروقراطية إلى الإستهلاك وتأمين إمتيازاتها وصون نظامها على المدى المباشر. في ذلك نجد التفسير للحقيقة التي أشرنا إليها سابقاً، وهي أن ٤٠٪ من المخترعات العلمية والتكنولوجية السوفييتية صارت بعد سبعينيات ق ٢٠ تجد طريقها إلى التطبيق في الإنتاج خارج البلاد، دون أن تجد إستخداماً لها في الصناعة السوفييتية.

■ هذا الذي يفسر جزئياً حقيقة أن جميع الخطط الخمسية السوفييتية، منذ الثامنة، كانت تركز على ضرورة التحديث التكنولوجي وزيادة معدل إنتاجية العمل، دون أن تحقق نجاحاً يذكر على هذا الصعيد. ويتبين هذا في الفجوة الدائمة، والمتسعة من خطة إلى أخرى منذ سبعينيات ق ٢٠، بين الهدف المخطط لزيادة الإنتاجية، وبين النتيجة المحرزة فعلاً (آخذين بعين الإعتبار هنا أيضاً العوامل الأخرى، الإجتماعية وغيرها، المؤثرة في معدل زيادة الإنتاجية إلى جانب التحديث التكنولوجي).

ففي الخطة الثامنة (١٩٦٦-١٩٧٠)، كان المعدل السنوي المقرر في الخطة لزيادة إنتاجية العمل في الصناعة يساوي ٦٪، بينما كان الإنجاز الفعلي ٥,٧٪؛ وفي الخطة التاسعة (١٩٧١-١٩٧٥)، كان الهدف المخطط ٦,٨٪ وكان المنجز فعلاً ٦٪؛ وفي الخطة العاشرة (١٩٧٦-١٩٨٠) المخطط = ٥,٥٪، والمنجز = ٣,٢٪؛ وفي الحادية عشرة (١٩٨١-١٩٨٥) المخطط ٤,٢٪، والمنجز ٣,٢٪ أيضاً.

هذا كله وفق الأرقام الرسمية المعلنة، بينما تذهب تقديرات جاك سابير مثلاً *(في مقالة «**أزمات واختلالات الإقتصاد السوفييتي**» المنشور في مجلة «لانوفيل ألتيرناتيف»/ العدد*

٤/ ١٩٨٦) إلى أن المعدل السنوي الفعلي لزيادة الإنتاجية كان في الفترة ١٩٧٥-١٩٧٩ يوازي ٠,٤٧٪، وفي الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤ يوازي ناقص ٠,٠٧٪. وهذه التقديرات، للفترة بعد ثمانينيات ق ٢٠ على الأقل يؤكدها أغانبغيان، المستشار الإقتصادي لخروتشوف الذي أصبح لاحقاً مستشاراً لغورباتشوف، في كتابه **«البيريسترويكا»** المنشور في ١٩٨٧ .

٧-■ إن جميع الإصلاحات الإقتصادية التي اعتمدت، منذ خروتشوف مروراً بكوسيجين وصولاً إلى البيريسترويكا، لم تنجح في معالجة هذا الخلل. فجميع هذه الإصلاحات كانت تسعى إلى معالجة المعضلة عبر إحداث توازن بين مركزية التخطيط واستقلالية المشروعات، أو عبر تغليب استقلالية المؤسسات واعتماد مبدأ الربحية. ولكن المعضلة لم تكن تكمن هنا. وخلافاً لما يروجه حتى الآن، حتى بعد خراب البصرة، منظرو «آليات السوق والحساب الإقتصادي»، فإن المعضلة لا تكمن في مركزية التخطيط، بل في بيروقراطيته. فمركزية التخطيط لا تتنافى بالضرورة مع متطلبات التحديث التكنولوجي، بل يمكن أن تكون حافزاً لها، إذا اقترنت بالديمقراطية والإدارة العمالية الجماعية.

إن ما يتعارض مع متطلبات التحديث هي مصلحة البيروقراطي، ونمط الإدارة والتخطيط البيروقراطي اللذين يتيحان له تحقيق هذه المصلحة على حساب مصالح المجتمع ككل. والواقع، كما المنطق، يثبتان أنه كلما اتسع نطاق استقلالية المشروعات، كلما أصبح بإمكان المدير البيروقراطي أن يسعى بحرية أكبر إلى تحقيق هذه المصلحة دون أن يخشى الرقابة من أعلى، أو من الرأي العام. وهكذا فإن جميع الإصلاحات، التي كانت تغلف نفسها بأثواب أيديولوجية، أو بحسابات تقنية مجردة لحاجات الإقتصاد، كانت في الواقع من الزاوية الموضوعية، أقل تعبيراً عن حاجات الإقتصاد إلى النمو على المدى المتوسط والبعيد، وأكثر تعبيراً عن التغييرات في علاقات القوى بين مراتب ومراكز البيروقراطية في سياق صراعها وتناقضها الداخلي، وتلبية لمصالح المراتب والمراكز التي ترجح لصالحها كفة الصراع في اللحظة المعينة.

■ لنتابع تفحص الجانب الإقتصادي من المسألة من زاوية الوجه الآخر المتعلق بالإستهلاك. إن النقلة التي باتت مطلوبة، في شقها المتعلق بتطوير وسائل الإنتاج الجماهيري لسلع الإستهلاك الشعبي، كما في شقها المتعلق بالتحديث التكنولوجي، تتنافى متطلباتها كذلك مع نمط الإدارة البيروقراطي للإقتصاد، ومع مصلحة البيروقراطي المسؤول عن الإنتاج، بل هي هنا تتنافى أكثر.

إن الإنتاج الجماهيري واسع النطاق لمواد الإستهلاك الشعبي يفترض درجة عالية من

التوافق بين توجهات المنتجين، وبين حاجات المستهلكين، أو رغباتهم. وهذا يتطلب أن تتوفر لدى المنتجين الحساسية إزاء أذواق المستهلكين والقدرة على الإستجابة لمتطلباتها، وللتغيير الدائم في هذه المتطلبات، بتطوير وتحسين نوعية الناتج. وبدون ذلك، فإن المنتجات تبور دون أن تجد من يستهلكها إذا كانت تنتج بكميات كبيرة فعلاً. أما إذا كانت شحيحة بحيث يضطر المستهلك لشرائها رغم سوء نوعيتها لعدم توفر البديل، فإن عمرها القصير والحاجة المتكررة إلى إصلاحها وصيانتها تزيد الكلفة على المستهلك، وتبطل وظيفة الإنتاج الجماهيري للسلعة في رفع مستوى المعيشة. (ولذلك، فإن ارتفاع نسبة إنفاق العامل السوفييتي على سلع الإستهلاك المصنعة كالألبسة والأحذية، بالمقارنة مع الغرب، يعود ليس وحسب إلى ارتفاع أسعارها، بل أيضاً إلى تدني نوعيتها).

٨-■ في المجتمع الرأسمالي المتطور يتحقق التوافق بين توجهات المنتجين، وبين «رغبات» المستهلكين، ليس بفضل سحر آليات السوق الحرة، كما يزعم منظرو علم الإقتصاد البورجوازي، بل بفعل قوانين المنافسة الإحتكارية التي تملي التجديد التكنولوجي. وهذا التجديد يوفر بدوره مرونة عالية في تغيير النوعية وتأمين الإنسجام الفعلي، أو الظاهري بينها وبين حاجات السوق، كما يؤمن التحسين النسبي للنوعية تلقائياً، ويُمكّن من خفض كلفة الإنتاج بصورة جوهرية. يضاف إلى هذا العامل التخطيط الإحتكاري بما يوفره من آليات للتنبؤ باتجاهات السوق، ثم الخداع الذي تمارسه الإحتكارات على المستهلك بتقديم نوعيات أسوأ، ولكن بمظاهر خارجية أكثر بهرجة وتسويقها بفضل كلفتها المنخفضة، من جهة، وبفضل إنفاق أموال طائلة على وسائل الإعلان والتسويق التي باتت تقوم بدور حاسم في تشكيل الذوق الإستهلاكي العام، وفي «خلق» حاجات إستهلاكية مفتعلة لتوسيع السوق، من جهة أخرى.

وهكذا، فإن التوافق بين توجهات المنتجين وبين «رغبات» المستهلكين، الذي هو ضروري للإنتاج الجماهيري لسلع الإستهلاك الشعبي، يتحقق في ظل «الرأسمالية القائمة بالفعل» عبر تحكم المنتج الإحتكاري برغبات المستهلكين، وتخطيط الإنتاج وفق قدرات التحكم بالسوق، وليس وفق الحاجات الفعلية للمجتمع، وهو ينطوي على درجة عالية من التبديد للموارد والتبذير الإنفاقي المتعمد الذي يسجل حسابياً بصفته جزءاً من النمو الإقتصادي العام، ولكنه في الواقع هدر للموارد يخدم مصالح رأس المال الإحتكاري أكثر مما يخدم تلبية الحاجات الفعلية للمجتمع، أو إشباع الحاجات الحقيقية للمستهلك.

■ في اقتصاد مخطط يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج الرئيسية، ويدار بشكل جماعي من قبل العمال المنظمين ديمقراطياً كطبقة حاكمة، يمكن – نظرياً على الأقل – تحقيق التوافق بين توجهات المنتجين وحاجات المستهلكين، الضروري لتطوير الإنتاج

الجماهيري لسلع الإستهلاك بصورة عقلانية ودون هدر للموارد، وذلك بفضل كون المنتجين (المسؤولين عن توجيه الإنتاج وتحديد خياراته) هم أنفسهم المستهلكون، أو الأغلبية الساحقة منهم. فالنقاش الجماهيري الديمقراطي الحر لخيارات الإنتاج، بما يوفره من رقابة على قرارات المنتجين وتوجيه لها، ومن قدرة على تقييم الحاجات الفعلية للإستهلاك، والإدارة العمالية الجماعية والديمقراطية لوسائل الإنتاج، هي كلها عناصر تضمن هذا التوافق، خصوصاً في ظل إشاعة المعلومات عن الوضع الحقيقي للإقتصاد.

إن الإدخال والإستخدام الواسع النطاق لوسائل الإعلام والاتصال الحديثة التي باتت شائعة، وإشاعة أنظمة الكومبيوتر التي تسهل حل الجوانب الفنية لمعضلة التخطيط الجماعي، كما تسهل الإستمزاج الجماعي لأذواق وحاجات المستهلكين ورغباتهم، يمكن أن يساعد في توفير الشروط التقنية لضمان هذا التوافق إذا تأمنت شروطه السياسية والإجتماعية. فأجهزة الإتصال الحديثة، يمكن تنظيمها كشبكة تستخدم لنقل رغبات وتفضيلات المستهلكين للتأثير في توجهات المخططين، وفي قرارات جماعات المنتجين المسؤولة عن إدارة الإنتاج في المؤسسات. وهي الآن تستخدم بنفس الطريقة، في ظل «الرأسمالية القائمة بالفعل»، ولكن لخدمة هدف معاكس: لفرض التحكم برغبات المستهلكين، وإعادة تشكيلها، بما يخدم مصالح أباطرة الإنتاج الإحتكاريين.

٩- ■ ماذا عن إقتصاد مخطط يقوم على الملكية العامة ويدار بيروقراطياً؟

إن أذواق وحاجات المستهلكين هي آخر الإعتبارات التي ترد في الحسبان كعناصر في تشكيل قرارات وخيارات البيروقراطي المسؤول عن توجيه عملية الإنتاج في هذه الحالة. إن الإعتبار الرئيسي الذي يوجه خياراته هو مصلحته في الحفاظ على امتيازاته وتطويرها، وهذا يعني الحفاظ على الموقع في السلم البيروقراطي، والإرتقاء به ما أمكن. والسبيل إلى ذلك هو إظهار النجاح، الفعلي أو الخادع، في إنجاز أهداف الخطة وتجاوزها. وأهداف الخطة هي أرقام وكميات، ولا سبيل لتقييم نوعيتها وتوافقها مع حاجات المستهلكين، إلا إذا كانت الجهة المستهلكة مركز قوة ذا نفوذ في أعلى الهرم كالجيش مثلاً. ولذلك، فإن معضلة النوعية والتوافق مع الحاجات لا تبرز في قطاع الصناعات العسكرية، وهي لم تكن تبرز بنفس الحدة عندما كان الأمر يتعلق بالتركيز على إنتاج وسائل الإنتاج، حيث الجهات المستلمة (المستهلكة) للناتج هنا، هي أيضاً جهات ذات نفوذ، إن لم يكن في أعلى الهرم، فعلى الأقل في حلقاته الوسيطة. ولكن الجمهور العريض للمستهلكين، في ظل حالة الإستلاب التي يفرضها نظام السيطرة الشمولي، هي أقل الجهات نفوذاً للأسف، أقلها تأثيراً في صنع القرار اليومي.

■ ولذلك، فإن التوافق بين حاجات المستهلكين وبين نوعية الناتج هي آخر ما يتم الإلتفات له في المجرى الفعلي لقيادة توجيه العملية الإنتاجية. ويؤدي ذلك، إلى رداءة نوعية سلع الإستهلاك المنتجة عموماً، وإلى تعارض التكوين النوعي للناتج الإجمالي (أي النسبة التي تمثلها كل سلعة بالمقارنة مع الأخريات) مع حاجات المستهلكين، مما يعني بوار وتخزين كميات كبيرة من السلع لا تجد من يستهلكها رغم الحاجة الإجمالية الماسة إلى المزيد من سلع الإستهلاك. إن توسيع نطاق إستقلالية المشروعات يزيد الطين بلّة على هذا الصعيد. ولا يجدي في حل التناقض إدخال مبدأ الربحية، أو الحساب الإقتصادي مشفوعاً باعتماد الكمية المباعة، وليس المسلّمة، مؤشراً لتقييم درجة إنجاز أهداف الخطة.

فهذا المبدأ قد يجدي، جزئياً، عندما يتعلق الأمر بإنتاج وسائل الإنتاج التي تباع عادة إلى مؤسسات كبيرة قادرة على رفضها، إذا لم تكن نوعيتها ملائمة. أما بالنسبة للسلع الإستهلاكية المصنّعة فهي، خلافاً للإنتاج الكولخوزي، تصرف عادة عبر مخازن الدولة. وهي تعتبر مباعة بمجرد أن توافق على تسلمها مخازن الدولة، التي هي أيضاً – بدورها – تخضع لإدارات بيروقراطية يسهل إقناعها بالإستلام، بصرف النظر عن نوعية المنتوج، إما عبر آلية تبادل المنافع بين البيروقراطيين، أو باختصار بسبب عدم توفر البديل. لكل هذه العوامل، فإن النقلة التي بات مطلوباً إحداثها لدفع مسيرة تطور الإقتصاد والمجتمع، بينما هي لا تتنافى من حيث المبدأ مع نظام الملكية العامة والإقتصاد المخطط، بل على العكس تفترضهما، إلا أن متطلباتها تتناقض بحدة مع نمط الإدارة البيروقراطي للإقتصاد، ومع مصالح القائمين عليه.

■ من الزاوية الإقتصادية، فإن البيروقراطية وهيمنتها على السلطة الإقتصادية، أصبحت فائضة عن حاجة المجتمع واستنفذت دورها، بل وباتت عقبة تحتجز طريق النمو وتعرقله. باتت عقبة لكل الأسباب والعوامل التي شرحناها أعلاه. وباتت فائضة عن الحاجة للسبب التالي: بينما يستحيل إدارة وتنظيم الإقتصاد والمجتمع الرأسمالي بدون رأسماليين. فإن مجتمعاً واقتصاداً مخططاً يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج الرئيسية، مجتمع واقتصاد مرحلة الإنتقال إلى الإشتراكية، يصبح ممكناً تماماً إدارته بدون بيروقراطيين، بمجرد أن يتجاوز هذا الإقتصاد (والمجتمع) درجة من النمو تتيح إنتاج نسبة من الفائض قادرة على تلبية مختلف حاجات المجتمع بشكل متوازن نسبياً، وبمجرد أن يبلغ درجة من التطور الثقافي والحضاري للطبقة العاملة تمكنها من إدارته بصورة جماعية وديمقراطية.

■ في هذا بالذات تكمن السمة الإنتقالية للبيروقراطية، كونها ليست طبقة حاكمة جديدة، لأنها لا تستطيع أن تضمن استمرار توالد سلطتها بحكم الضرورة الإقتصادية، لا تستطيع أن تبني مجتمعاً على طرازها ولا إقامة نمط إنتاج خاص بها متميّز عن الرأسمالية، وعن الإشتراكية

بنفس الوقت. إن البيروقراطي، الذي لا يملك وسائل الإنتاج، بل ليس سوى سلطة التصرف بها مؤقتاً (طالما بقي في موقعه)، يستمد ضرورته من تخلف مجتمع الإنتقال إلى الإشتراكية، ويستنفذ دوره ويفقد وظيفته بمجرد أن يتجاوز المجتمع هذا التخلف، فيوضع البيروقراطي هكذا أمام الخيار: إما الارتداد إلى الرأسمالية التي تؤمن له حق تملك وسائل الإنتاج، وإما الزوال، كشريحة حاكمة، والاختفاء من مسرح التاريخ، وإفساح المجال أمام العمال ليستردوا أمانتهم التي أودعت إليه مؤقتاً، وليمارسوا حقهم الكامل في تولي السلطة في دولتهم.

١٠-■ هكذا تقضي الضرورة الإقتصادية، وهي الحاسمة في نهاية الأمر، ولكن: ماذا عن «البناء الفوقي»، ماذا عن الجانب السياسي من المسألة؟

إذا كانت النقلة المطلوبة لدفع مسيرة التطور باتت تطرح بإلحاح، من الزاوية الإقتصادية، إستحقاق إعادة سلطة التصرف بوسائل الإنتاج إلى أيدي العمال ليديروها بشكل جماعي، فإن من نافل القول، إن هذه السلطة لا يمكن ممارستها إلا بأسلوب ديمقراطي، عبر التنظيم الديمقراطي الشامل للعمال كطبقة حاكمة. فالإدارة الجماعية هنا، لا تعني فقط الديمقراطية العمالية في موقع الإنتاج، بل هي تعني بالضرورة الديمقراطية الشاملة في المجتمع، وفي ممارسة سلطة الدولة. هذا التحول الديمقراطي لم يعد فقط تفضيلاً أيديولوجياً، أو ضمانة لاتجاه التطور في المستقبل. بل لقد رأينا كيف أصبح ضرورة ملحة تتطلبها فوراً حاجات النمو الإقتصادي للمجتمع. فالنمو عبر التكثيف العمودي لاستغلال الموارد، بما ينطوي عليه من حاجات للتحديث التكنولوجي والإنتاج الجماهيري لسلع الاستهلاك، كان يتطلب إشاعة الديمقراطية في مختلف مناحي حياة المجتمع.

■ وكان هذا يعني إعادة الاعتبار للديمقراطية السوفييتية بمختلف معاييرها التي سادت خلال الشهور الأولى بعد ثورة أكتوبر، مع فارق جوهري من شقين: **الأول**، أن الطبقة العاملة باتت الآن أغلبية المجتمع، بينما كانت حينذاك أقلية؛ **والثاني**، أن الطبقات المالكة القديمة (من رأسماليين وكبار ملاك) لم يعد لها وجود في المجتمع، ورأس المال الصغير إنحسر وبات ميدان نشاطه هامشياً، وأصبح التناقض مع رأس المال، في الجوهر، تناقضاً مع عدو خارجي، مع الإمبريالية العالمية التي تمارس ضغطها العسكري والإقتصادي من خارج البلاد. وهذا الفارق يلعب دوره لصالح العودة إلى الديمقراطية السوفييتية، واستقرارها.

■ العودة إلى الديمقراطية السوفييتية كانت تعني: إعادة الاعتبار لمبدأ التعددية الحزبية وإلغاء احتكار الحزب البيروقراطي الحاكم للسلطة، وإطلاق حرية العمل والتنظيم والدعاية والنشر لجميع الأحزاب التي تلتزم الخيار الإشتراكي وتحترم الأساس الدستوري لنظام الملكية

العامة والسمة العمالية للدولة، وضمان حقها في تداول السلطة عبر الوسائل الديمقراطية بانتخابات حرة لجميع الهيئات السوفييتية والمنظمات الإجتماعية (النقابات، إلخ..)، إنتخابات تجري على قاعدة حرية الترشيح والإنتخاب والدعاية دون قيود، وعلى أساس مبدأ التمثيل النسبي.

■ إن حرية العمل وتداول السلطة لجميع الأحزاب السوفييتية (أي التي تلتزم مباديء الدستور السوفييتي كما أعلنت في مطلع ١٩١٨)، لم تكن تشكل خطراً على نظام الملكية العامة والمضمون الطبقي العمالي للسلطة الدولة، بل لقد أصبحت بالعكس، السبيل الوحيد لتوطيد نظام الملكية العامة ولتعميق السمة العمالية لسلطة الدولة بإعادتها من حيّز الحق الدستوري المفرغ من مضمونه، إلى حيّز الممارسة العلمية.

ومن زاوية حاجات المجتمع إلى النمو ومتابعة السير على طريق التحول الإشتراكي، كانت إعادة الإعتبار لمبدأ التعددية الحزبية، في إطار إحترام أسس النظام السوفييتي والتزام الخيار الإشتراكي، تضمن لجماهير العمال والشعب العامل عموماً، حق وإمكانية الإنتظام لممارسة السلطة، وإمكانية إتخاذ القرار الديمقراطي بشأن الخيارات الرئيسية الإقتصادية، كما الإجتماعية والسياسية، التي تطرح نفسها على المجتمع والتي تنعكس بالضرورة في برامج وخطط الأحزاب المختلفة. وليس ثمة، في سياق مرحلة الإنتقال إلى الإشتراكية، سبيل آخر يمكن للطبقة العاملة من خلاله أن تمارس، بصورة جماعية، سلطتها في التصرف بوسائل الإنتاج التي أصبحت ملكية للمجتمع موكلة إنتقالياً بيد الدولة، ولا سلطتها بالتصرف، جماعياً، بالفائض الإجتماعي المتولد عنها والتحكم باتجاهات وأولويات تخصيصه، وتوزيعه.

■ إلى جانب ذلك، فإن العودة إلى الديمقراطية كانت تعني إعادة الإعتبار لمبدأ الإنتخاب المباشر للمندوبين ومسؤولي الدولة على جميع المستويات، وحق إسترجاعهم وإلغاء تفويضهم في أية لحظة، وإعادة العمل بمبدأ تحديد رواتب الموظفين والمسؤولين وفقاً لمتوسط أجر العامل المؤهل، وإلغاء السرية المفروضة على موازنة الدولة (باستثناء جانبها المتعلق بالأمن القومي)، وإشاعة حرية تداول ونقاش المعلومات والمعطيات حول الواقع الإقتصادي والإجتماعي، وإعادة السلطة في مواقع الإنتاج، في الكولخوزات ومؤسسات الدولة، إلى الإدارات الجماعية المنتخبة مباشرة من قبل المنتجين أنفسهم.

١١-■ هذه النقلة كانت ضرورية، ولكن هل كانت ممكنة موضوعياً، وهل كان إحداثها يهدد بالخطر نظام الملكية العامة ومسار الإنتقال إلى الإشتراكية؟

لقد زالت تماماً الظروف الإقتصادية، وكذلك إلى حد كبير الاستراتيجية، التي كانت تملي

صون دكتاتورية الطبقة عبر فرض «دكتاتورية الطليعة». والاحتكار البيروقراطي للسلطة السياسية، إذا كان ضرورياً في أي وقت أصلاً، أصبح الآن فائضاً، وبات عقبة بوجه تطور المجتمع. وإذا كانت الديمقراطية السياسية، في ظل مجتمع رأسمالي يقوم على الملكية الخاصة، شكلاً فارغاً يحرم العمال من ممارسة السلطة بحكم الضرورة الإقتصادية، بحكم الاستلاب الإقتصادي المنبثق من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. إن هذا النظام يحرر العمال من التبعية الإقتصادية لرأس المال، إنه يعني إنجاز انعتاقهم الإقتصادي من حيث الجوهر، ويوفر بالتالي الأساس الموضوعي لإمكانية ممارستهم السلطة بشكل فعلي وكامل. وبالتالي، فإن الإستلاب الذي يقود إليه نظام السيطرة الشمولي البيروقراطي هو استلاب لا يجد أساسه في نظام الملكية السائد، بل هو بالعكس طاريء عليه، متناقض معه. وهكذا، فإن نظام السيطرة الشمولي هو حالة إنتقالية قامت بفعل ظروف معينة (ظروف التخلف والضعف إزاء العدو الإمبريالي)، وفقدت أساسها المادي بزوال هذه الظروف، إنه حالة طارئة لا تجد جذورها في نظام الملكية السائد في المجتمع، بل في تناقضاته.

■ وبقدر ما يوفر تطور المجتمع الإمكانية الإقتصادية لحل هذه التناقضات، بقدر ما تفقد هذه الحالة أساسها المادي. ومثل أي ظاهرة تتعلق بالبناء الفوقي، فإنها يمكن أن تستمر لفترة من الزمن بعد زوال أساسها المادي، ولكنها لا يمكن أن تستمر إلى مالا نهاية. وفضلاً عن أن استمرارها يعطل تطور المجتمع ويدخله في أزمة متفاقمة، فإن زوال أساسها المادي يُحتّم في النهاية زوالها، إما بالارتداد عن طريق الإنتقال إلى الإشتراكية، وإما بإخلاء المسرح وفسح المجال لإعادة الديمقراطية العمالية. وذلك هو ما أثبته التاريخ على كل حال. فقد ثبت أن نظام السيطرة الشمولي وانفراد الحزب البيروقراطي الحاكم بالسلطة ليس هو الضمان السياسي لمواصلة مسيرة الإنتقال إلى الإشتراكية، بل إن استمرار هذا النظام بعد زوال أساسه المادي أصبح في الواقع هو الذي يُعرّض هذه المسيرة للخطر.

■ لقد أصبحت الطبقة العاملة مؤهلة، موضوعياً، لممارسة السلطة السياسية في دولتها بنفسها وصون نظامها بشكل ديمقراطي دون الحاجة إلى «دكتاتورية الطليعة»، وبالتأكيد دون الحاجة إلى الاحتكار البيروقراطي للسلطة التي هي حاجة مشكوك بضرورتها أصلاً. فلقد أصبحت الطبقة العاملة أغلبية ثابتة ومستقرة في المجتمع، وأغلبية ساحقة (أكثر من ثلاثة أرباع المجتمع الفعال)، كما أصبحت على درجة عالية من الثقافة والتحصيل العلمي والتطور الحضاري والاستقرار الإجتماعي. ولذلك بات الاستحقاق الديمقراطي ممكناً تماماً، فضلاً عن كونه ضرورة للتطور.

قد يرى البعض في عناصر هذا الاستحقاق، شيئاً شبيهاً بسياسة الغلاسنوست التي أدخلها

غورباتشوف والتي يعتقد هذا البعض أنها هي السبب في انهيار التجربة. وسوف نناقش هذه الموضوعة الخاطئة في موقع لاحق، ولكننا نكتفي هنا بالقول: إن تأخير التحول الديمقراطي، الذي كان مستحقاً بإلحاح منذ سبعينيات ق ٢٠، هو الذي عَمَّقَ حالة الاستلاب الذي تعاني منه الطبقة العاملة، وحال دون إمكانية انتظامها بحرية للدفاع عن دولتها، وعن مسيرة انتقالها إلى الإشتراكية، في مواجهة خطر الرِدَّة الذي انبثق بالذات من داخل الحزب البيروقراطي الحاكم، والذي لم يكن النظام الشمولي قادراً على لجمه، لأن القاعدة الإجتماعية الموضوعية للرِدَّة كانت تتولد داخل البيروقراطية الحاكمة وبفعل تناقضاتها.

١٢-■ هل كانت الاستجابة لهذه الاستحقاقات، السياسية والإقتصادية، تعني الإنتقال فوراً إلى مجتمع إشتراكي؟

كلا بالطبع. لقد كانت تعني فقط تجاوز المنعطف نحو طور جديد، أكثر تقدماً، من أطوار مرحلة الإنتقال التاريخية إلى الإشتراكية، طور جديد تتطور فيه عملية الإنتقال وفق قوانينها «الطبيعية» كما اكتشفها ماركس وإنجلز، والتي لم يكن ممكناً أن تنطبق على الوضع في مجتمع متخلف، طور جديد تستكمل فيه العملية لحاقها بمستوى التطور الذي أحرزته الرأسمالية المتقدمة وتفوقها عليه، وتؤسس بذلك القاعدة المادية الحقيقية لمجتمع إشتراكي. حتى لو تمت الاستجابة لهذا الاستحقاق، فإن الحاجة كانت ستبقى قائمة إلى نمط الملكية الكولخوزي في الزراعة، وإلى نشاط رأس المال الخاص ضمن حدود معينة في القطاعات التي لا يسمح التطور التكنولوجي المحرز بشمولها بأفضليات الإنتاج الكبير، في الزراعة، والخدمات، وتجارة المفرق الصغيرة.

■ ولكن الإستجابة لاستحقاقات هذه النقلة المطلوبة كانت سوف تعني تعزيز نمط الملكية الإشتراكية في القطاع الرئيسي المهيمن في الإقتصاد والمجتمع، وإلغاء التناقضات القائمة داخله، مما يعني توفير قدرته على قيادة التطور الجامح للقوى المنتجة إلى المستوى الذي يؤمن القاعدة المادية – التقنية لقيام المجتمع الإشتراكي. ذلك هو إذن المغزى التاريخي للنقلة التي بات يتطلبها الوضع منذ مطلع سبعينيات ق ٢٠.

■ كانت الشروط الموضوعية لهذه النقلة قد نضجت تماماً. وباتت تمليها مصلحة المجتمع في متابعة مسار التطور. ولكن استحقاقاتها كانت تتناقض مع مصالح البيروقراطية الحاكمة. ولم تكن الطبقة العاملة قادرة على فرضها بسبب حالة الاستلاب والتشظي التي كانت ترزح تحتها. ولذلك، فإن الشروط الذاتية لإحداث هذه النقلة كانت غائبة. وبذلك دخل المجتمع في مأزق تاريخي.

وكانت تسمية هذا المأزق بعصر الجمود معبرة تماماً. فلقد كان المجتمع عالقاً في حالة من الجمود تجعله يراوح في المكان كانت تعني بدء التدهور الذي أخذ يصيب بسرعة جميع مجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. وتحت سطح المظهر الخارجي للجمود كانت تتفاعل الأزمة في عمق المجتمع، ويشتد التناقض بين الحاجة إلى الجديد وبين استمرارية القديم، الذي بات عميقاً ومهترئاً من الداخل. ومع تفاعل الأزمة كانت تتفاقم التناقضات في عمق المجتمع، ويحتدم، بالترافق معها، التناقض داخل صفوف الشريحة البيروقراطية الحاكمة خلف ستار الجمود والإجماع الظاهريين.

١٣-■ بهذا المنحى كان يتطور الوضع الداخلي للإتحاد السوفييتي في سبعينيات ومطلع ثمانينيات ق ٢٠، في عالم كانت تجيش أعماقه بتيارات التغيير التي تتلاطم أمواجها باتجاهات متناقضة. العالم الرأسمالي المتقدم كان قد استنفذ مرحلة الرواج والازدهار النسبي التي امتدت حتى أواخر ستينيات ق ٢٠، وبدأ يدخل مرحلة من الأزمة المديدة المركبة. والمغامرات العدوانية المتوالية كانت قد أنهكت الإمبريالية الأميركية وأجبرتها على الانكفاء المؤقت. وشهد عقد سبعينيات ق ٢٠ نهوضاً ملموساً للحركة الثورية العالمية التي حققت إنتصارات حاسمة في ڤيتنام وكمبوديا ولاوس، وفي البرتغال وأنغولا وموزامبيق، وفي اليمن وأثيوبيا، وفي نيكاراغوا وأميركا الوسطى عموماً، وأخيراً في أفغانستان وإيران.

■ كانت معظم هذه الانتصارات قد تحققت تحت قيادة أحزاب شيوعية، أو حركات ديمقراطية ثورية ترفع راية الإشتراكية العلمية، وتتأثر بعمق بالإنجازات الباهرة التي حققها الإتحاد السوفييتي على طريق التطور الإقتصادي والحضاري. وكانت هذه الانتصارات تلقي على كاهل الإتحاد السوفييتي عبئاً اقتصادياً إضافياً يضاف إلى عبء سباق التسلح، ويملي تقديم العون الإقتصادي والعسكري لهذه البلدان الحليفة التي تعاني جميعاً من التخلف المدقع، أو من دمار الحرب. ولكنها كانت أيضاً تعزز موقعه في توازن القوى العالمي القائم بين المعسكرين، وهي لفترة وجيزة خلقت لدى صانعي القرار السوفييتي شعوراً بالتفوق، دفعتهم إلى سياسة أكثر جرأة لتجاوز حدود لعبة تحسين المواقع في التوازن الدولي، كما تمثلت بمغامرة التدخل في أفغانستان التي أَخَلَّت بالحدود المتفاهم عليها، ضمناً أو صراحة، منذ مؤتمر يالطا، واستثارت رد فعل أمريكياً بعيد المدى. وسرعان ما تبين أن هذا الشعور بالتفوق لم يكن يستند إلى حسابات دقيقة، ولا ينبثق من نظرة شاملة لمجرى تطور الوضع الدولي. فتحت وهج الانتصارات الثورية الذي يبهر الأبصار، كانت بالمقابل تجري في العالم الرأسمالي تحولات عميقة ذات إتجاه معاكس.

■ فالرأسمالية، في مراكزها المتطورة، كانت تمر بمرحلة من التجدد الهيكلي العميق، كما

هو حال الرأسمالية عادة في مراحل أزماتها المديدة. رأس المال الاحتكاري كان يسعى إلى الخروج من الأزمة بثلاثة اتجاهات: التحديث التكنولوجي والهيكلي، وتصعيد سباق التسلح، وتشديد الآليات الإقتصادية لنهب العالم الثالث. الأزمة الرأسمالية كانت تعني فائضاً في تراكم رأس المال الاحتكاري.

وهذه الميادين الثلاث كانت تؤمن مخرجاً ولو مؤقتاً، من أزمة فيض التراكم وانخفاض معدلات الربح في المراكز. وتسارعت عمليات تصدير رأس المال إلى الأطراف الرأسمالية (بلدان العالم الثالث)، واتسع نطاقها بمختلف الوسائل: بالاستثمار المباشر، بالمشاركة الكومبرادورية مع رأس المال المحلي التابع، والأهم من ذلك: بالقروض. وأدى هذا إلى تسارع التحول الكومبرادوري للبرجوازيات الحاكمة، بما في ذلك البرجوازيات الوطنية التي تفاقمت داخلها عملية التدهور اليميني، كما أدى إلى تعميق التبعية في الأطراف وتعميق اللاتكافؤ في شروط التبادل التجاري الدولي لصالح المراكز المصنعة، وعلى حساب منتجي الخامات والمواد الأولية التي تدهورت أسعارها على نحو خطير.

١٤-■ شكل ذلك ضغطاً إضافياً على الاقتصاد السوفييتي، إقتصادات حلفائه في شرق أوروبا. ولكن التطور الأخطر الذي أدى إليه هو التحول في ميزان القوى الدولي لغير صالح السوفييت. فحركة عدم الانحياز، التي كانت عنصر توازن لصالحهم، دخلت في أزمة عميقة، وتلاشى تدريجياً مضمونها المعادي للإمبريالية، وتعززت داخلها الاتجاهات المعادية للسوفييت.

■ وكان التحريض الإمبريالي ضد التدخل في أفغانستان المبرر الخارجي والذريعة لهذه العملية، ولكنه لم يكن سببها الحقيقي الذي كانت له جذور أعمق في عملية التحول الكومبرادوري والتدهور اليميني لبورجوازيات الأطراف، وتعميق التشابك في المصالح بينها وبين رأس المال الاحتكاري الدولي. ومنذ مطلع ثمانينيات ق ٢٠ كانت آليات النهب الإقتصادي، قد وفرت الشروط لتدفق صاف للثروة ورأس المال من الأطراف باتجاه المراكز المتطورة مجدداً وبوسائل وقنوات مختلفة، وازدادت تعمقاً عملية استقطاب الثروة عالمياً لصالح بلدان المركز الإمبريالية، وأتاحت هذه العملية المناخ لاندفاع الإمبريالية نحو موجة جديدة من سباق التسلح كانت توفر للرأسمال الاحتكاري المتراكم ميداناً مربحاً للإستثمار، ومدخلاً لتعجيل عملية التجديد التكنولوجي والهيكلي، ولكنها كانت تلقي على كاهل الاقتصاد السوفييتي المتعثر عبئاً إضافياً، وتزيد من تدهوره.

■ وكان تحدي حرب النجوم الذي قذفه ريغان بوجه السوفييت القشة التي قصمت ظهر

البعير، وهي لم تكن مجرد قشة على كل حال. الخلاف الصيني – السوفييتي كان يزيد من وطأة هذا التحول في ميزان القوى الدولي، ومن إضعاف مواقع الإتحاد السوفييتي في إطار التوازن الدولي القائم. هذا الخلاف، الذي بلغ درجة القطيعة في أواخر ستينيات ق ٢٠، تحول بسرعة في سبعينياته إلى صراع قوى كبرى، ودخلت على خطه الإمبريالية الأميركية لتغذيته، ومارست سياسة الانفتاح على الصين بهدف تحييد وزنها في التوازن الدولي القائم بين المعسكرين. وفي أواخر سيعينيات ق ٢٠ لم تعد المسألة تقتصر على التحييد، بل بلغ الصراع مستوى من التوتر العسكري، الذي ألقى على كاهل السوفييت عبئاً إضافياً في سياق محاولتهم لحفظ التكافؤ الاستراتيجي، الذي كان يشكل حجر الأساس في التوازن الدولي القائم■

الفصل الثالث

في ظل التوازن الدولي والحرب الباردة، تفاقم أزمة الإنتقال إلى الإشتراكية

١- الأزمة، والتدهور الإقتصادي والحضاري
٢- الأزمة، وانعكاساتها في الأيديولوجيا الرسمية
٣- الأزمة، وتفاقم السمة الطفيلية للبيروقراطية، وانفصالها التدريجي عن الطبقة العاملة

[في منتصف سبعينيات ق ٢٠ كان السوفييت قد بلغوا ذروة إنجازاتهم في السباق الإقتصادي والحضاري مع المعسكر الإمبريالي. ومنذ ذلك الحين بدأت الفجوة تعود إلى الاتساع بالاتجاه المعاكس، لصالح البلدان الرأسمالية المتطورة، فالأزمة التي تولدت بفعل التخلف عن الاستجابة لاستحقاقات الطور الجديد من عملية الإنتقال إلى الإشتراكية، بدأت تمتد مفاعليها إلى مختلف مناحي حياة المجتمع لتقود إلى التدهور الإقتصادي والحضاري، والإنحطاط الأيديولوجي، وتعمق السمة الطفيلية للبيروقراطية الحاكمة، وتسارع انفصالها عن الطبقة العاملة والمجتمع عموماً:]

(١)

الأزمة والتدهور الإقتصادي والحضاري

١-■ التحولات التي كانت جارية في توازن القوى الدولي لغير صالح السوفييت، رغم أنها لم تكن السبب في الأزمة الإقتصادية، كانت مع ذلك تغذيها بعوامل إضافية تسارع من تفاقمها. على رأس هذه العوامل كان العبء المتزايد لنفقات سباق التسلح، وخصوصاً عندما بلغ هذا السباق ذروته بالإعلان عن البرنامج الأميركي لحرب النجوم. كان السباق يجري على قاعدة غير متكافئة من حيث انعكاساته على اقتصاد كل من البلدين.

■ هناك **أولاً**، الاختلاف النوعي في التأثير والوظيفة الإقتصادية للإنفاق العسكري بين النظامين الإجتماعيين، حيث كان الإنفاق العسكري عامل تنشيط للإقتصاد الأميركي الراكد، الذي يعاني من فيض التراكم في رأس المال، وعامل تحفيز لعملية التجديد التكنولوجي والهيكلي للبنية الرأسمالية، بينما هو في الاقتصاد السوفييتي عامل استنزاف للموارد وتبديد للفائض الإجتماعي.

وثمة **ثانياً**، التفاوت الكبير في نسبة العبء إلى الناتج القومي بين البلدين. فإذا كان حجم الدخل القومي للولايات المتحدة مايزال يوازي ضعف الدخل القومي السوفييتي، فهذا يعني أن الحفاظ على المساواة في الرقم المطلق للإنفاق العسكري بين البلدين كان يتطلب من السوفييت اقتطاع نسبة تتراوح من ١٤ إلى ١٥٪ من ناتجهم القومي للأغراض العسكرية لمجاراة الإنفاق الأميركي، الذي كان بالمقابل يساوي ٧,٥٪ من الناتج القومي للولايات المتحدة. وازدادت هذه النسب تفاوتاً مع اعتماد برنامج حرب النجوم، من جهة، ومع الجمود والتدهور في معدلات النمو الإقتصادي السوفييتي، من جهة أخرى.

■ **العامل الثاني**، كان ناجماً عن تعميق التفاوت في شروط التبادل التجاري الدولي، والانخفاض الحاد في أسعار المواد الأولية في السوق العالمية خلال ثمانينيات ق ٢٠. المواد الأولية كالنفط والغاز والخشب والمعادن، بالإضافة إلى الذهب، كانت ماتزال تشكل أكثر من ٦٠٪ من الصادرات السوفييتية. وأدى انخفاض أسعار هذه المواد إلى خلل متفاقم في الميزان التجاري مع العالم الرأسمالي، حيث لم يكن بالإمكان تعويضه بزيادة تصدير السلع المصنعة بسبب رداءة نوعيتها، وتدني قدرتها التنافسية في السوق الدولية. وأدت أزمة الزراعة المتفاقمة إلى تعميق هذا الخلل بسبب الحاجة إلى زيادة استيراد الحبوب، التي أصبحت تشكل ٢٠٪ من الواردات السوفييتية في منتصف ثمانينيات ق ٢٠. وبما أن التجارة مع الغرب الرأسمالي كانت تمول على الأغلب باعتمادات ائتمانية من المصارف الدولية الكبرى في بلدان المركز الإمبريالي، فقد أدى الخلل في الميزان التجاري إلى تعاظم الدين الخارجي السوفييتي، الذي بلغ في ١٩٨٤ أكثر من ١١ مليار دولار.

■ رغم أهمية هذه العوامل، فلقد كان يمكن تجاوز مفعولها لو حافظ الاقتصاد السوفييتي على وتائر نمو تزيد على ٤ أو ٥٪ في معدلها السنوي. كانت نسب النمو هذه هي الحد الأدنى الذي بدونه يستحيل تحقيق الأهداف الثلاثة التي يتوقف عليها توازن واستقرار النظام وهي : الحفاظ على التوازن الاستراتيجي في سباق التسلح، وتخصيص نسبة من الفائض كافية لأغراض الاستثمار ومواصلة النمو الإقتصادي، وضمان الحد الأدنى من الارتفاع المتصل، ولو الوئيد، في مستوى المعيشة. ولكن تفاقم أزمة المجتمع وتناقضاته إنعكس أولاً على وتائر النمو الإقتصادي، وقاد إلى تدهورها.

٢-■ قدمنا، في موقع سابق مؤشراً رقمياً على التباطؤ في معدلات النمو الذي بدأ يبرز كظاهرة متصلة منذ الخطة الخمسية التاسعة (١٩٧١-١٩٧٥). ففي هذه الفترة كان المعدل السنوي لنمو الدخل القومي يساوي ٥,٧٪ في المتوسط. وانخفض هذا المعدل، وفق الأرقام الرسمية، إلى ٤,٧٪ في الخطة العاشرة (١٩٧٦-١٩٨٠)، ثم إلى ٤٪ في الخطة الحادية عشرة (١٩٨١-١٩٨٥)، وسوف نرى أن الرقم الأخير كان مبالغاً به وفق الدراسات السوفييتية التي نشرت لاحقاً.

وكان هذا التدهور يشمل جميع المؤشرات الإقتصادية الرئيسية:

ـ **إجمالي الناتج الإجتماعي** كان قد ازداد بنسبة ٣٦٪ خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة (١٩٧١-١٩٧٥)، ثم انخفضت نسبة الزيادة إلى ٢٣٪ خلال الخطة العاشرة (١٩٧٦-١٩٨٠)، وإلى ٢٠٪ خلال الخطة الحادية عشرة (١٩٨١-١٩٨٥).

ـ أما **صافي الإنتاج المادي للفرد من السكان**، فقد كان إزداد بنسبة ٣٣٪ خلال سنوات الخطة الثامنة (١٩٦٦-١٩٧٠)، ثم انخفضت نسبة زيادته إلى ٢٤٪ في الخطة التاسعة (١٩٧١-١٩٧٥)، ثم إلى ١٨٪ في الخطة العاشرة (١٩٧٦-١٩٨٠)، وإلى ١٥٪ طيلة سنوات الخطة الحادية عشرة (١٩٨١-١٩٨٥).

ـ **المعدل السنوي لنمو الناتج الصناعي**، إنخفض من متوسط قدره ٧,٤٪ خلال الخطة التاسعة (١٩٧١-١٩٧٥)، إلى ٤,٤٪ سنوياً خلال الخطة العاشرة (١٩٧٦-١٩٨٠) إلى٣,٧٪ خلال الخطة الحادية عشرة (١٩٨١-١٩٨٥) وفق الأرقام الرسمية.

ـ أما **الناتج الزراعي**، فقد كان تدهوره النسبي أكثر حدة، فالمتوسط السنوي لمعدل نمو الناتج الزراعي الذي كان في الخطة الثامنة (١٩٦٦-١٩٧٠) يبلغ ٣,٩٪، إنخفض بحدة إلى ٠,٥٪ خلال فترة الخطة التاسعة (١٩٧١-١٩٧٥)، ثم أصبح ١٪ في الخطة العاشرة (١٩٧٦-١٩٨٠)، و١,١٪ في الخطة الحادية عشرة (١٩٨١-١٩٨٥) وفق الأرقام الرسمية.

ـ **المعدل السنوي لزيادة الدخل الحقيقي للفرد من السكان**، إنخفض من ٤,٤٪ خلال الخطة التاسعة (١٩٧١-١٩٧٥)، إلى ٣,٤٪ خلال الخطة العاشرة (١٩٦٧-١٩٨٠)، ثم إلى ٢,٢٪ خلال الخطة الحادية عشرة (١٩٨١-١٩٨٥) وفق الأرقام الرسمية.

■ الحقيقة أنه، فضلاً عن هامش المبالغة النسبية في هذه الأرقام الرسمية الذي يمكن تفحصه من مقارنتها مع التقديرات الغربية للنمو السوفييتي الحقيقي، وهي مقارنة تتسع فجوتها خلال الفترة التي أعقبت ١٩٧٠، فضلاً عن ذلك تتوفر الآن دراسات سوفييتية تعطينا صورة أكثر دقة حول التدهور في نسب النمو خلال «عهد الجمود».

من هذه الدراسات مؤلف أغانبغيان، المستشار الإقتصادي لغورباتشوف، المنشور في ١٩٨٧ بعنوان «**البيريسترويكا**»، وهو يوضح بدقة حسابية أن المعدل الحقيقي للنمو الإقتصادي خلال الخطة الحادية عشرة (١٩٨١-١٩٨٥) كان في الواقع يساوي صفراً إذا أخذنا بعين الاعتبار الزيادات المعلنة، أو الخفية في الأسعار خلال تلك الفترة *[آبيل أغانبغيان Aganbegian: «**البيروسترويكا**»/ الطبعة الفرنسية لعام ١٩٨٧، ص١٠].*

■ يذهب هذا التقرير أبعد قليلاً من تقديرات سابير الذي يقترح أرقاماً لمعدلات نمو إجمالي الناتج الإجتماعي توازي ٢,٦٪ كمتوسط سنوي للفترة ١٩٧٦-١٩٨٠، و١,٧٪ كمتوسط سنوي للفترة ١٩٨١-١٩٨٥.

وتجد هذه التقديرات تأكيداً لها في حقيقة أن الكمية الفعلية للناتج من الفحم والفولاذ قد

تراجعت بالأرقام المطلقة سنة بعد أخرى خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٢. وانخفضت الأرقام المطلقة لكمية الناتج من الآلات خلال السنوات ١٩٧٩ و١٩٨٠ و١٩٨١، ومن السيارات خلال السنوات ١٩٨١ و١٩٨٢. وفي ١٩٨٥، إنخفضت كمية الإنتاج من النفط والفحم والفولاذ والإسمنت والعديد من المنتجات الصناعية الأخرى.

■ أدى ذلك إلى تدهور النسبة بين معدلات النمو السوفييتية، وبين معدلات النمو في البلدان الرأسمالية المتطورة، رغم الأزمة التي كانت تعاني منها هذه الأخيرة. خلال الفترة الممتدة من ١٩٢٩-١٩٦٧، كان المتوسط السنوي لمعدل نمو الناتج الصناعي في الإتحاد السوفييتي يوازي ١١٪ (وفق الأرقام الرسمية)، بينما كان هذا المتوسط يبلغ ٤٪ سنوياً في الولايات المتحدة، و٢,٥٪ سنوياً في بريطانيا. وإذا كانت المبالغة تتطلب، ربما، تخفيض الرقم السوفييتي بنقطة أو نقطتين، فإن الفارق يبقى واسعاً لصالح السوفييت.

منذ ١٩٧٥ إنقلبت هذه العلاقة إلى ضدها، وأصبحت معدلات النمو في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان. رغم تراجعها بفعل الأزمة، تتفوق على معدل النمو السوفييتي. وخلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ كانت النسبة الإجمالية للنمو الإقتصادي في الإتحاد السوفييتي أقل من ثلثي نسبة النمو التي حققها الاقتصاد الأميركي خلال نفس الفترة. وكذلك كان الحال في الفترة ١٩٨١-١٩٨٥.

وهكذا كان واضحاً، أن الفجوة في السباق الإقتصادي تتسع لصالح البلدان الإمبريالية. وأدى هذا إلى تراجع حصة الإتحاد السوفييتي من إجمالي الناتج العالمي من ١٥٪ عام ١٩٦٠، إلى ١٣٪ عام ١٩٨٠، بينما ارتفعت حصة مجموع بلدان منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي (٢٤ بلداً رأسمالياً) من ٦٢٪، إلى ٦٣٪ خلال نفس الفترة.

٣-■ رأينا سابقاً أن النقلة المطلوبة لدفع مسيرة التطور الإقتصادي كانت تتطلب الارتقاء بمعدل زيادة إنتاجية العمل، ولكن التخلف عن الاستجابة للإستحقاقات السياسية والإجتماعية لهذه النقلة، أدى إلى تدهور على هذا الصعيد أيضاً. أوردنا سابقاً الأرقام الرسمية والمصححة لمعدلات إنتاجية العمل في الصناعة خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ التي تشير إلى تراجع واضح.

أما في الزراعة، فإن المعدل السنوي للزيادة في إنتاجية العمل إنخفض وفق التقديرات الرسمية من ٦,٦٪ خلال الفترة ١٩٦٦-١٩٧٠، إلى ١,٣٪ خلال فترة ١٩٧١-١٩٧٥، ثم أحرز ارتفاعاً طفيفاً إلى ٢,٩٪ خلال فترة ١٩٧٦-١٩٨٠، وعاد لينخفض إلى ٢,٦٪ في ١٩٨١-١٩٨٥.

ويقدر أغانبغيان أن إنتاجية العمل في الزراعة السوفييتية توازي ٢٠٪ من مثيلتها في الولايات المتحدة في ثمانينيات ق ٢٠، رغم أن الإتحاد السوفييتي ينتج أربعة أضعاف كمية الجرارات التي تنتجها الولايات المتحدة. ويعلن أندروبوف، في نفس الفترة، أن ثلث ساعات العمل مدفوعة الأجر في الإتحاد السوفييتي تضيع عبثاً. وواضح أن هذا لا يعود إلى «كسل» العمال، بقدر ما يعود إلى سوء الإدارة البيروقراطية، والتناقض الذي بات يزداد حدة بينها وبين جماهير العاملين في مواقع الإنتاج.

■ إذا كانت النقلة المطلوبة لدفع مسيرة التطور تستلزم الإنتقال إلى مرحلة الإنتاج الجماهيري لسلع الاستهلاك لتحسين مستوى المعيشة بشكل عام، فإن الإخفاق في تلبية استحقاقات هذه النقلة أدى إلى العكس. فالشحة النسبية في زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية، وتدني نوعيتها، إنعكست تدهوراً مضطرداً في معدل الزيادة السنوية للإنفاق الاستهلاكي للفرد من السكان، الذي انخفض من ٥,١٪ كمتوسط سنوي خلال الفترة ١٩٦٦–١٩٧٠، إلى ٢,٩٪ خلال الفترة ١٩٧١–١٩٧٥، ثم إلى ٢,٢٪ كمتوسط سنوي للفترة ١٩٧٦–١٩٨٠، وإلى ١,٨٪ لعام ١٩٨١. وقد شمل هذا التدهور جميع سلع وخدمات الاستهلاك الشعبي، باستثناء الانفاق على السلع المعمرة الذي ارتفع إرتفاعاً طفيفاً في فترة ١٩٧١–١٩٧٥، ثم عاد لينخفض بحدة في عام ١٩٨١. ومساحة البناء المتاحة للسكن بالنسبة للفرد الواحد من سكان المدن، والتي كانت تزداد بمعدل متر مربع واحد كل خمس سنوات من ١٩٦٥–١٩٧٥، إزدادت بمعدل ٠,٩ متر مربع من ١٩٧٦–١٩٨٠، وبمعدل ٠,٨ متر مربع من ١٩٨١–١٩٨٤. إن السبب في هذا التدهور لا يعود إلى تناقض الحاجات الإستهلاكية للسكان، بل إلى تخلف قدرة الاقتصاد على تلبيتها.

٤–■ أين يكمن السبب في هذا التدهور الإقتصادي؟

لقد أوضحنا في الصفحات السابقة السبب الجوهري الذي يكمن وراء الأزمة في المجتمع السوفييتي، بمختلف مناحي حياته، والتناقضات الإجتماعية التي تتفاعل فيه لتؤدي إلى هذه الأزمة. وفي المجال الإقتصادي أبرزنا بشكل خاص محاور التناقض بين حاجات الاقتصاد إلى النمو، وبين القيود التي يفرضها نمط الإدارة والتخطيط البيروقراطي، تلك القيود المنبثقة من المصالح الملموسة للبيروقراطية كشريحة إجتماعية. وسوف نشير إلى بعض المظاهر التي يتجلى عبرها هذا التناقض، ويتمظهر بصفته سوء إدارة ولا عقلانية في التخطيط.

ولكن ينبغي التأكيد **أولاً**، أن ثمة فارقاً جوهرياً بين الأزمة الإقتصادية في الإتحاد السوفييتي حينذاك وبين الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد الرأسمالي. إن المظهر الرئيسي الأبرز للأزمة

السوفييتية هو التناقض بين تدني قدرة الاقتصاد على إنتاج سلع وخدمات الاستهلاك الشعبي، وبين تنامي الحاجات الاستهلاكية والقدرة الشرائية للسكان. أما الأزمة الرأسمالية فتميزها ظاهرة معاكسة: فيض الإنتاج بالمقارنة مع سعة السوق. والأزمة الإقتصادية السوفييتية تجد سببها المباشر في التدني النسبي للموارد المتاحة للإستثمار، بينما تعود الأزمة الرأسمالية إلى التراكم الفائض في رأس المال، مقابل تدني معدل الربح الذي يثبط الاستثمار. وتشير هذه الحقيقة إلى الخطأ الفاحش الذي يقع فيه «علماء السوفييتولوجيا» ومنظرو الردَّة، حين يحاولون تحليل أزمة الاقتصاد السوفييتي باستخدام المعايير والمفاهيم المشتقة من معضلات الاقتصاد الرأسمالي، وبتقديم الوصفات الجاهزة لعلم الاقتصاد البورجوازي علاجاً لها، وهو على أي حال خطأ متعمد يعكس مصالح معينة.

■ من الزاوية الإقتصادية التقنية، يمكن تفسير أسباب التدهور في نسب النمو بإعادتها إلى الزيادة المضطردة في حجم الاستثمار الضروري من أجل الحصول على نسبة محددة من النمو في الناتج المادي. ولكن هذا التفسير يشير إلى النتيجة، إلى المظهر التقني الذي تتجلى عبره الأزمة، وليس إلى سببها الجوهري. فالزيادة في حجم الاستثمار الضروري لإحداث نسبة نمو معينة، هي ظاهرة تعود بدورها إلى الكلفة المتنامية للنمو عبر التوسع الأفقي في استغلال الموارد، من جهة، وإلى التدني في معدل إنتاجية العمل، من جهة أخرى.

إن تجاوز هذين العاملين يتطلب التكثيف العمودي لاستغلال الموارد، والتحديث التكنولوجي، ورفع مستوى المعيشة عبر الإنتاج الجماهيري لسلع الاستهلاك، وتحسين نوعيتها، وتسوية التناقضات في علاقات الإنتاج السائدة داخل المؤسسات، وعلى مستوى الاقتصاد ككل. ولهذه المتطلبات شروطها الإجتماعية – السياسية التي أشرنا إليها سابقاً. وبسبب ذلك لم يكن ثمة من سبيل لإيجاد علاج للأزمة بالوسائل التقنية المحضة.

■ إن قوى الردَّة، ومن يشجعها في المعسكر الإمبريالي، كانت تدرك هذه الحقيقة جيداً، وخلف ستار وصفات العلاج التقنية التي كانت تقترحها، كان يكمن السعي إلى حل التناقض باتجاه رجعي عبر الإرتداد إلى الرأسمالية، وهو حل ثبت بالملموس، أنه لا يقدم علاجاً لحاجات الاقتصاد إلى النمو والتطور، بقدر ما يلبي مصالح قطاعات البيروقراطية الطامحة إلى التخلص من قيود الملكية العامة لوسائل الإنتاج، ومصالح حمايتها وحلفائها من أباطرة رأس المال الاحتكاري في الغرب.

■ إن درجة الهدر في الموارد التي كانت تنطوي عليها آليات الإدارة البيروقراطية، المنبثقة من مصالح القائمين عليها، تتضح من النماذج التالية التي نوردها على سبيل المثال: فقد

كشفت دراسة سوڤييتية نشرت عام ١٩٨٦ أن مستودعات المؤسسات كانت تكتنز مخزوناً هائلاً من الموارد والمواد الخام في جميع فروع وقطاعات الاقتصاد السوڤييتي، وأن المخزون المكتنز قد ازدادت كمياته بنسبة ١٨٤٪ في الفترة ١٩٧٧-١٩٨٥ *(لا تسيس: «حول تطور آلية الإقتصاد» مجلة كومونيست/ عدد ١٣/ ١٩٨٦)*.

في ١٩٨٥، أظهرت دراسة أخرى أن ربع الإنتاج السوڤييتي من الأسمدة الكيماوية، والبالغ حوالي ٣٠ مليون طن سنوياً (الأعلى في العالم)، يجري تبديده بسبب سوء التعبئة والتخزين والهدر أثناء النقل *(صحيفة ليبراسيون الفرنسية في ١٩٨٥/١٠/٢، نقلاً عن ترود السوڤييتية)*.

■ وفي تقريره أمام اللجنة المركزية في حزيران(يونيو) ١٩٨٥، يحدد غورباتشوف المعضلات الرئيسية التي تعطل نمو الاقتصاد السوڤييتي، بما يلي :التخلف التكنولوجي، رداءة نوعية العديد من المنتجات الصناعية، عدم التوازن في التخطيط، الهدر المزمن للطاقة والمواد الخام، والمردود المتدني بالمقارنة مع مستويات عالية من الاستثمار.

إنه المبدأ الذي تمليه مصالح الإدارات البيروقراطية: أكبر كمية من الموارد لقاء أقل حصة من أهداف الإنتاج. وكان يزيد من وطأة هذا الهدر البيروقراطي للموارد، تضخم الأعباء التي باتت تتحملها الدولة من أجل تثبيت أسعار المواد الأساسية، وخصوصاً الغذائية، ومن أجل استمرار نظام الضمانات الإجتماعية، وغير ذلك من الإلتزامات النابعة من مستلزمات النظام الإجتماعي القائم. وبسبب التدهور في معدلات نمو الناتج الزراعي، وازدياد كلفته بفعل الهدر البيروقراطي، بلغت الكلفة التي تتحملها الدولة لدعم اللحوم ومنتجات الألبان ٥٠ مليون روبل سنوياً في منتصف ثمانينيات ق ٢٠.

ويمكننا أن نتصور كلفة نظام التأمينات الإجتماعية، إذا علمنا أنه في عام ١٩٧٦ كان ٣٤ مليون شخص، أي واحد من سبعة من مجموع السكان، يتقاضون معاشاً تقاعدياً بسبب تجاوزهم سن العمل، وكان ٩ ملايين طفل، أي حوالي ربع عدد الأطفال دون سن الدراسة الابتدائية يخضعون للعناية في دور الحضانة والرياض المجانية. ويكشف أغانبغيان أن الدعم الذي تقدمه الدولة لتثبيت أسعار السلع والخدمات الأساسية كان في ثمانينيات ق ٢٠ يتراوح بين ٢٠ و٢٥ ٪ من الإنفاق الإجمالي.

٥-■ هذا التدهور الإقتصادي أدى إلى، وترافق مع، تدهور شامل في مجالات الحياة الثقافية والحضارية والإجتماعية. وكان من أبرز علامات هذا التدهور تسارع التخلف التكنولوجي واتساع الفجوة التكنولوجية بين الإتحاد السوڤييتي والغرب الإمبريالي. فالخبرة التقنية والعلمية المتوفرة كانت تمكن الإتحاد السوڤييتي من أن ينتج، وكان ينتج فعلاً، أرقى

أنواع الكومبيوترات المتقدمة، ولكن فقط ٣٢٪ من المؤسسات التي تشغل أكثر من ٥٠٠ عامل كانت تمتلك جهاز كومبيوتر، بينما النسبة في الولايات المتحدة واليابان بلغت ١٠٠٪ تقريباً. رغم ذلك فإن معدل تشغيل الكومبيوتر في المؤسسة السوفييتية لا يتجاوز ١٢ ساعة يومياً، مع أن الخطط تنص على تشغيل يتراوح بين ١٨ و ٢٤ ساعة يومياً. ويتأكد بذلك أن المعضلة لم تكن تكمن في انعدام الطاقات التقنية للتحديث التكنولوجي، بل في انعدام مصلحة الإدارات البيروقراطية في الاستفادة من هذه الطاقات، وتشغيلها.

■ إلى جانب التدهور التكنولوجي كان التدهور الحضاري يتفاقم. متوسط العمر الذي كان في مطلع سبعينيات ق ٢٠ حوالي ٧٠ عاماً، إنخفض في ١٩٧٨ إلى ٦٨ عاماً، ثم ارتفع ببطء ليصل إلى ٦٩عاماً في ١٩٨٥.

المعدل السنوي لزيادة الإنفاق على التعليم للفرد الواحد من السكان، الذي كان ٢,٩٪ في الفترة ١٩٦٦– ١٩٧٠، إنخفض إلى ١,٥٪ في الفترة ١٩٧١–١٩٧٥، وإلى ١,٦ في الفترة ١٩٧٦–١٩٨٠، ثم إلى ١,٣٪ عام ١٩٨١. المعدل السنوي لزيادة الإنفاق على الخدمات الصحية للفرد الواحد من السكان، والذي كان ٣,٢٪ في الفترة ١٩٦٦–١٩٧٠، إنخفض إلى ١,٤٪ كمتوسط سنوي للفترة ١٩٧١–١٩٨٠، وانتهى إلى تراجع سلبي بنسبة ٠,٢٪ في عام ١٩٨١. نسبة الإنفاق على الخدمات الصحية من موازنة الدولة إنخفضت من ٥,٥٪ في منتصف السبعينات، إلى ٤,٦٪ في ١٩٨٥، ثم إلى ٤,٤ في عام ١٩٨٧.

معدل الجريمة الذي كان في ستينيات وسبعينيات ق ٢٠ أقل بكثير من مستواه في معظم البلدان الإمبريالية، إرتفع بسرعة ليتجاوز معدلات بلدان أوروبا الغربية، ويكاد يلحق بمعدل الجريمة في الولايات المتحدة. وأصبحت ظواهر الفساد والرشوة ونشاطات المافيا سمة عادية من سمات الحياة اليومية في المجتمع السوفييتي تنتشر على نطاق لا يمكن حصره.

التفاوت الإجتماعي في الأجور والثروات، إزداد تفاقماً بدوره. في منتصف ثمانينيات ق ٢٠، كان معدل الأجر الشهري للعمال يبلغ ٢٠٠ روبل في المتوسط. وكان معدل الأجر لعمال ومستخدمي الخدمات لا يزيد على ١٢٠ روبل شهرياً، ولعمال الصناعة المؤهلين يصل إلى حوالي ٣٠٠ روبل شهرياً. وبدءاً من النصف الثاني من ثمانينيات ق ٢٠، بدأت تنشأ قطاعات هامشية من السكان لا يزيد دخلها الشهري على ٥٠ روبل ■

(٢)

الأزمة، وانعكاساتها في الأيديولوجيا الرسمية

١-■ الأيديولوجيا الرسمية، التي تطورت خلال ستينيات وسبعينيات ق ٢٠، لتتخذ شكل منظومة متكاملة من الموضوعات والنظريات التي تعالج كافة قضايا الثورة العالمية، كانت ترتكز في رؤيتها وتحليلها للوضع الدولي، كما أسلفنا، إلى فكرة جوهرية شكلت حجر الأساس لبنيانها، هي فكرة **«المباراة بين النظامين العالميين»** بصفتها العامل الرئيسي المحرك لتقدم وانتصار الإشتراكية على نطاق دولي. ووفقاً لهذه الموضوعة، فإن «منظومة البلدان الإشتراكية»، بالإنجازات المتسارعة التي تحققها على طريق توطيد النظام الإشتراكي والإنتقال إلى الشيوعية، سوف تتمكن من اللحاق بالمعسكر الامبريالي، والتفوق عليه إقتصادياً واستراتيجياً، وتفتح بالتالي الطريق لانتقال العالم كله إلى الإشتراكية، وإن هذا التفوق يمكن تعجيله بقدر ما تكون المباراة سلمية، أي بقدر ما تنجح الطبقات العاملة والقوى المعادية للإمبريالية في العالم في لجم النزعات العدوانية للمعسكر الإمبريالي، وفي وضع حد لسباق التسلح.

■ لم يكن من الصعب تَبَيُّن الوظيفة الأيديولوجية لهذه الموضوعة التطورية الانتقائية التي كانت تتجاهل حقائق التاريخ وقوانين الصراع، وتحل الرغبات والأماني الذاتية بديلاً عنها. فالإعلان الرسمي عن أن المنظومة الإشتراكية العالمية بقيادة الإتحاد السوفييتي هي القوة الثورية الرئيسية في عصرنا، كان ينطوي على دعوة صريحة لإخضاع الطبقات العاملة، وحركات التحرر المناهضة للإمبريالية في العالم، لقيادة البيروقراطية السوفييتية، وتحويل «الأممية البروليتارية» إلى ستار أيديولوجي يموه على التماهي والإنسجام مع مصالحها الاستراتيجية، والحفاظ على التوازن الدولي القائم، وتحسين المواقع الحذر والمحدود في إطار صون هذا التوازن الدولي دون الإخلال به (بما ينطوي عليه هذا الإخلال من احتمالات مجابهة ينبغي تفاديها بأي ثمن لصالح التركيز على المباراة)، كان هو جوهر هذه المصلحة الاستراتيجية ولبها. ودور الحركة الثورية العالمية ينبغي إذن تقنينه ضمن هذه الحدود، حدود الضغط على الإمبريالية لدرء مخاطر نزعتها العدوانية، وأولاً وقبل كل شيء، لجم سباق التسلح.

■ وإذا كانت المباراة في البداية تقدم بصفتها صراعاً طبقياً على المستوى الدولي، فإن مفهوم الصراع بدأ يختفي تدريجياً ليحل محله مفهوم التنافس الإقتصادي السلمي، ولاحقاً مفهوم الانفراج والوفاق والتعاون بين النظامين لحل المشكلات المشتركة التي تعاني منها البشرية. لسنا بحاجة، الآن، إلى تحليل السمة الأيديولوجية لهذه الموضوعة، كونها وهماً أيديولوجياً

يزيف حقيقة الواقع الدولي القائم، ويراها من خلال منظور مصالح شريحة إجتماعية معينة.

■ ترتبط هذه الموضوعة بالإعلان المتكرر عن إنجاز بناء المجتمع الإشتراكي المتطور في الإتحاد السوفييتي، وتحوله المتسارع نحو المرحلة العليا من الشيوعية. ولقد أوضحنا سابقاً مدى التناقض بين هذا الإعلان الأيديولوجي، وبين واقع المجتمع السوفييتي، وأشرنا إلى وظيفته في طمس التناقضات الإجتماعية القائمة، والسائرة نحو التفاقم، في المجتمع وإنكار وجودها، وبالتالي في تعميق الإستلاب الإقتصادي والسياسي للطبقة العاملة واستكماله باستلاب أيديولوجي.

والحقيقة أن هذا الإعلان كان يلحق تشويهاً جسيماً بوعي الطبقة العاملة، ليس في الإتحاد السوفييتي وحسب، بل أيضاً بوعي جماهير العمال والشغيلة على نطاق عالمي. فهو يربط بين الإشتراكية كنظام إجتماعي وبين الهيمنة البيروقراطية، بل أكثر من ذلك، يربط بين نظام السيطرة البيروقراطية، وبين نظام الملكية العامة والإقتصاد المخطط الذي يقوم في مرحلة الإنتقال إلى الإشتراكية، وينحو إلى اعتبار هذه السيطرة البيروقراطية، بكل مساوئها المرئية، سمة طبيعية لأزمة من سمات الإنتقال إلى الإشتراكية، بل وأيضاً من سمات المجتمع الإشتراكي. وكان هذا، حتى في فترات الصعود التاريخي للبيروقراطية قبل سبعينيات ق ٢٠، يلعب دوراً شديد الضرر في تنفير قطاعات واسعة من العمال والشغيلة، خصوصاً في الغرب الرأسمالي، من الخيار الإشتراكي ويدفعها بعيداً عنه. فضلاً عن كون هذا التشويه لوعي الجماهير العمالية هو الثغرة التي يبدأ ينفذ منها الهجوم الأيديولوجي الليبرالي، في فترة التراجع وأزمة النموذج ثم إنهياره، ليبث الفكرة المسمومة القائلة بأن الإشتراكية خيار طوباوي، وأن نظام الملكية العامة والإقتصاد المخطط ينطوي على تناقضات متأصلة تحكم عليه بالهلاك الحتمي، وأن مسيرة الإنتقال إلى الإشتراكية كانت مجرد خطأ تاريخي.

٢-■ الإعلان الأيديولوجي الزائف عن إكمال بناء الإشتراكية المتطورة كان يقترن بموضوعة **«دولة الشعب كله»**، و**«حزب الشعب كله»**. ويبدو من السهل دحض هذه الموضوعة وفضح تناقضها مع التحليل الماركسي، واللينيني، لمسار التحول الإشتراكي ومع المفهوم الماركسي واللينيني للدولة. وفقاً لهذا المفهوم الماركسي فإن «دولة الشعب» هي خدعة زائفة، حتى في مرحلة الإنتقال إلى الإشتراكية، وفي المراحل الأولى من تطور المجتمع الإشتراكي، إذ حالما تبدأ الدولة بالتحول إلى دولة للشعب، دولة للمجتمع كله الذي زالت فيه الطبقات، فإنها في الوقت نفسه تسير نحو الإضمحلال والإختفاء كجهاز محترف لفرض القانون مستقل عن المجتمع ومنفصل عنه. والواقع السوفييتي كان يشير إلى العكس، بل إن نظرية «دولة الشعب» نفسها تتحدث صراحة عن تعزيز دور الدولة حتى في مرحلة التحول

من الإشتراكية إلى الشيوعية.

■ ينبغي البحث عن جذور هذه النظرية لا في أسس الإشتراكية العلمية، ولا في متغيرات العصر، بل في مصالح البيروقراطية التي تتطلب إقناع الشغيلة السوفييت بأن الإشتراكية قد أنجز بناؤها، وبأن الدولة التي تسيطر البيروقراطية على السلطة فيها، ينبغي أن تتعزز وتقوى، وتُحترم وتُطاع. فذلك هو وحده الذي يضمن تأبيد نظام السيطرة البيروقراطي. وذلك أيضاً يتطلب إقناعهم بأن حزب البيروقراطية الحاكم، أداتها لتنظيم نفسها كشريحة حاكمة ولفرض سيطرتها على المجتمع، ينبغي أن «يتعاظم دوره في حياة المجتمع إلى الحد الأقصى، لا أن يضعف في مرحلة بناء الشيوعية»، لقد أصبح هذا الحزب حزباً ليس للطبقة العاملة وحدها بل للشعب بأسره، فهو نخبة المجتمع التي لا غنى عن دورها «بسبب تعقد مهام البناء الشيوعي وتشعب أبعادها». لقد بدأت هذه النظرية تبرز وتتكرس تحديداً في الفترة التي كانت فيها البيروقراطية، في مصالحها وفي نمط حياتها وعلاقاتها الإجتماعية، تسير نحو الإنفصال التدريجي عن الطبقة العاملة، ومن ثم عن المجتمع بأسره.

■ هذه المنظومة الأيديولوجية، بإعلانها الإتحاد السوفييتي، كدولة، طليعة قائدة للتحول الثوري في العالم، كان لابد أن تستكمل برؤية شاملة لوظائف وأدوار القوى الرئيسية في الحركة الثورية العالمية: حركة الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المتطورة، وحركة التحرر الوطني في البلدان النامية. وهذه الرؤية لم تكن مستمدة كما هو واضح، من تحليل لواقع العالم الرأسمالي وتناقضاته، بل كانت مشتقة من موضوعة «المباراة بين النظامين» ومن متطلبات استراتيجية الحفاظ على التوازن الدولي.

■ **في البلدان المتطورة**، وجد هذا الاشتقاق غلافه الأيديولوجي في نظرية «**الإنتقال البرلماني إلى الإشتراكية**»، بما ينطوي عليه من إقتراب ملموس من المنظور الإصلاحي للإشتراكية – الديمقراطية، ومن ابتعاد مناظر عن المفهوم الإشتراكي العلمي للدولة. ويكمن جوهر هذه النظرية، ليس في كونها تعترف بإمكانية الإنتقال السلمي إلى الإشتراكية عبر البرلمان، فهذه الإمكانية لا يستبعدها ماركس وإنجلز منذ القرن الـ ١٩، بل في تجاهلها لضرورة إحداث تغيير جذري في المضمون الطبقي لسلطة الدولة من أجل ضمان الإنتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية، وتغاضيها عن دور الطبقة العاملة القيادي في هذه العملية. ولكن هذه النظرية كانت لها وظيفتها في إطار المنظومة المتكاملة للأيديولوجيا الرسمية السوفييتية، وهذه الوظيفة هي تحديد دور الحركة العمالية في البلدان الإمبريالية في نطاق الضغط على بورجوازيتها من أجل تخفيف حدة الحرب الباردة ولجم سباق التسلح واحترام التوازن الدولي القائم، والإشارة الضمنية إلى مراكز القرار الإمبريالية بأن الإتحاد السوفييتي لا يسعى إلى

تجاوز هذه الحدود.

■ **وفي البلدان النامية**، كانت نظرية «**طريق التطور اللا رأسمالي**» تلعب وظيفة مكملة. هذه النظرية كانت تبلغ الذروة في الوهم الأيديولوجي، وفي التناقض مع بديهيات المنهج الإشتراكي العلمي. فهي لا تنطوي على محاولة لحرق المراحل الطبيعية للتطور، كما يعتقد البعض، بل تنطوي على العكس تماماً: على تزيين أنظمة البورجوازية الوطنية في البلدان الرأسمالية المتخلفة، طالما تحتفظ هذه الأنظمة بعلاقات ودية نسبياً مع الإتحاد السوفييتي. فهي تنسب إلى هذه الأنظمة القدرة على شق طريق ثالث للتطور متميز عن الطريق الرأسمالي، بل أنها لا تستبعد إمكانية التحول إلى الإشتراكية تحت قيادة هذه الأنظمة، إذا توفرت شروط معينة. وهي بالتالي، تنطوي في الواقع على محاولة «تجميد» مسار التطور لهذه البلدان عند حدود مرحلة بناء رأسمالية وطنية مستقلة نسبياً عن الإمبريالية. وهي تدعو أحزاب الطبقة العاملة في هذه البلدان إلى دعم هذه المحاولة، والخضوع الذيلي لقيادة البورجوازية الوطنية، بل إلى التماهي معها، والإندماج في حزبها القائد والتخلي عن الاستقلال الأيديولوجي والسياسي، وحتى التنظيمي، لحركة الطبقة العاملة.

■ لقد حكم التاريخ، حتى قبل انهيار النموذج السوفييتي، على هذه النظرية، وأبرز مدى الوهم الأيديولوجي الذي تنطوي عليه، وبرهن مجدداً على صحة ودقة المفهوم اللينيني لقانون التطور المتفاوت الذي يحكم العالم الرأسمالي في مرحلة الإمبريالية، والذي يملي على البلدان النامية البقاء أسيرة الحلقة المفرغة للتبعية والتخلف، طالما تخضع لقيادة البورجوازية، التي هي، مهما كانت مستقلة، محكومة بفعل تطور مصالحها بالعودة إلى الاندماج من موقع التبعية في السوق الرأسمالية العالمية الخاضعة لسيطرة وتحكم الإحتكارات فوق القومية العملاقة. ولكن التحليل العلمي للواقع هو آخر اهتمامات منظري الأيديولوجية الرسمية للبيروقراطية السوفييتية، فنظرية التطور اللارأسمالي لم تكن في الواقع سوى تعبير أيديولوجي عن حاجة البيروقراطية الحاكمة إلى تعزيز تحالفها مع البلدان النامية، مهما تكن طبيعة أنظمتها، في إطار استراتيجية صون التوازن الدولي، والتحسين الحذر والمحدود لمواقعها في نطاقه.

■ ٣- حتى منتصف سبعينيات ق ٢٠ كانت هذه المنظومة الأيديولوجية تبدو متماسكة في منطقها، ولكنها كانت تنطوي على جوهر إنتقائي، على نظرة وحيدة الجانب للواقع تقوم على انتقاء عدد من ظواهره ومظاهره الخارجية، وتوليفها في نسيج منطقي شكلي، وتجاهل جوانبه الأخرى وتناقضاته. وهي لذلك لم تلبث أن بدأت تتصدع، وتكشف عن مضمونها الوهمي بفعل التحولات العميقة التي شهدها الوضع الدولي، بفعل تفاقم الأزمة داخل الإتحاد السوفييتي وبلدان «المنظومة الإشتراكية» نفسها، والأزمة الرأسمالية التي دفعت الإمبريالية

إلى تسعير سباق التسلح، وإحكام قبضتها الإقتصادية على البلدان النامية، وانهيار الاستقلال النسبي لأنظمة البورجوازية الوطنية، وتسارع تحولها الكومبرادوري وتدهورها اليميني، وتفكك حركة عدم الانحياز، وتفاقم الخلاف الصيني – السوفييتي، وأخيراً إتجاه الشيوعية الأوروبية، تحت مظلة إستراتيجية **«الإنتقال البرلماني»**، نحو شق عصا الطاعة على الإتحاد السوفييتي، وتبني سياسات تهادن الاستراتيجية الأطلسية لبورجوازياتها.

■ وهكذا بدأت الأسس المادية التي شُيِّدت عليها هذه المنظومة تتزعزع وتنهار تدريجياً. ولكن كما تشبثت البيروقراطية بدورها التاريخي بعد زوال قاعدته المادية، كذلك فقد تشبثت أيضاً بمنظومتها الأيديولوجية بعد انهيار أساسها المادي. وكانت النتيجة تفاقم أزمتها الأيديولوجية، كما تفاقمت أزمتها الإجتماعية، حيث بدأ يبرز الافتراق والطلاق الكامل بين هذه الأيديولوجيا وبين الواقع.

إتساع شقة هذا الافتراق مع الواقع دفع بمنظري هذه الأيديولوجيا إلى السعي إلى ترميمها، دون التخلي عن مضمونها، الذي لم يكن ينبثق من الواقع، بل من دورها ووظيفتها في التعبير عن مصالح البيروقراطية الحاكمة. فنظرية التطور اللارأسمالي جرت محاولة مصالحتها مع حقائق التحول الكومبرادوري، والتدهور اليميني لبورجوازيات العالم الثالث بالحديث عن مصاعب الطريق اللارأسمالي بسبب مواقف الاتجاهات المعادية للسوفييت داخل الأنظمة الحاكمة.

بعد ذلك جرى استبدالها بعبارة **«البلدان ذات التوجه الإشتراكي»** التي بدا وكأن ثمة ما يسندها في مسار تطور التجارب الثورية في اليمن وأثيوبيا وأنغولا وبلدان أخرى، ولكن هذه العبارة كانت غامضة ومطاطة عمداً بحيث يمكن أن يشمل بها أي بلد أو نظام تتطلب مصالح السياسة الخارجية السوفييتية التحالف معه. وهي رغم تغيير العنوان حافظت على مضمون نظرية التطور اللارأسمالي. وانحياز الشيوعية الأوروبية، أو حيادها إزاء استراتيجيات حلف الأطلسي، الذي أطاح بوظيفة نظرية «الإنتقال البرلماني» في البلدان الرأسمالية المتطورة، دفع إلى محاولة التعويض عنها بالتوجه مباشرة إلى بورجوازياتها الحاكمة بسلسلة من عروض الإنفراج ومبادرات خفض الحشد العسكري في وسط القارة، والمقترحات حول الأمن والتعاون الأوروبي، التي فتحت الطريق لاحقاً لأفكار غورباتشوف حول **«البيت الأوروبي المشترك»**.

■ موضوعة المباراة بين النظامين العالميين، بعد أن شذبت تماماً من مفاهيم الصراع الطبقي وتمحورت حول المنافسة الإقتصادية السلمية، نالت نصيبها من التصدع بعد أن بدأ السباق يتجه لصالح البلدان الرأسمالية المتطورة بفجوة متسعة باضطراد بفعل أزمة وجمود

الاقتصاد السوفييتي. وتحت ضغط تسعير سباق التسلح، تحوَّلت المباراة إلى لهاث وراء الانفراج والوفاق الدولي بأي ثمن، وفتحت الطريق أمام نظرية غورباتشوف حول التعاون بين النظامين لحل المشاكل المشتركة للبشرية.

وإزاء تفاقم أزمة المجتمع السوفييتي، وتعاظم شعور البيروقراطية بالحاجة إلى إصلاح نظامها وترميميه، جرى بهدوء طي يافطة «**الإشتراكية المتطورة**»، واستبدالها بعبارة «الإشتراكية القائمة بالفعل»، وهو تعبير بارع حقاً في إزدواجيته وغموضه المتعمد: فهو، من جهة، يسمح بالإعتراف بأن الإشتراكية القائمة تنطوي على «ثغرات» ومظاهر خلل، ومن جهة أخرى، يؤكد على تشخيصها باعتبارها مجتمعاً إشتراكياً قد أنجز بناؤه فعلاً ويعطي الإنطباع بأن هذه هي الإشتراكية التي أنتجها المسار الواقعي لحركة التاريخ بصرف النظر عن معضلاتها. وهو بالتالي، يحافظ على مضمون موضوعة الإشتراكية المتطورة وعلى وظيفتها، ويسعى في نفس الوقت إلى ترميمها والمصالحة بينها وبين الواقع. عبر هذا المسار المعقد تبلورت أيديولوجية «**الإشتراكية القائمة بالفعل**»، التي حافظت على مظهر التمسك بالماركسية – اللينينية، واللجوء الانتقائي إلى عباراتها ومصطلحاتها، ولكنها في الجوهر تعبير عن الأزمة الأيديولوجية التي كانت تغرق فيها البيروقراطية الحاكمة، بقدر ما تتعمق أزمتها الإجتماعية ويكشف التاريخ طبيعتها الإنتقالية التي استنفذت وظائفها. ولقد كان مضمون هذه الأيديولوجيا يمعن في الابتعاد عن منهج الإشتراكية العلمية، بقدر ما كانت البيروقراطية، محكومة بمصالحها، تسير على طريق الإنفصال المادي والإجتماعي عن الطبقة العاملة ■

(٣)

الأزمة، وتفاقم السمة الطفيلية للبيروقراطية، وانفصالها التدريجي عن الطبقة العاملة والمجتمع

١–■ تفاقم الأزمة الإقتصادية والإجتماعية العامة كان يسير بالتفاعل الجدلي مع تعاظم السمات الطفيلية للشريحة البيروقراطية الحاكمة، وتراكم إمتيازاتها، وتفشي الفساد والتفسخ في صفوفها. هذه السمات الطفيلية كانت تنبثق في الأصل من انتفاء الحاجة إلى الوظيفة التي تلعبها البيروقراطية في مجتمع ودولة الإنتقال إلى الإشتراكية، من استنفاذ دورها التاريخي، وتحولها إلى زائدة إجتماعية فائضة. وكان هذا يقود إلى تسارع تفسخها، وإلى سعيها الدائب لزيادة ومراكمة إمتيازاتها الإجتماعية، وثرواتها الشخصية. وأدى هذا إلى تفاقم التفاوت بين دخولها ومستوى معيشتها، وبين معدل الدخل ومستوى المعيشة السائد في المجتمع، وذلك عبر قنوات ووسائل مختلفة.

■ **أول هذه الوسائل،** هي الإمتيازات الرسمية المعلنة التي توفرها لها الدولة، وخصوصاً لفئاتها العليا. هذه الفئة العليا للبيروقراطية، التي تضم كبار مسؤولي الحزب وأجهزة الدولة على الصعيدين المركزي والمحلي ومدراء المؤسسات الإنتاجية والكولخوزية الكبيرة وقطاع متميز من الإنتلجنتسيا والتكنوقراط، كان حجمها لا يتجاوز حوالي نصف مليون (من مجتمع وصل تعداده إلى ٢٨٠ مليوناً)، وكانت معدلات دخلها الرسمي الذي توفره لها الدولة تصل إلى ٤–٥ أضعاف معدل الأجر العام، وترتفع أحياناً إلى عشرة أضعاف المعدل بالنسبة للبعض. ولكن الأهم من الأجر الرسمي هو التسهيلات الباذخة التي كانت تتمتع بها وتوفرها لها الدولة: مخازن خاصة للسلع الاستهلاكية الفاخرة والمستوردة، سيارات للتنقل الشخصي على حساب الدولة، ڤيلات وشقق مؤثثة أنيقة، إستراحات خاصة، أجنحة وغرف محجوزة في المستشفيات، إمتيازات لتعليم أطفالها، إلخ.. وكانت هذه التسهيلات تخضع لنظام مراتبي صارم، فتزداد كماً ونوعاً، كلما ارتقى الموقع الذي يحتله المسؤول المعني في السلم البيروقراطي.

■ **ثاني تلك القنوات،** هو الانخراط في نشاطات اقتصاد الظل الذي كان يجتذب قطاعات متسعة باضطراد من المراتب الدنيا والوسطى للبيروقراطية، والتي كانت تلمس التسهيلات الفاقعة المؤمنة للفئة العليا، وتتذمر منها، وتسعى إلى اللحاق بها عبر المكاسب التي تجنيها من استغلال موقعها الوظيفي للمشاركة مع سماسرة الظل ومع أرباب القطاع الخاص الذي كان بدوره يتسع في قطاع الزراعة والخدمات تحديداً. فقد ازدادت حصة القطاع الخاص من إجمالي الناتج القومي من ٩٪ عام ١٩٧٠، إلى حوالي ١٨٪ في عام ١٩٨٦، دون احتساب نشاطات اقتصاد الظل.

■ **ثالث تلك القنوات،** هو الفساد والنهب غير المشروع لموارد الدولة الذي اتسع في غياب الديمقراطية والرقابة الجماهيرية، حتى بات يكتسب أبعاداً هائلة، ويتفشى تدريجياً نحو قمة الهرم البيروقراطي. وفي عهد الجمود البريجينيڤي برزت للمرة الأولى في قمة النظام ظواهر الفساد والتواطؤ مع المافيا، وكان الجزء الظاهر من جبل الجليد تلك الفضائح التي كشف عنها عهد أندروبوف، والتي طالت عدداً من كبار المسؤلين في جمهوريات آسيا الوسطى والقفقاس، كان بعضهم يحتل مواقع هامة في الصف القيادي المركزي الأول للحزب، وكذلك شبهات الفساد التي حامت حول عدد من المقربين من بريجينيڤ وأفراد عائلته، وأخيراً فضيحة رومانوف الذي كان يحتل الموقع الثاني في الحزب خلال الفترة الأولى من عهد غورباتشوف.

٢–■ فترة **«عهد الجمود»** شهدت أيضاً، إستكمالاً للتحول النوعي في البنية الإجتماعية للحزب الحاكم والغلبة الساحقة للبيروقراطية على تكوينه. إبان انعقاد مؤتمر الحزب الرابع والعشرين (آذار/مارس ١٩٧١)، كان عدد أعضاء الحزب قد بلغ حوالي ١٤,٥ مليون عضو.

ولا تتوفر لنا معلومات رسمية عن التكوين الإجتماعي لعضوية المؤتمر، أو الحزب حينذاك. ولكن المحصلة التي انتهت إليها التحولات في بنية الحزب في منتصف ثمانينيات ق ٢٠ يمكن إستشفافها من المعلومات الرسمية المنشورة عند انعقاد المؤتمر الثامن والعشرين في تموز (يوليو) ١٩٩٠، والذي كان آخر مؤتمر يعقده الحزب وهو في السلطة. فقد باتت عضوية الحزب عند ذاك تبلغ ١٩,٢ مليون عضو، ٤٠,٦٪ من جسم العضوية يتشكل من بيروقراطية الحزب وموظفي الدولة والمدراء والانتلجنتسيا والتكنوقراط، ٦,٢٪ من منتسبي القوات المسلحة، ١٧,٤٪ من المتقاعدين وربات البيوت، ١٤,٥٪ من الفلاحين، وفقط ٢٠,٢٪ من العمال، والباقي من الطلبة وفئات متفرقة أخرى.

الدلالة الفاقعة التي تنطلق بها هذه النسب تصبح أكثر وضوحاً حين نضيف إليها المعلومات حول تكوين عضوية المؤتمر الحزبي، الذي انتخب للمرة الأولى منذ عقود في أجواء من الحرية النسبية، التي سمحت بها الغلاسنوست: ٤٨٪ من مندوبي المؤتمر كانوا من الجهاز الحزبي المتفرغ (في حزب يتفرد بالسلطة لأكثر من ٧٠ عاماً)، ٢٠٪ من مندوبي المؤتمر كانوا من كبار مسؤولي الدولة ومدراء المؤسسات، وفقط ٧٪ من مندوبي المؤتمر كانوا من العمال والفلاحين، والباقي من الإنتلجنتسيا والعسكريين والفئات الإجتماعية الأخرى.

■ ليس ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد أن هذه اللوحة لبنية الحزب الإجتماعية تختلف كثيراً عما كان عليه الوضع في منتصف ثمانينيات ق ٢٠، ودلالات هذه اللوحة واضحة: البيروقراطية بمختلف أوساطها ومراتبها أصبحت تشكل الكتلة الأولى، وتكاد تكون الغالبية، من مجموع عضوية الحزب، وهي تهيمن هيمنة مطلقة على مراتبه العليا المقررة، أما المنتجون الحقيقيون من عمال وفلاحين معاً، فإن نسبتهم بالكاد تتجاوز ثلث مجموع العضوية الحزبية. إن مقارنة هذه اللوحة بالتكوين الإجتماعي للجزء الفعال من السكان يكشف عن حجم الخرافة الأيديولوجية الكامن في نظرية «حزب الشعب كله» *(راجع الملحق٤ بعنوان: توزيع العضوية الحزبية على مختلف الفئات الإجتماعية)*.

■ لم يعد أعضاء الحزب المنغرسون في جسم الطبقة العاملة يشكلون سوى ٤٪ من الحجم الإجمالي للطبقة، أما وزنهم داخل الحزب فلا يتجاوز خمس العضوية الإجمالية. هذا التحول في بنية الحزب الإجتماعية كان واحداً من أبرز علامات عملية إنفصال البيروقراطية، كشريحة إجتماعية حاكمة، عن جسم الطبقة العاملة، وبالتالي إنفصال فئاتها العليا وعزلتها عن المجتمع.

كانت هذه العملية تترافق مع التمايز المضطرد للبيروقراطية، في مصالحها ومستوى

معيشتها ونمط حياتها وتكوينها الأيديولوجي، عن الطبقة العاملة وجسمها الإجتماعي. وتحول هذا التمايز تدريجياً إلى غربة، وبدأ يضرب، ويدمر الأساس الذي يرتكز إليه نظام السيطرة الشمولي البيروقراطي.

فالحزب، فضلاً عن كونه أداة بلورة الإرادة الجماعية للبيروقراطية كشريحة إجتماعية، كان يؤدي وظيفة أخرى بضمان سيطرتها على المجتمع من خلال جذوره الممتدة في جسم الطبقة العاملة، والفئات الإجتماعية الأخرى.

■ ولكن هذه الجذور بدأت تذوي تدريجياً وتتقطع، بفعل التحول في بنيته الإجتماعية وبفعل أسلوب الإجماع الظاهري الذي كان يهيمن على حياة وحداته القاعدية، ويفرغها من مضمونها، ويفرض عليها الرتابة والتفكك. ونظام السيطرة الشمولي، الذي كانت مجساته تتغلغل في مسامات المجتمع وتحصي على الناس أنفاسها، أخذت وظيفته تتحول إلى نقيضها. فالمجسات باتت تتقطع. والمصلحة في إخفاء المعلومات أو تزويقها، التي باتت تسيطر على العلاقة بين عناصر البيروقراطية وتكتلاتها ومراتبها، أفقدت المراتب البيروقراطية الدنيا وظيفتها في نقل نبض العمليات الجارية في عمق المجتمع، وتوصيله إلى أعلى. وازدادت هذه الحالة تفاقماً بفعل تنامي التناقضات داخل صفوف البيروقراطية، وتنافر مصالحها، ونمو التفاوت الإجتماعي بين مراتبها، وانتشار التذمر في مراتبها الدنيا والوسطى من حجم الإمتيازات المتاح لأوساطها العليا، في الوقت الذي كان فيه تفاقم الأزمة الإقتصادية يمسك بخناق أغلبية فئاتها الدنيا، ويجعل حياتها أكثر صعوبة. وبلغت الأزمة ذروتها حين باتت مراكز القرار، بفعل هذه العملية، معزولة تماماً عن حقائق الواقع الإجتماعي، وعاجزة عن تكوين صورة حقيقية عن الوضع المحيط بها.

■ وهكذا بدأ نظام السيطرة الشمولي يتصدع، ونشأ شعور عام بأن الوضع ليس على ما يرام، وأنه لا بد من التغيير. ولكن الإجماع على ضرورة التغيير، كان يخفي في طياته تنافراً بين أجنحة وتكتلات البيروقراطية وأوساطها المختلفة في مفهومها ورؤيتها لطبيعة التغيير المطلوب، تنافراً يتطابق مع التنافر في مصالحها.

■ إلى جانب الاستياء الغامض، الذي كان يشمل الصفوف البيروقراطية الدنيا من تدهور الوضع الإقتصادي وتفاقم إمتيازات كبار المسؤولين، كان ينمو التخوف في صفوف الفئة العليا من تدهور الوضع وتصدع أسس النظام، والإحساس المبهم بالحاجة إلى إصلاحه تفادياً لانفجاره.

وأهم من هذا كله، كان ثمة الضغط المتواصل من جانب ذلك الجناح من البيروقراطية

الذي أصبح يطمح إلى التخلص من نظام الملكية العامة، وحل التناقض القائم فيه لصالح الإرتداد إلى الرأسمالية وإزالة القيود التي تمنع تحويل ثرواته وامتيازاته المتراكمة إلى رأسمال. وهذا الجناح كان يمتد، عبر جميع مراتب البيروقراطية وأوساطها ويتحالف مع رأسماليي إقتصاد الظل. وبصرف النظر عن الشعارات والمطالب المرحلية التي كان يقدمها حينذاك، وهي مطالب محدودة ومتسترة، فلقد كان لضغط هذا الجناح، في سياق المناخ العام من الشعور بالحاجة إلى التغيير، الدور الفاعل والحاسم في التأثير على مجرى التطورات التي شهدها الإتحاد السوفييتي في النصف الثاني من ثمانينيات ق ٢٠، خصوصاً وأنه لقي تشجيعاً ودعماً حماسيين من جانب الإمبريالية ودوائر رأس المال الاحتكاري في الغرب، الذي كانت الرأسمالية فيه تمر بدورة من الانتعاش النسبي والنمو الإقتصادي، بدءاً من منتصف ثمانينيات ق ٢٠، لم تشهد مثيلاً لها منذ أواسط ستينياته ■

الفصل الرابع

البيريسترويكا وانتصار الرِدَّة

١- فشل البيريسترويكا
٢- «التفكير السياسي الجديد»، «وحدة العالم»، «الغلاسنوست»
٣- البيريسترويكا في المجال الإقتصادي
٤- إما الرِدَّة، أو التقدم نحو الديمقراطية العمالية
٥- نتائج الرِدَّة، بصفتها ثورة مضادة

(١)

فشل البيريسترويكا

١-■ بعد فترة تحسن نسبي قصير أدت إليها الإجراءات الانضباطية التي اتخذت في عهد أندروبوف، عادت معدلات النمو الإقتصادي إلى الانخفاض بحدة. خلال النصف الأول من ١٩٨٥ كان معدل نمو الناتج الصناعي قد انخفض إلى ٣,١٪، بالمقارنة مع ٤,٥٪ خلال الفترة المماثلة من ١٩٨٤. وانخفض إنتاج الحبوب إلى ١٩٥ مليون طن في ١٩٨٥، بينما كان هدف الخطة الخمسية الحادية عشرة الارتقاء بحجمه السنوي إلى ٢٥٠ مليون في العام نفسه. حجم الدين الخارجي للدولة كان قد ارتفع إلى ١٥,٥ مليار دولار في عام ١٩٨٥. نسبة الناتج من سلع الاستهلاك الأساسية للفرد الواحد من السكان، كانت قد جمدت عند الحدود التي حققتها في عام ١٩٧٥، ولم تحقق أية زيادة تذكر طيلة عشر سنوات.

[في عام ١٩٧٥، كان إنتاج الأقمشة القطنية يساوي ٢٦,١ متر مربع للفرد الواحد من السكان، وفي ١٩٨٥ بلغ ٢٧,٧ متر مربع. في ١٩٧٥ كان الناتج من الأقمشة الصوفية للفرد الواحد من السكان يوازي ٢,٩ متر مربع، وفي ١٩٨٥ انخفض إلى ٢,٤ متر مربع. في عام ١٩٧٥ كان الناتج من الأحذية الجلدية للفرد الواحد من السكان يساوي ٢,٧ زوجاً، وفي ١٩٨٥ أصبح ٢,٨ زوجاً].

■ كانت الأزمة الإقتصادية قد بدأت تتحول إلى ضائقة اقتصادية، وتنعكس بحدة على مستوى معيشة السكان وعلى قدرة البلاد الدفاعية وتغرقها في الديون. والشعور الإجماعي بضرورة التغيير الذي ساد صفوف البيروقراطية الحاكمة، والتخوف من مغبة انتشار التذمر والاستياء بين صفوف جماهير العمال، كان العامل الظاهري المباشر وراء إطلاق سياسة إعادة البناء (البيريسترويكا)، التي اعتمدت سياسة رسمية للحزب في المؤتمر السابع والعشرين المنعقد في مطلع ١٩٨٦. إنطوى برنامج البيريسترويكا، كما أقره المؤتمر، على تشخيص نقدي، صحيح إجمالاً، لمظاهر الخلل التي كانت تعترض نمو الاقتصاد وتطور المجتمع، ولكن **هذا التشخيص كان يقتصر على نقد مظاهر الخلل دون تحليل جوهرها الإجتماعي وأسبابها الكامنة.** والسبب في ذلك واضح: فالنخبة البيروقراطية الحاكمة لم يكن بمقدورها الاعتراف بأن مصالحها واحتكارها للسلطة هي السبب الجوهري الذي يعطل عملية التقدم. وفي مجال تقديم الحلول لمظاهر الخلل هذه، كانت المقترحات الملموسة التي انطوى عليها برنامج البيريسترويكا، في تلك المرحلة المبكرة، شديدة التواضع وقاصرة عن التناسب مع النفس

النقدي «الجريء» نسبياً الذي شخصت به مظاهر الخلل، وأبرزت مخاطرها. إن تواضع المقترحات الملموسة، والغموض المتعمد الذي انطوى عليه برنامج البيريسترويكا في مرحلته المبكرة، كان يعكس التنافر في المصالح الإجتماعية الذي كان يكمن وراء **الإجماع الظاهري** على ضرورة التغيير، وهو التنافر الذي كان في أساس **تناقضات البيريسترويكا**.

■ الهدف الذي حدده برنامج البيريسترويكا، كما تبلور في النصف الثاني من عام ١٩٨٥، هو تحديث الاقتصاد ورفع معدل الإنتاجية، بما يُمكّن من استئناف النمو على قاعدة تخفيض حجم الاستثمار، والإقتصاد في استغلال الموارد. وكان ثمة إدراك لحقيقة أن هذا الهدف يتطلب الإنتقال من النمو عبر التوسع الأفقي في استغلال الموارد، إلى النمو عبر التكثيف العمودي، وإن هذا يفترض بدوره تسريع عملية التجديد التكنولوجي والإنتقال إلى مرحلة الإنتاج الجماهيري لسلع الاستهلاك وتحسين نوعية الإنتاج.

■ لكن الوسائل التي اقترحت لإنجاز هذا الهدف كانت متواضعة، وقاصرة، وغير واقعية: التوسع في استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والأتمتة والالكترونيات والكيمياء الحيوية، عقلنة الاستثمار والتوفير في استخدام المعدات والخامات والطاقة عبر تقليص الطلب على مزيد من الاستثمارات من أجل تنفيذ أهداف الخطة. ولقد رأينا كيف يتناقض هذا المسعى مع نمط الإدارة البيروقراطي والمصالح التي تتولد عنه، ما يجعله غير واقعي. والاقتراح الملموس الوحيد الذي يتضمنه برنامج المؤتمر السابع والعشرين للتوصل إلى عقلنة الاستثمار، هو التركيز على تحديث المؤسسات القائمة، بدل التوسع في بناء مؤسسات جديدة. ولكن هذا لا يحل جوهر المشكلة، وكان هذا واضحاً كما يبدو لواضعي البرنامج أنفسهم. ومن هنا، كانت الحلول التكميلية الملموسة تصوغ بعبارات غامضة ومطاطة التحولات التالية: المزيد من استقلالية المؤسسات، الحد من سلطة الوزارات المركزية والتعزيز المتوازي في الوقت نفسه لسلطة هيئات التخطيط العليا وسلطة إدارات المؤسسات، الربط بين عقلنة الاستثمار واعتماد مبدأ الربحية في عمل المؤسسات، إعتماد سياسة الأسعار الحقيقية، ربط الدخل والحوافز المادية بالإنجاز الفردي وتعزيز إنضباطية العمل، توسيع نطاق عمل آليات السوق في الزراعة والخدمات. وأخيراً: التكامل الأفضل مع السوق العالمية.

٢-■ تلك كانت نقاط الإجماع التي يمكن التوصل إليها في **قمة الهرم**، كمحصلة للضغوط المسلطة عليه من قبل مراكز القوى والجماعات ذات المصالح الإجتماعية المتنافرة. الكثير من هذه النقاط **لا جديد فيه**، بل هو يكرر الإجراءات التي تضمنتها الإصلاحات المعتمدة في ظل خروتشوف، أو كوسيغين، ولكن هذه المرة على قاعدة مستوى أعلى من تطور الاقتصاد، وعلى قاعدة نسبة جديدة من توازن القوى داخل البيروقراطية الحاكمة.

الجديد، وهو الأكثر خطورة، **يكمن في ثلاث نقاط:** إستكمال مبدأ الربحية باعتماد سياسة **الأسعار الحقيقية** مقترنة بما يسمى تعزيز إنضباط العمل، وفي الحديث الغامض عن **التكامل الأفضل مع السوق العالمية**، وأخيراً في توسيع نطاق القطاع الخاص وآليات السوق في الزراعة والخدمات، أي بعبارة أخرى **تشريع إقتصاد الظل.**

■ النقطة الأخيرة كانت موضع ترحيب شعبي واسع لأنها، فضلاً عن استجابتها لمصالح قطاعات إجتماعية هامة، كانت تستجيب كذلك لحاجات النمو الحقيقية شرط اقترانها بتحولات سياسية – إجتماعية تكفل التحكم بها والحد من انعكاساتها السلبية مستقبلاً.

أما النقاط الأخرى، فليس من الصعب أن نرى فيها **صفقة** على مستوى جديد تكفل التوفيق **مؤقتاً** بين مصالح الفئة البيروقراطية العليا التي تمسك بمركز القرار، وبين قوة الضغط الرئيسية التي كانت العامل الحقيقي الخفي، المستتر، الكامن وراء إطلاق البيريسترويكا، وصوغ برامجها وسياساتها اللاحقة.

قوة الضغط هذه كان يتداخل فيها عنصران إجتماعيان متشابكان: المراتب البيروقراطية المسؤولة مباشرة عن إدارة المؤسسات والتي كانت تسعى إلى توسيع صلاحيتها، وإلى جانبها التحالف الناشيء بين رأسمال القطاع الخاص (بما فيه سماسرة إقتصاد الظل)، وبين تكتلات البيروقراطية الوسطى (وعناصر من الفئة العليا)، التي باتت تطمح إلى التخلص من نظام الملكية العامة، وتحويل ثرواتها المتراكمة إلى رأسمال.

■ إن التداخل في البنية الإجتماعية والشخصية لقوة الضغط الرئيسية هذه، كان يحفز على تكتلها واتحادها ويسهله، إلى جانب تقاطع المصالح. وكانت قوة الضغط هذه تستمد قوتها **أولاً**، من كونها «تخردق» الفئة العليا، الممسكة جماعياً بمركز القرار، بعدد لا بأس به من العناصر الطامحة إلى تخليد إمتيازاتها عبر التحول الرأسمالي *(راجع ملحق ٥: إمتيازات النومنكلانورا)*؛ **وثانياً**، من كونها تشكل الحزام الإجتماعي والوظيفي المحيط بالفئة العليا، والذي بدونه لا تستطيع هذه الأخيرة أن تمارس الحكم، خصوصاً وقد باتت عزلتها عن واقع المجتمع تتفاقم أكثر من أي وقت مضى.

■ الصفقة المؤقتة بين الطرفين إذن، كانت تقوم على التالي: الفئة العليا تبقى ممسكة بمركز القرار السياسي والإقتصادي، ولكنها تستجيب بالمقابل لنقاط التقاطع في مصالح قوة الضغط المؤتلفة: مزيداً من الاستقلالية لمدراء المؤسسات على أساس مبدأ الربحية مشفوعاً، هذه المرة (كي يكتسب مغزى)، بوعد باعتماد سياسة الأسعار الحقيقية، مزيداً من السلطة للمراكز الوسطى الجغرافية والإقليمية والقومية على حساب الوزارات، ومزيداً من توسيع نطاق

العمل المشروع لرأس المال الخاص وتشريع إقتصاد الظل، وأخيراً، وليس آخراً: **الإنفتاح على السوق العالمية.**

■ مقابل هذه المكاسب الملموسة التي أحرزتها قوة الضغط المؤتلفة، حصل المركز على وعد بعقلنة الاستثمار (تقليص الطلب على موارد الاستثمار اللازمة لتنفيذ أهداف الخطة)، ووعد بالإندفاع نحو التحديث التكنولوجي، وتحسين نوعية الناتج. ولذلك كان واضحاً **أولاً**، أن هذه الصفقة مؤقتة لأنها تستند إلى أسس **هشة**، وتقوم على توافق آني بين مصالح واحتياجات متناقضة لا يمكن أن يدوم التوازن بينها طويلاً. وقوة الضغط المؤتلفة كانت تدرك ذلك، ولكنها كانت تكتفي مؤقتاً بالمكاسب الملموسة التي أحرزتها، وتراهن على تطويرها لاحقاً عبر مزيد من الضغط. أما المركز فكان مضطراً لقبول الصفقة، لأنه باختصار لا يملك خياراً آخر، فخيار اللجوء إلى القاعدة العمالية كان سيترتب عليه تدمير مصالحه، هذا إذا كان ممكناً واقعياً.

وكذلك كان واضحاً، **ثانياً**، أن هذه الصفقة كانت في الواقع تقوم على حساب مصالح العمال والفلاحين وأغلبية المراتب الدنيا من البيروقراطية. فسياسة الأسعار الحقيقية كانت تعني تدمير مكاسبهم الإجتماعية، والنيل من دخلهم الحقيقي، وتخفيض مستوى معيشتهم. وربط الدخل بالإنجاز الفردي وتعزيز إنضباطية العمل لم يكن سوى الإسم الحركي لعملية جوهرها إطلاق يد البيروقراطية الوسطى ومدراء المؤسسات ومنحهم سلطة أكبر في تنظيم قوة العمل، وتكريس استبدادهم بالعلاقات الصناعية في مواقع الإنتاج، وتعميق الاستلاب الواقع على الطبقة العاملة داخل المؤسسات.

٣-■ لا شك أن تبديد غياهب الغموض التي تحيط بمغزى البيريسترويكا وأهدافها، كانت في البداية عملية شاقة. فالأهداف الرئيسية المعلنة التي سلطت عليها الأضواء الإعلامية كانت تبدو استجابة للإستحقاقات التي تتطلبها المرحلة الجديدة من النمو الإقتصادي والتقدم الإجتماعي: التحديث التكنولوجي، النمو عبر التكثيف العمودي لاستغلال الموارد، الإنتاج الجماهيري لسلع الاستهلاك. وظاهرياً كانت تبدو وكأنها تسعى لبلوغ هذه الأهداف دون المساس بأسس سيطرة البيروقراطية، أو بجوهر مصالحها. كانت باختصار تبدو محاولة لبلورة بديل بيروقراطي للإستحقاقات السياسية – الإجتماعية، إستحقاقات الديمقراطية العمالية، التي كانت تمليها النقلة المطلوبة إلى المرحلة الجديدة من النمو والتطور لمجتمع الإنتقال إلى الإشتراكية. هكذا على الأقل كانت تبدو ظاهرياً. والوسائل والسياسات الغامضة التي كان ينطوي عليها هذا البديل، كان من الصعب فك ألغازها وفهمها على حقيقتها بدون تحليل أعمق للتناقضات والتقاطعات في المصالح، التي كانت تكمن وراءها.

■ إن مناقشة هذه الأمور على قاعدة المقارنة والتفضيل بين مفاهيم إقتصادية مجردة، وبين سياسات تقنية محضة لا يقود سوى إلى الغرق في التيه والمزيد من الحيرة إزاء اللغز. وهذا فعلاً ما كان يقود إليه الجدال، الذي اندلع داخل الإتحاد السوفييتي وخارجه، حول ما إذا كانت البيريسترويكا تعني إدخال نمط **«إقتصاد السوق الإشتراكي»** (أي التوسع في استخدام آليات السوق لتكييف وتحسين عمل إقتصاد مخطط مركزياً يقوم على الملكية العامة)، أم أنها تعني **«إشتراكية السوق»** (أي سيادة آليات السوق، بدل الخطة، في تنظيم عمل الاقتصاد، بما في ذلك في تنظيم العلاقة بين المؤسسات المؤممة).

■ لقد أوغل هذا الجدال في دهاليز متاهة لا مخرج منها، ويتضح الآن، أنها كانت بلا جدوى. فهو يعالج الظاهرة (البيريسترويكا) باعتبارها عملية انتقاء بين خيارات إقتصادية مجردة بمعزل عن درجة تطور المجتمع المعطى، وعن تناقض وتقاطع المصالح الإجتماعية الكامنة خلف هذه الخيارات. وهو ينطلق من الإفتراض الوهمي الذي كان شائعاً والذي يقول إن البيريسترويكا هي عملية «إصلاح من فوق» مضبوطة ومقننة بهدف درء احتمالات التغيير من تحت، وهو افتراض ربما كان يصح على نوايا مطلقي العملية، أو على الشكل الظاهري الذي تجلت عبره في البداية، ولكنه يتجاهل حقيقة أن الإجماع الظاهري على البيريسترويكا، في البداية، كان يخفي في طياته صراعاً حاداً بين مصالح إجتماعية متنافرة، التناقض بينها تفاقم إلى درجة لم يكن بالإمكان، لأية تسوية بينها، أن تكتسب صفة دائمة.

■ ٤- إن هذا الجدال هو بذاته كان يعكس، ويُموّه بلغة المصطلحات الإقتصادية المجردة، حقيقة أن البيريسترويكا كانت تنطوي في الواقع على تناقض وصراع بين مفهومين، وبالتالي بين قوتين اجتماعيتين، إحداهما تريد **«إقتصاد سوق إشتراكي»** للخروج من المأزق، والأخرى تريد **«إشتراكية السوق»** كمرحلة مؤقتة على طريق الارتداد إلى الرأسمالية. وفي الواقع كانت البيريسترويكا، كما صيغت في مراحلها المبكرة، صفقة مؤقتة بين القوتين، ولكنها صفقة راجحة لصالح القوة الثانية، القوة الدافعة باتجاه التحول الرأسمالي والتي كانت شعارات «إشتراكية السوق» بالنسبة لها مجرد برنامج مرحلي، أي مطلباً إنتقالياً تتستر وراءه لاكتساب مزيد من مواقع القوة في الصراع وتأمين شروط انقضاضها على نظام الملكية العامة بأسره.

ولذلك كان استبشارهم عظيماً بالبيريسترويكا، وعظيماً كان اندفاعهم لتشجيعها ودفع مسارها حتى نهايته المنطقية، حتى انتصار قوى الرِدَّة، وخبيثة أيضاً كانت الوسائل التي استخدموها، بمزيج من الضغط والإغراء والتدخل المباشر لدعم قوى الرِدَّة، من أجل المساعدة على الوصول بالعملية إلى هذه النهاية.

■ فقد كانت هذه العملية تجري في سياق دولي بدأت فيه نتائج الاختلال في ميزان القوى لصالح الإمبريالية تترك مفعولها. الحرب في أفغانستان زادت في إنهاك الإتحاد السوفييتي بكلفتها المرتفعة التي بلغت حوالي ٦٠ مليار روبل وأرواح الألوف من البشر. وكانت بلدان «المنظومة الإشتراكية العالمية» تتصدع تحت وطأة أزمتها الإقتصادية المتفاقمة، ودينها الخارجي المتعاظم الذي تجاوز ٧٠ مليار دولار عام ١٩٨٥، وارتفع إلى ٨٥,٦ مليار دولار عام ١٩٨٦. وبفعل ذلك بدأت معظم هذه البلدان تقع تحت رحمة صندوق النقد الدولي، الذي أخذ يتدخل بهدف «تصحيح» سياساتها الإقتصادية ثمناً لإعادة جدولة ديونها. وكانت التوترات الإجتماعية الداخلية في هذه الدول تتفاقم وتضع الكرملين أمام خيارات صعبة. فالتدخل فيها على طريقة ١٩٥٦ (المجر) و١٩٦٨ (تشيكوسلوڤاكيا) مستحيل بفعل كلفته الباهظة، وأثره التدميري على مبادرات الانفراج ونزع السلاح (التي كانت موسكو تعول عليها كثيراً، عسى أن تحصل من خلالها على فرصة للتنفس في سباق التسلح اللاهث). وتركها لتنهار وتسقط تحت رحمة الغرب، كان يعني مزيداً من الإختلال في توازن القوى الدولي لغير صالح السوفييت، ويعرض الجبهة الغربية لأمنهم القومي إلى التهديد المباشر.

■ كان هذا خطيراً بوجه خاص لأن جميع مبادرات الانفراج ونزع السلاح كانت تقابل بالصد من جانب المعسكر الإمبريالي الذي كانت قياداته (ريغان في واشنطن، وتاتشر في لندن)، تجد في تسعير سباق التسلح، وفي برامج عسكرة الفضاء الخارجي وحرب النجوم، مدخلاً لتنشيط اقتصادها، وتأمين نجاح سياساتها اليمينية النيولبرالية المتطرفة في الداخل، إلى جانب كونها فرصة نادرة لإنهاك «إمبراطورية الشر»، والتفوق عليها تمهيداً لإسقاطها. ومنذ أواسط ثمانينيات ق ٢٠، كانت عملية التجديد التكنولوجي والنهب المكثف لبلدان العالم الثالث قد بدأت تعطي ثمارها، يحفزها أكثر سباق التسلح، لتدخل العالم الرأسمالي المتطور في فترة من الانتعاش والنمو لم يشهد مثلها منذ أواسط ستينيات ق ٢٠. وفي المقابل كانت أنظمة «التوجه الإشتراكي»، ما تزال تستنزف المليارات من فائض إنتاج العمال السوفييت ثمناً لبقائها على مسافة متوازنة بين العسكرين، أو بسبب العون السوفييتي الهائل الذي كان مطلوباً لتمكينها من الوقوف على أرجلها في مواجهة الحروب الإقليمية، أو الأهلية المنفجرة بوجهها بدعم وتشجيع من المعسكر الإمبريالي. والخلاف مع الصين كان قد تطلب مرابطة ٤٢ فرقة، وإنفاق ٢٠٠ مليار روبل لإقامة بنية استراتيجية ضخمة على امتداد الحدود الآسيوية، البالغ طولها أكثر من ٧ آلاف كم ■

(٢)

«التفكير السياسي الجديد»، «وحدة العالم»، «الغلاسنوست»

١-■ كان هذا يملي إعادة نظر جذرية في أولويات السياسة الخارجية. وهكذا اصطحبت ولادة البيريسترويكا بولادة **«التفكير السياسي الجديد»**. وكان هذا «التفكير» ينطوي على تشذيب نظرية «المباراة بين النظامين» من آخر مفاهيم التنافس والمجابهة، والإستعاضة عنها بالدعوات المتهالكة إلى الانفراج والتعاون بين المعسكرين لحل المشاكل المشتركة للبشرية.

وتبريراً لهذه الدعوة إخترعت الأيديولوجيا الرسمية مفهوم **«وحدة العالم»** وأولوية القضايا الكونية، والمعضلات المشتركة التي ينبغي تغليب التعاون من أجل حلها على أية تناقضات طبقية، أو صراعات بين الدول. ولم يكن صعباً العثور في الديالكتيك على عبارة عن «وحدة الأضداد» تستخدم لتبرير هذه الأيديولوجيا. ولكن هذا الديالكتيك المجرد كان يتجاهل حقيقة أن الدول الإمبريالية نفسها كانت وما تزال، بوجود الإتحاد السوفييتي، وأكثر بعد زواله، تجد صعوبة في التعاون حتى فيما بينها لحل هذه القضايا الكونية، بسبب تناقض المصالح، فما بالك بتعاونها مع الإتحاد السوفييتي الذي كانت ترى فيه «إمبراطورية الشر»؟

■ لكن مرة أخرى، لا ينبغي البحث عن مناقب الأفكار في القوالب الأيديولوجية التي تتمظهر عبرها، بل في ما تعبر عنه من مصالح لقوى إجتماعية في السياق التاريخي المعطى. كان هذا المفهوم جزء من منظومة فكرية متكاملة تعكس مصالح البيروقراطية، وبخاصة فئاتها العليا والوسطى، التي استكملت، أو أوشكت أن تستكمل، إنفصالها التام عن الطبقة العاملة. وبالنسبة لأغلبية الفئة العليا من البيروقراطية، التي كان همها يتمحور حول الحفاظ على امتيازاتها من خلال صون نظامها المتصدع وكسب فرصة من الوقت لترميمه. كان «التفكير السياسي الجديد» غلافاً أيديولوجياً لخيار إضطراري قوامه التراجع على الصعيد الدولي، والانسحاب من المجابهة بأقل الخسائر الممكنة.

وبالنسبة للبيروقراطية الوسطى وتحالفها الطامح إلى التحول الرأسمالي، كان هذا التفكير ستاراً أيديولوجياً يعكس مصالحها الجديدة التي باتت تتطلب الإنفتاح على السوق العالمية، أي الانفتاح على الإمبريالية، وتعليق الآمال على قروضها ومساعداتها وعلى المنافع التي يمكن جنيها من خلال الانفتاح، والمشاركة مع رأس المال الاحتكاري.

■ كانت فكرة التعاون لحل مشاكل البشرية مدخلاً للتنصل من أية التزامات تجاه حركات

التحرر الوطني، وحركة الطبقة العاملة العالمية بالنسبة للبعض، ومدخلاً للتعاون من أجل إعادة الرأسمالية إلى روسيا وسائر الجمهوريات بالنسبة للبعض الآخر. ووحدة العالم المكتشفة فجأة باعتبارها لب الديالكتيك، كانت بالنسبة لقوى الردَّة ستاراً للطموح إلى إعادة الاندماج بالعالم الرأسمالي الخاضع للهيمنة الإمبريالية، وبالنسبة لأغلبية الفئة العليا من البيروقراطية كانت ستاراً للتهالك اليائس على، والبحث العقيم عن، صفقة تحفظ لها نظامها وتماسك الإتحاد السوفييتي مع تقليص دوره الدولي، مقابل التسليم بالهيمنة الإمبريالية على العالم.

وفي هذا السياق كان التركيز على وقف سباق التسلح بأي ثمن، حتى لو على قاعدة التسليم بالتفوق الاستراتيجي للحلف الإمبريالي، والتركيز على التعاون لإيجاد حلول لبؤر التوتر الإقليمية على قاعدة **«توازن المصالح، لا توازن القوى»**. ظاهرياً، كانت هذه العبارة براقة وتعبر عن أمنيات طيبة ونوايا حسنة، وإن تكن تتناقض حتى مع المنطق الشكلي، فكيف يمكن تسوية النزاعات على قاعدة توازن المصالح، إذا لم يكن ذلك مدعوماً بتوازن القوى ؟ ولكن في الحقيقة كانت الفكرة تنطوي على عرض بالإعتراف بمصالح الهيمنة الاستراتيجية الإمبريالية في بقاع العالم المتوترة، مقابل وقف سباق التسلح والإحتفاظ للإتحاد السوفييتي بدور دولي شكلي.

٢-■ مراكز القرار الإمبريالية، ودوائر رأس المال الاحتكاري، إلتقطت بدقة مغزى هذه التغيرات وعملت بخبث وبوسائل ملتوية على استثمارها حتى النهاية. إستراتيجياً كان الخلاص من «إمبراطورية الشر» هدفاً قائماً بذاته. واقتصادياً كانت السوق السوفييتية والأوروبية الشرقية الضخمة، وإمكانياتها اللامحدودة، تبدو فريسة سانحة فوق القومية. وانطلقت الدوائر الإمبريالية بحملة منسقة لدفع التحولات الجارية في ظل البيريسترويكا إلى نهاياتها المنطقية، إلى الردَّة. واستخدم في هذه الحملة مزيج شيطاني من وسائل الضغط والتهويل، والإغراء والتوريط، والتدخل الفظ السياسي والإقتصادي لدعم قوى الردَّة. التطبيل والتزمير في الإعلام البورجوازي، والشعبية المصطنعة التي أحيط بها غورباتشوف في الغرب، وكلمات التشجيع المعسولة التي كانت تسيل من ألسنة القادة الأمريكان والبريطانيين والألمان، كانت تترافق على أرض الواقع مع تسعير متعمد لسباق التسلح ومخططات حرب النجوم، ومضاعفة الدعم بمليارات الدولارات لعصابات الأونيتا والكونترا وقوى المعارضة المسلحة في أثيوبيا وموزامبيق وكمبوديا، وأخيراً، وليس آخراً: لمجاهدي الإسلام الأصولي في أفغانستان، وكانت تترافق على موائد المفاوضات بصد ورفض جميع مبادرات **«توازن المصالح»** السوفييتية البائسة – سواء فيما يخص نزع السلاح، أو النزاعات الإقليمية – والإصرار على حلول تضمن التفوق الإمبريالي.

وكانت الحاجة السوفييتية إلى القروض لتمويل شراء التكنولوجيا والحبوب، تستغل بأخبث الوسائل لخدمة هدف الحملة المنسقة للإمبريالية. فقد فتحت حنفية القروض في البداية حتى تفاقم الدين الخارجي السوفييتي، ثم لم تلبث أن أغلقت فجأة، وصارت تقطر بالقطارة، وربطت القروض الجديدة وعملية جدولة الدين السابق ربطاً محكماً بابتزاز تنازلات سياسية واستراتيجية، وبالتدخل في توجيه السياسة الإقتصادية السوفييتية عبر شروط برامج «التصحيح الإقتصادي» الشبيهة بتلك المفروضة على بلدان العالم الثالث.

■ أكثر من ذلك، أخذت القروض والمساعدات تُربط علناً بمطالب سياسية تمس في الصميم الشأن الداخلي السوفييتي، وتشكل مدخلاً للتدخل المباشر فيه، وإملاء تنازلات توظف لصالح تقوية قوى الرِدَّة. الإنفتاح على السوق العالمية، أحد أبرز «منجزات» البيريسترويكا، شكّل مدخلاً لنسج وشائج وارتباطات وثيقة، إقتصادياً وسياسياً، بين دوائر رأس المال الإحتكاري وبين قوى الرِدَّة، القوى الإجتماعية الطامحة إلى التحول الرأسمالي من داخل البيروقراطية الحاكمة، وشكّل وسيلة لزرع الآمال في أذهان هذه القوى، وربما في أذهان القيادة السوفييتية عموماً، واستثارة شهيتها للسمن والعسل الموعود الذي سوف يفيض على بلاد السوفييت بفعل القروض والمساعدات وتدفق رؤوس الأموال الغربية، إذا ما فتحت الأبواب للإستثمارات الأجنبية، وتوفرت الشروط السياسية التي تؤمن لها الضمانات اللازمة. وهي آمال سرعان ما اتضح أنها وهمية وخادعة، وتبيَّن أنها لم تكن سوى مدخل لاجتذاب الإتحاد السوفييتي إلى شباك عناكب الإحتكارات فوق القومية، ولم تكن سوى مدخل لإسقاطه مجدداً فريسة للتبعية الإقتصادية، التي حررته منها ثورة أكتوبر قبل سبعين عاماً ونيف.

ولكن وشائج المصالح المادية التي تم نسجها، في هذا السياق، بين دوائر الإحتكارات وبين قوى الرِدَّة جرى توظيفها أيضاً لربط هذه القوى سياسياً بمراكز القرار الإمبريالي وتكريس تبعيتها، المعلنة أحياناً، لأحزاب الليبرالية المسيحية ويمين الإشتراكية – الديمقراطية في الغرب، ولمساعدتها على تنظيم نفسها بفعالية للإنقضاض على النظام وعلى وحدة الإتحاد، وشهدت هذه العملية تسارعاً وبروزاً علنياً إلى السطح بشكل خاص، بعد أن اكتسبت قوى الرِدَّة، في ظل سياسة الغلاسنوست، حرية أكبر للإنتظام والدعاية العلنية داخل الحزب الحاكم وخارجه.

٣–■ إلى جانب **«إعادة البناء الإقتصادي» و«التفكير السياسي الجديد»**، كانت **«الغلاسنوست»** (العلانية أو الشفافية) **هي الركيزة الثالثة** التي أنتجتها البيريسترويكا في سياق تطورها اللاحق الذي كانت تمليه، وتدفعه بسرعة، قوانينه الموضوعية الخاصة المنبثقة – بغض النظر عن نوايا وتمنيات القادة – من منطق الصراع المتفاقم بين القوى الإجتماعية التي كانت وراء إطلاق العملية، وهو منطق كان يميل باضطراد لصالح ترجيح كفة قوى الرِدَّة

وتمكينها – بسرعة مذهلة – من نسف أسس الصفقة الهشة المؤقتة، التي بدأت بها العملية في مراحلها المبكرة، بما يشبه الإجماع الظاهري.

■ لقد تباينت في البداية آراء المحللين في تفسير أسباب اللجوء إلى سياسة الغلاسنوست، بما تنطوي عليه من حريات سياسية نسبية، خصوصاً وأنها – أكثر من سائر ركائز البيريسترويكا في بداياتها – تتضمن مساساً خطيراً بأسس نظام السيطرة الشمولي الذي بدونه لا يمكن للبيروقراطية، كشريحة إجتماعية حاكمة، أن تصون هيمنتها واحتكارها للسلطة. والحقيقة أن هذا التباين في الرأي، والتفسيرات المختلفة التي طرحت في سياقه، كان ينبثق من الإفتراض وحيد الجانب الذي يعتبر البيريسترويكا مجرد عملية إصلاح من أعلى، مضبوطة ومقننة سلفاً، لجأت إليها البيروقراطية، بإجماعها كشريحة إجتماعية، بهدف ترميم نظامها واستباق إحتمالات الإنفجار، والتغيير من تحت.

■ وفقاً لهذا الافتراض تبدو الغلاسنوست لغزاً بالفعل: **فالبعض** يرى أن الغلاسنوست كانت خياراً لجأ إليه غورباتشوف بهدف التغلب على مقاومة «الإتجاه المحافظ» في الحزب.

والبعض الآخر يرى أنها كانت، بالعكس، وسيلة لجأت إليها نخبة النومنكلاتورا (الفئة البيروقراطية العليا) من أجل كسر حواجز العزلة والغربة عن المجتمع التي كانت تحيطها بها مراتب البيروقراطية الوسطى، بعد أن بلغت تلك الحواجز حداً جعلت من المستحيل على النخبة أن تواصل ممارسة الحكم لمجتمع باتت جاهلة تماماً بخفاياه، وعاجزة عن معرفة الحقيقة عما يدور فيه.

ويرى **البعض الثالث**، أن الغلاسنوست بحرياتها النسبية كانت رشوة تقدمها البيروقراطية، بشخص غورباتشوف، إلى العمال والفلاحين بهدف تيسير عملية تبليعهم برشاقة التقشف ورفع الأسعار وتخفيض مستوى المعيشة التي كانت تتطلبها إعادة البناء الإقتصادي.

وأخيراً، فإن **البعض الرابع**، ومن عداده غورباتشوف نفسه، يفسر الغلاسنوست بأنها ضرورة تتطلبها عملية التحديث الإقتصادي التي لا يمكن أن تشق طريقها إلا بتوفر «الشفافية». ويقدم منظرو الردَّة «الراديكاليون» نفس التفسير بلغتهم الخاصة حين يعتبرون أن «لبرلة» الاقتصاد وإدخال آليات السوق تفترض بالضرورة لبرلة الحياة السياسية.

ويبدو أن جميع هذه التفسيرات، رغم تناقضها (أو ربما **بسبب** تناقضها)، تنطوي على قدر معين من الحقيقة. ولكنها جميعاً لا تجيب على الأسئلة التالية: إذا كانت البيريسترويكا مجرد عملية إصلاح فوقية تلجأ إليها البيروقراطية للخروج من المأزق الإقتصادي، وإنقاذ نظامها، وقطع الطريق على التغيير من تحت، فلماذا إذن تغامر بالغلاسنوست التي يصعب افتراض

كون مركز القرار البيروقراطي قاصراً عن إدراك، كم هي تعرض ركائز نظامه الشمولي للتصدع؟

■ بالمقابل، وبالمنطق المعاكس، إذا كانت البيريسترويكا، وفي سياقها الغلاسنوست حصيلة تواطؤ بين غورباتشوف وقوى الرِدَّة من أجل تدمير النظام تدريجياً، فلماذا بقي غورباتشوف حتى اللحظة الأخيرة يصرّ على احتكار الحزب للسلطة ويرفض تشريع التعددية الحزبية؟ أو، بمنطق آخر، إذا كانت الغلاسنوست نتيجة طبيعية للبيرسترويكا باعتبارها عملية «تجديد شاملة للإشتراكية»، وتعزيز «للديمقراطية الإشتراكية»، فلماذا إذن كانت جميع القوى المعنية بتحديد مسار البيريسترويكا، سواء الاتجاه الغورباتشوفي، أو ما يسمى بالإتجاه «المحافظ»، أو حتى الاتجاه المسمى بالراديكالي الذي يُلوّح ديماغوجياً برايات «الليبرالية الإقتصادية والسياسية الكاملة»، لماذا كانت جميع هذه القوى تتفق فيما بينها بإجماع نادر حتى النهاية على شيء واحد فقط، رغم كل خلافاتها الأخرى، وهو رفض الإستجابة لاستحقاقات الديمقراطية العمالية، رفض خيار الديمقراطية الإشتراكية الحقيقية: خيار العودة إلى الديمقراطية السوڤييتية كما مارستها فعلاً ثورة أكتوبر خلال سنتها الأولى، رغم حُمَّى الحرب الأهلية والغزو الإمبريالي؟

٤-■ إن الإجابة على كل هذه الأسئلة المتناقضة ممكنة، ولكنها لا تكون كذلك، إلا إذا فهمنا عملية البيريسترويكا على حقيقتها بصفتها عملية انطلقت **نتيجة** لتفاقم التناقض والصراع بين قوى إجتماعية ذات مصالح متنافرة داخل البيروقراطية الحاكمة، وتقرر مسارها اللاحق وفقاً للتغيرات في ميزان العلاقة بين هذه القوى في سياق صراعها. إنها ليست ممكنة، إلا إذا سَلَّمنا بأن البيريسترويكا، التي انطلقت بفعل إجماع البيروقراطية على ضرورة التغيير لتجاوز المأزق، كانت تنطوي منذ البداية على تناقض وصراع بين مفاهيم مختلفة لطبيعة التغيير المطلوب، مفاهيم يعبر كل منها عن مصالح وطموحات قطاع معين من البيروقراطية الحاكمة.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار، أن جميع هذه القوى والقطاعات كانت تستثني، تتناقض مصالحها مع، خيار العودة إلى الديمقراطية السوڤييتية، وأن كفة الصراع – داخل صفوف البيروقراطية – كانت منذ البداية راجحة لصالح تحالف الرِدَّة، تحالف القوى الإجتماعية الطامحة للتحول الرأسمالي، والذي تشكل البيروقراطية الوسطى نواته الرئيسية.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار، أن هذا الرجحان تعزز لاحقاً بفعل العوامل التي أشرنا إليها أعلاه، وبفعل النتائج الإجتماعية التي أدت إليها الإجراءات المبكرة للبيريسترويكا والسلطة الإضافية التي اكتسبتها البيروقراطية الوسطى نتيجة تطبيق هذه الإجراءات، يمكننا حينذاك

أن نفسر لغز الغلاسنوست، وأن ندرك أيضاً **حدود الغلاسنوست**، وأن نفهم كذلك لماذا تحولت الغلاسنوست بعد انتصار الردَّة إلى نقيضها: إلى محاولات لفرض الدكتاتورية الرئاسية، وتكميم أفواه الصحف وأجهزة الإعلام، ونقض سلطة البرلمان، وشن حملة مطاردة للحزب الشيوعي، بالضبط بعد أن تخلى عنه قادة النومنكلاتورا وأقطاب النظام السابق جميعاً.

٥-■ الإتجاه الغورباتشوفي، الذي كان بالفعل من حيث النوايا (بقدر ما النوايا مهمة في مسيرة التاريخ) يريد بيريسترويكا مقننة تحفظ للبيروقراطية سلطتها وتخرج نظامها من مأزقه، كان يرى في الغلاسنوست ضرورة لإعادة البناء الإقتصادي، وهي فعلاً كذلك، ويريدها ضمن الحدود التي تخدم إعادة البناء الإقتصادي، **ضمن حدود** «الشفافية الإقتصادية» وفق تعبير غورباتشوف نفسه.

أما **الإتجاه المحافظ في قيادة الحزب** (سنشير فيما بعد إلى ما يسمى بالإتجاه «المحافظ» في **قاعدة الحزب**)، فقد كانت الغلاسنوست هي النقطة التي بدأ بعدها يخرج عن إجماع البيريسترويكا ويقاوم مسيرتها. الإتجاه الأقوى الذي فرض الغلاسنوست ووجه مسيرتها، كما فرض أيضاً الحدود التي توقفت عندها، هو اتجاه قوى الردَّة المتحولة رأسمالياً. بالنسبة لهذا الإتجاه كانت الغلاسنوست مطلوبة ليس بسبب ضرورتها الإقتصادية، ولا أيضاً بسبب التشبث بمباديء الديمقراطية والحرية التي لا يُعلى عليها. لقد كانت مطلوبة بالضبط لأنها ضرورية لقوى الردَّة كي تستكمل تنظيم نفسها للإنقضاض على السلطة والإطاحة بنظام الملكية العامة.

■ لقد بدأ هذا الإتجاه باستغلال الغلاسنوست لتنظيم نفسه تياراً متميزاً داخل الحزب (تحت راية **«المنبر الديمقراطي»**)، وبمحاولة السيطرة على الحزب من داخله. وعندما استنفذت هذه المحاولة أغراضها في المؤتمر الثامن والعشرين (تموز/ يوليو ١٩٩٠)، خرج هذا الإتجاه يطالب علناً بإنهاء احتكار الحزب للسلطة، وإلغاء دوره القيادي من الدستور، مستغلاً بديماغوجية التذمر من نظام الحزب الواحد لدى أوسع قطاعات العمال والفلاحين، وطموحهم المشروع إلى استعادة الديمقراطية السوفييتية. ولكن قوى الردَّة لم تكن تريد الغلاسنوست بهدف انفرادها هي بالسلطة، بهدف الإطاحة بالنظام السوفييتي كله، بهدف **استبدال الدكتاتورية البيروقراطية بدكتاتورية بورجوازية**. وهذا هو الذي فرض **حدود الغلاسنوست** في النهاية، فرض الحجر على الحريات السياسية ضمن الحدود التي تسمح بانتصار قوى الردَّة، **ولا تسمح بانتظام العمال** للتقدم نحو الديمقراطية السوفييتية التي كانت هي وحدها المخرج من مأزق تناقضات المجتمع، وقد ازدادت تفاقماً في ظل البيريسترويكا، المخرج الذي يدفع مسيرة التقدم إلى الأمام.

■ تلك حقيقة يجدر أن يأخذها بعين الاعتبار أولئك الذين استبشروا بالغلاسنوست باعتبارها مدخلاً للديمقراطية الإشتراكية. نظرياً كانت الغلاسنوست بلا شك توفر مدخلاً لكي تنظم الطبقة العاملة صفوفها، وتتجاوز تدريجياً حالة الاستلاب والتشظي الإجتماعي التي كانت تعاني منها، وتترجم وزنها الإجتماعي الطاغي إلى وزن سياسي فاعل يدرأ أخطار الرِدَّة، ويفرض التقدم نحو الديمقراطية السوفييتية، نحو تلبية إستحقاقات الطور الجديد من عملية الإنتقال إلى الإشتراكية. ولكن في الواقع العملي كانت العملية المتسارعة تسير باتجاه آخر.

من جهة، كان تجاوز الطبقة العاملة لحالة الاستلاب والتشظي والقمع والتشويش الأيديولوجي، تحتاج وقتاً أطول لم يكن متاحاً قبل انتصار الرِدَّة. ومن جهة أخرى، كانت قوى الرِدَّة، الأكثر وزناً في تقرير مسار العملية منذ البداية، قادرة على استكمال انتظامها بسرعة أكبر، وباتت قادرة على التحكم بمسار تطور الغلاسنوست، بحيث يتوقف عند الحدود التي تسمح للرِدَّة باستجماع قواها والانقضاض على السلطة، ولا تسمح للطبقة العاملة بتجاوز حالة الاستلاب والتشظي، وبالانتظام كقوة إجتماعية مستقلة قادرة على فرض نفسها على مجرى الصراع، بل بالعكس، فقد استخدمت قوى الرِدَّة الإمكانيات الجديدة التي أتاحتها لها الغلاسنوست من أجل نشر المزيد من التشويش والإضطراب والاستلاب الأيديولوجي في صفوف الطبقة العاملة، واجتذاب قطاعات هامة منها، بوسائل الديماغوجيا والخداع والتلون، إلى مواقع تأييد الرِدَّة مستغلة بذلك كراهية العمال لنظام السيطرة الشمولي وقرفهم من إمتيازات النومنكلاتورا وفسادها.

لقد استطاعت أن تفعل ذلك بفضل سيطرتها شبه المطلقة على الصحافة وأجهزة الإعلام، بما في ذلك صحافة الحزب الرسمية، وبفضل الموقع الحاسم الذي تحتله في مراتب الحزب الوسيطة، وفي أجهزة المنظمات الإجتماعية الرسمية. وتلك أيضاً حقيقة يجدر أن يأخذها بعين الاعتبار، أولئك الذين يعتقدون أن سياسة الغلاسنوست هي المسؤولة عن انهيار النظام السوفييتي، وعن سقوط نظام الملكية العامة والارتداد عن طريق الإنتقال إلى الإشتراكية، والذين كانوا يراهنون على إنقاذ الخيار الإشتراكي عبر العودة إلى نظام السيطرة الشمولي وأساليبه السلطوية.

■ إن نتيجة إنقلاب آب(أغسطس) ١٩٩١ البائسة هي الدلالة على عقم هذه المراهنة، التي تتجاهل أن الغلاسنوست، بالحدود التي تحققت فيها فعلاً، كانت النتيجة المنطقية والحتمية لتفسخ نظام السيطرة الشمولي وتفاقم تناقضاته. إن تطور هذا النظام، عبر تناقضات القوى الإجتماعية المهيمنة عليه، هو الذي أنتج الغلاسنوست التي لم تكن **فحسب**، نتيجة مؤامرة إمبريالية خارجية. لا شك أن هذه المؤامرة لعبت دوراً في تطور الأحداث. ولكنه كان

دوراً مساعداً ومشجعاً لفعل القوى الإجتماعية التي نمت وتطورت في ظل نظام السيطرة الشمولي، وبفضله، وسيطرت على أعصابه الحساسة، وعموده الفقري عبر عقود من الزمن. والغلاسنوست لم تكن سوى **المرحلة الأخيرة** من تطور هذه القوى المرتدة وانتظامها. **ولذلك، فإن نظام السيطرة الشمولي قد انفجر من داخله بشكل رئيسي.**

إن صون نظام الملكية العامة، ودفع مسيرة الإنتقال إلى الإشتراكية قدماً، لم يعد ممكناً عبر نظام السيطرة الشمولي وأساليبه السلطوية، ناهيك عن كونه لم يكن أصلاً مستحباً، بل عبر التقدم نحو الديمقراطية العمالية، نحو الديمقراطية السوفييتية الحقيقية التي كانت كل شروطها **الموضوعية** متوفرة، ولكن شروطها الذاتية لم تكن متوفرة لأسباب عدة، من بينها بالضبط تلك المراهنات العقيمة، غير القابلة للتحقيق أصلاً، على العودة إلى الأساليب السلطوية والشمولية، وهي مراهنات كانت تستفز العمال وتستعديهم، وتدفعهم دفعاً إلى أحضان ديماغوجيي الرِدَّة، ودعاة الديمقراطية الزائفة ■

(٣)

البيريسترويكا في المجال الإقتصادي

١-■ **في المجال الإقتصادي**، عدا عن وقف إنشاء مؤسسات جديدة والتركيز على تحديث المؤسسات القائمة، كانت إجراءات البيريسترويكا وخطواتها العملية محدودة ومتعثرة، ومصحوبة بصراع عنيف على كل خطوة. وكانت الخطوات الأولى تتعلق عملياً بتشريع إقتصاد الظل، وتشريع النشاط الفردي والتعاوني الخاص في مجالات وضمن حدود معينة في البداية. لقد أشرنا سابقاً إلى مدى انتشار إقتصاد الظل، واجتذابه لنشاط قطاعات هامة من البيروقراطية، ومن سائر الفئات الإجتماعية وخصوصاً الفلاحين. وكان يقدر أن هذا الاقتصاد، الذي لم يكن ناتجه يَرِدْ في حسابات الدخل القومي، كان يحتل في الواقع ما بين ٢٠ إلى ٢٥٪ من الناتج الإجمالي الحقيقي، حتى قبل البيريسترويكا.

وتقدر المصادر السوفييتية الرسمية، أن الإنخراط في اقتصاد الظل في قطاع الخدمات كان يجتذب من ١٥ – ٢٠ مليون شخص خارج ساعات العمل الرسمية. كما تقدر، أن قيمة هذه الخدمات كانت تصل إلى حوالي ٦ مليار روبل سنوياً، بينما كان مردود مؤسسات الدولة في قطاع الخدمات لا يزيد على ٩,٨ مليار روبل عام ١٩٨٤. *(هذه التقديرات وردت في صحيفة الإزفستيا الرسمية في عددها الصادر بتاريخ ١٩/٨/١٩٨٥).*

■ إقتصاد الظل كان يجد مجالاً لعمله من خلال تسويق منتجات القطاع الخاص في الزراعة، والذي كان في منتصف ثمانينيات ق ٢٠ ينتج حوالي ٢٥٪ من مجمل الناتج الزراعي،

وترتفع نسبته إلى أرقام أعلى في مجال اللحوم والألبان والبطاطا والفواكه والخضروات. وبصورة عامة، فإن إنتاج القطاع الخاص الشرعي في مختلف مجالات النشاط الإقتصادي، كانت قد تضاعفت نسبته عملياً من ٩٪ من إجمالي الناتج القومي في ١٩٧٠، إلى ١٨٪ من إجمالي الناتج القومي في ١٩٨٦، قبل بدء الخطوات العملية لإصلاحات البيريسترويكا. ومن الطبيعي أن هذا القطاع الخاص المشروع، العلني، كان يتداخل بنشاطاته وبتسويق ناتجه تداخلاً كبيراً مع اقتصاد الظل.

■ الخطوة الأولى نحو تشريع إقتصاد الظل اتخذت بالقانون الصادر في تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩٨٦، والذي يسمح بالنشاط الإقتصادي الفردي في قطاعات الخدمات، وفي الصناعات الحرفية الصغيرة، وتجارة المفرق. ويحدد القانون بدقة ٣٠ مجالاً، أو نوعاً من الفعاليات الإقتصادية التي يشملها هذا التشريع، كما يحدد بدقة أيضاً المجالات، التي يحظر فيها هذا النشاط، من بينها إنتاج المجوهرات والفراء والعطور ومواد التجميل والأسلحة وآلات النسخ والتصوير.

وفي أيار(مايو) ١٩٨٧ صدر قانون جديد حول النشاط الفردي والتعاوني الخاص، وسع نسبياً نطاق المجالات التي يسمح فيها بهذا العمل، وأجاز تشكيل التعاونيات الخاصة للعمل في هذه المجالات مع استمرار حظر استغلالها للعمل المأجور، ومنح السلطات المحلية صلاحيات واسعة لتنظيم النشاط الفردي والتعاوني، الذي بات يشمل مجال الخدمات الصحية أيضاً.

في مطلع كانون الأول(ديسمبر) ١٩٨٧ كانت قد تشكلت حوالي ٨ آلاف تعاونية تضم في عضويتها ٨٠ ألف شخص، وأصبح النشاط الفردي في الحرف والتجارة والخدمات يشغل بشكل كامل حوالي ٢٠٠ ألف شخص. وبديهي أنه كانت ثمة وسائل عديدة للتحايل على الحظر القانوني المفروض على تشغيل العمل المأجور. وتم لاحقاً بهدوء إدخال تعديل على الدستور، يُشرّع الملكية الخاصة، والشركات المساهمة في الزراعة، والحرف، والخدمات.

٢-■ كان تشريع إقتصاد الظل وترسيم نشاط القطاع الخاص في الحرف والخدمات والتجارة إلى جانب الزراعة إنجازاً بشكل خاص للمراتب الوسطى من البيروقراطية، التي كانت تتطلع بحقد وغيرة إلى الإمتيازات والتسهيلات الواسعة والباذخة التي تتمتع بها الفئة العليا، بينما هي تُضطر إلى قضاء الوقت الثمين وبذل الجهد المضني من أجل تأمين حاجياتها الاستهلاكية الترفية المتنامية، والتي يؤهلها لها دخلها المرتفع، من خلال شبكات السوق السوداء، وغيرها من النشاطات المكلفة والمذلة. إضافة لذلك، فقد أثار هذا الإجراء إرتياحاً في

صفوف قطاعات واسعة من السكان، وبخاصة مراتب البيروقراطية الدنيا، التي كانت تعاني من سوء الخدمات وشحَّةَ المعروض من السلع الاستهلاكية في مخازن الدولة وتردي نوعيته، خلافاً لعمال المؤسسات الكبيرة وفلاحي الكولخوزات، الذين كانت تتوفر لهم في مؤسساتهم عادة، مخازن لسلع الاستهلاك الضرورية تابعة للمؤسسة، وكذلك وسائل النقل الجماعية.

■ ومن زاوية موضوعية، فإن تشريع نشاط القطاع الخاص في مجالات الاقتصاد التي لا تبرز فيها أفضليات الإنتاج الكبير، بحكم طبيعتها، وكذلك بحكم مستوى التطور التكنولوجي السائد، كان عموماً يخدم النهوض بالإنتاج والتبادل، ويساهم في دفع التطور الإقتصادي إلى الأمام. ولكن **أولاً**، كانت هذه الخطوة تساهم في تعزيز المواقع الإجتماعية – الإقتصادية لتحالف القوى الإجتماعية الطامحة إلى التحول الرأسمالي؛ **وثانياً**، لم تؤدِ هذه الخطوة إلى القضاء على نشاط المافيا الإقتصادية، بل لقد سَعَّرَته، ذلك أن المعضلة الحقيقية للإقتصاد السوفييتي لم تكن تكمن في هذه المجالات الهامشية بالنسبة للإقتصاد ككل، بصرف النظر عن تماسها المباشر مع الحاجات الإستهلاكية لقطاع واسع من السكان.

٣-■ إلى جانب الزراعة الكولخوزية التي استمرت أزمتها تتفاقم، بل ازدادت تفاقماً بسبب إنصراف الفلاحين إلى تطوير استثماراتهم الخاصة التي أصبحت مربحة أكثر بفضل الإصلاحات الإقتصادية الجديدة، كانت المعضلة الحقيقية للإقتصاد تكمن في تحديث وتنشيط مؤسسات الإنتاج الكبير المملوكة للدولة. وفي هذا الميدان كان الحل الذي جاءت به البيريسترويكا يتمثل في توسيع نطاق استقلالية المؤسسات، واعتماد مبدأ الربحية والحساب الإقتصادي.

في ١٩٨٨/١/١ أُدخل نظام جديد لإدارة وتمويل المشروعات، شمل في المرحلة الأولى من تطبيقه حوالي ٤٨ ألف مؤسسة مملوكة للدولة، وهو يعطي إدارات المؤسسات صلاحيات واسعة في مجال **تأمين واستثمار الموارد المادية اللازمة للإنتاج** (معدات، ومواد خام، الخ..)؛ وفي مجال **تنظيم قوة العمل**، بما في ذلك الصرف من الخدمة وتحديد أنظمة انضباط العمل، وفي مجال التصرف بالائتمانات المالية المتاحة وتأمينها، وكذلك في مجال التصرف بنسبة كبيرة من أرباح المؤسسة وتخصيصها للإستثمار، أو لنظام الحوافز والعلاوات (بما في ذلك طبعاً علاوات المدراء البيروقراطيين).

■ في المقابل، ينطوي النظام الجديد، للمرة الأولى، على إمكانية **إفلاس وتصفية المؤسسات** التي تعمل لفترة معينة دون تحقيق ربح. وظاهرياً تبدو إمكانية الإفلاس والتصفية، كما لو كانت تهديداً بالعقاب للإدارات البيروقراطية، التي لا تثبت كفاءة في تشغيل وتربيح

مؤسساتها. ولكنه في الواقع، كان عقاباً لعمالها الذين سيصرفون من الخدمة ويلقى بهم، لأول مرة منذ ثلاثينيات ق ٢٠، في أحضان البطالة، بينما مدراؤها وكبار بيروقراطيتها كانوا قادرين، بفعل صلاتهم أو ثرواتهم المتراكمة، على تأمين مجالات أخرى للإستخدام، وإفلاس المؤسسة المملوكة للدولة لم يكن يضيرهم كثيراً.

ولذلك، كان هذا النظام مكسباً صافياً للبيروقراطية الوسطى وحلفائها من كبار مدراء المؤسسات، عضت عليه بأسنانها، وبدأت تطالب بما هو أكثر منه. فقد أصبحت الصرخات تتعالى، والشكاوى تتزايد من أن مبدأ **«الحساب الإقتصادي»** لا يجدي، إلا إذا استكمل باعتماد سياسة **«الأسعار الحقيقية»**، أي إلا إذا رفعت الدولة يدها عن تحديد وتثبيت الأسعار. ومن الزاوية التقنية كان لهذه الشكوى بالطبع ما يبررها إقتصادياً. ولكن أيضاً من الزاوية الإجتماعية، لم تكن دكتاتورية المدراء تكتمل، إلا بانتزاع الحق في تحديد أسعار منتجاتهم. وكان هذا يعني تحويل المؤسسات المؤممة إلى احتكارات كبرى تتنافس في السوق، وفقاً لقوانين المنافسة الاحتكارية، وهذا هو بالضبط ما كانت تدعو إليه نظرية «إشتراكية السوق».

■ لكن الدولة، أي «الفئة البيروقراطية العليا» المتحكمة، ما تزال بمركز القرار في مجال التخطيط الإقتصادي، كانت لديها أيضاً دوافعها الخاصة لتحرير الأسعار والإنتقال، ولو جزئياً، إلى سياسة الأسعار الحقيقية. فالدعم الذي كانت تقدمه لتثبيت الأسعار، وخصوصاً أسعار المواد الغذائية الأساسية والسكن وبعض سلع الاستهلاك، كان قد بات يشكل عبئاً حقيقياً على موازنة الدولة ويمتص حوالي ربع الإنفاق العام الإجمالي. ولذلك تلاقت هنا، مصالح المركز (الفئة العليا) مع مصالح البيروقراطية الوسطى وتحالفها المتحول رأسمالياً.

ولكن، هذا الالتقاء في المصالح، كان يصطدم بمقاومة عنيفة من جانب العمال، والمتقاعدين، وفئات السكان محدودة الدخل، بما فيها المراتب الدنيا من البيروقراطية، حيث باتت البيريسترويكا تهدد لقمة عيشهم وتفرض عليهم تقشفاً إضطرارياً، بينما كانت ثروات البيروقراطية الوسطى وأرباب القطاع الخاص تتراكم، وامتيازات النومنكلاتورا لا تُمس.

٤-■ ولذلك، كانت معركة تحرير الأسعار هي المعركة الحقيقية التي بدأ من خلالها التمايز الإجتماعي في سياق البيريسترويكا يدفع إلى اصطفافات جديدة. فضجيج التكنوقراط والإنتلجنتسيا المترفة والبيروقراطية الوسطى ومدراء المؤسسات كان يرتفع بلا انقطاع في الصحف ووسائل الإعلام وفي دهاليز السلطة ومنابرها، مطالباً بتحرير شامل للأسعار، وبالتحول السريع إلى «اقتصاد السوق».

وكان على المركز الغورباتشوفي أن يحسب بدقة خطواته على هذا الصعيد، لما يمكن أن

تثيره من استياء وتذمر شعبي. ولكن جماعات «إقتصاد السوق» البيروقراطية الوسطى فرضت إرادتها في النهاية بإقرار تحرير جزئي للأسعار، تَخَلَّت الدولة بموجبه عن تحديد وتثبيت أسعار حوالي ٢٠٠ ألف مادة منتجة، وحافظت فقط على حقها في تحديد أسعار حوالي ألف مادة، هي في معظمها من المواد الخام والسلع الغذائية الأساسية وأسعار السكن، أي السلع التي كانت بحاجة أصلاً إلى الدعم الحكومي.

■ بهذا حصلت البيروقراطية الوسطى وحلفاؤها من مدراء المؤسسات وأرباب القطاع الخاص على كل ما تريده، ذلك، أن تثبيت أسعار المواد الخام وتحميل الفرق لموازنة الدولة كان أصلاً، في تلك المرحلة، لصالح إدارات المؤسسات البيروقراطية وأرباب القطاع الخاص، إذ يخفض كلفة مُدخلات إنتاجهم، ويزيد من ربحية أغلبية مؤسساتهم، أو استثماراتهم. وبالمقابل، فإن تثبيت أسعار نسبة من مواد الإستهلاك الأساسية (الغذائية خصوصاً)، وأسعار السكن كان يسمح بتمرير الخطوة بأقل درجة ممكنة من ردود الفعل الشعبية السلبية.

■ كانت الدولة هي الخاسر الوحيد، حيث استمر كبيراً العبء الذي تتحمله الموازنة العامة لدعم أسعار السلع الأساسية والسكن. وهدأ ضجيج قوى الرِدَّة نسبياً، مؤقتاً، بشأن تحرير الأسعار، بل أنها بدأت تستغل هذه المسألة بخبث وديماغوجية ضد المركز عندما بدأت الدولة تجد نفسها مُضطرة، لتقليص فجوة الدعم، إلى تبني سياسة الرفع التدريجي لأسعار المواد الأساسية والسكن إبتداءاً من مطلع عام ١٩٩٠. فقد انضمت أبواق الرِدَّة، هنا، لتغذية الاستياء الشعبي وتأجيجه، متناسية ضجيجها السابق حول أفضليات إقتصاد السوق والأسعار الحرة. ولكن هذا التناسي كان مؤقتاً، إذ سرعان ما عادت هذه الأبواق، بعد انهيار النظام وانتصار الرِدَّة، إلى تمجيد سياسات التحرير الكامل للأسعار وبرامج «علاج الصدمة»، التي اعتمدها النظام الجديد بتوجيه من صندوق النقد الدولي.

٥- ■ هذا التطور في مسار البيريسترويكا، الذي كانت معركة الأسعار عنوانه وحافزه، بدأ يوقظ الطبقة العاملة، ولو بشكل بطيء ومبعثر ومليء بالتشويش الأيديولوجي، ويحفزها نحو التحرك وتقديم مطالبها الخاصة. وإذا كانت آثار حالة الإستلاب ما تزال تخيّم وتحول دون بلورة برنامج إنقاذي عمالي متميز، فلقد بدأت بواكير اليقظة العمالية تتركز، من جهة، على صون المكتسبات والضمانات الإجتماعية التي يوفرها نظام الملكية العامة، بما فيها تثبيت أسعار المواد الأساسية والسكن، ومن جهة أخرى، على المطالب المتعلقة بدمقرطة علاقات الإنتاج داخل المؤسسات.

كانت فكرة إنشاء «مجالس لجماعات المنتجين» في المؤسسات قد اقترحت في المؤتمر

السابع والعشرين للحزب، ولكنها ظلت حبراً على ورق. ومع تطور الصراع واحتدامه في سياق البيريسترويكا بدأت مطالبات العمال تتركز حول هذه الفكرة وتدفع باتجاه إحيائها.

ولكن التطبيق الفعلي لهذه الفكرة كان منذ البداية مشوهاً ومقنناً بطريقة تضمن مسبقاً سيطرة البيروقراطية على هذه المجالس. فقد أقر تشكيلها برئاسة مدير المؤسسة، وبعضوية مندوبين عن لجنة الحزب في المؤسسة ولجان المنظمات الإجتماعية (النقابات، والكومسومول، والنساء)، وهي كلها معيّنة من أعلى عملياً، ومندوبين عن جسم الخبراء والاختصاصيين، وأخيراً مندوبين عن فرق العمل. وهكذا، لم يكن الأمر يتعلق بمجالس منتخبة مباشرة من العمال، بل مجالس يطغي عليها الجهاز البيروقراطي والتكنوقراط ويتمثل فيها العمال بأقلية ضئيلة. وفوق ذلك، فإن رئاسة المدير التلقائية لهذه المجالس كانت تضمن عملياً تطويعها لإرادته. والأهم من ذلك كله، أن صلاحيات هذه المجالس كانت إستشارية، فهي تقدم المشورة للإدارة، ولكنها لا تتخذ القرار.

■ رغم هذه النواقص، كان العمال يتمسكون بهذه المجالس ويستخدمونها لإعلاء وطرح مطالبهم التي كانت تتمحور في معظمها حول تحسين شروط العمل، من جهة، وحول الديمقراطية في علاقات الإنتاج داخل المؤسسة، وتصل أحياناً إلى طرح مطلب الإدارة العمالية المنتخبة، من جهة أخرى.

ولكن هذا مطلب كانت تجمع على رفضه جميع القوى المؤثرة فعلاً في تقرير مسار البيريسترويكا، وخصوصاً حملة رايات الليبرالية الراديكالية. لقد كان هذا الإجماع، في الواقع، موقفاً طبقياً صارخاً تُجمع عليه شرائح البيروقراطية العليا والوسطى التي استكملت إنفصالها الإجتماعي عن الطبقة العاملة. ورغم كل الطنين اللفظي حول التحديث وزيادة الإنتاجية وتسريع النمو الإقتصادي، بل و«الديمقراطية الإشتراكية»، أيضاً، فلقد كان واضحاً أن هذا الإجماع على رفض مبدأ الإدارة العمالية المنتخبة لا علاقة له بالحاجات الفعلية لنمو الإنتاج وتحديث الإقتصاد.

■ كان قد أصبح جلياً كالشمس أن نمط الإدارة البيروقراطي، رغم كل ما انتزعه من مكاسب وصلاحيات واستقلالية، كان ما يزال هو العامل الرئيسي الذي يعطل عملية التحديث وتنمية الإنتاج. وكانت الصحف تزخر يومياً بالآلاف من الروايات والتقارير، التي تثبت ذلك وتقدم نماذج صارخة عليه. ومع ذلك، إستمر الإصرار على استبعاد فكرة الإدارة العمالية المنتخبة. وعندما بدأ ضغط العمال يتزايد بهذا الاتجاه، أُدخل أخيراً – في ١٩٨٨ – نظام يجيز إنتخاب مدراء المؤسسات من قبل العمال لفترة مسؤولية تستمر خمس سنوات مع احتفاظ

الدولة بحق النقض. ولكن هذا النظام لم يوضع على كل حال موضع التطبيق، فقوى الردَّة، التي تعتمد على دعم معظم مدراء المؤسسات، كانت قد بلغت درجة من القوة تسمح لها بتعطيل تطبيقه على أرض الواقع.

٦-■ بدلاً من ذلك كانت مقترحات منظري الردَّة «الراديكاليين» تطرح أفكار تحويل المؤسسات المؤممة إلى شركات مساهمة تطرح أسهمها، أو قسم من هذه الأسهم، للإكتتاب. ومن أجل تغليف هذه الفكرة المسمومة بغلاف شعبوي، واستثمارها لبلبلة وتقسيم العمال وتشويه وعيهم، كانت هذه المقترحات تقترن أحياناً بالحديث عن منح العاملين في المؤسسة **الأولوية** في حق تملك أسهمها المطروحة للإكتتاب.

ولقيت هذه الأفكار إستجابة لدى الجناح الغورباتشوفي من النومنكلاتورا الذي أصبح، رغم عباراته الشيوعية المنمقة، مفتوناً بالفكرة التالية: **الملكية الخاصة هي الحافز الرئيسي لتطوير الإنتاج.**

■ لعبت هذه الفكرة دوراً في بلبلة قطاعات من الطبقة العاملة وتقسيمها وصرفها عن التركيز على مطلب الإدارة العمالية الجماعية المنتخبة. فقد كان من الصعب، في غياب المعلومات والوعي الكافي، أن يدرك العمال أن «الأولوية» في تملك الأسهم، حتى لو أعطيت لهم نظرياً، فإن الاستفادة الفعلية منها كانت تتطلب توفر القدرة على الشراء. وهي قدرة كانت بالنسبة لمعظم العمال محدودة. بينما هي كانت متوفرة، بل وفائضة، لدى مكتنزي الثروات من البيروقراطيين الطامحين للتحول الرأسمالي وحلفائهم أرباب القطاع الخاص. ولأن هؤلاء البيروقراطيين كانوا أيضاً من بين «العاملين» في المؤسسات، فإن قدرتهم على الإستفادة من الأولوية كانت أكبر، كما أن الأولوية للعاملين لا تعني منع الآخرين من الإكتتاب، حيث تتوفر لهم الفرصة لذلك، إذا بقيت أسهم لا يستطيع العاملون شراءها. وكان هذا هو الأرجح في معظم الحالات.

■ ولكي نأخذ فكرة ملموسة حول مدى استعداد هؤلاء «الآخرين» بثرواتهم المتراكمة للشراء، نكتفي بالإشارة إلى الأرقام الرسمية التالية: في ١٩٨٩ كانت قيمة الأرصدة الشخصية المودعة في البنوك تساوي ٢٠٠ مليار روبل، وكان أكثر من نصف هذا المبلغ يعود بملكيته إلى قلة من كبار المودعين لا تتجاوز نسبتها ٤-٥٪ من إجمالي عدد أصحاب الودائع. وإذا علمنا أن إجمالي الناتج القومي للبلاد ككل، كان في ذلك العام يزيد قليلاً على ألف ومئة مليار روبل، نستطيع أن نستخلص أن عدداً ضئيلاً من مراكمي الثروات كان يحتفظ في البنوك بحسابات سائلة توازي في قيمتها حوالي ١٠٪ من مجموع الناتج القومي الإجمالي، ذلك فضلاً

عن ثرواته المدخرة بوسائل أخرى سائلة، أو على شكل مقتنيات ثمينة.

لقد وصلت عملية مراكمة الثروات لدى أغنياء البيروقراطية وأرباب القطاع الخاص إلى هذا المستوى من النضج. وفي ضوء ذلك يصبح واضحاً من الذي يستفيد فعلاً من الاقتراحات بشأن طرح أسهم المؤسسات المؤممة للإكتتاب. وهي مقترحات بدأ تنفيذها فعلاً من قبل الدولة، رغم معارضة من يسمونهم بالمحافظين، تحت ضغط العجز المتفاقم في موازنة الدولة■

(٤)

إما الرِدَّة، أو التقدم نحو الديمقراطية العمالية

١-■ هذه اللوحة المكثفة لخطوات وإجراءات البيريسترويكا على الصعيدين السياسي والإقتصادي، تعطينا صورة أعمق وأكثر وضوحاً عن مغزاها وما تنطوي عليه من تناقضات، وعن المضمون الإجتماعي للقوى التي كانت تتصارع في سياقها. **من الزاوية الإقتصادية كان التناقض يبرز كما لو كان متأصلاً في نظام الملكية العامة والتخطيط المركزي. ولكنه في الجوهر كان تناقضاً بين نظام الملكية العامة والتخطيط من جهة، وبين الإدارة البيروقراطية للإقتصاد، من جهة أخرى.**

لقد تفاقم هذا التناقض إلى درجة لم يعد فيها يحتمل الحلول الوسط ، أو التسويات المؤقتة. وأصبح لا بد من حله جذرياً بأحد إتجاهين: إما بالارتداد إلى الرأسمالية، وهو حل كان يعني قفزة كبيرة إلى الوراء، ولكنه يستجيب لمصالح قوى إجتماعية نافذة داخل النظام؛ وإما بالإنتقال إلى الديمقراطية العمالية، بإعادة سلطة التصرف بوسائل الإنتاج إلى مالكيها الحقيقيين، وهو الحل الوحيد الذي كان يمكن أن يدفع بمسيرة المجتمع والتطور الإقتصادي إلى الأمام. ولكن شروطه الذاتية لم تكن متوفرة بعد.

■ إن النقاش حول ضرورة آليات السوق، وأهمية المبادرة الخاصة في دفع مسيرة التطور الإقتصادي، كان تعبيراً عن احتدام هذا التناقض، ولكنه كان تعبيراً أيديولوجياً مشوهاً، يبرز جزءاً من الحقيقة ويخفي الجزء الآخر، ويوظَّف لخدمة مصالح إجتماعية معينة، مموهاً عليها بتقديمها بصفتها تعبيراً عن حاجات الاقتصاد إلى التطور، وبالتالي عن مصالح المجتمع ككل. ذلك، أنه خارج نطاق بعض قطاعات الزراعة والخدمات والحرف والتجارة الصغيرة، حيث لا تبرز أفضليات الإنتاج الكبير في ظل مستوى التقدم التكنولوجي المعطى، خارج هذا النطاق، ثبت أن آليات السوق لم تكن تشكل حلاً لمعضلات الإقتصاد بقطاعاته الحاسمة

والرئيسية. بل لقد أدت بالفعل إلى تدميره.

■ إن إطلاق العنان لعمل آليات السوق في اقتصاد قطاعاته الرئيسية مؤممة، يُبطل، من جهة، مفعول أفضليات التخطيط الشامل، ويبرز العلل التي تُميِّز الرأسمالية الإحتكارية من فوضى في الإنتاج وبطالة وتضخم؛ ومن جهة أخرى، فإنه لا يوفر الحوافز للإرتقاء بدرجة كفاءة الإدارة والتخطيط على **صعيد المؤسسة** إلى المستوى الذي تحققه الرأسمالية الاحتكارية. وهو بذلك خسارة صافية على الجهتين. والسبب في ذلك، هو التناقض بين نمط الملكية السائد، وبين نمط الإدارة أي سلطة التصرف بوسائل الإنتاج. في ظل الرأسمالية الاحتكارية، هذا التناقض محلول لأن ملكية المؤسسة تعود إلى الرأسماليين، الذين هم أنفسهم يملكون سلطة الإدارة، أي سلطة اتخاذ القرارات الرئيسية بشأن كيفية التصرف بموارد وإمكانيات المؤسسة، ولذلك تتميز الرأسمالية الاحتكارية بكفاءة عالية على صعيد إدارة وتخطيط عمل المؤسسة (ما يسمى باقتصاد المايكرو)، مقابل فوضى عارمة على صعيد الإقتصاد ككل (إقتصاد الماكرو). ولكن الأمر مختلف في اقتصاد مؤمم يديره بيروقراطيون.

■ إذا كان ثمة شيء من الحقيقة في الحديث حول أهمية **المبادرة الخاصة**، فهو يكمن في التالي: أنه في «إقتصاد متطور دخلت قطاعاته الرئيسية عصر الإنتاج الكبير، فإن الحافز نحو التقدم الإقتصادي يتطلب توافقاً بين نمط الملكية وبين سلطة التصرف بوسائل الإنتاج. إن توفير حوافز المبادرة الخاصة في هذه الحالة يتطلب تسليم سلطة الإدارة إلى المالك. والمالك في ظل نظام الملكية العامة، هو جمهور العمال المنظمين ديمقراطياً. إن توسيع صلاحيات مديري المؤسسات وتعزيز استقلاليتها لا يوفر حافز المبادرة الخاصة في هذه الحالة، لأن المدير الذي بيده سلطة التصرف ليس هو باختصار المالك الحقيقي، بل هو ينوب عن المالكين في إدارة ملكيتهم، دون أن يكون للمالكين حق الرقابة عليه، ومحاسبته.

إن توفير حافز المبادرة الخاصة في هذه الحالة يتطلب أحد الحلين: إما إعادة سلطة التصرف بوسائل الإنتاج إلى مالكيها الحقيقيين، إلى العمال المنظمين ديمقراطياً، ليديروها بشكل جماعي، وبذلك ينتهي الوضع الإنتقالي، الذي يبرز تناقضاً بين نمط الملكية وسلطة الإدارة؛ وإما تصفية نظام الملكية العامة، وتحويل المؤسسات إلى ملكية خاصة لمدرائها البيروقراطين المتحولين رأسماليين وحلفائهم أرباب القطاع الخاص ذوي الثروات المتراكمة في البنوك. هذه هي النتيجة التي توصل إليها، وقد أوصلت إليها بالفعل، التنظيرات المُضللة حول «إشتراكية السوق». ولكن هذا الحل الأخير كانت له شروطه السياسية – الإجتماعية. لقد كان يتطلب **ثورة مضادة إجتماعية**.

٢-■ هذه الثورة المضادة وقعت فعلاً في النصف الثاني من ١٩٩١، بعد خمس سنوات من الصراع المرير تحت مظلة البيريسترويكا، وكانت قواها المحركة من قلب البيروقراطية الحاكمة، ومن داخل نظامها. في سياق هذا الصراع المرير عَبَّر التناقض عن نفسه بتغيرات حادة في اصطفافات القوى الإجتماعية المتصارعة وفقاً لتناقض أو تقاطع مصالحها. **في إطار الفئة العليا من البيروقراطية** (النومنكلاتورا) التي كانت ما تزال في البداية تمسك بمركز القرار، **كان يمكن بوضوح تمييز ثلاث نزعات:**

الأولى- تتمثل بالإتجاه الغورباتشوفي الذي كان يحمل مشروع بيروستريكا مقننة تقدم بديلاً بيروقراطياً للإستحقاق التاريخي المتمثل بتحديث الإقتصاد، ودخول عصر التكنولوجيا المتقدمة والتكثيف العمودي للصناعة والإنتاج الجماهيري لسلع الاستهلاك. وكان هذا المشروع يطمح إلى إصلاح النظام وترميمه، بما يمكنه من الاستجابة لهذا الاستحقاق، ولكن دون المساس بأسس سيطرة البيروقراطية وسلطتها. وفي البداية كان هذا موضع إجماع النومنكلاتورا. ولكن استحالة هذا المشروع موضوعياً، والتناقضات التي كان ينطوي عليها، بدأت تبرز في سياق مجرى العملية لتصدع هذا الإجماع، ثم تقضي عليه نهائياً. ومع ذلك، فقد استمر الاتجاه الغورباتشوفي يتمسك بمشروعه المستحيل، ويتأرجح بهذا الإتجاه أو ذاك، باحثاً عن حلول براغماتية للتوفيق بين الأضداد المتناقضة، التي ينطوي عليه المشروع، وهي حلول أصبحت أكثر إستحالة، كلما أمعن الصراع في التطور وفق منطقه حتى نهاياته. وعند هذه النهايات، أصبح هذا الإتجاه الغورباتشوفي عملياً دون قاعدة إجتماعية تذكر. ذلك أن مشروعه كان محاولة طوباوية للتوفيق بين مصالح إجتماعية متعارضة، بلغ التناقض فيما بينها حداً، لا يمكن حله بالتوفيق.

النزعة الثانية- في قمة النظام كانت تتمثل بالإتجاه المحافظ، الذي يتميز عن مسار البيريسترويكا ويخرج على إجماعها منذ أن بدأ بسياسة الغلاسنوست. وجوهر إهتمامات هذا الإتجاه، كانت تتمحور حول الحفاظ على امتيازات النومنكلاتورا، التي كانت ترتبط بدورها باستمرار سيطرة البيروقراطية واحتكارها للسلطة. وما دام الإصلاح لا يمس بهذه المقدسات، فلقد كان هذا الإتجاه مع الإصلاح ومع البيريسترويكا. وعندما بدأ الإصلاح يعرض هذه المرتكزات للخطر، فقد أخذ هذا الإتجاه ينفصل عن مجرى البيريسترويكا، وينقلب إلى معارضتها. وإذا كانت هذه المعارضة تجري تحت راية حماية النظام الإشتراكي، فإن الجميع في الإتحاد السوفييتي كان يدرك أن هذا الشعار، على لسان الاتجاه المحافظ في قمة الهرم، لم يكن سوى اسم حركي يتستر على هم حقيقي جوهره حماية إمتيازات النومنكلاتورا. ولكن برنامج ووسائل هذا الإتجاه لحماية النظام كانت تقتصر على محاولة العودة إلى نظام

السيطرة الشمولي واستخدام الوسائل السلطوية لوقف مسار الصراع. وشيئاً فشيئاً، أصبحت هذه الوسائل أكثر إستحالة، وأقل قدرة على التأثير، فنظام السيطرة الشمولي تصدع **من داخله**، ولم يعد ممكناً ترميمه واستعادة فعاليته بالوسائل السلطوية. ولذلك، فإن هذا الاتجاه لم يكن يملك حظاً في استعادة السيطرة على زمام الأمور.

النزعة الثالثة– في قمة النظام كانت تتمثل بما يسمى بالإتجاه «الراديكالي» الذي كان يمثل، ويستند إلى، الاختراق الذي حققته القوى الطامحة للتحول الرأسمالي داخل النومنكلاتورا. ومن الطبيعي أن هذا الاتجاه كان ضعيفاً في البداية، وكان يستظل بالكامل بالإتجاه الغورباتشوفي الأول. ذلك أن امتيازات النومنكلاتورا لم تكن توفر حافزاً للطموح إلى التحول الرأسمالي، سوى لعدد قليل نسبياً من عناصرها، وقطاعاتها، ممن كانوا يطمحون إلى إرساء إمتيازاتهم على قاعدة أكثر ثباتاً بتحويل ثرواتهم المتراكمة إلى رأسمال. أما بالنسبة لأغلبية النومنكلاتورا، فقد كانت «إمتيازاتها القائمة بالفعل»، أكثر إغراء مما يمكن الطموح إليه في ظل أي نظام رأسمالي. ولكن قوة هذا الاتجاه الثالث، التي تعاظمت في مجرى الصراع، لم تكن مستمدة من وزنه النسبي داخل النومنكلاتورا، بل من تحالفه مع قوى الردَّة المتجهة رأسمالياً بين صفوف البيروقراطية الوسطى، وحلفائها أرباب القطاع الخاص.

■ هذه النزعات الثلاث في **الفئة البيروقراطية العليا** كانت تتقاطع وتتداخل مع اتجاهات القوى الإجتماعية الأخرى، ومع التغيير في اصطفافاتها وفقاً لتطور مجرى الصراع. والقوة الإجتماعية الرئيسية المؤثرة في هذا المجرى، لأسباب أوضحناها سابقاً، كانت **البيروقراطية الوسطى** الطامحة إلى التحول الرأسمالي، والمتحالفة مع أرباب القطاع الخاص. وحملت هذه القوة بثبات راية ما يسمى بالإتجاه الراديكالي وشكلت العنصر الرئيسي المحرك له. توسيع نطاق استقلالية المؤسسات عزز مواقع هذه القوة ودفع إلى انتظام تكتلاتها على أساس مناطقي، أو جغرافي – قومي. *(راجع ملحق ٦: نظام السيطرة البيروقراطي وتشكل مجموعات المصالح)*.

٣–■ تشكلت هكذا، نخب بيروقراطية قومية، أو مناطقية من عناصر **البيروقراطية الوسطى المتحولة رأسمالياً، والمندمجة مع أرباب القطاع الخاص** على المستوى المحلي، وباتت تتمتع بالنفوذ الرئيسي في مناطقها. وفي ظل سياسة الغلاسنوست وفرت هذه القوة لنفسها المناخ السياسي الملائم للائتلاف بين تكتلاتها والانتظام كتيار سياسي مؤتلف، ومتميز على مستوى الإتحاد ككل. وتعززت مواقع هذه القوة أكثر باعتماد سياسة التحرير الجزئي للأسعار.

إذا استثنينا صغار البيروقراطيين، الذين راكموا ثروات عبر الانخراط في نشاطات السوق السوداء واقتصاد الظل، وهؤلاء عموماً يشكلون **أقلية في المراتب الدنيا من البيروقراطية،** ويمكن اعتبارهم على العموم جزءاً من تحالف البيروقراطية الوسطى وأرباب القطاع الخاص الطامح إلى الرِدَّة الرأسمالية؛ إذا استثنينا هذه الأقلية، فإن الأغلبية الساحقة من مراتب البيروقراطية الدنيا كانت تتأرجح وتغير اصطفافاتها وفقاً للإنعطافات، التي كان يتخذها مجرى الصراع. هذه القطاعات هي أقرب مراتب البيروقراطية إلى العمال، وإلى نمط حياتهم ومستوى معيشتهم. وهي ترى مصلحتها، بثبات، في الحفاظ على نظام الملكية العامة، والتمسك بطريق الإنتقال إلى الإشتراكية (التمسك بما يسميه ممثلوها النظام الإشتراكي). فهذا وحده، هو الذي يوفر لها موقعها المتميز نسبياً، معنوياً وبحدود ضئيلة بالمعنى المادي، في المجتمع وفي سلطة الدولة. وبين صفوف هذه المراتب ثمة العديد من الشيوعيين المخلصين.

■ هذه المراتب، مثلها مثل سواد العمال والفلاحين، كانت تشعر بالتذمر والاستياء إزاء التدهور الإقتصادي، وإزاء تفسخ الفئات العليا من البيروقراطية وامتيازاتها التي تجاوزت الحدود، وكانت تئن تحت وطأة المأزق الذي انحشر فيه المجتمع والذي كان مفعوله يتجسد بالنسبة لها في الضائقة الإقتصادية الناجمة عن الاختناقات الحادة في توفير سلع الاستهلاك. ولذلك كانت هذه المراتب تتحمس في البداية للبيريسترويكا بصفتها عملية إصلاحية تستهدف «تجديد الإشتراكية» وحل مأزقها. وازدادت ارتياحاً بفعل خطوات تشريع إقتصاد الظل وسياسة الغلاسنوست التي أعطتها فرصة أكبر للتعبير عن شكاواها وطموحاتها بحرية.

في البداية كان الاتجاه «الراديكالي» والاتجاه «الغورباتشوفي» يتوزعان تأييد ودعم هذه القطاعات الدنيا من البيروقراطية. ولكن الوضع تغير بحدة، عندما بدأ يتفاقم استبداد المدراء والبيروقراطية الوسطى بفعل توسيع استقلالية المشاريع، وبخاصة عندما اعتمدت سياسة التحرير التدريجي للأسعار.

مع تفاقم خطر قوى الرِدَّة وإفصاحها الصريح عن حقيقة برامجها، بدأت تتزايد في صفوف هذه المراتب المخاوف من المساس بمصلحتها الأساسية في الحفاظ على نظام الملكية العامة والأساس السوفييتي لسلطة الدولة. وانقلبت هذه المراتب ضد الاتجاه الراديكالي، ثم بدأت تنفض عن الاتجاه الغورباتشوفي، الذي أخذ يتضح عجزه عن التحكم بمسار الأمور، وتبرز أكثر فأكثر الطبيعة الوهمية لمشروعه الإصلاحي. الطبعات الشائعة عن تطور مجرى الصراع في سياق البيريسترويكا تصنف الانعطاف في موقف هذه المراتب البيروقراطية الدنيا، في المراحل الأخيرة من العملية، باعتباره إنحيازاً إلى الاتجاه «المحافظ» في قيادة الحزب.

■ هذا التصنيف ينطوي في الحقيقة على درجة عالية من التبسيط. فالمزاج العام في صفوف هذه المراتب كان ما يزال ينفر من قيادات هذا الاتجاه ويدين إمتيازاتها المفرطة، وتفسخها. والالتقاء الظاهري على ضرورة «صون النظام الإشتراكي» كان يخفي في طياته تناقضاً بين اتجاهين لكل منهما مضمونه الإجتماعي المميز.

ولكن إمكانية التعبير السياسي الواضح عن هذا التنافر كانت متعذرة أو محدودة. فقد كان المخرج الفعلي من أزمة المراتب البيروقراطية الدنيا يتمثل، موضوعياً، في اتحادها مع جمهور العمال على قاعدة برنامج للإنتقال إلى الديمقراطية العمالية، الديمقراطية السوفييتية الحقيقية، هو وحده البرنامج الذي كان يكفل حماية نظام الملكية العامة، ودفع مسيرة التحول إلى الإشتراكية، وصون المصالح الحقيقية لهذه المراتب الدنيا، التي لم تكن الديمقراطية العمالية تتعارض بشكل جذري مع موقعها المتميز نسبياً في مجتمع الإنتقال إلى الإشتراكية. غير أن حالة التشوه الأيديولوجي، التي كانت تسود صفوفها وتقودها إلى البلبلة والتأرجح، وخيبة الأمل المريرة في القيادات وما كانت تؤدي إليه من إحباط معنوي، وتفشي المراهنات العقيمة على الأساليب السلطوية لاستعادة تماسك النظام، والتي كانت تستفز وتستعدي أغلبية العمال وتعزلهم عنها، كل هذه العوامل كانت تعرقل، حينذاك، توجهها الجماعي نحو هذا الخيار.

■ يزيد من تأثير هذه العوامل أن تلك المراتب الدنيا في البيروقراطية، لم تكن تملك الوسائل ولا المنابر التي تمكنها من الإتحاد والانتظام كتيار متميز، ووضعها من هذه الزاوية كان يشبه تقريباً وضع الجماهير العمالية، وخصوصاً بعد أن أصيبت قنوات الحزب الحاكم بالشلل، ونجحت البيروقراطية الوسطى في تقطيع أوصالها.

ولذلك، فإن التذمر والاستياء المتصاعد من المجرى الذي يتخذه مسار البيريسترويكا، والذي كان يسود صفوف هذه المراتب، كما يسود عموماً صفوف جماهير العمال وقطاع واسع من الفلاحين، وصفوف جمهور المتقاعدين الواسع والكبير، هذا التذمر لم يكن ممكناً فوراً تحويله إلى حركة منظمة مستقلة ذات برنامج متميز يستجيب لمصالح مجموع هذه القطاعات، ويضمن الإنتقال إلى الطور الجديد المستحق من أطوار عملية التحول إلى الإشتراكية. وهنا أيضاً، كانت الشعارات الديماغوجية والشعبوية التي تطلقها قوى الردَّة، من جهة، والشعارات السلطوية التي يرفع راياتها الاتجاه المحافظ في النومنكلاتورا، من جهة أخرى، تفعل فعلها بزيادة البلبلة وتقسيم الصفوف.

■ ٤- رغم هذه البلبلة، كانت مؤشرات إستفتاءات الرأي العام تشير إلى معارضة جماهيرية واسعة للشعارات الرئيسية التي يرفعها الاتجاه الراديكالي المزعوم، وكذلك لسياسات الحكومة

الغورباتشوفية. ففي استفتاء نشرته إحدى الصحف السوفييتية، على سبيل المثال، بتاريخ ١٩٩٠/٧/٨، عبَّر ٥١٪ من الذين تم استفتاؤهم عن معارضتهم للتحول إلى اقتصاد السوق، وبلغت نسبة المؤيدين لاقتصاد السوق ١٤٪ فقط، بينما لم يكن ٣٥٪ قد شكل رأياً محدداً بهذا الشأن.

يبرز هنا حجم المعارضة، كما يبرز حجم البلبلة (لا رأي)، ولكن يبرز أيضاً بوضوح الوزن النسبي المحدود للقاعدة الإجتماعية المساندة للتحول الرأسمالي. وفي الاستفتاء نفسه عبر ٦١٪ عن معارضتهم لخطط الحكومة لرفع أسعار المواد الأساسية التي كان مقرراً البدء بتنفيذها في ١٩٩٠/٧/١، بينما كانت نسبة المؤيدين لهذه الخطط ٣٣٪، ولم يبد ٦٪ رأياً محدداً بهذا الشأن. لنلاحظ هنا، أن قطاعاً هاماً من الفلاحين كان يؤيد زيادة أسعار المواد الغذائية. *(نشر هذا الإستفتاء في «نوڤيل دي موسكو» السوڤييتية الصادرة بالفرنسية في موسكو في عددها الصادر في ١٩٩٠/٧/٨).*

٥-■ نتائج البيريسترويكا، على الصعيد الإقتصادي، لم تفشل وحسب في دفع مسيرة الإقتصاد، وانتشاله من أزمته، بل لقد قادت بالعكس إلى تعميق الأزمة وتعجيل التدهور. وكان هذا منطقياً ومتوقعاً. الزراعة كانت لا تزال تتخبط في أزمتها. إنتاج الحبوب إرتفع قليلاً إلى ٢١٥ مليون طن في عام ١٩٨٦، وحافظ تقريباً على هذا المستوى في السنوات اللاحقة، وهي كلها سنوات تميَّزت بمواسم ممتازة، ولكنه بقي رغم ذلك دون مستوى حاجة السكان التي تقدر بحوالي ٢٥٠ مليون طن. وكان هذا يعني استمرار الاعتماد على الغرب الرأسمالي في استيراد الحبوب لتغطية النقص، وشكل سبباً رئيسياً من أسباب تفاقم الدين الخارجي الذي باتت تقديراته تتراوح من ٧٠ إلى ٩٠ مليار دولار في مطلع تسعينيات ق ٢٠. تسليمات الفلاحين من المواد الغذائية إلى الدولة إنخفضت، بفعل «الإصلاح» إلى ٣٧٪ من مجموع الناتج الزراعي في عام ١٩٨٨، ثم إلى ٣٠٪ من مجموع الناتج في عام ١٩٨٩. وهذا يعني أن معدل الأسعار الحقيقية للمواد الغذائية كان يرتفع، باتساع حصة السوق الحرة التي كانت أسعارها أعلى من مخازن الدولة، وفي الوقت نفسه كان العبء الذي تتحمله الدولة لتثبيت الأسعار في مخازنها يتفاقم. وارتفع العجز في موازنة الدولة في عام ١٩٨٩ إلى حوالي ١٢٠ مليار روبل، أي أكثر من ١٠٪ من إجمالي الناتج القومي.

■ وسرت في البلاد موجة من التضخم المتصاعد، فقد ازدادت الدخول النقدية عام ١٩٨٩ بمقدار ١٣٪ تقريباً بالمقارنة مع السنة السابقة. وارتفعت بالمقابل قيمة المعروض من سلع الاستهلاك بنسبة ٧٪، ولكن ثلثي هذه الزيادة كان ناجماً عن ارتفاع أسعار بعض مواد الاستهلاك المصنعة، أو زيادة المبيعات من المشروبات الكحولية. وهكذا قفزت معدلات

التضخم إلى ١١٪ وفق التقديرات الرسمية.

■ وتيرة النمو الإقتصادي حافظت على معدلاتها المنخفضة. في ١٩٨٩ كانت نسبة النمو في الناتج المادي الصافي ١,٥٪ فقط، وهي تهبط إلى ٠,٧٪، إذا أخذنا بعين الاعتبار نسبة الزيادة في عدد السكان. إجمالي المعروض من سلع الاستهلاك ازداد فقط بمعدل ١٪ عن السنة السابقة. واستمرت تنخفض الكمية الإجمالية للناتج الفعلي من الفحم والنفط والفولاذ والأسمدة. وبدءاً من عام ١٩٩٠ بات حجم الناتج المادي الإجمالي يتراجع بشكل مطلق. ففي الربع الأول من هذا العام تقلص الناتج المادي بنسبة ١٪ حسب الأرقام الرسمية. وفي عام ١٩٩١ تقلص الناتج القومي الإجمالي بنسبة ١٧٪ بالمقارنة مع العام السابق. *(نشرة الأمم المتحدة حول حال الإقتصاد الأوروبي/ المجلد ٤٣/ ١٩٩١)*. وفي ١٩٨٩، أعيد إدخال نظام بطاقات التموين في العديد من مناطق البلاد لتزويد السكان بالسلع الأساسية التي باتت تختفي من الأسواق. وبدأت سياسات إقتصاد السوق تؤتي «نتائجها» بظهور البطالة، للمرة الأولى منذ ثلاثينيات ق ٢٠، التي أصبحت بعض المصادر تقدرها بحوالي مليوني عامل. وفي مطلع ١٩٨٩ أعيد العمل رسمياً بنظام التعويض عن البطالة، الذي كان ألغي في ١٩٣٠ لانتفاء الحاجة إليه ■

(٥)

نتائج الردَّة، بصفتها ثورة مضادة

١-■ البيريسترويكا، التي حاولت ببرنامجها الغورباتشوفي أن تبلور في الظاهر بديلاً بيروقراطياً للإستحقاق التاريخي، الذي كان يتطلبه تطور الاقتصاد والمجتمع، إنتهت إلى فشل ذريع على الصعيد الإقتصادي، كما على جميع الصعد الأخرى، وكانت العامل المباشر لانهيار النظام وتفكك الإتحاد. فهي في الواقع كانت الصاعق المفجر للتناقضات الإجتماعية التي كانت تتفاعل وتتفاقم في ظل النظام البيروقراطي، بما في ذلك، داخل صفوف الشريحة البيروقراطية الحاكمة نفسها. وهي في الواقع كانت نتيجة لعملية التحول، ودلالة على الشوط البعيد الذي قطعته **عملية التحول الطبقي للفئات العليا والوسطى من البيروقراطية**، عملية انفصالها عن الطبقة العاملة، وانتقالها من موقع طبقي إلى آخر. **البيريسترويكا كانت في الواقع الشوط الأخير من هذه العملية**، وساهمت بدورها في تعجيل العملية وإيصالها إلى نهاياتها. ولكن هذه العملية، بجذورها الممتدة إلى خمسينيات ق ٢٠، مع شيء من التشجيع والضغط الإمبريالي، هي التي شكلت العامل الرئيسي لانهيار النموذج والارتداد عن طريق الإنتقال إلى الإشتراكية.

■ رغم ذلك، علينا أن نشدد أن انتصار الردَّة في الإتحاد السوفييتي السابق، لم يكن حصيلة التطور الطبيعي في مصالح «الطبقة الحاكمة»، ولا نتيجة تحول فوقي سلمي نسبياً في قمة النظام، أو في بنيته، كما هو مثلاً حال التحولات التي شهدتها معظم أنظمة البورجوازية الوطنية في بلدان العالم الثالث، بفعل عملية تحولها الكومبرادوري وتدهورها اليميني. إن ثمة فارقاً جوهرياً بين الحالتين، وهو فارق يعود إلى الاختلاف النوعي في البنية الطبقية بين النظام السوفييتي وبين تلك الأنظمة.

لا شك أن قوى الردَّة، في حالة الإتحاد السوفييتي، إنبثقت من رحم النظام نفسه، ومن قلب البيروقراطية الحاكمة، والعديد من الذين يقودون روسيا وجمهوريات الإتحاد السوفييتي السابق الآن، كانوا من أبرز عناصر الصف الثاني في الحزب الحاكم. ولكن انتصار قوى الردَّة، في هذه الحال، كان حصيلة تطور بطيء مرت به على مدى ربع قرن استغرقته عملية انفصالها التدريجي عن الطبقة العاملة، وتبلورها كقوة طبقية مستقلة، كما أنه كان حصيلة ست سنوات من الصراع المعقد والمضني جرى على امتداد عهد البيريسترويكا، ودمر البلاد بأكملها تقريباً.

■ **إنتصار قوى الردَّة في الإتحاد السوفييتي كان ثورة مضادة إجتماعية**، بكل المقاييس، وأدى إلى تحطيم مرتكزات الدولة بأكملها. وهذا يؤشر من جديد إلى أن البيروقراطية لم تكن طبقة حاكمة جديدة مستغلة، بل هي شريحة إجتماعية إنتقالية إنبثقت من بين صفوف الطبقة العاملة، وأقامت احتكارها للسلطة على قاعدة نظام الطبقة العاملة، نظام الملكية العامة والإنتقال إلى الإشتراكية، ثم بدأت تنفصل عنها تدريجياً في سياق عملية تمايزها الإجتماعي، كشريحة حاكمة، وتفاقم التناقضات داخلها وصولاً إلى انفجارها وتدمير النظام. إن استكمال عملية الإنفصال والتحول الطبقي هذه وإيصالها إلى نهاياتها، بتغيير نوعي للسمة الطبقية للدولة، لم يكن ممكناً بدون **ثورة إجتماعية** مضادة، عنيفة نسبياً، لم تقتصر نتائجها على تغيير مجموعة حاكمة بأخرى، بل انطوت على تدمير أسس النظام السابق بأكمله، أسسه الإجتماعية، إلى جانب بنيته السياسية – الدستورية.

٢–■ إنتصار الردَّة كان يعني قطع مسيرة الإنتقال إلى الإشتراكية، وإنهاء الطابع السوفييتي (العمالي المشوه) لسلطة الدولة، ونقل السلطة إلى القوى الإجتماعية المتبرجزة التي تسعى بكل قواها، بدعم من رأس المال الاحتكاري العالمي، إلى التصفية المادية لنظام الملكية العامة لوسائل الإنتاج، بعد أن ألغته دستورياً وسياسياً. وإذا كان هذا لا يعني بعد، تكريس الرأسمالية كنظام اجتماعي سائد في جمهوريات الإتحاد السوفييتي السابق، فإنه يعني بداية مسيرة تحول إلى الرأسمالية مضادة لمسيرة الإنتقال إلى الإشتراكية وهادفة إلى محو إنجازاتها. ويتوقف المدى الزمني الذي سوف تستغرقه هذه المسيرة المضادة، كما يتوقف أيضاً نجاحها النهائي،

على العديد من العوامل من بينها مدى قدرة الطبقة العاملة وتعبيراتها السياسية، في روسيا وسائر الجمهوريات، على النهوض من حالة البلبلة والتشتت والضياع الأيديولوجي، وتصفية آثار الاستلاب الذي عمقه النظام البيروقراطي المنهار، ومدى قدرتها على إعادة تنظيم نفسها على قاعدة برنامج يستخلص بدقة دروس التجربة السابقة، برنامج لا يقوم مضمونه على الحنين إلى الماضي، بل بالعكس على نقد حازم لسلبياته، والأهم من ذلك: على صوغ السبل الواقعية والديمقراطية الثورية للتقدم نحو المستقبل، لاستئناف مسيرة الإنتقال إلى الإشتراكية على أسس ديمقراطية جديدة.

■ إن انتصار الردَّة لم يقد إلى الخروج من أزمة المجتمع، بل لقد أدى بالعكس إلى **تعميقها**، وهو أضاف إلى عواملها السابقة المتفاقمة عاملاً مدمراً جديداً، هو تفكيك الإتحاد والتقطيع القسري لصلات التكامل الإقتصادي الموضوعية التي تربط بين أطرافه. ورغم جدية المعضلات القومية، التي تفاقمت في ظل النظام البيروقراطي السابق، فإن هذا التفكيك القسري لم يكن يستجيب لحاجات التطور الإقتصادي والإجتماعي، بل هو بالعكس يناقضها؛ ولا كان يستجيب للإرادة الحقيقية للشعوب السوفييتية، بقدر ما كان يعبر حصراً عن مصالح النخب القومية المتبرجزة التي تطمح كل منها إلى، أو بالأحرى تتوهم إمكانية، تشكيل سوقها القومية الخاصة.

إن هذه الحقيقة تؤكدها بوضوح صارخ نتائج الاستفتاء الذي أجري في عموم جمهوريات الإتحاد في صيف ١٩٩١، قبل شهرين أو أقل من انتصار الإنقلاب الثلاثي المضاد للثورة (الذي قام به زعماء روسيا، وأوكرانيا، وروسيا البيضاء)، الذي فرض تفكيك الإتحاد خلافاً لإرادة شعوبه. ففي ذلك الاستفتاء نال خيار الحفاظ على وحدة الإتحاد وفق أسس ديمقراطية جديدة أغلبية ساحقة تزيد على ثلثي الأصوات في جميع الجمهوريات كل على انفراد. وكان التصويت لصالح خيار الإتحاد كثيفاً بشكل خاص في الجمهوريات الأكثر تأخراً في آسيا الوسطى والقفقاس، حيث زاد على ٩٠٪ من الناخبين.

٣-■ لقد سبق أن أوضحنا الأساس المادي لتشكل هذه النخب القومية المتبرجزة، وأشرنا إلى حقيقة أنها في الواقع تكتلات مناطقية، مراكز قوى محلية، تلبس اللبوس القومي من أجل تغذية شعبيتها على قاعدة استثارة وتأجيج المشاعر القومية الدفينة لدى قطاعات شعبية معينة. وهذه المشاعر تجد جذورها بالتأكيد في ردود الفعل الدفينة على الأسلوب البيروقراطي السلطوي، والشوڤيني أحياناً، الذي جرت به معالجة بعض القضايا القومية في ظل النظام السابق.

إن هذه المشاعر لم تكن هي السبب في تشكل المشروع القومي الزائف للنخب المتبرجزة التي استولت على السلطة في معظم الجمهوريات، بل هي كانت فقط الغلاف الأيديولوجي الخارجي لهذا المشروع الذي تكوَّن بفعل الطبيعة المناطقية لتكتلات البيروقراطية الوسطى في ظل النظام السابق، وبفعل الأساس المحلي لتبلور وتشابك مصالحها.

ولذلك، فإن الطبيعة الوهمية لهذه المشاريع القومية لا تبرز فحسب، من حقيقة كونها تتعارض مع إرادة الأغلبية الساحقة من الشعب كما عَبَّر استفتاء ١٩٩١، ولا من كونها تتصادم مع البنية الموضوعية للتكامل الإقتصادي والتدخل الإثني الديمغرافي بين الجمهوريات، بل تبرز أيضاً، من حقيقة أن خطر التفكك أصبح يتهدد حتى جمهورية روسيا الإتحادية نفسها، بفعل طبيعة التشكل المناطقية للنخب المتبرجزة وصراعاتها على السلطة والنفوذ، حيث السلطة والنفوذ ما يزالان المدخل الرئيسي لتأمين مصالحها الإقتصادية.

■ إن انتصار الرِدَّة لم يقد أيضاً إلى حل **معضلة الديمقراطية**، رغم المتاجرة المتواصلة بالشعارات الليبريالية، إن محاولات فرض الدكتاتورية الرئاسية في روسيا، واللجوء المتكرر إلى إعلان حالة الطوارىء وانتزاع صلاحيات استثنائية للحكومة في روسيا وبعض الجمهوريات الأخرى، والصراعات المسلحة على السلطة والإنقلابات المتوالية في جمهوريات آسيا الوسطى والقفقاس، كلها دلالات على نمط «الديمقراطية» التي يزعم منظرو الرِدَّة ، ومعهم أبواق الدعاية الإمبريالية، أنها قد انتصرت في جمهوريات الإتحاد السوفييتي السابق.

٤-■ ماذا عن الأزمة الإقتصادية – الإجتماعية؟

إن طبيعة الرِدَّة بصفتها ثورة مضادة، تتجلى على نحو صارخ في المجال الإقتصادي – الإجتماعي الذي يشهد تدهوراً على كل صعيد. إن سنتين كاملتين من حكم الرِدَّة في الجمهوريات السوفييتية السابقة، وأربع سنوات ونيِّف في بلدان أوروبا الشرقية، لم تنجح في تأمين استقرار الاقتصاد رغم الظروف السلمية الاستثنائية التي سادت في معظم هذه البلدان، وأكثرها تطوراً، حيث لا حروب أهلية، ولا تدخلات عسكرية خارجية. وعلى العكس من ذلك، يزداد الاقتصاد تدهوراً وتتفاقم المعضلات الإجتماعية، وتعم البطالة، وتتعثر عمليات التحول إلى الملكية الخاصة في قطاعات الإنتاج الرئيسية، وتتعمق التبعية لرأس المال الاحتكاري العالمي. إن هذا يوضح بالوقائع الملموسة أن عملية التحول المضاد باتجاه الرأسمالية لا تلبي حاجات المجتمع إلى التطور والتقدم والإزدهار، بل هي تعاكسها وتتناقض معها في واقع الحال، وتنطوي على تبديد وتدمير كبير للقوى المنتجة، وليس على احتجاز وعرقلة نموها فحسب.

■ وفقاً لتقديرات البنك الأوروبي للإعمار والتنمية، الذي أنشأته دوائر رأس المال الاحتكاري العالمي «خصيصاً لمساعدة الجمهوريات السوفييتية السابقة على التحول إلى الديمقراطية واقتصاد السوق»، كان إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في روسيا في عام ١٩٩٢ قد تقلص بنسبة ٢٠٪ عن المستوى الذي كان عليه في السنة السابقة. وفي أوزبكستان، وكازاخستان تراجع حجم الناتج الإجمالي الحقيقي بنسبة ١٤٪، وفي أرمينيا بنسبة ٤٠٪ في العام نفسه. متوسط التضخم في هذا العام نفسه بلغ في روسيا ١٤٥٠٪. وتراوحت نسب التضخم في الجمهوريات الأخرى في نفس العام بين ٧٠٠٪ في لاتفيا وأوزبكستان، و١٦٠٠٪ في أوكرانيا *(جريدة الحياة ١٩٩٣/٢/١٧)*. وارتفع العجز في موازنة الدولة لعام ١٩٩٢ في روسيا إلى ما يوازي ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وفي كانون الثاني ١٩٩٣ كانت معدلات التضخم ترتفع بنسبة ١٠٪ أسبوعياً *(الحياة في ١٩٩٣/٣/٣)*.

■ لم يكن هذا التدهور بسبب كون عام ١٩٩٢ عاماً إنتقالياً في روسيا والجمهوريات السوفييتية الأخرى، كما يدعي منظرو الردَّة. إن هذه الحقيقة يمكن تأكيدها بإعطاء صورة عن وضع بلدان أوروبا الشرقية، التي انتصرت الردَّة في معظمها منذ عام ١٩٨٨–١٩٨٩، وهي صورة يتبين منها حجم الدمار الإقتصادي الذي أحدثه الارتداد عن مسيرة الإنتقال إلى الإشتراكية في هذه البلدان، والتدهور المتواصل حتى هذه اللحظة بسبب هذا الارتداد.

وفقاً لنشرة الأمم المتحدة حول الاقتصاد الأوروبي *(المجلد ١٩٩١/٤٣)*، تراجع الناتج الصناعي في بلدان أوروبا الشرقية (الإشتراكية السابقة) بنسبة ١٧,٥٪ في عام ١٩٩٠ (بعد سنة أو سنتين من الردَّة)، ومرة أخرى بنسبة ١٩,٥٪ في ١٩٩١ (بعد ثلاث سنوات ونيف من الردَّة). ووفقاً لتقديرات البنك الأوروبي للإعمار والتنمية *(نقلاً عن جريدة الحياة في ١٩٩٣/٢/١٧)*، فإن **إجمالي الناتج القومي الحقيقي** في بلدان أوروبا الشرقية (الإشتراكية السابقة) تراجع بنسبة ٥٪ في عام ١٩٩٢ (بعد أكثر من أربع سنوات على الردَّة). وكان معدل التضخم في هذه البلدان ما يزال يوازي ٦٠٪ في عام ١٩٩٢.

٥–■ ماذا إذن عن استمرار مساهمة الردَّة في التقدم الإجتماعي ؟

في منتصف ١٩٩٢ كان هنالك في روسيا ٤ ملايين عاطل عن العمل، وكان رقم البطالة متوقعاً أن يصل إلى ١٥ مليون في نهاية العام. (*أنظر مقال أمنون كابليوك في لوموند ديبلوماتيك/ آذار/ مارس ١٩٩٢)*. ووفقاً للأرقام الرسمية التي أعلنتها الحكومة الروسية كان معدل البطالة لعام ١٩٩٢ يوازي ١٪ من مجموع القوة العاملة، أي حوالي ٨ ملايين عاطل عن العمل على امتداد العام. وفي منتصف ١٩٩٢ أصبح ٨٥٪ من السكان في روسيا

يعيشون تحت خط الفقر *(مقال كابليوك المشار إليه)*.

ربما كان هذا بسبب تخلف الرأسمالية الروسية الناشئة حديثاً وضعف خبرتها، كما يردد دوماً خبراء الاقتصاد في الغرب؟ لنأخذ مثلاً ألمانيا الشرقية، التي أصبحت جزءاً من ألمانيا الموحدة برأسمالها الاحتكاري عالي التمركز والمتفوق في الخبرة. في ألمانيا الشرقية، التي انهالت عليها مئات المليارات من الماركات بعد الوحدة بهدف تحديث بنيتها الإقتصادية، تمت عملياً تصفية القطاع الصناعي بصورة مأسوية. خلال سنتين بعد الوحدة إنخفض الإنتاج الصناعي، في المقاطعات التي كانت تشكل ألمانيا الديمقراطية السابقة، بنسبة ٧٠٪ ، واختفت ٤ ملايين فرصة عمل، أي ما يوازي ٤٢٪ من مجموع فرص العمل التي كانت متاحة سابقاً *(ورد هذا في نشرة شركة مورغان غارنتي ترست للأسواق المالية الدولية، الصادرة بتاريخ ١٩٩١/١٠/٨)*. ويتوقع في نهاية ١٩٩٣ أن لا يبقى سوى ٤٠٠ ألف وظيفة في القطاع الصناعي في المقاطعات الشرقية من قوة عاملة تبلغ ستة ملايين *(وفقاً لتصريح للناطق الإقتصادي للحزب الإشتراكي الديمقراطي الألماني السيد وولفغانغ روت، نقلته جريدة الحياة بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٩)*. وما يزال معدل الأجور في شرق ألمانيا يبلغ فقط ٧٠٪ من معدل الأجور في غربها.

■ عمليات تخصيص ملكية مؤسسات الدولة (أي تحويلها من ملكية عامة إلى ملكية خاصة) تسير ببطء شديد، وتشق طريقها بتعثر محدثة عند كل خطوة دماراً إقتصادياً، وتصطدم هذه المحاولات بمقاومة إجتماعية من جانب الطبقة العاملة، والمراتب البيروقراطية الدنيا التي انضمت إليها عملياً في ظل الوضع الجديد. وحتى من جانب بعض مدراء المؤسسات الذين اكتشفوا أن الطموح إلى التحول الرأسمالي لم يكن سوى وهم مدمر. والمقاومة الإجتماعية المتزايدة لعمليات تخصيص الملكية هي ذات دلالة هامة. فهي تكشف عن التناقض الراهن بين القدرة العالية للطبقة العاملة للتعبير العفوي عن مصالحها، من جهة، وبين ضعف تعبيراتها السياسية وتدني وعيها السياسي لذاتها ومصالحها، من جهة أخرى.

٦-■ إن عملية تخصيص الملكية، هي نهب مافيوي لملكية المجتمع بكل معنى الكلمة. وتحاول قوى الردَّة القابضة على السلطة أن تخفي هذه الحقيقة وأن تضفي على عملية التخصيص طابعاً شعبوياً زائفاً. ولذلك أطلقت برنامجاً يوزع بموجبه على كل مواطن روسي كوبون يخوله شراء أسهم في المؤسسات المطروحة للتخصيص بقيمة عشرة آلاف روبل، أي ما يوازي بالقيمة الحالية للروبل حوالي ١٥ دولار.

■ يبدو ذلك، وكأنه تنفيذ لنظرية مارغريت ثاتشر حول «الرأسمالية الشعبية»، ويحاول أن

يعطي الانطباع، بأن ملكية الدولة يجري تقسيمها على أفراد الشعب بالتساوي. ولذلك، يحاط هذا البرنامج بحفاوة إعلامية مفتعلة داخل روسيا وخارجها. ولكن ليس من الصعب أن نكتشف أن هذا «التقسيم بالتساوي» ليس سوى خدعة مسرحية، أولاً لأن الأغلبية الساحقة من السكان الذين يعيشون دون مستوى خط الفقر يفضلون أن يبيعوا هذه الكوبونات، أو الأسهم المقابلة لها، ليأكلوا بثمنها. والمافيات المحلية وغيلان رأس المال الأجنبي **جاهزة** للشراء عندما ترى ذلك مناسباً لمصلحتها.

ولكن حتى إذا وضعنا هذا الاعتبار جانباً، فإن عملية حسابية بسيطة توضح لنا أن عملية تخصيص شركة كبيرة واحدة أعلن عن طرح أسهمها للتخصيص مؤخراً، وهي مؤسسة زيل لإنتاج السيارات والشاحنات، سوف تمتص على الأقل ١/٥٠٠ من مجموع الكوبونات الموزعة على أفراد الشعب بالتساوي. أي أن مجموع قيمة هذه الكوبونات لا تكفي لشراء أكثر من خمسمائة مؤسسة كبيرة كحد أقصى.

■ وإذا علمنا أنه كانت ثمة في الإتحاد السوفييتي حوالي ربع مليون مؤسسة صناعية مملوكة للدولة، منها خمسون ألف مؤسسة ضخمة، فضلاً عن عشرات الآلاف من السوفخوزات، والمرافق التجارية والخدمية المملوكة للدولة، يتضح لنا أن الادعاءات حول تقسيم الملكية بالتساوي ليست سوى لعبة ديماغوجية كاذبة. فالحقيقة أن عملية تخصيص الملكية تجري لمصلحة رأس المال المافيوي المحلي الذي تتجه إهتماماته إلى شراء مخازن الدولة التجارية وبعض المؤسسات الصغيرة المربحة، التي يمكن من خلالها أن يمارس إستغلاله الطفيلي لأغلبية السكان بأقصى مردود ربحي ممكن، ومصلحة رأس المال الأجنبي، الذي تتجه إهتماماته إلى نهب الثروات الطبيعية الروسية وبخاصة النفط والغاز، كما سوف نرى، أما المنجزات الصناعية الشامخة التي بنيت بجهد وعرق وتضحيات عشرات الملايين من العمال السوفييت على مدى سبعين عاماً، فهي تدفع دفعاً نحو الإفلاس. وهذا هو جوهر العملية وسبب تعثرها.

[■ في أواخر ١٩٩٢ أعلنت الحكومة الروسية، بضجيج إعلامي لا مثيل له، عن برنامجها لتوزيع كوبونات التخصيص بقيمة عشرة آلاف روبل على كل مواطن روسي. وبدأ توزيع الكوبونات في مطلع ١٩٩٣، وإذا افترضنا أنها ستوزع إلى كل فرد من السكان البالغ عددهم ١٥٠ مليون نسمة في جمهورية روسيا الإتحادية، أي أن القيمة الإجمالية لهذه الكوبونات ستصل في حدها الأقصى إلى ١٥٠٠ مليار روبل.

وفي مطلع آذار (مارس) ١٩٩٢، أعلن برنامج التخصيص الرسمي عن بدء تخصيص

ملكية مؤسسة زيل الصناعية بتحويلها إلى شركة مساهمة. وطرحت للإكتتاب أسهمها البالغة ٣ ملايين سهم، قيمة كل سهم ألف روبل، حيث يمكن اقتناؤها مقابل كوبونات التخصيص. إن القيمة الإجمالية لأسهم شركة زيل لوحدها تساوي ٣ مليار روبل. وبعملية حسابية بسيطة نرى أنها تساوي ١/٥٠٠ من مجموع قيمة كوبونات التخصيص الموزعة على جميع أفراد الشعب الروسي. وهكذا فإن مجموع قيمة كوبونات التخصيص لا تكفي لشراء أكثر من خمسمائة مؤسسة من حجم مؤسسة زيل، وهي في الإتحاد السوفييتي السابق كثيرة وتعد بعشرات الآلاف.

من جهة أخرى؛ فإن مجموعة قيمة كوبونات التخصيص (١٥٠٠ مليار روبل) تساوي ٢,٢ مليار دولار بقيمة الروبل في مطلع ١٩٩٣، وهو بكامله أقل من رأس المال الذي سوف تستثمره شركة أجنبية واحدة (كونوكو) من أجل الاستيلاء على ثلاثة أحواض للبترول في منطقة كومي في سيبيريا، وهذه ليست سوى واحدة من عشرات الإحتكارات النفطية التي تتكالب على الحقول الروسية، وتصل برامجها الاستثمارية إلى عشرات مليارات الدولارات (جريدة الحياة: ١٩٩٢/١٠/٣٠)].

٧-■ هل يختلف الأمر في ألمانيا الشرقية التي أعلنت الرأسمالية الألمانية المتطورة عن برنامج لتطويرها يتضمن إنفاق ١٥٠ مليار مارك لمدة عشرة سنوات، وهو برنامج تجري محاولات لتطبيقه فعلاً، وهو أحد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء إصرار ألمانيا على إبقاء أسعار الفائدة فيها مرتفعة بهدف اجتذاب وحشد رؤوس الأموال الكافية لتمويل هذا البرنامج؟

إن الوقائع المتوفرة تؤكد لنا، أنه حتى طاقات رأس المال الاحتكاري الألماني بالغ التمركز والكفاءة، بل طاقات مجموع رأس المال الأوروبي الذي يتدفق على البنوك الألمانية بفعل ارتفاع أسعار الفائدة التي تعرضها، لم تكن كافية لإنجاز عملية تخصيص ملكية الدولة في ألمانيا الشرقية، وأن وحدة ألمانيا أدت عملياً ليس إلى التخصيص الرأسمالي للصناعة في الشطر الشرقي، بل إلى انهيارها. وكالة ترويهاند (Treuhand) المسؤولة عن تخصيص الصناعة في الشرق الألماني أعلنت أنها حتى نهاية تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٢، بعد مرور سنتين على الوحدة، نجحت في بيع حوالي ١٠,٤٠٠ مؤسسة صناعية مملوكة للدولة.

ولكن حتى ذلك التاريخ كانت هنالك ٣٢٠٠ مؤسسة تنتظر البيع والتخصيص، ومن بينها المؤسسات الأكبر التي تشغل كل منها أكثر من ١٥٠٠ عامل. وحتى التاريخ المذكور كان لا يزال بذمة وكالة ترويهاند أكثر من ٥٥٠ ألف عامل فقدوا وظائفهم بسبب عملية التخصيص، ولم تتمكن الوكالة من تأمين فرص عمل أخرى لهم. وتعترف الدوائر الإقتصادية الألمانية، أن عملية التخصيص في الشطر الشرقي من البلاد أدت في الواقع إلى تصفية الصناعة عملياً.

وقد اضطر المستشار الألماني كول، بعد مفاوضات مضنية مع أرباب الصناعة في الشرق، أن يعلن في مطلع كانون الأول(ديسمبر) ١٩٩٢، أن الحكومة الألمانية عدلت سياستها، ولم تعد تصر على شعار «تخصيص الصناعات، أو إغلاقها»، وأنها باتت مستعدة لإبقاء «الصناعات الأساسية» المملوكة للدولة وتقديم الدعم لها، من أجل التخفيف من وطأة الدمار الذي تقود إليه عملية التخصيص. *(عن تقرير نشرته جريدة الحياة في ١٩٩٢/١٢/٩).*

■ وهكذا نرى أنه حتى في ألمانيا المتطورة التي تشكل مركز قدرات وخبرات رأس المال الإحتكاري الأوروبي، تشق عملية التخصيص طريقها بصعوبة وتحدث دماراً هائلاً، ولا تنجح إلّا في قطاعات الصناعة الهامشية الأقل تمركزاً وتطوراً، بينما تعجز تماماً عن شق طريقها في الصناعات الأساسية، وبقدر ما تنجح فهي تسبب تدميراً كارثياً للقوى المنتجة، وتلقي بملايين العمال إلى قارعة الطريق حيث تجري محاولة استيعاب بعضهم في مشاريع التطوير المؤقتة (شق الطرق وبناء المساكن)، أو في الخدمات غير المنتجة. إن الدلالة واضحة: فالرأسمالية العالمية تغص وتختنق، وهي تحاول عبثاً ابتلاع منجزات مسيرة الإنتقال إلى الإشتراكية.

٨-■ في روسيا، ليس برنامج تقسيم الملكية بالتساوي بين أفراد الشعب سوى مناورة دعاوية تحاول التستر على حقيقة الأمر. وحقيقة الأمر، أن خطة التخصيص التي وضعها إيغور غايدار، المسؤول الأول عن الاقتصاد في عهد يلتسين وصاحب برنامج «العلاج بالصدمة»، خطة التخصيص هذه، تعول بنسبة كبيرة على الاستثمارات المتوقعة التي ينتظر أن يقبل عليها رأس المال الأجنبي. وتبني هذه الخطة توقعاتها على إمكانية «النجاح» في بيع ٣٠٪ من المؤسسات المملوكة للدولة إلى رأس المال الأجنبي، من بينها نصف صناعة النفط والغاز *(مقال كابليوك في لوموند دبلوماتيك/ آذار/مارس ١٩٩٢).*

إن البيروقراطية الطفيلية المتبرجزة، لكي تتمكن من ممارسة نهبها المافيوي عبر النشاطات التجارية وسائر أشكال النشاط الطفيلي، لا تكتفي بتدمير الصناعة وإلحاق الخراب بمنجزات سبعين عاماً من البناء والتطور، بل هي أيضاً لا تتورع عن، وإنما في الواقع تتهالك على، بيع ممتلكات الشعب الروسي إلى غيلان رأس المال الاحتكاري العالمي وتحويل روسيا إلى مستعمرة تابعة خاضعة للإستعمار الجديد. إن الأمر لا يتعلق ببيع الدولة إلى الأجنبي. ولكن حتى هذه الخطة التي تراهن على التخصيص عبر اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، يتضح في الممارسة العملية أنها ليست سوى طموح وهمي يتعثر في التطبيق، باستثناء الاندفاع نحو الاستيلاء على بعض الثروات الطبيعية ذات الأهمية الاستراتيجية وبعض مجالات الصناعة الاستهلاكية الخفيفة المربحة.

[■ المجال الرئيسي الذي تندفع إليه الاستثمارات الأجنبية في روسيا والجمهوريات السوفييتية السابقة هو مجال النفط. ويتخذ هذا الاندفاع شكل الحصول على إمتيازات التنقيب في الحقول الجديدة من قبل الإحتكارات النفطية الكبرى، الأميركية والبريطانية والفرنسية واليابانية، كما يتخذ شكل المشاركة مع مؤسسات سوفييتية، وتشكيل شركات مختلطة لاستغلال الحقول القائمة.

وتحصل الإحتكارات الأجنبية، أو الشركات المختلطة على تسهيلات واسعة من جانب الحكومة الروسية. فبينما تفرض ضريبة تصدير قدرها خمسة دولارات على كل برميل تصدره المؤسسات الروسية، فإن الإحتكارات الأجنبية وشركاتها المختلطة تُعفى من هذه الضريبة وتمنح تسهيلات كبيرة لتيسير استخدام الخبراء والعمال الأجانب (انظر تقريراً نشرته الحياة من نيل بكلي في موسكو في ١٩٩٢/١٠/٣٠).

خارج هذا النطاق، نطاق النفط والثروات الطبيعية الأخرى، تتجه الاستثمارات الأجنبية نحو إقامة فروع للإحتكارات الكبرى ذات الماركات الشهيرة في بعض الصناعات الاستهلاكية كالدخان والمشروبات الخفيفة، والتي تفضل إقامة صناعات محلية لاستغلال إمكانيات السوق الروسية الضخمة، مستفيدة من رخص العمالة والمواد الأولية والإعفاءات الضريبية والجمركية. على سبيل المثال لا الحصر، أعلن في ١٩٩٣/٣/١٩ أن شركة كوكا كولا تعتزم استثمار ٥٠ مليون دولار لبناء مصنع قرب مطار سان بطرسبرغ – حيث يمكن توزيع إنتاجه إلى مختلف أنحاء البلاد بالطائرات – وسوف يشغل ٢٠٠ عامل (!) (راجع الحياة بنفس التاريخ ٣/١٩)].

٩–■ إن رأس المال الاحتكاري العالمي يحجم عن الاستثمار رغم كل الإغراءات والتسهيلات والتنازلات التي تقدمها الحكومة لاجتذابه. وذلك طبيعي، فرأس المال الاحتكاري له أولوياته الخاصة، وهو يتحرك بدافع تحسين معدل الربح. وإذا كان هذا الدافع، حتى في بلدان المركز التي ينتمي إليها رأس المال هذا، يقود إلى تصفية بعض الصناعات غير المربحة، (تذكروا معركة تصفية صناعة الفحم في بريطانيا على سبيل المثال، لا الحصر)، فهل ثمة عاقل يتوقع أن يهتم رأس المال الاحتكاري بتوجيه طاقته وخبراته لإنقاذ وتجديد الصناعات الروسية الكبرى في الوقت الذي تبقى فيه أكثر من ٢٠٪ من الطاقة الإنتاجية للصناعة في بلدان المركز، معطلة بسبب ضمور السوق؟

إن حقيقة توجهات رأس المال الاحتكاري العالمي إزاء البلدان «الإشتراكية» السابقة، تتضح في العبارات الصارخة في قسوتها ودلالاتها، في مقال نشرته مجلة (الإيكونوميست) البريطانية في ١٩٩٠/٦/١٦، يوجه النصائح إلى المستثمرين الغربيين تحت عنوان «لا

تتعجلوا الدخول في الزحمة»، هذه العبارات تقول بالحرف الواحد ما يلي: «إن أسرع الطرق لتدريب الأوروبيين الشرقيين على أساليب وعادات السوق الحرة، هي في جعلهم يتنافسون مع المكسيكيين، والماليزيين للحصول على حصتهم من دولارات وينات وماركات المدخرين الغربيين»(!)

■ إن رأس المال الاحتكاري الدولي ينتظر حتى تتدهور روسيا، وسائر البلدان «الإشتراكية» السابقة، إلى مستوى المكسيك وماليزيا حتى يندفع نحوها، لا لتطوير صناعاتها، بل لنهب ثرواتها وابتزاز فائض عمل عمالها وفلاحيها. ولذلك، فإن البنك الأوروبي للإعمار والتنمية الذي أنشيء خصيصاً لتمويل الاستثمارات في أوروبا الشرقية لم يتلق سوى مساهمات تافهة من دول السوق المشتركة. وألمانيا، التي يفترض أن توفر ٦٠٪ من الـ ٥٣ مليار دولار التي وعدت بها جمهوريات الإتحاد السوفييتي السابق، تجد صعوبة أصلاً وهي تزدرد الصناعة الإشتراكية السابقة في شطرها الشرقي. والقروض التي حصلت عليها فعلاً هذه الجمهوريات عام ١٩٩٢، والتي بلغت قيمتها ٤٣ مليار دولار، ذهبت في معظمها لتمويل إعادة جدولة ديونها السابقة. وما زالت الدول الصناعية السبع تجتمع كلما احتدمت أزمة حكومة يلتسين، لتقر برامج وهمية للمساعدات لا تجد من يتبرع لتمويلها، وتكاد وظيفتها تنحصر في خداع الشعب الروسي، وتصبيره بهدف إنقاذ نظام الرِدَّة.

■ وهكذا تكتمل دائرة النتائج الكارثية التي قادت إليها الرِدَّة: التدمير المأسوي للقوى المنتجة، إلحاق الخراب بالصناعة، التدهور المريع والتراجع المضطرد في الإنتاج، التضخم المفرط، تآكل مكتسبات المنتجين ودخولهم، إنتشار البطالة والفقر على أوسع نطاق، إستفحال النهب المافيوي الطفيلي، بيع الثروات الطبيعية إلى رأس المال الأجنبي، وكذلك أسواق الاستهلاك، والسقوط المتسارع في دوامة الحلقة المفرغة للتخلف والتبعية للإستعمار الجديد.

في المقابل، فإن محاولات التصفية المادية لنظام الملكية العامة تبرهن على صعوبتها، إن لم يكن إستحالتها، وعملية تخصيص الملكية تشق طريقها بتعثر في قطاعات الاقتصاد الثانوية وتحدث خراباً عند كل خطوة: إن الارتداد عن مسيرة الإنتقال إلى الإشتراكية، ومحاولة التحول المضاد نحو الرأسمالية، لم تكن هي المخرج من المأزق، ولا هي الاستجابة المطلوبة لاستحقاقات التطور والتقدم والتحديث. إن استحقاقات النقلة المطلوبة لدفع مسيرة المجتمع إلى الأمام، هي استحقاقات توطيد نظام الملكية العامة لوسائل الإنتاج الرئيسية وإرسائه على قاعدة متينة من الديمقراطية العمالية، وهذه الإستحقاقات مازالت ماثلة، ومطروحة على جدول أعمال القوى الثورية في الحركة العمالية وعموم القوى الديمقراطية المحبة للسلام، والساعية إلى التقدم الإجتماعي ■

القسم الثالث

مسار التجربة السوفييتية

عوامل الإنهيار والدروس المستخلصة

- الفصل الأول: مسار التجربة السوفييتية وعوامل إنهيارها [١٩ موضوعة]
- الفصل الثاني: الدروس المستخلصة من التجربة السوفييتية [١٠ دروس]
- ملاحق القسم الأول
- ملاحق القسم الثاني

آب (أغسطس) ١٩٩٣

الفصل الأول

مسار التجربة السوفييتية وعوامل إنهيارها
[١٩ موضوعة]

[■ ثورة أكتوبر الروسية شقَّت، لأول مرة في التاريخ، طريقاً ملموساً للإنتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية، وحققت بذلك إنجازات كبرى للطبقة العاملة والشعوب السوفييتية عموماً، كما للطبقات العاملة والشعوب المضطهدة في العالم بأسره. والإتحاد السوفييتي، الذي ولد حصيلة هذه الثورة، أحرز في سياق هذه العملية منجزات باهرة وقطع أشواطاً واسعة، في زمن قياسي، على طريق التطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والحضاري، نقلته إلى مصاف إحدى القوتين العالميتين الأعظم. ولكن عملية الإنتقال، بفعل خصائصها المميزة وسياقها التاريخي المحدد، إنطوت أيضاً على تناقضات عدة قادت بتفاقمها إلى انهيار التجربة.

■ التناقضات التي انطوت عليها التجربة السوفييتية للإنتقال إلى الإشتراكية، وخصائصها الفريدة الناجمة عن مستوى التطور الذي انطلقت منه والسياق التاريخي الذي جرت فيه، تتطلب محاكمتها ليس باعتبارها نموذجاً يُحتذى بحذافيره، بل باعتبارها تماماً، كما وصفها لينين: «محاولة وحيدة الجانب تنطوي على العديد من الثغرات والتناقضات، ولكنها محاولة لا مناص من أن تنطلق، ولا خيار أمامها سوى متابعة شق طريقها عبر التناقضات، حتى تتضافر مع محاولات أخرى، لتبلغ الإشتراكية الكاملة بالتعاون الثوري بين بروليتاريي جميع البلدان».

■ إن هذا يعني أنه سيكون لكل محاولة، لكل عملية انتقال إلى الإشتراكية في كل بلد من البلدان، طريقها الخاص وشروطها المميزة التي تنبثق من خصائص مجتمعها، كما في السياق الدولي الذي تجري فيه. ولكن دروس التجربة السوفييتية، رغم تفردها، لها أيضاً أهمية عالمية شاملة، وهي تنطوي على ثروة ثمينة من المعرفة والخبرة ينبغي استخلاصها لتطوير نظرية الطبقة العاملة، وإغناء وعيها لمعالم الطريق نحو الإشتراكية.

■ من هنا، أهمية تحليل التجربة السوفييتية، تحليلاً علمياً جاداً يشكل مدخلاً لاستخلاص دروسها الحقّة، الدروس العلمية المشتقة من تحليل علمي للواقع، والتي تسلح الطبقة العاملة وحركتها الثورية بوعي أغنى وأكثر تطوراً يرشدها إلى سُبُل نضالية أكثر فعالية، واستراتيجيات أكثر دقة في المعارك الكبرى التي هي قادمة حتماً. وفيما يلي، نتائج تحليلنا لمسار تطور التجربة السوفييتية بمراحلها المختلفة، على يد ١٩ موضوعة:]

(١)

■ إنتصرت ثورة أكتوبر في بلد رأسمالي متأخر يعاني من التخلف والتبعية، تخلفت بورجوازيته عن إنجاز مهام الثورة الديمقراطية بفعل رعبها من الانتفاضة الفلاحية، وبفعل

وشائج التبعية التي تربطها بالرأسمال العالمي في حقبة دخلت فيها الرأسمالية مرحلتها الإمبريالية، وتفجرت تناقضاتها. هذا التأخر كان يقود المجتمع إلى مأزق تاريخي ويهدد البلاد بالتفكك، وبمزيد من التبعية والسقوط فريسة للضواري الإمبريالية المتناحرة. المخرج كان الثورة الظافرة التي حملت إلى السلطة تحالفاً بين العمال والفلاحين بقيادة البروليتاريا الثورية، التي كان حزبها البلشفي قد تصلّب كحزب طليعي متمرس في سياق المعارك الطبقية الطاحنة التي شهدتها البلاد منذ مطلع ق ٢٠، وما تخللها من صراع أيديولوجي غني ومحتدم ■

(٢)

■ واجهت الثورة الظافرة مهاماً سياسية واجتماعية ذات طبيعة مزدوجة ومتداخلة، مهام الثورتين الديمقراطية والإشتراكية معاً: **الثورة الديمقراطية**، التي هي المغزى الإجتماعي الرئيسي للإنتفاضة الفلاحية والمدخل الذي لا مفرّ منه للإرتقاء بالمجتمع من حالة التبعية والتخلف إلى مستوى التطور المادي والحضاري الذي أحرزته الرأسمالية في مراكزها المتقدمة؛ **والثورة الإشتراكية**، التي هي تعبير عن مصلحة البروليتاريا الثورية الظافرة بالسلطة، على رأس الانتفاضة الفلاحية، أي مصلحتها في مباشرة مسيرة الإنتقال إلى الإشتراكية.

وكان على الثورة أن تتصدى لهذه المهام المزدوجة، بما تنطوي عليه من تناقضات موضوعية داخل المعسكر الثوري، في سياق احتدام التناقض مع العدو الطبقي الداخلي، المتمثل بالرأسماليين وكبار الملاك، والخارجي المتمثل بالعدو الإمبريالي، وهو التناقض الذي انفجر حرباً أهلية مدمرة، وحرباً دفاعية مستميتة ضد الغزو والتدخل الأجنبي.

■ الإجراءات الأولى التي اتخذتها الثورة كانت كلها من طبيعة ديمقراطية محضة: الخروج من الحرب الإمبريالية وعرض السلم الديمقراطي العادل على جميع شعوب وحكومات العالم، إجراء إنتخابات ديمقراطية فورية لعقد الجمعية التأسيسية، إقرار حق تقرير المصير لجميع شعوب وقوميات الإمبراطورية القيصرية السابقة، بما في ذلك حقها في الانفصال وإقامة دولها المستقلة، تأميم الأرض وتوزيعها على الفلاحين وفق مبدأ «من يفلح الأرض، له حق الحيازة عليها»، تأميم البنوك، والتجارة الخارجية، والسكك الحديدية، ووسائل النقل البحري والنهري، لضمان تحكم الدولة بالعلاقة مع السوق الرأسمالية العالمية، وإدخال نظام الرقابة العمالية في المصانع.

خطة لينين، التي صاغها في الشهور الأولى للثورة، كانت تتصور تحولاً تدريجياً نحو الإشتراكية عبر مرحلة انتقال مديدة يتخللها التعايش والصراع بين أنماط الإنتاج والملكية الخمسة في مجتمع ما بعد الثورة، وهي: ١- الإقتصاد الفلاحي البطريركي؛ ٢- الإنتاج

الفلاحي البضاعي الصغير؛ ٣- رأسمالية القطاع الخاص؛ ٤- رأسمالية الدولة؛ ٥- ملكية الدولة الإشتراكية ■

(٣)

■ في ظل التخلف الإقتصادي المتعمق بسبب دمار الحرب، أدى توزيع الأرض على الفلاحين مقترناً برداءة الموسم، إلى انخفاض حادّ في فائض الإنتاج الزراعي المورَّد إلى المدن. وتحت تهديد المجاعة إضطرت السلطة السوفييتية إلى سياسة مصادرة الفائض الزراعي. وقاد ذلك، إلى تصدع خطير في التحالف بين العمال والفلاحين. كما أن مقاومة الرأسماليين لنظام الرقابة العمالية في المصانع أدت إلى تعجيل نزع ملكياتهم وتأميمها. والضرورات القاهرة، التي فرضتها الحرب ضد الثورة المضادة والتدخل الأجنبي، أدت إلى وضع خطة الإنتقال اللينينية جانباً، والإستعاضة عنها بسياسة **شيوعية الحرب** التي أنتجت، لفترة وجيزة، وهماً أيديولوجياً حول إمكانية الإنتقال المباشر إلى الإشتراكية رغم التخلف الإقتصادي والإجتماعي ■

(٤)

■ الدولة السوفييتية، خلال السنة الأولى بعد الثورة، كانت ديمقراطية واسعة للعمال والفلاحين الذين يمارسون سلطة الدولة مباشرة للتغلب على مقاومة الرأسماليين وكبار الملاك. وهي تميّزت بالتعددية الحزبية وضمان حق التنظيم وحرية الصحافة والعمل لجميع أحزاب العمال والفلاحين، وتشكيل الهيئات السوفييتية بالإنتخاب الحر المباشر ووفق مبدأ التمثيل النسبي، وحق إنتخاب المندوبين والموظفين، واسترجاع تفاويضهم في أية لحظة، وتحديد رواتب المسؤولين ضمن سقف مُعدل الأجر، للعامل الماهر.

ولكن التصدع في العلاقة بين العمال والفلاحين، بين البلاشفة الذين يمنحونهم الأرض ويأخذون منهم الفائض، وبين الحراس البيض الذين يأخذون منهم الأرض والفائض معاً. ميزان التذبذب كان في المحصلة لصالح البلاشفة ومكّنهم من كسب الحرب، ولكن المسار المعقد للتذبذب أدى إلى تآكل الديمقراطية السوفييتية.

وفي سياق الحرب الأهلية تحوَّلت ديكتاتورية العمال والفلاحين، الديمقراطية الواسعة للأغلبية المستغَلّة التي تستخدم سلطة الدولة للتغلب على مقاومة الأقلية المستغلّة، تحوَّلت تدريجياً إلى ديكتاتورية بروليتارية خالصة، في مجتمع تشكل فيه الطبقة العاملة أقلية بالنسبة لمجموع السكان، وهي نفسها بدأت تعاني من الإنحلال الطبقي بفعل الخراب الذي حلَ بالصناعة ■

(٥)

■ إنتصرت ثورة أكتوبر في الحرب ضد الحراس البيض والمتدخلين الإمبرياليين. ولكن الدمار الذي أحدثته الحرب الأهلية والتدخل الأجنبي، وقبلهما معارك الحرب العالمية الأولى، زاد من وطأة التخلف الذي يعاني منها المجتمع الروسي. وفي ظروف الحصار السياسي والإقتصادي الإمبريالي، كان على الثورة أن تنتشل البلاد من الخراب والتخلف، وأن تنهض بمهماتها المزدوجة لدفع مسيرة التطور الإقتصادي – الإجتماعي، والإنتقال إلى الإشتراكية.

ولكن، إلى جانب احتدام التناقض مع العدو الإمبريالي، كان النهوض بهذه المهام المعقدة ينطوي على العديد من التناقضات داخل معسكر الثورة، وهي كلها تنبثق من التناقض بين المضمون الطبقي (البروليتاري) المتقدم لسلطة الدولة، وبين المستوى المتخلف لتطور القوى المنتجة.

الطور الأول من عملية الإنتقال إلى الإشتراكية كان يتطلب التركيز على إنجاز التراكم الضروري للنهوض بقوى الإنتاج إلى المستوى الذي أحرزته الرأسمالية في مراكزها المتطورة. وإنجاز التراكم كان يتطلب اقتطاع نسبة كبيرة من فائض العمل الإجتماعي وتخصيصها للنهوض بمستوى تطور القوى المنتجة.

وكان هذا يعني بروز التناقض بين الدولة العمالية، المعنية باقتطاع الفائض الزراعي لإنهاض الصناعة، وبين الفلاحين الذين حازوا على الأرض ويريدون التمتع بالفائض المتولد عن ثمار عملهم فيها. كما أدى إلى بروز التناقض داخل صفوف الطبقة العاملة التي تفاقمت عملية إنحلالها الطبقي، بين مصلحتها المباشرة في التمتع بالفائض لصالح تحسين مستوى معيشتها، وبين مصلحتها بعيدة الأمد في تخصيصه لإنجاز التراكم وإنهاض قوى الإنتاج الضروري للإنتقال إلى الإشتراكية.

■ إنهاء سياسة شيوعية الحرب، وإحياء الخطة اللينينية للإنتقال التدريجي إلى الإشتراكية، التي تبلورت بعد الحرب الأهلية فيما عُرف بالسياسة الإقتصادية الجديدة (النيب/NEP)، ساعد على إنهاض الزراعة وإعادة تشغيل الصناعة، ولكنه كان ينطوي على إنعاش الرأسمالية التي تتولد دوماً من الإنتاج البضاعي الصغير، ويضعف بالتالي القاعدة الإجتماعية للسلطة العمالية، فضلاً عن كونه لم يقدم حلاً جذرياً لمعضلة الفائض الضروري من أجل التصنيع.

بفعل هذه التناقضات دخل مجتمع الإنتقال إلى مأزق تاريخي يحتجز تطوره ويهدد الدور القيادي للطبقة العاملة في السلطة، الدور الذي هو الشرط السياسي – الإجتماعي الضروري من أجل إفلات المجتمع من الدائرة المفرغة للتخلف والتبعية في ظل قانون التطور المتفاوت

الذي يحكم العالم الرأسمالي في حقبة الإمبريالية ■

(٦)

■ هذا المأزق التاريخي لم يكن ثمة من سبيل لكسر حلقته المفرغة سوى بانفصال الدولة واستقلالها النسبي عن المصالح الطبقية المباشرة التي تمثلها. وكان هذا يعني **الإنتقال من دكتاتورية الطبقة العاملة إلى دكتاتورية حزبها الطليعي الذي يجسد مصالحها النهائية،** ويمارس السلطة مؤقتاً نيابة عنها بهدف تأمين تلك المصالح، وهو الإنتقال الذي بات ضرورة موضوعية مرحلية يتطلبها دفع مسيرة تطور المجتمع قدماً، وضرورة ملحّة تمليها مؤقتاً الحاجة إلى صون الدور القيادي للبروليتاريا في ظل عملية إنحلالها الطبقي، وفي ظروف إنتعاش الرأسمالية الذي تولده سياسة النيب.

■ ولكن إنفراد الطليعة بسلطة الدولة واستقلالها النسبي عن المصالح الطبقية المباشرة التي تمثلها، في وضع كانت فيه الدولة تنوب عن البروليتاريا والمجتمع في التصرف بوسائل الإنتاج الرئيسية التي أصبحت ملكية عامة جماعية، كان ينطوي على مخاطر بقرطة الطليعة، كان يوفر أحد الشروط الملائمة لكي تتغلغل وتتفشى، في صفوف الحزب الطليعي الحاكم، البيروقراطية التي كان الأساس المادي لنموها يتولد من تخلف المجتمع، ويتعزز بفعل تفاقم التناقضات التي تنطوي عليها عملية الإنتقال.

■ لقد كان نمو البيروقراطية، في مثل هذه الظروف، ضرورة موضوعية لا مفرّ منها. ولكن سيطرتها على الحزب واحتكارها لسلطة الدولة لم يكن حتمياً. فالضرورة عمياء فقط حين نعجز عن إدراكها. وعجز حركة الطبقة العاملة السوفييتية وحزبها البلشفي، بمختلف مكوناتهما، بعد غياب لينين، عن إدراك هذه الضرورة وبلورة البرامج الكفيلة بالتحكم فيها، هو الذي ساعد على أن تفرض نفسها بالطريقة العمياء، التي قادت عملية الإنتقال كلها لاحقاً إلى أزمة مستعصية.

في ظروف النيب، من جهة، وانفراد الحزب الطليعي بسلطة الدولة، من جهة أخرى، لم تعد البيروقراطية مجرد عقلية أو سلوك فردي، أو أسلوب سلطوي في ممارسة القيادة. لقد بدأت تتكتل وتتبلور كشريحة إجتماعية متميزة وتعزز قوتها داخل الحزب، وتحكم قبضتها على أجهزة الدولة. كان ظهور الاتجاه الستاليني، كاتجاه مميز داخل الحزب، تعبيراً عن هذه الظاهرة ونتيجة لها، كان انعكاساً لنمو البيروقراطية كشريحة إجتماعية، وأصبح لاحقاً أداة لفرض هيمنتها ■

(٧)

■ إستنفذت سياسة النيب وظيفتها، وبدأت تؤدي إلى نتائج معاكسة: فالفجوة المتسعة بين أسعار المواد الغذائية المنخفضة وبين ارتفاع أسعار السلع المصنعة، كانت تدفع الفلاحين مجدداً إلى تخزين الفائض. ولم تنجح هذه الفجوة في حل معضلة التراكم الضروري للتصنيع. وقاد ذلك مجدداً إلى تفاقم تناقضات مجتمع الإنتقال وارتطامه بمأزقه في ظروف كانت فيها الإمبريالية، وقد بلغت مرحلة الانتعاش الرأسمالي المؤقت في أواسط عشرينيات ق ٢٠ ذروتها، قد أخذت تقرع طبول الحرب وتشدد الحصار.

ولم تكن المعارضة الثلاثية (تروتسكي، زينوڤييف ، كامينيف) تمتلك سياسة ملموسة لمعالجة هذا الوضع، مما سهل تصفيتها. وتحت تهديد سيف المجاعة المسلط فوق رقبة المدن، إندفعت الدولة مجدداً إلى سياسة مصادرة الفائض الزراعي، التي جرى تنفيذها هذه المرة بقوة أجهزة الدولة المحترفة، التي وطدت البيروقراطية نفوذها فيها. وبدأ الإتجاه الستاليني في الحزب يدفع بشدة باتجاه التجميع الزراعي باعتباره المخرج الوحيد لحل معضلة إقتطاع الفائض الضروري للتراكم من أجل تعجيل وتيرة التصنيع.

■ لم يكن برنامج المعارضة البوخارينية يقدم بديلاً ملموساً سوى التمسك بسياسات النيب التي استنفذت دورها، ولكنها كانت ما تزال تمتلك من القوة ما يكفي لفرض مبدأ التجميع الطوعي. في غياب إمكانية مكننة الزراعة وانعدام الشروط التقنية لجعلها تستفيد من ميزات الإنتاج الكبير، لم يكن ثمة وسيلة لإقناع الفلاحين بالتخلي طوعاً عن حقهم في حيازة الأرض وقبول التجميع الذي كان يعني عملياً مصادرة حقهم في الحيازة على الأرض، ومعظم مواشيهم ومعداتهم، لصالح ملكية الكولخوز الجماعية التعاونية. ولم يكن يترتب على ذلك أي ارتفاع مباشر في الإنتاجية والدخل الزراعي لغياب الشروط التقنية للإنتاج الكبير. وهكذا، فإن فشل حملة التجميع الطوعي أدى، بالأمر الواقع، لتحويلها إلى حملة قسرية جوبهت بمقاومة عنيدة من جانب الفلاحين، وبإبادة الماشية التي فضلوا ذبحها واستهلاكها على التخلي عنها للكولخوز. ورداً على ذلك جرى اقتلاع الملايين من الفلاحين ونفيهم إلى معسكرات العمل الجماعية التي أنشئت لتطوير الصناعة في المناطق النائية. وأصيبت الزراعة بنكسة خطيرة وبعطب مديد.

■ كان التجميع يعني سيطرة الدولة على الريف، وتحكمها باقتطاع الفائض الزراعي الضروري من أجل التصنيع. وأنجز هذا بأساليب سلطوية، وساهم في توطيد مواقع البيروقراطية وتوسيع نطاق هيمنتها في المجتمع، ولكنه ساعد أيضاً في إنجاح برامج التصنيع التي كانت تحقق إنجازات باهرة في زمن قياسي. وبفضل وقع هذه الإنجازات، وبسبب تفاقم خطر الحرب

مع انتصار النازية في ألمانيا، لم تكن المعارضة داخل الحزب قادرة على لجم الممارسات الاستبدادية، التي انطوت عليها عملية التجميع.

■ في المقابل، كانت خطة التصنيع تتقدم بوتائر عالية وتنجح في مضاعفة الإنتاج الصناعي مرتين خلال بضع سنوات. وأدى هذا بدوره إلى إغراق الطبقة العاملة بدفق غير مستقر من العمال الجدد الذين تتم تعبئتهم وتنظيمهم للإنتاج بوسائل تكريس الحاجة إلى نمط الإدارة البيروقراطي. ونتج عن ذلك تغير سريع في بنية الطبقة العاملة وتحوُّل في نسبة القوى الإجتماعية داخلها، لغير صالح نواتها الطليعية المستقرة في الصناعات الموروثة عن العهد القيصري. ونجم عن ذلك التسييد الشامل لنظام «إدارة الرجل الواحد» المعيّن من الدولة، إلغاء المساواتية وإدخال نظام الأجور التفاضلي، الذي شكل ستاراً لبدء بروز الإمتيازات الإجتماعية للبيروقراطية. وأدى ذلك أيضاً، إلى تعزيز مواقع الهيمنة البيروقراطية في المجتمع ■

(٨)

■ إن البيروقراطية التي نمت وكَرَّست نفوذها داخل جهاز الدولة، واستوعبت أغلبية الجهاز الحزبي المكلف بإدارة عمل الدولة، ثم بسطت هيمنتها على الريف عبر عملية التجميع، وعلى الصناعة بفضل تسارع وتائر التصنيع، أصبحت جاهزة للسيطرة على الحزب وتحويله إلى أداة لسلطتها.

كان التحول التدريجي في البنية الإجتماعية للحزب، الذي أصبحت العناصر غير البروليتارية تشكل نسبة هامة في صفوفه، يوفر التربة المناسبة لهذه النقلة. وإضعاف مواقع المعارضة، بمختلف تلاوينها، في قيادة الحزب كان خطوة على هذا الطريق، ولكنها ليست حاسمة بعد. وتوفر الظرف المناسب لهذه الخطوة الحاسمة، بفعل تلبد المناخ الدولي، نتيجة توجه «الديمقراطيات الغربية» إلى عقد صفقة مع المحور النازي لإعادة تقسيم مناطق النفوذ الإمبريالية في العالم.

وفي أجواء هستيرية يولدها تفاقم تهديد الحرب الشاملة ضد الإتحاد السوفييتي، جرت حملة التطهير الستالينية في صفوف الحزب والدولة (١٩٣٧ – ١٩٣٨) التي تم في سياقها تصفية الأغلبية من أعضاء مؤتمر الحزب ولجنته المركزية، وصف واسع من كوادره البلشفية القديمة المنغرسة في صفوف البروليتاريا.

■ بهذه الحملة، إسْتُكْمِلَ تحول الحزب من طليعة للبروليتاريا إلى أداة لتنظيم البيروقراطية وتعزيز هيمنتها على المجتمع والدولة. واستكمل تحول دكتاتورية الطليعة البروليتارية إلى دكتاتورية بيروقراطية. وتكرست الأساليب السلطوية في تنظيم الحزب وحياته الداخلية بديلاً

للمباديء اللينينية في المركزية الديمقراطية. كما تكرس أيضاً ترسيخ نظام السيطرة الشمولي البيروقراطي على المجتمع والدولة. واعتمد دستورياً نظام الحزب الواحد، الذي تحوّل هكذا من إجراء إضطراري مرحلي فرضته ضرورات الخروج من مأزق عملية الإنتقال في مراحلها المبكرة، إلى أن أصبح يقدم بصفته سمة ملازمة وقانوناً طبيعياً من قوانين «توطيد النظام الإشتراكي». وجرى تبرير ذلك بقوالب مستعارة من نظرية الحزب الطليعي اللينينية، ولكنها قوالب اكتسبت مضموناً إجتماعياً مختلفاً بفعل التحول في بنية الحزب الإجتماعية، وفي وظيفته، ونمط حياته الداخلية.

وبلغ هذا التطور ذروته بالإعلان الأيديولوجي (١٩٣٩) عن استكمال إنجاز مرحلة الإنتقال، وبدء مرحلة توطيد المجتمع الإشتراكي، وهو إعلان يناقض الواقع، ولكنه يؤدي وظيفة محددة في تشويه وعي الطبقة العاملة، وإخضاعها للإستلاب الأيديولوجي، وفي خدمة مصلحة البيروقراطية في تكريس نظامها الشمولي للسيطرة على المجتمع، وتبرير إحتكارها لسلطة الدولة وعبرها لسلطة التصرف بوسائل الإنتاج التي باتت ملكية عامة، والتحكم بتخصيص وتوزيع الفائض الإجتماعي ■

(٩)

■ البيروقراطية شريحة إجتماعية متميزة، تنبثق من بين صفوف الطبقة العاملة، وتنمو بفعل تخلف المجتمع، والتناقضات التي تنطوي عليها عملية الإنتقال إلى الإشتراكية في مراحلها المبكرة. وهي تقيم سلطتها على قاعدة نظام الملكية العامة لوسائل الإنتاج الرئيسية، الذي هو أيضاً الأساس الإجتماعي لسلطة الطبقة العاملة، والذي يحدد المضمون الطبقي للدولة السوفييتية بصفتها دولة عمالية، رغم بقرطتها.

إن احتكار البيروقراطية للسلطة السياسية في الدولة العمالية يعزز انفرادها، كشريحة إجتماعية، بسلطة التصرف بوسائل الإنتاج الرئيسية التي باتت ملكية عامة للمجتمع موكلة إنتقالياً بيد الدولة، حيث ملكية الدولة هي شكل إنتقالي من أشكال الملكية العامة (ملكية المجتمع الجماعية) يسود خلال مرحلة الإنتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية. والانفراد بسلطة التصرف بوسائل الإنتاج المملوكة للدولة يمنح البيروقراطية سلطة التحكم بتخصيص وتوزيع الفائض الإجتماعي، ويوفر الإمكانية لاستئثارها بحصة متميزة من الفائض والمراكمة التدريجية لامتيازاتها الإجتماعية.

■ غير أن البيروقراطية ليست طبقة حاكمة جديدة مستغلّة. إنها تستمد مادتها من بين صفوف الطبقة العاملة، وتمارس السلطة بديلاً عن جماهير الطبقة العاملة، ولكن باسمها،

وعلى قاعدة نظامها الإجتماعي، وفي نطاق دولتها. **إن امتيازات البيروقراطية لا تتأتى من تملكها لوسائل الإنتاج، بل من انفرادها بسلطة التصرف فيها.** فالبيروقراطية لا تمتلك وسائل الإنتاج التي باتت ملكية عامة للمجتمع مودعة إنتقالياً بيد الدولة. إنها فقط تتولى سلطة التصرف بها بديلاً عن مالكيها الأصليين: العمال وسائر المنتجين، واحتكارها للسلطة السياسية يمكنها من التصرف بوسائل الإنتاج هذه بمعزل عن رقابة مالكيها الشرعيين.

في البداية تلعب البيروقراطية دوراً تاريخياً تقدمياً بتعزيز نظام الملكية العامة، الذي ينسجم مع مصالحها في هذه المرحلة، وبتعجيل إنجاز مهمة التراكم وتسريع تطور قوى الإنتاج. ولكن هذا الدور يستنفذ وظيفته مع خروج المجتمع من دائرة التخلف ونهوض قواه المنتجة، ويبدأ يشكل عبئاً على تطوره وحاجزاً يعرقل إنطلاق عملية الإنتقال إلى الإشتراكية نحو أطوارها الجديدة المتقدمة. وتترافق هذه العملية مع تراكم إمتيازات البيروقراطية، وتعمق سماتها الطفيلية، وبدء انفصالها التدريجي عن الطبقة العاملة ■

(١٠)

■ في الوجه الآخر للصورة كان الإتحاد السوفييتي، في سياق هذه العملية، قد قطع شوطاً واسعاً على طريق التطور الإقتصادي والحضاري، وأنجز بناء قاعدة صناعية متينة وقدرة دفاعية هائلة. وإلى جانب حماس المواطنين السوفييت وتفانيهم في الدفاع عن سيادة البلاد، وعن مكاسب الثورة والتحول الإشتراكي، أثبتت الصناعة السوفييتية خلال الحرب العالمية الثانية قدرتها على توفير مقومات الصمود والتفوق على الإمبريالية الألمانية ومحورها الفاشي، الذي كانت تحت تصرفه كل موارد أوروبا القارية وقدراتها الصناعية المتقدمة.

وطوال السنوات الثلاث الأولى من الحرب، قاتل الإتحاد السوفييتي لوحده ضد الجيش النازي، وتمكن من دحره وإلحاق الهزيمة به. ورغم الدمار الواسع، خرج الإتحاد السوفييتي من الحرب قوة عظمى توازن الولايات المتحدة، التي أضحت زعيمة العالم الرأسمالي بلا منازع، ووحدت المراكز الإمبريالية في تحالف متماسك تحت قيادتها.

■ في المقابل، إنتصرت الثورة بقيادة الطبقة العاملة في الصين وعدد آخر من البلدان، وأقيمت حكومات على النموذج السوفييتي في بلدان شرق أوروبا التي حررها الجيش الأحمر من النازية، وظهرت **«المنظومة الإشتراكية العالمية»** قوة دولية مكافئة في مجابهة الحلف الإمبريالي. ورغم توتير أجواء الحرب الباردة وتسعير سباق التسلح والحروب الإقليمية العدوانية التي شنتها الإمبريالية الأميركية وحلفاؤها في بقاع عديدة من العالم، فإن التوازن الدولي الذي نشأ في أعقاب الحرب الثانية، وتكرس في ظل الحرب الباردة، كان تحولاً نوعياً في ميزان القوى

العالمي لصالح الطبقات العاملة وشعوب الأرض المقهورة. فأنجزت العديد من بلدان العالم الثالث إستقلالها السياسي ووطدته، وانتزعت تنازلات هامة من بين أنياب الغول الإمبريالي، كما انتزعت الطبقات العاملة في الغرب تنازلات سياسية واقتصادية ملموسة من برجوازياتها.

■ في السياق نفسه، كان الإتحاد السوفييتي، رغم ثقل عبء سباق التسلح والتزاماته الباهظة إزاء الحلفاء والبلدان المتحررة حديثاً، يواصل مسيرة تطوره الإقتصادي والحضاري بوتائر مذهلة، ويلحق بسرعة بأكثر المراكز الإمبريالية تطوراً، بل ويتفوق عليها في بعض مجالات الإنتاج الصناعي، والتقدم الحضاري، والقدرات العلمية والتكنولوجية، ويبني قدرة استراتيجية معادلة لقدراتها، بالترافق مع تطور وئيد، ولكن متواصل في مستوى معيشة عماله وفلاحيه.

لقد برهن هذا التطور الكبير في فترة زمنية وجيزة إلى حدّ قياسي، وبالوقائع الملموسة على صحة النظرية اللينينية القائلة، إن مسيرة الإنتقال إلى الإشتراكية، على قاعدة نظام الملكية العامة والسمة العمالية للدولة (رغم بقرطتها)، هي السبيل أمام البلدان الرأسمالية المتخلفة نحو الإفلات من الدائرة المفرغة للتبعية والتخلف، ونحو التحرر من مفعول قانون التطور المتفاوت الذي يحكم العالم الرأسمالي في المرحلة الإمبريالية من مراحل تطور الرأسمالية. ولكن مع تسارع هذا التطور استكملت أيضاً عملية تمايز البيروقراطية كشريحة إجتماعية حاكمة ذات إمتيازات، وبدأت تبرز سماتها الطفيلية وتتعمق، وأخذت تتسارع عملية إنفصالها التدريجي عن الطبقة العاملة.

(١١)

■ في سياق هذا التطور تبلورت أيديولوجية «**الإشتراكية المتطورة**» بصفتها منظومة متكاملة من الموضوعات التي تغلف نفسها بمصطلحات النظرية الماركسية – اللينينية، وتبرر تمايزها عنها بكونها إبداعاً وتطويراً نظرياً لها تمليه ضرورة استيعاب متغيرات العصر، ولكنها في الواقع تشويه فظّ للمنهج الماركسي ولمضمونه الطبقي، بل هي منظومة أيديولوجية، متميزة، عن الماركسية، تعكس الموقع الإجتماعي المتميز للبيروقراطية السوفييتية الحاكمة (في مرحلة استكمال تمايزها، وبدء انفصالها عن الطبقة العاملة)، وتعبر عن رؤيتها الخاصة للعالم وللواقع الإجتماعي السوفييتي، وتجرد مصالحها، ترفعها إلى مستوى «المبدأ المجرد»، تنفصل بها عن أساسها الإجتماعي، وتقدمها بصفتها مصالح المجتمع كله والبشرية جمعاء، وتوظّف هكذا في خدمة تكريس هذه المصالح وإدامتها، بفرض هيمنتها الأيديولوجية على المجتمع وحركة التقدم في العالم.

■ ترتكز هذه الأيديولوجية في رؤيتها للوضع الدولي على موضوعة **«المباراة بين النظامين العالميين»**، التي تقدم «المنظومة الإشتراكية العالمية بقيادة الإتحاد السوفييتي» بصفتها «القوة الثورية الرئيسية في عصرنا»، وتعتبر مباراتها الإقتصادية مع العالم الرأسمالي المتقدم؛ الميدان الرئيسي الذي من خلاله تمارس فعلها الثوري، والمحرك الرئيسي لمسيرة التقدم على نطاق دولي. وهي بذلك تعبر عن المصلحة الاستراتيجية للبيروقراطية السوفييتية في صون التوازن الدولي القائم وعدم الإخلال به، والتحسين الحذر لمواقعها فيه دون التورط في مجابهات تثقل على تطورها الإقتصادي، وتدعو الطبقات العاملة وحركات التحرر العالمية إلى الانضباط لهذه المصلحة وتقنين حركتها وفقها.

■ لخدمة هذه الوظيفة تُستكمل موضوعة المباراة بنظرية **«الإنتقال البرلماني»** بطبعتها السوفييتية التي تبرز مهمة النضال ضد استراتيجية التحالف الأطلسي، وضد سباق التسلح بصفته المهمة الأبرز لحركة الطبقة العاملة في الغرب الرأسمالي. كما تُستكمل بنظرية **«التطور اللارأسمالي»**، التي تعكس مصلحة البيروقراطية السوفييتية في تعزيز تحالفها مع البورجوازيات الوطنية الحاكمة في بلدان العالم الثالث، بهدف تحسين موقعها الاستراتيجي والدبلوماسي في نطاق التوازن الدولي القائم، دون المغامرة بمجابهات باهظة الكلفة مع الإمبريالية.

■ وفي رؤيتها للواقع الإجتماعي السوفييتي تعلن هذه الأيديولوجية إنجاز بناء المجتمع الإشتراكي والدخول في مرحلة «الإشتراكية المتطورة»، التي هي مرحلة إنتقالية من الإشتراكية إلى الشيوعية، وتزعم أنه بفعل اختفاء الطبقات وزوال التناقضات الإجتماعية في هذه المرحلة من مراحل تطور المجتمع السوفييتي، فإن الدولة أصبحت **«دولة الشعب كله»**؛ والحزب، الذي ما تزال حاجتها إليه قائمة لفرض هيمنتها، أصبح **«حزب الشعب كله»**، الذي يتعزز دوره بصفته «القوة القائدة لعملية بناء الشيوعية». وتؤدي هذه الموضوعة الزائفة، في مرحلة بدء انفصال البيروقراطية عن الطبقة العاملة، وظيفتها في تبرير هذا الإنفصال وفي تكريس حالة الاستلاب الأيديولوجي في صفوف الطبقة العاملة وسائر المنتجين، وفي محاولة إدامة نظام السيطرة الشمولي البيروقراطي باعتباره نهاية التاريخ وغايته القصوى. ولكن هذه الموضوعة تزيف وتناقض حقائق الواقع، وتحاول التمويه على التناقضات التي كانت تتفاقم في المجتمع مع اقترابه من استنفاذ مهمات الطور الأول من أطوار عملية الإنتقال إلى الإشتراكية، الطور الذي يتميّز بغلبة مهمة إنجاز التراكم واللحاق بمستوى تطور القوى المنتجة، الذي أحرزته الرأسمالية في مراكزها المتقدمة ■

(١٢)

■ رغم الإعلان الأيديولوجي عن اختفائها، كانت هذه التناقضات قد اتخذت أشكالها الجديدة، وبدأت تتفاقم بصمت تحت سطح المظهر الخارجي المتماسك لنظام السيطرة الشمولي البيروقراطي:

١- **أولها، هو التناقض مع القطاع الخاص،** الذي كان ما يزال يحتل موقعاً هاماً في الزراعة، ويلعب دوراً في الخدمات والحرف وتجارة المفرق. إن البيروقراطية، التي ترتبط مصالحها في البداية بتوسيع نطاق نظام الملكية العامة لإحكام سيطرتها على الاقتصاد والمجتمع، تميل إلى التقليص المفتعل لنطاق وحرية عمل القطاع الخاص، حتى في المجالات الثانوية التي هي، بحكم طبيعتها ومستوى تطور الشروط التقنية للإنتاج والتبادل، لا تتكيف مع أطر الإنتاج الكبير ولا تستفيد من ميزاته. والتحديد القانوني لنطاق عمل القطاع الخاص في هذه المجالات يعرقل نسبياً نمو الإنتاج والتبادل، ويخلق إختناقات إستهلاكية مزعجة، ويدفع إلى نشوء إقتصاد الظل الذي هو تعبير عن الحاجة الإقتصادية الموضوعية إلى النشاط الخاص في هذه القطاعات.

٢- **ثاني هذه التناقضات، هو التناقض بين نمط الملكية الكولخوزي،** وحاجاته إلى النمو ومصالح فلاحيه، **وبين الدولة العمالية المبقرطة،** التي تسعى بوسائل وسياسات مختلفة إلى اقتطاع أكبر نسبة ممكنة من الفائض الزراعي، وتوظيفها في التراكم والنهوض بالتصنيع وبالقدرة الدفاعية. إن توسيع نطاق استقلالية المشروع الكولخوزي لا يلغي هذا التناقض، بل ينقل مفعوله إلى داخل الكولخوز: بين إدارته البيروقراطية، وبين فلاحيه. ويعبر هذا التناقض عن نفسه بتدني معدل إنتاجية الزراعة، وانزياح العمالة بعيداً عنها، وبانكماشات دورية في حجم الناتج الزراعي، أو في الحصة المسلمة إلى الدولة منه.

٣- **ثالث هذه التناقضات، هو التناقض بين جماهير الطبقة العاملة وبين الإدارة البيروقراطية،** وتفردها بسلطة التصرف بوسائل الإنتاج التي هي ملك للعمال، وبالفائض المتولد عن الصناعة. وإذا كان نظام السيطرة الشمولي، وحالة الاستلاب والتشظي الإجتماعي المتعمد التي يفرضها على الطبقة العاملة، يغيّب إمكانية التعبير السياسي عن هذا التناقض، أو التعبير عنه بفعل موحد على مستوى الاقتصاد ككل، فإنه يدفع باتجاه تعمق هذا التناقض داخل موقع الإنتاج، فينعكس بأشكال مختلفة ويقود تدريجياً إلى الحد من تطور إنتاجية العمل في الصناعة، وإبطاء وتيرة النمو الصناعي. إن سياسة توسيع إستقلالية المؤسسات واعتماد مبدأ الربحية لا تحل هذا التناقض، طالما يستمر نظام الإدارة البيروقراطية المعينة، بل بالعكس تشجع على تفاقمه، إذ تعطي المديرين سلطة أكبر لتنظيم قوة العمل وتخضعهم

لرقابة مركزية أقل.

٤- **رابع هذه التناقضات**، وهو في المحصلة المحور الذي تتكثف فيه سائر التناقضات الأخرى بحكم السمات المميزة لنظام السيطرة الشمولي والاحتكار البيروقراطي للسلطة، **هو التناقض داخل صفوف البيروقراطية نفسها، كشريحة إجتماعية حاكمة**. إن النظام المراتبي في الاختيار والتعيين والترقية وتوزيع الإمتيازات بين عناصر البيروقراطية ومراتبها، يُخَلف تنافراً في المصالح بين المراتب والمراكز ومجموعات الضغط والمصلحة المشتركة التي تتشكل عبر مراتب البيروقراطية.

■ تحت ستار التكاذب المتبادل، ووفق آلية تبادل المنافع وتنازع النفوذ وصلاحيات السلطة، يزداد تبلور المجموعات البيروقراطية، وتكتلها، وتنافر المصالح فيما بينها. ويتفاقم هذا التناقض تحت ضغط تطور التناقضات الأخرى في المجتمع، وكذلك بفعل عملية التمايز الإجتماعي الناجمة عن اتساع الفجوة بين امتيازات المراتب المختلفة للبيروقراطية بقدر ما تتفاقم سماتها الطفيلية، ويُستنفذ دورها التاريخي وتفقد وظيفتها الإجتماعية ضرورتها، ويتسارع إنفصالها عن الطبقة العاملة. وإذا كان البيروقراطي يحفظ موقعه ويرقيه في البداية عن طريق التملق لرؤسائه، فهو ينتقل تدريجياً إلى التكتل للضغط عليهم من أجل صلاحيات أوسع، وموارد أكثر، وأهداف إنتاج أقل. وتأتي سياسة توسيع إستقلالية المؤسسات نتيجة هذا الضغط، ولكنها لا تحل التناقض، بل تعجل تفاقم وتيرته.

■ إن خطورة هذا التناقض، بتفاعله مع التناقضات الإجتماعية الأخرى، تكمن في كون النظام يكرس مصلحة البيروقراطي، كشريحة، ثم، أكثر فأكثر، كفرد أو تكتل مصلحي، باعتبارها المحرك الرئيسي لانتظام العمل اليومي للإقتصاد وسائر مجالات الحياة السياسية والإجتماعية. إن تفاقم هذه التناقضات وما تولده وتعكسه من صراع خفي بين قوى إجتماعية متعارضة المصالح، هو الذي يكمن وراء الإختلالات الظاهرة في الإقتصاد السوفييتي، ووتيرة نموه المتباطئة تدريجياً، والتي كانت تفسر رسمياً بكونها نتيجة سوء إدارة، أو نواقص في التخطيط، أو أخطاء في السياسة الإقتصادية؛ كما كانت تفسر من قبل منظري الغرب الرأسمالي، بأنها نتيجة خلل متأصل في نظام الملكية العامة والإقتصاد المخطط. إن هذه التفسيرات السطحية، عند استعراض دينامية التناقضات المذكورة عبر مراحل النمو المتعاقبة في التجربة السوفييتية، تعجز عن تقديم تفسير منسجم ومتماسك لمختلف ظواهر الإقتصاد السوفييتي بمراحل تطوره المتعاقبة ■

(١٣)

■ منذ مطلع سبعينيات ق ٢٠، بدأ المجتمع السوفييتي بفعل إنجازاته الباهرة، يقف موضوعياً على عتبة منعطف رئيسي في مسار عملية الإنتقال إلى الإشتراكية، ويراوح أمام استحقاقات الإنتقال إلى طور جديد أرقى من أطوار هذه العملية. لقد أنجزت مهمة التراكم ونجحت في تجاوز مستوى التطور الرأسمالي في مجال إنتاج وسائل الإنتاج، واستنفذت إمكانيات النمو عبر التوسع الأفقي في استغلال الموارد، وبدأت حاجات استمرار النمو والتقدم تتطلب بإلحاح الإنتقال إلى التكثيف العمودي للصناعة، والتحديث التكنولوجي، والإنتاج الجماهيري لسلع الإستهلاك. كانت القدرات الإنتاجية المادية والعلمية والتقنية متوفرة وناضجة لإحداث هذه النقلة. ولكن هذه النقلة كانت تتناقض مع نظام الإدارة البيروقراطية والمصالح التي يولدها، وكذلك مع نظام السيطرة الشمولي.

■ إذا كان إحداث هذه النقلة يتطلب تعزيز وإطلاق روح المبادرة في إدارة وتنشيط وتحديث الإقتصاد، وضمان توافق الإنتاج مع حاجات ورغبات المستهلكين، فإن انعدام روح المبادرة في الإقتصاد السوفييتي لم يكن نتيجة لنظام الملكية العامة والتخطيط المركزي. العكس هو الصحيح: عندما يتجاوز الإقتصاد الإنتقالي مرحلة الإفلات من التخلف التي تملي الحاجة إلى الاقتطاع القسري للفائض وتخصيصه لإنجاز التراكم، وتنمية القدرة على إنتاج وسائل الإنتاج، فإن نظام الملكية العامة والتخطيط المركزي، إذا استُكمِل بإشاعة الديمقراطية في المجتمع والدولة، والديمقراطية في مواقع الإنتاج، هو الذي يحقق الدرجة القصوى من روح المبادرة الجماعية التي تحفّز على التحديث التكنولوجي بهدف التوفير في الموارد، وخفض الكلفة، ورفع الإنتاجية، وتقليص الجهد البشري المبذول في الإنتاج، وهو الذي يحقق التوافق، بأقل درجة من الهدر، بين قرارات المنتجين وبين حاجات المستهلكين، الذين هم أنفسهم المنتجون المنظمون ديمقراطياً، والذين يتخذون قرارات الإنتاج بشكل جماعي.

■ إن إطلاق روح المبادرة عند هذه المرحلة من النمو، يتطلب **التوافق بين نمط الملكية وسلطة الإدارة**. وهذا لا يتحقق – ضمن شروط محددة – إلّا على قاعدة الملكية الخاصة، بل أيضاً على قاعدة الملكية العامة المدارة بشكل جماعي من قبل العمال المنظمين ديمقراطياً. ولكن هذا التوافق لا يمكن أن يتحقق في ظل التخطيط البيروقراطي والإدارة البيروقراطية لنظام الملكية العامة. ذلك أن متطلبات النقلة المستحقة تتناقض جذرياً مع المصالح والاعتبارات الموجّهة للإدارة البيروقراطية للإنتاج، وهي: ١– الكمية قبل النوعية؛ ٢– أكبر كمية من الموارد مقابل أقل مستوى من أهداف الإنتاج؛ ٣– إخفاء وحجب المعلومات وتزويقها؛ ٤– الإهتمام بإرضاء المستويات الأعلى وعدم الأكتراث لحاجات المستهلكين.

■ لذا، فإن التناقض بين نمط الملكية وسلطة الإدارة يبدأ، عند هذه المرحلة، يتفاقم ويشكل عقبة بوجه تطور الاقتصاد والمجتمع. وإزالة هذه العقبة، وحل هذا التناقض يتطلب إعادة الأمانة إلى أصحابها الشرعيين: إعادة سلطة الدولة وسلطة التصرف بوسائل الإنتاج، التي هي ملكية عامة للمجتمع مودعة إنتقالياً بيد الدولة، إعادتها إلى أيدي العمال والمنتجين المنظمين ديمقراطياً، والذين يمارسونها بشكل جماعي.

وهذا يعني إعادة الإعتبار للديمقراطية السوفييتية، بما فيها التعددية الحزبية، والإدارة العمالية الجماعية المنتخبة. من جهة، أصبحت هذه النقلة ممكنة موضوعياً، بفعل التطور في الوزن الإجتماعي للطبقة العاملة ومستواها الثقافي والحضاري؛ ومن جهة أخرى، باتت ضرورية لدفع مسيرة تقدم المجتمع قدماً، والاستجابة لاستحقاقات الطور الجديد من عملية الإنتقال إلى الإشتراكية. غير أن الشروط الذاتية لهذه النقلة كانت غائبة، بسبب تناقض إستحقاقاتها مع مصالح البيروقراطية، من جهة، وبسبب حالة الاستلاب والتشظي الإجتماعي المفروضة على الطبقة العاملة، من جهة أخرى ■

(١٤)

■ التخلف عن الاستجابة لاستحقاقات هذه النقلة أدخل المجتمع، ومسيرة الإنتقال إلى الإشتراكية، في حال من الجمود الذي يخفي تحت سطحه الخارجي تفاقماً متسارعاً لعوامل الأزمة. نظام السيطرة الشمولي، ونمط التخطيط والإدارة البيروقراطية للإقتصاد، أصبحا عقبة تحتجز التطور وتعرقل مسيرة المجتمع إلى الأمام. البيروقراطية استنفذت وظيفتها وباتت عبئاً ونتوءاً طفيلياً يتغذى من جسم المجتمع ويشلّ حركته إلى الأمام.

■ شملت الأزمة جميع مناحي حياة المجتمع، وأحدثت تدهوراً شاملاً على كل صعيد. وتائر النمو الإقتصادي تراجعت بحدة وتخلَّفت، لأول مرة، عن مثيلاتها في المراكز الرأسمالية المتطورة. معدلات الإنتاجية تدهورت. الفجوة التكنولوجية، بالمقارنة مع المراكز الرأسمالية، والتي كانت تضيق حتى مطلع سبعينيات ق٢٠ بدأت تتسع بتسارع. معدل زيادة الإنفاق الاستهلاكي للسكان بدأ يتراجع بدلاً من أن يرتفع. الخدمات الإجتماعية والصحية شهدت تردياً ملحوظاً. التفاوت الإجتماعي بين فئات السكان أخذ يتفاقم. إتسع نشاط القطاع الخاص المعلن وتضاعفت حصته، المعترف بها رسمياً، من الناتج القومي. وإلى جانبه إنتشر إقتصاد الظل على أوسع نطاق. وبدأ الفقر يظهر، لأول مرة، في صفوف شرائح من المجتمع. واستشرى الفساد وراح يتغلغل حتى قمة النظام. السمات الطفيلية للبيروقراطية تعمقت حتى التفسخ، ونضجت عملية إنفصالها عن الطبقة العاملة، كما تفاقمت التمايزات بين مراتبها وراح يحتدم

التناقض والصراع الصامت داخل صفوفها. إمتيازات النومنكلاتورا (Nomenklatura)، أي الفئة البيروقراطية العليا، تحوَّلت بذخاً أسطورياً، وثروات شخصية متراكمة. ونمت بين صفوف المراتب البيروقراطية الوسطى، شريحة إجتماعية متعاظمة راكمت ثروات شخصية طائلة وتداخلت مصالحها مع أرباب القطاع الخاص وسماسرة إقتصاد الظل، وباتت تطمح إلى التخلص من قيود نظام الملكية العامة، وإلى تخليد وتطوير إمتيازاتها عبر تحويل ثرواتها المتراكمة إلى رأسمال.

■ هذا الإنحطاط أخذ يقترب من ذروته في سياق وضع دولي، بدأ فيه يختل التوازن لغير صالح الإتحاد السوفييتي منذ مستهل ثمانينيات ق٢٠. فالإمبريالية، بعد انكفاء قصير، بدأت تحاول الخروج من أزمتها عبر تسريع التجديد التكنولوجي، وتسعير سباق التسلح، وزيادة تصدير رأس المال الفائض إلى الأطراف التابعة، وتكثيف الآليات الإقتصادية لنهب بلدان العالم الثالث. وتسارعت عملية التحول الكومبرادوري والتدهور اليميني للبورجوازيات الحاكمة في هذه البلدان، وتعمقت أزمة حركة عدم الإنحياز. واشتد الصراع الصيني – السوفييتي، وأغرقت بلدان «المنظومة الإشتراكية» بالديون، وراحت تتفاقم التوترات الإجتماعية داخلها، وتحوَّلت حرب التدخل في أفغانستان إلى مأزق بالغ الكلفة.

■ الأساس المادي لأيديولوجية «الإشتراكية المتطورة» راح يتصدع. ولكن كما تمسكت البيروقراطية بدورها التاريخي بعد زوال وظيفته وأساسه المادي، كذلك تمسكت بأيديولوجيتها بعد تصدع أساسها المادي، واكتفت بمحاولات ترميمها ومصالحتها مع الواقع دون التخلي عن جوهرها ووظيفتها. **وهكذا حلّت يافطة «الإشتراكية القائمة بالفعل» محل يافطة «الإشتراكية المتطورة». وحلّت عبارة «التوجه الإشتراكي» محل عبارة «التطور اللارأسمالي». و«المباراة بين النظامين» تحوَّلت إلى تهالك من جانب واحد على الإنفراج، والوفاق الدولي، ووقف سباق التسلح** ■

(١٥)

■ البيريسترويكا كانت ظاهرياً حصيلة إجماع البيروقراطية على ضرورة التغيير. النومنكلاتورا التي تفاقمت عزلتها عن المجتمع باتت عاجزة عن ممارسة الحكم رغم استمرار إمساكها بالقرار.

الإتجاه الغورباتشوفي في النومنكلاتورا، كان يحاول بلورة بديل بيروقراطي لاستحقاقات الطور الجديد من أطوار عملية الإنتقال، بديل يستجيب للجوانب التقنية لهذه الاستحقاقات دون المساس بأسس السيطرة البيروقراطية. وهو مشروع مستحيل ومحكوم عليه بالفشل سلفاً.

الإتجاه «المحافظ» في النومنكلاتورا، كان يهمه إنقاذ النظام المتصدع بهدف الحفاظ على امتيازاته. ولذلك كان في البداية مع الإجماع الظاهري على التغيير، ولكن ضمن حدود تزييت ماكنة النظام المكربجة، وإخراجه من أزمة الجمود.

في صفوف **البيروقراطية الوسطى**، التي كان ضغطها حاسماً في إطلاق البيريسترويكا، كانت تنمو وتُهيمن قوى الردَّة الطامحة للتحول الرأسمالي والمؤتلفة مع أرباب القطاع الخاص، ومافيات اقتصاد الظل، وهي تطرح **«إشتراكية السوق»** مطلباً مرحلياً يُمهد للردَّة والتحول الرأسمالي.

في أوساط المراتب **البيروقراطية الدنيا** كان يتصاعد الإستياء والتذمر من الجمود والتدهور الإقتصادي، ومن امتيازات النومنكلاتورا وعجرفة الفئات الوسطى، ومن تدهور الوضع المعيشي للمراتب الدنيا، وتآكل إمتيازاتها تحت ضغط الأزمة الإقتصادية.

■ خلف الإجماع الظاهري على البيريسترويكا، في البداية، كانت تختفي وتتصارع مفاهيم وبرامج مختلفة تعكس كل منها مصالح وطموحات قوة إجتماعية متميزة. كانت تناقضات المجتمع، والتناقضات الداخلية في صفوف البيروقراطية، قد بلغت مرحلة الإنفجار. وجاءت البيريسترويكا تعبيراً عن هذا الإستحقاق، والصاعق الذي فجّر الصراع الخفيّ ونقله إلى العلن. وفي هذا الصراع كانت قوى الردَّة الطامحة إلى التحول الرأسمالي، والمتسترة في البداية بشعارات «إشتراكية السوق»، هي القوة الإجتماعية الوحيدة المتماسكة، والتي تمتلك برنامجاً ملموساً قابلاً للتنفيذ، ولكنه كان برنامجاً يستجيب لمصالحها وطموحاتها، الواقعية في جانب منها، والوهمية في جانب آخر، ولا يستجيب لحاجات المجتمع إلى التقدم ■

(١٦)

■ سياسة الغلاسنوست، التي استجاب الجناح الغورباتشوفي لضغط المطالبة بها تحت وطأة الحاجة إلى **«الشفافية الإقتصادية»** اللازمة للتحديث، والضرورة لفك عزلة النومنكلاتورا وعماها عن حقائق الواقع الإقتصادي والإجتماعي الذي يجعلها عاجزة عن الحكم، مكّنت قوى الردَّة من تنظيم نفسها بسرعة على صعيد قومي، واتحادي، بحيث باتت قادرة على التحكم الكامل بمسار الصراع اللاحق مستفيدة من نفوذها الواسع في أجهزة الإعلام، ومن موقعها كحزام وسيط بين قمة الهرم وبين المجتمع ومفاصل السلطة الدنيا؛ ومستفيدة أيضاً من القوة الإجتماعية الإضافية التي اكتسبتها بفعل الإجراءات الإقتصادية الأولى للبيريسترويكا. فقد كانت حريات **الغلاسنوست** (Glasnost) مقننة بحيث تتيح إمكانية الإنتظام والتحرك الإعلامي للبيروقراطية الوسطى وتحالفها مع قوى الردَّة، من جهة، وبحيث تحافظ على حالة

الإستلاب والتشظي وتعميق البلبلة والسلبية واللامبالاة في صفوف الطبقة العاملة، وانجرارها الجزئي وراء الديماغوجيا الشعبوية، من جهة أخرى. ولكنها كانت نقطة تحول لدى الجناح «المحافظ» في قمة الهرم، الذي انتقل إلى معارضة البيريسترويكا، وبدأ يفترق عن مسارها■

(١٧)

■ إجراءات البيريسترويكا المبكرة على الصعيد الإقتصادي بدأت بتشريع إقتصاد الظل، الذي أشاع ارتياحاً عند الجميع، وتوسيع نطاق النشاط القانوني للقطاع الخاص، واعتماد سياسة استقلالية المشروعات وإدخال مبدأ الربحية والحساب الإقتصادي، بما في ذلك إمكانية الإفلاس. وعززت هذه الإجراءات مواقع البيروقراطية الوسطى، وتحالفها الطامح للتحول الرأسمالي، التي قبضت عليها وراحت تطالب باستكمالها بتحرير الأسعار، والإنتقال الكامل إلى اقتصاد السوق.

كان التحرير الجزئي للأسعار، مقترناً بإفصاح قوى الردَّة عن مطامحها الحقيقية، نقطة تحول في مواقف الجماهير العمالية، وفئات المتقاعدين وربات البيوت، وكذلك المراتب الدنيا من البيروقراطية، إزاء مسار البيريسترويكا. وإذا كانت قطاعات من الطبقة العاملة بقيت تتأثر بالديماغوجيا «الراديكالية»، وبالبرامج الشعبوية الخادعة لتوزيع أسهم ملكية المؤسسات على العاملين، فإن الأغلبية الساحقة من هذه الفئات بدأت تكتشف المغزى الحقيقي للبيريسترويكا وتنتقل إلى معارضتها.

■ غير أن هذه المعارضة بقيت تتخللها في صفوف العمال أمزجة السلبية واللامبالاة الموروثة عن حالة الاستلاب الأيديولوجي، والتي يغذيها التخوف من العودة إلى نظام السيطرة الشمولي. وبين صفوف أغلبية البيروقراطية الدنيا، التي ساءت أحوالها المادية بفعل التحرير الجزئي للأسعار، وبدأ يتملكها الرعب من ضياع نظام الملكية العامة الذي يحفظ لها موقعها الإجتماعي المتميز وامتيازاتها المحدودة، فإن المراهنة على الأساليب السلطوية لاستعادة تماسك النظام، فضلاً عن كونها عقيمة وغير قابلة للتنفيذ، كانت تستعدي وتستفز جماهير العمال، وتدفع قسماً منهم إلى أحضان قوى الردَّة.

وهكذا، كانت المعارضة الشعبية ممزقة، يتنازعها التأرجح بين أجنحة النومنكلاتورا والبيروقراطية الوسطى، وغير قادرة على الإتحاد على قاعدة برنامج للإنتقال إلى الديمقراطية السوفييتية، وهو البرنامج الوحيد الذي كان يستجيب لحاجات المجتمع، ويضمن توحيد المعارضة، وصون نظام الملكية العامة، وقطع الطريق على انتصار الردَّة، ودفع مسيرة الإنتقال إلى الإشتراكية إلى الأمام ■

(١٨)

■ الصراع المحتدم في سياق عملية البيريسترويكا كان يجري في ظرف دولي، تميّز بتفاقم الخلل في التوازن لصالح الإمبريالية، في فترة شهدت إنتعاشاً نسبياً للرأسمالية في مراكزها المتطورة. وأدركت الإمبريالية بدقة المغزى الحقيقي للبيريسترويكا، وعملت، بمزيج من وسائل الإغراء والضغط الاستراتيجي والإقتصادي، على تشجيع دفع مسارها حتى نهاياته المنطقية، وساهمت في تنظيم ودعم قوى الرِدَّة والمساعدة على انتصارها، أولاً في شرق أوروبا، ثم في الإتحاد السوفييتي نفسه.

■ في خضم هذا التطور الدولي، إستكملت البيريسترويكا، التي قدمت نفسها بصفتها مشروعاً لتجديد الإشتراكية وإصلاح الثغرات في أنظمة «الإشتراكية القائمة بالفعل»، إستكملت ركائزها الأيديولوجية بتبني منظور **«التفكير السياسي الجديد»**، الذي يعيد اكتشاف مفهوم **«وحدة العالم»** ويستخلص منه ضرورة إحلال التعاون محل المباراة في العلاقة بين النظامين العالميين: التعاون لحل المشكلات المشتركة للبشرية التي ينبغي تغليبها على أية مفاهيم طبقية، أو صراعات بين الدول، أو الأنظمة الإجتماعية. وتستر هذا المفهوم المثالي المتهافت على سياسة عملية تستهدف الخروج من دائرة المجابهة الدولية بأي ثمن في محاولة عقيمة لالتقاط الأنفاس وكسب الوقت.

■ لقد لقيت كل المبادرات لنزع السلاح، والتعاون الأوروبي، وحل النزاعات الإقليمية على أساس توازن المصالح، لقيت صدوداً عملياً من جانب المعسكر الإمبريالي، ومزيداً من الضغط حتى رضخ الإتحاد السوفييتي لحلول تقوم على أساس توازن القوى وتكرس التفوق الإمبريالي. وقد عبّرت سياسة **«التفكير الجديد»** عن مصلحة النومنكلاتورا في التحرر من أعباء المواجهة الدولية بهدف كسب الوقت، ولجم التداعي في موقعها الدولي، كما عبَّرت عن طموح البيروقراطية الوسطى، وتحالف قوى الرِدَّة، إلى الإنفتاح على الإمبريالية وسوقها العالمية، والتعاون مع رأس المال الإحتكاري على حلّ «المشكلة المشتركة» المتمثلة بتسهيل التحول إلى الرأسمالية في بلاد السوفييت ■

(١٩)

■ تَحَكُّمْ البيروقراطية الوسطى وتحالفها الطامح إلى التحول الرأسمالي بمسار البيريسترويكا قاد إلى نتيجته المنطقية بانتصار قوى الرِدَّة. وبرهنت الأحداث أن الرِدَّة، إذا كانت تستجيب لمصالح البيروقراطية المتبرجزة، فهي لا تستجيب لحاجات المجتمع إلى التطور، بل العكس تتناقض معها، وتعمق أزمته.

أدت الردَّة إلى تفكيك الإتحاد السوفييتي، ونقلت إلى السلطة في جمهورياته قوى متبرجزة طامحة إلى التحول الرأسمالي، وأطاحت بالأسس الدستورية لنظام الملكية العامة، وأحدثت قطعاً في مسار الإنتقال إلى الإشتراكية، وشرعت في محاولة إطلاق عملية إنتقال معاكس إلى الرأسمالية. وتشهد نتائج هذه المحاولة كم أصبحت الرأسمالية تتناقض مع متطلبات التطور، وتنطوي على تدمير هائل للقوى المنتجة.

إن عملية الارتداد إلى الرأسمالية، وتصفية القواعد المادية لنظام الملكية العامة، تحدث دماراً عند كل خطوة، وتتسبب في معاناة إجتماعية قاسية لأغلبية السكان؛ فالإنكماش الإقتصادي والتدهور في الإنتاج يتواصل، والتضخم ينفلت من عقاله، والدخول الحقيقية ومكتسبات العاملين والمتقاعدين تتآكل، وتنتشر البطالة، وتسقط أوساط واسعة من السكان في قبضة الفقر. وفي المقابل، تتفاقم النشاطات الطفيلية والنهب المافيوي والفساد وتتازع السلطة، وتندفع الإحتكارات فوق القومية للاستيلاء على الثروات الطبيعية لبلاد السوفييت وسوقها الضخمة، إن الردَّة لم تكن هي المخرج من أزمة النظام البيروقراطي، بل لقد قادت بالعكس إلى تعميق أزمة المجتمع ■

الفصل الثاني

الدروس المستخلصة من التجربة السوفييتية
[١٠ دورس]

(١)

■ إنهيار النموذج السوفييتي لا يدحض جوهر الموضوعة اللينينية حول إمكانية إنتصار الثورة العمالية وبدء مسيرة الإنتقال إلى الإشتراكية في بلد رأسمالي متخلف. إن هذه الموضوعة تنبثق من إدراك قانون التطور المتفاوت الذي يحكم تطور الرأسمالية في مرحلتها الإحتكارية، مرحلة الإمبريالية، والذي يسيطر على تحديد العلاقة بين مراكز العالم الرأسمالي وأطرافه، فيحكم على الأطراف بمزيد من التخلف والتبعية، بينما تتراكم الثروة في المراكز وتزداد غنى وتطوراً. وتؤكد معطيات التطور في عالمنا المعاصر، أن هذا القانون ما يزال يمارس مفعوله، بل هو باتَ يمارسه بقوة أكبر، وأن السبيل الوحيد للإفلات من مفعوله هو الإنطلاق على طريق الإنتقال إلى الإشتراكية بقيادة الطبقة العاملة.

■ إن مسيرة الإنتقال إلى الإشتراكية، بقيادة الطبقة العاملة، رغم كل ما انطوت عليه من ثغرات وتناقضات وتشويه بيروقراطي في التجربة السوفييتية، كانت هي السبيل للإفلات من قبضة التخلف والتبعية وكسر حلقتها المفرغة، والضمان لمتابعة مسار التقدم الإقتصادي والإجتماعي والحضاري. وجمود هذه المسيرة، الناجم عن انفصال البيروقراطية الحاكمة عن الطبقة العاملة، كان يعني إغلاق طريق التطور ولجم مساره. وإذا كان هذا يؤكد صحة الموضوعة اللينينية بجوهرها ومضمونها الرئيسي، فإن وقائع مسار التجربة ودروسها تتطلب، برأينا، تدقيق هذه الموضوعة وإعادة صوغها على نحو أكثر وضوحاً ودقة. ذلك، أن التراث اللينيني يستخدم مفاهيم: **الثورة البروليتارية، والثورة الإشتراكية، والدور القيادي للبروليتاريا، ودكتاتورية البروليتاريا**، بمعانٍ مترادفة تنطوي على الكثير من الإلتباسات، وتفتح الطريق لسوء الفهم أو سوء التأويل، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بمجتمع رأسمالي متخلف، تأخر فيه إنجاز المهام الإجتماعية للثورة الديقراطية.

■ هذه الموضوعة اللينينية تصبح أكثر دقة واكتمالاً، إذا تم صوغها على النحو التالي: منذ أن دخلت الرأسمالية مرحلتها الإمبريالية، فإن مسيرة الإنتقال إلى الإشتراكية، التي تبدأ انطلاقتها عندما تحتل الطبقة العاملة موقعاً قيادياً في المجتمع وسلطة الدولة، ويتواصل تقدمها بقدر ما تحافظ الطبقة العاملة على دورها القيادي هذا؛ هذه المسيرة تصبح هي السبيل التاريخي المفتوح للإفلات من دوامة التخلف والتبعية، والتحرر من مفعول قانون التطور المتفاوت، بالنسبة لمجتمع رأسمالي متخلف، تأخرت بورجوازيته عن إنجاز المهام الإجتماعية للثورة الديمقراطية.

خلافاً للبورجوازية بمختلف شرائحها، فإن المصلحة الثابتة للطبقة العاملة في التحرر الناجز من روابط التبعية للإمبريالية، ومن تداخل المصالح مع رأس المال الإحتكاري الدولي، مصلحتها في «فك الإرتباط» بالسوق الرأسمالية العالمية التي تهيمن عليها الإحتكارات، تصبح هنا، هي الضمان للإنجاز الجذري لمهمات الثورة الديمقراطية بمضمونها الإجتماعي، وإحراز التراكم الضروري لتنمية قوى الإنتاج وإرساء القاعدة المادية والحضارية للتحول الإشتراكي اللاحق.

■ وفي هذا الإطار، ينبغي أن نشدد على ملاحظتين هامتين: **الأولى**، إننا نتحدث، بهذا الصدد، عن دور قيادي للطبقة العاملة، وليس بالتحديد عن «حزبها»، أو أي من أحزابها؛ **والثانية**، هي إننا لم نعالج بعد مسألة كيف، بأية وسائل ووفقاً لأية استراتيجيات وعلى قاعدة أية تحالفات، يمكن للطبقة العاملة أن تظفر بدورها القيادي، وأن تمارسه، وأن تحافظ عليه. إن التجربة السوفييتية غنية بالدروس بشأن هاتين المسألتين الحاسمتين ■

(٢)

■ إن بدء عملية الإنتقال إلى الإشتراكية بقيادة الطبقة العاملة، وبخاصة إنطلاقاً من وضع مجتمع رأسمالي متخلف، لا تعني إمكانية الشروع فوراً بتنظيم المجتمع على أسس إشتراكية. ينبغي التمييز بدقة بين مرحلة الإنتقال إلى الإشتراكية وبين مرحلة المجتمع الإشتراكي (المرحلة الأولى، الدنيا، من مراحل التطور نحو الشيوعية). وهذا التمييز لا تتطلبه الدقة العلمية فحسب، بل إن له أهمية مفصلية في الممارسة العملية، في صوغ الاستراتيجيات الإنتقالية وفي التحديد الدقيق للمهام المرحلية والتحالفات الطبقية والإجتماعية.

إن مرحلة الإنتقال إلى الإشتراكية، كما وصفها ماركس، هي مرحلة التحويل الثوري للمجتمع من الرأسمالية إلى الإشتراكية. وهي لذلك تنطوي بالضرورة على استمرار عناصر لا يُستهان بها من الموروث الرأسمالي واحتفاظها بوجودها وفعلها في مجتمع مرحلة الإنتقال، واستمرار فعل بعض القوانين والمقولات الإقتصادية السائدة في ظل الرأسمالية. وفي هذا يكمن التمايز بين مرحلة «الإنتقال» (حتى إذا انطلقت من وضع مجتمع رأسمالي متقدم) وبين مرحلة «المجتمع الإشتراكي». ويزداد فعل هذه العناصر الرأسمالية، وتصبح عملية الإنتقال أكثر تعقيداً، كلما كان مستوى تطور المجتمع الذي تنطلق فيه أكثر تخلفاً.

■ إن مجتمعاً إشتراكياً لا يمكن أن يقوم إلا على قاعدة مادية – تقنية وحضارية متطورة، إلا على قاعدة درجة من التطور في قوى الإنتاج، ومن التقدم الإجتماعي والحضاري، تفوق ما أحرزته الرأسمالية في أكثر مراكزها تقدماً. ووظيفة مرحلة الإنتقال هي أن توفر الشروط

السياسية – الإجتماعية المناسبة لإطلاق التطور المتسارع لقوى الإنتاج وصولاً إلى توفير القاعدة المادية – الحضارية لقيام المجتمع الإشتراكي. فالإشتراكية، وفقاً لماركس، تنبثق أصلاً من الطابع الإجتماعي المتزايد لتنظيم قوى الإنتاج، أي من الإنتاج الكبير الذي يتطلب ملكية جماعية كي يبرز أفضلياته وميزاته. وإذا توفرت الشروط السياسية – الإجتماعية المناسبة، فإن علاقات الإنتاج الإشتراكية، ونمط الملكية الإشتراكي، ينتشر في المجتمع بقدر ما تتوفر الشروط المادية – التقنية، والحضارية، لانتشار الإنتاج الكبير وإبراز أفضلياته ■

(٣)

■ إن تولي الطبقة العاملة موقعاً قيادياً في المجتمع وسلطة الدولة وبدء مسيرة الإنتقال إلى الإشتراكية، لا يعني بالضرورة أن الثورة قد أصبحت ثورة إشتراكية خالصة، وأنه بات بمقدورها أن تتطور وفق القوانين التي صاغها ماركس لتطور الثورة الإشتراكية.

إن المضمون الإجتماعي للعملية الثورية، سماتها ومهماتها، لا يتوقف فقط على المضمون الطبقي لسلطة الدولة، بل أيضاً، وبالدرجة الأولى على مستوى تطور قوى الإنتاج، مستوى التقدم المادي والحضاري للمجتمع. وحين تنطلق مسيرة الإنتقال إلى الإشتراكية من وضع مجتمع رأسمالي متخلف؛ أي بالتعريف، مجتمع لم يستكمل بعد إنجاز المهام الإجتماعية لثورته الديمقراطية، فإن مهمات وسمات الثورتين الديمقراطية والإشتراكية تختلط في سياق هذه المسيرة الإنتقالية على نحو يتطلب من حركة الطبقة العاملة وعياً أكثر دقة للمراحل المعقدة والمتداخلة، التي تنطوي عليها هذه المسيرة، ولما تفرضه كل من هذه المراحل من أولويات في المهام والتحالفات.

■ إن المرحلة الأولى من مراحل مسيرة الإنتقال، في هذه الحالة، تتطلب على الأرجح إعطاء الأولوية لإنجاز المهام الإجتماعية للثورة الديمقراطية، مهام إنجاز التراكم الضروري لتنمية قوى الإنتاج إلى المستوى الذي بلغته الرأسمالية في مراكزها المتطورة. وبقدر ما يكون وعي الطبقة العاملة، وحزبها أو أحزابها، لهذه الحقيقة مرهفاً أكثر، بقدر ما يمكنها أن تقود مسيرة الإنتقال، عبر هذه المرحلة المعقدة، بأقل درجة ممكنة من الآلام والتضحيات التي لا تمليها الضرورة الموضوعية. وفي هذه الحالة، فإن مسيرة الإنتقال إلى الإشتراكية ستكون بالضرورة مسيرة طويلة ومعقدة، تستغرق حقبة تاريخية بكاملها، وتنطوي على العديد من الالتواءات والتعرجات، وتشق طريقها عبر تداخل المراحل والأطوار، بصورة لا تنسجم مع فرضية العمل التي انطلق منها ماركس وإنجلز عند تحليلهما لسمات هذه المرحلة ولقوانين الثورة الإشتراكية ■

(٤)

■ رغم ذلك، فإن الأفكار التي صاغها ماركس وإنجلز بشأن عملية الإنتقال إلى الإشتراكية، وتمايزها عن مرحلة «المجتمع الإشتراكي»، ما تزال تنطوي على قيمة معرفية جمّة، إذا ما نظر إليها بصفتها **أدوات مفاهيمية** تُرشد التحليل الصحيح للواقع الملموس ولمسار تطور العملية الواقعي، وليس بصفتها «تعاليم»، أو «وصفات جاهزة» تطبق على الواقع قسراً، ولا بصفتها «مسطرة للقياس» والحكم النظري المجرد.

■ إن التحليل الملموس لواقع التجربة السوفييتية ومسارها، يؤكد أن هذه المفاهيم، بصفتها أدوت للتحليل، ما تزال صالحة وقادرة على استيعاب حقائق التجربة وتوفير مدخل لفهم دقيق لتناقضاتها وتعرجاتها. ولقد رأينا كيف تساعدنا هذه المفاهيم على تمزيق القشور، وتبديد الحُجُب الأيديولوجية، التي غُلّفت بها عملية الإنتقال السوفييتية، وعلى النفاذ إلى لُبّها وجوهرها واكتشاف حقائقها الإجتماعية. والحقيقة، أنه لا يمكن بلورة فهم منسجم وتحليل متماسك لمسار التجربة، أسباب نجاحاتها وعوامل إخفاقها وانهيارها، إلا في ضوء تلك المفاهيم الماركسية الأصيلة بعد تنقيتها من التشويه الذي لحق بها بحجة استيعاب متغيرات العصر. وتلك هي بالضبط وظيفة المنهج الماركسي كمنهج للتحليل، وفيها يكمن مصدر قوته.

■ غير أن الإقرار بالقيمة المعرفية الثرية للأفكار التي صاغها ماركس وإنجلز بشأن مرحلة الإنتقال، بصفتها أدوات مفاهيمية لتحليل وفهم الواقع، لا يكفي بحد ذاته ولا يغني عن ضرورة تدقيقها في ضوء التجربة. فهذه الأفكار، إذا نُظر إليها من حيث كونها قوانين تشكل دليلاً ومرشداً للممارسة، هي بالتأكيد بحاجة إلى التدقيق، بحاجة إلى ملء فجواتها، إلى إغناء مضمونها بحصيلة دروس التجربة وخبرة الممارسة، وبحاجة إلى إعادة صوغها بما يزيل الإلتباسات التي أحاطت بمضمونها في سياق الممارسة ونتائج التجربة. وسوف نحاول معالجة هذه المسألة من جانبها **السياسي**، المتعلق بمواصفات الدولة ومضمونها الطبقي في مرحلة الإنتقال؛ **والإقتصادي**، المتعلق بالسياسات التي تتطلبها معالجة المعضلات الإقتصادية والإجتماعية المعقدة التي تنطوي عليها عملية الإنتقال ■

(٥)

■ **في الجانب السياسي:** إنطلاقاً من مفهوم ماركس لطبيعة وسمات الدولة في مرحلة الإنتقال، يتضح من تحليل مسار التجربة السوفييتية، أن اختزال هذا المفهوم إلى محض شعار مجرد حول دكتاتورية البروليتاريا، ينطوي على تبسيط مبالغ فيه، ويخلق إلتباسات عدة تنال من صلاحية هذا المفهوم كمرشد للممارسة:

ـ التبسيط المبالغ فيه نلحظه حين نتذكر أن مصطلح «الدكتاتورية» لا يتناول طبيعة النظام السياسي السائد، بل هو ينبثق من مفهوم ماركس وإنجلز للدولة، أية دولة، باعتبارها «آلة» منفصلة عن المجتمع، و«جهازاً» محترفاً لفرض القانون. وبما أن وظيفة القانون، في أي مجتمع، هي حماية وصون نظام الملكية السائد، أي بعبارة أخرى: حماية وصون حقوق الملكية التي تتمتع بها الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج، فإن الدولة – أية دولة – هي في الواقع دكتاتورية طبقة ضد أخرى، دكتاتورية الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج الرئيسية ضد الطبقة المحرومة منها، وذلك بصرف النظر عن طبيعة أو شكل النظام السياسي السائد فيها، والذي يمكن أن يكون ديمقراطياً جداً.

ـ والتبسيط المبالغ فيه نلحظه، أيضاً، حين نتذكر أن ماركس يصف دولة مرحلة الإنتقال، بأنها «أعمق وأوسع ديمقراطية للأغلبية المستغَلة التي تمارس سلطة الدولة مباشرة للتغلب على مقاومة الأقلية المستغلة»، كما أن ماركس يصف هذه الدولة، بأنها «الطبقة العاملة التي تنظم نفسها ديمقراطياً كطبَقة حاكمة».

■ المنطق البسيط يقتضي أن نرى أن هذه المقولات، أو التوصيفات الثلاثة، لا تنسجم مع بعضها البعض، ولا تستقيم إلا في حالة واحدة، هي: أن تكون الطبقة العاملة كطبقة قائمة بذاتها قد أصبحت تشكل الأغلبية الساحقة في المجتمع. إن حاجة الطبقة العاملة إلى التحالف مع طبقة إجتماعية أخرى، كالفلاحين، حتى تشكل أغلبية تجعلنا في وضع تنتفي فيه إحدى الصفتين، ينتفي أحد طرفي المعادلة: **إما «الدكتاتورية البروليتارية»، أو «الديمقراطية الواسعة للأغلبية».**

ولا تجدي محاولة معالجة التناقض بالقول: إن «دكتاتورية البروليتاريا» في هذه الحالة هي، في المضمون، مصطلح مرادف لمفهوم «الدور القيادي للبروليتاريا في إطار التحالف بين العمال والفلاحين»؛ أو بالقول: «إن البروليتاريا في هذه الحالة تمارس دكتاتوريتها، وتحتفظ بسمتها الديمقراطية بنفس الوقت، بفضل تحالفها وقيادتها للفلاحين»؛ فالتحليل الواقعي لمسار التجربة السوفييتية يوضح كم من الإلتباسات ينطوي عليها هذا «الترادف» المفتعل بين المفهومين، وكم تشكل هذه الإلتباسات مدخلاً للتبرير الأيديولوجي لممارسات سلطوية. فالواقع أن ثمة فارقاً جوهرياً بين الممارسة الديمقراطية المباشرة لسلطة الدولة من قبل العمال والفلاحين الذين يشكلون أغلبية المجتمع، وبين دكتاتورية بروليتارية خالصة (أي: دكتاتورية أقلية) تحافظ على سلطتها بفضل تلبية مطالب الفلاحين (الأغلبية)، والإستجابة لمصالحهم الفعلية أو المفترضة.

■ **هل يستحيل حل هذا التناقض في مرحلة الإنتقال التي تنطلق من وضع مجتمع متخلف؟**

نعتقد أن التجربة الواقعية للسنة الأولى من عمر السلطة السوفييتية تبرهن على أن حل هذا التناقض ممكن. ولكنه يشترط أن تكون الدولة، في هذه الحالة، ديمقراطية واسعة للعمال والفلاحين الذين يمارسون السلطة مباشرة للتغلب على مقاومة الأقلية المستغلة، وحيث تحتل الطبقة العاملة موقعاً قيادياً وتمارس دورها الطليعي عبر سياسة واقعية وحكيمة في التحالفات، سياسة تحالفات تنسجم مع متطلبات التركيز على أولوية إنجاز مهام الثورة الديمقراطية. ولكن هذا لا ينسجم مع الالتباسات التي ينطوي عليها، والانزلاقات الخطرة التي قد يقود إليها، التمسك المجرد بشعار «دكتاتورية البروليتاريا» في هذه الحالة. فإذا وضعنا جانباً الإعتبار المتعلق بكونه أصبح يقترن في أذهان الجماهير بنظام الحزب الواحد والدكتاتورية البيروقراطية، يبقى أن هذا الشعار لم يعد يستوعب، ولا يعبر بدقة عن التنوع في الأشكال السياسية وفي المضامين الإجتماعية، والمهمات والتحالفات الطبقية، التي تميّز الدولة في مرحلة الإنتقال إلى الإشتراكية، وبخاصة في أطوارها وفتراتها الأولى، إنطلاقاً من وضع المجتمعات الرأسمالية المتخلفة.

■ إن المسألة الرئيسية التي ينبغي التركيز عليها هي المضمون، الفكرة الجوهرية التي ينطوي عليها المفهوم الماركسي، وهي: إنه بدون دور قيادي للطبقة العاملة في المجتمع وفي الدولة، لا يمكن بدء مسيرة الإنتقال إلى الإشتراكية ولا ضمان استمرارها، وإن الطبقة العاملة تمارس دورها القيادي على قاعدة أوسع وأعمق ديمقراطية مباشرة للأغلبية المستغَلة ضد الأقلية المستغلة. وهذه الفكرة الجوهرية تبقى تحتفظ بصحتها، وقد أكدها مسار التجربة السوفييتية، بنجاحه وبإخفاقه معاً، ولكن الصيغ الملموسة المناسبة للتعبير عن مضمونها يمكن أن تختلف وتتباين، وفقاً لاختلاف الشروط الملموسة التي تجري في سياقها عملية الإنتقال، ولتباين التكوين الطبقي للمجتمعات التي تنخرط فيها ■

(٦)

■ إحدى هذه الصيغ الملموسة، لسلطة مرحلة الإنتقال، هي صيغة السلطة الوطنية الديمقراطية التي تقودها الطبقة العاملة، وهي الصيغة المستخلصة من تحليل تجربة حركة التحرر الوطني في العديد من البلدان العربية وبلدان العالم الثالث ذات التكوين الطبقي المشابه، إنطلاقاً من الحقيقة التالية: **إن الطبقة العاملة لا تفوز بدورها القيادي ولا تمارسه، إلّا من خلال القناعة الديمقراطية الحرّة لأغلبية الشعب بجدارتها الطليعية، وببرنامجها**

الجذري لإنجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية (التي تحتل الأولوية في المرحلة الأولى من مراحل عملية الإنتقال).

إن تداخل وتعدد المراحل التي تنطوي عليها عملية الإنتقال إلى الإشتراكية، في البلدان الصغيرة والمتخلفة، يملي على الطبقة العاملة، لكي تنجح في الظفر بدورها القيادي والدفاع عنه، ضرورة بلورة استراتيجيات مناسبة، واقعية وثورية في آن، تحدد بدقة أولويات المهام السياسية والإجتماعية التي ينبغي التركيز عليها في كل مرحلة، في ضوء مستوى التطور المعطى للمجتمع، وتحدد بالتالي سياسة التحالفات والأشكال والمضامين الإجتماعية لسلطة الدولة.

■ ينبغي التمييز هنا بين الاستراتيجيات الواقعية والثورية، وبين الاستراتيجيات الإصلاحية. ونقطة التمييز الجوهرية تكمن في أن الاستراتيجيات الإصلاحية تنطلق من تشخيص درجة تخلف المجتمع لتتوصل إلى التسليم بقيادة البورجوازية التي هي، في ظروف عالمنا المعاصر، وصفة لإعادة إنتاج التبعية والتخلف. أما الاستراتيجيات الواقعية والثورية فهي تنطلق من تأكيد أهمية الدور القيادي للطبقة العاملة، وضرورته لشق طريق التطور والإفلات من التبعية والتخلف في ظروف عالمنا المعاصر، وتُبرز أهمية النضال من أجل الفوز بهذا الدور والحفاظ عليه، وتسعى إلى بلورة سياسات وتحالفات تتناسب مع مستوى التطور المُعطى، وتضمن إنجاز هذا الهدف بالوسائل الديمقراطية وبما يكفل التعبئة الديمقراطية، الشاملة لطاقات الشعب للتصدي لإنجاز مهام الإنتقال بأقل درجة من التضحيات والآلام.

■ لقد أبرزت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، منذ مؤتمرها الثاني (١٩٨١) على يد الوثيقة الصادرة عن أعماله *[نُشرت تحت عنوان: **«عقد النهوض والإنتصارات»**، الكتاب الرقم ١٣ من سلسلة «من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر»]*، أبرزت الجبهة الديمقراطية، ضرورة التمييز – في حالة البلدان المتخلفة – بين المرحلة الأولى من مسيرة الإنتقال، والتي تتطلب التركيز على أولوية إنجاز المهام السياسية والإجتماعية للثورة الديمقراطية، أو الثورة الوطنية الديمقراطية، وبين المرحلة الثانية التي تتعلق بإرساء المقومات المادية – التقنية لبناء المجتمع الإشتراكي. واستخلص المؤتمر، أن على الطبقة العاملة في المرحلة الأولى، أن تفوز بدورها القيادي وتمارسه بوسائل ديمقراطية عبر بلورة استراتيجيات وتحالفات، بما فيها أشكال للسلطة، تتناسب مع درجة تطور المجتمع وتكوينه الطبقي ومستوى تطور قواه المنتجة. إن تحليل تجربة عملية الإنتقال السوفييتية، كما تجربة الثورات الصينية والكوبية والفيتنامية، يؤكد مجدداً صحة هذا الاستخلاص.

■ في بلداننا، تبدو صيغة الدولة المناسبة لهذه المرحلة من مراحل مسيرة الإنتقال هي سلطة **الجبهة الوطنية الديمقراطية**، التي تضطلع فيها الطبقة العاملة بدور قيادي، على أساس تحالف العمال والفلاحين وسائر الكادحين، والتي توحد جميع طبقات الشعب الوطنية (المعادية للإمبريالية)، بما فيها البورجوازية الصغيرة ورأس المال الوطني المستقل عن الإمبريالية (أي غير الكومبرادوري)، والتي تقوم على أساس صون الإستقلال الأيديولوجي والسياسي والتنظيمي لكل طرف من أطرافها، واحترام التعددية الحزبية والحقوق الديمقراطية المتكافئة لجميع هذه الأطراف في ممارسة كافة أشكال النشاط والتنظيم سياسياً وأيديولوجياً ودعاوياً بحرية، وفي جميع الميادين. والطبقة العاملة لا تمارس دورها القيادي في هذه الدولة، إلّا على قاعدة نجاحها في اجتذاب أغلبية الشعب، بالوسائل الديمقراطية، إلى موقع دعم برنامجها الجذري للتحرر الوطني والإجتماعي.

مما لا شك فيه، أن هذه الصيغة ليست، بدورها، وصفة جامدة، إنها استخلاص يؤشر على اتجاه الممارسة ويشكل دليلاً لها، يحدد المباديء الهادية الموجهة لها، ولا يستبق الإجابة على المعضلات الملموسة والضرورات التي ستنشأ حتماً في سياق المسيرة الثورية، وتفرض عليها العديد من الالتواءات والتعرجات. إن وظيفة هذا الاستخلاص، كما هو الحال في أي استخلاص استراتيجي، هي أن يحدد المباديء الهادية لاشتقاق السياسات التي تكفل معالجة هذه الضرورات والتعرجات دون الإنحراف عن الهدف الرئيسي ■

(٧)

■ **في الجانب الإقتصادي:** لاحظنا أن ما يقدمه التراث الإشتراكي العلمي لفترة ما قبل ثورة أكتوبر هو، ليس معالجة ملموسة للمعضلات الإقتصادية التي تنطوي عليها عملية الإنتقال، بل هو بشكل رئيسي **منهج للمعالجة**، أسلوب وطريقة يُهتدى بهما لمعالجة هذه المعضلات، وهو منهج ينطلق من إدراك علمي لحدود ما هو ممكن لأية سلطة سياسية، مهما كانت تقدمية وثورية، ولأية إجراءات سياسية – قانونية، مهما تكن جذرية، أن تنجزه في ظل مستوى معيَّن مُعطى من التطور المادي والحضاري للقوى المنتجة. وهذا يعني أن الإجراءات والسياسات المحددة لمعالجة الشأن الإقتصادي في مرحلة الإنتقال تتوقف على، وينبغي أن تنبثق من، إدراك وتحليل المستوى المُعطى لنمو القوى المنتجة، وأن تتطور بتطورها **أولاً**؛ وأن هذه السياسات ينبغي **ثانياً**، أن تهدف إلى، وتتوافق مع ضرورات ومتطلبات إطلاق العنان لتطور قوى الإنتاج وحفز نموها بوتائر متسارعة.

■ إن تحليل مسار التجربة السوفييتية يبرز كم هو صحيح ودقيق هذا المنهج، وكم من

التضحيات والآلام كان يمكن تفاديها بالإهتداء به. وخبرة عملية الإنتقال السوفييتية باتت تمكننا من إغناء هذا المنهج بعدد من العناصر الملموسة التي يمكن أن تشكل هادياً أوضح، وأكثر دقة، للممارسة اللاحقة، ومن بين أبرز هذه العناصر:

أولاً– إن الإشتراكية تنبثق بالضرورة من الطابع الإجتماعي المتزايد لتنظيم قوى الإنتاج، الطابع الذي يوفره الإنتقال إلى مستوى الإنتاج الكبير. وهذا يقود إلى ٣ استخلاصات:

١– إن نمط الملكية الإشتراكي، الملكية العامة المودعة إنتقالياً بيد الدولة، لا يجدي ولا يبرز مفعوله في حفز نمو قوى الإنتاج، إلا في القطاعات التي انتقلت فعلاً إلى مستوى الإنتاج الكبير. إن النشر المتسرع لنمط الملكية الإشتراكي خارج هذا النطاق يميل وينحو باتجاه تقييد نمو الإنتاج بدلاً من حفزه وتعجيله، وهذه حقيقة يجدر أخذها بعين الاعتبار عند ممارسة مهمة «نزع ملكية غاصبي الملكية».

٢– إن الإنتقال إلى مستوى الإنتاج الكبير لا يمكن تحقيقه بشكل مفتعل بتجميع الملكيات الصغيرة، سواء في الحرف، أو الخدمات، أو الصناعات الصغيرة، ما لم تتوفر المعطيات والشروط التقنية، الكميات الكافية من الآلات والمعدات والمستوى الكافي من الخبرة والتأهيل التقني، التي تسمح بإبراز أفضليات وميزات الإنتاج الكبير.

٣– إن الحظر القانوني المفتعل لنشاط القطاع الخاص في المجالات التي لا تبرز فيها أفضليات الإنتاج الكبير، بحكم طبيعتها، من جهة، وبحكم درجة التطور التقني المعطاة، من جهة أخرى، يؤدي إلى تقييد نمو الإنتاج والتبادل ويعرقل تطور القوى المنتجة ويحشرها في اختناقات تأزيمية ضارة، فضلاً عن كونه لا يجدي في النهاية. فالضرورة الإقتصادية القاهرة تجد طريقها – بالنتيجة – لفرض نفسها والتغلب على أية تحريمات قانونية، مما يقود إلى انتشار السوق السوداء واقتصاد الظل.

ثانياً– إن تشريك وتجميع الملكيات الصغيرة، وبخاصة الحيازات الفلاحية في الزراعة، عبر نشر نمط الملكية الجماعي القائم على التعاونيات الإنتاجية (والذي تشكل الكولخوزات شكلاً من أشكاله)، يتوقف نجاحه أيضاً على مدى توفر الإمكانيات التقنية، إمكانيات المكننة والبذار والعلف والأسمدة ووسائل الري والخبرة الفنية والوسائل التكنولوجية الحديثة لتكثيف الإنتاج الزراعي، والتي تسمح أيضاً بإبراز ميزات الإنتاج الكبير في بعض مجالات الزراعة (وليس كلها). وفضلاً عن الضرورات السياسية – الإجتماعية التي تتطلب إنجاز هذه المهمة بشكل طوعي، وإنجازها بشكل طوعي يتطلب قناعة الفلاح بما توفره له من مزايا مادية ملموسة، فإن هذه العملية تصبح غير مجدية، بل وضارة، حتى من الزاوية الإقتصادية

المحضة، في غياب هذه القدرات والإمكانيات.

إن هذا لا يعني طبعاً تأجيل إنجاز هذه المهمة إلى أجل غير مسمى، بل هو يعني ضرورة إنجازها بشكل طوعي وبرمجة الإنجاز تدريجياً، بحيث يتوافق مع القدرات التقنية المتاحة، التي يجب أن تحتل مسألة تنميتها أحد مواقع الأولوية في برنامج التصنيع، وتأهيل القوة العاملة.

ثالثاً– إن الضرورات الإقتصادية المحضة، ضرورات حفز نمو الإنتاج وزيادة الإنتاجية على المدى الطويل، تتطلب إحداث درجة من التوازن بين الفائض المقتطع والمخصص للتراكم والتنمية، وبين الحصة المخصصة للإستهلاك ورفع مستوى المعيشة للسكان. وهذا يتطلب بدوره إحداث نسبة من التوازن في برامج التصنيع بين تنمية صناعات إنتاج وسائل الإنتاج، وبين صناعات إنتاج مواد الاستهلاك الشعبي. ولكن ينبغي أن يكون حاضراً في الذهن بشأن هذه النقطة، أن الحاجات الإقتصادية المحضة ليست هي الإعتبار الوحيد الذي يتحكم بسياسة تخصيص الفائض وأولويات التنمية، بل ثمة أيضاً إعتبارات وضرورات استراتيجية ودفاعية تفرض نفسها وتملي مراعاتها.

رابعاً– كما أن الديمقراطية السياسية هي ليست ترفاً، بل ضرورة من ضرورات التنمية والتطور الإقتصادي والحضاري في مرحلة الإنتقال، كذلك؛ فإن الديمقراطية في مواقع الإنتاج هي ضرورة قصوى لزيادة الإنتاجية ولضمان فعالية عمل نظام التخطيط المركزي، وتقليص الهدر في الموارد الناجم عن نمط الإدارة البيروقراطي.

إن الديمقراطية في مواقع الإنتاج، خلال مرحلة الإنتقال، تعني: **أ)** الإدارة العمالية الجماعية المنتخبة في المؤسسات المملوكة للدولة، والرقابة العمالية في مؤسسات رأسمالية الدولة/ أو القطاع الخاص؛ كما تعني، **ب)** ضرورة صون الحقوق النقابية للعمال والحفاظ على استقلالية النقابات عن الدولة واحترام مباديء الديمقراطية في حياتها الداخلية وحماية وحدتها.

إن الدور الطليعي لحزب، أو أحزاب، الطبقة العاملة في النقابات ينبغي أن يستند إلى الإحترام الدقيق والصارم لقواعد الديمقراطية النقابية واستقلالية النقابات. إن الدور القيادي للطبقة العاملة في الدولة لا يعني دمج النقابات بالدولة، أو النيل من استقلالها، فالتجربة تؤكد الدور الهام الذي تلعبه النقابات والحريات النقابية، خلال مرحلة الإنتقال، في الحد من الممارسات البيروقراطية، أو من استغلال أرباب العمل في القطاعين الخاص والمختلط، وخاصة في المؤسسات التي لا تخضع للإدارة العمالية المباشرة.

خامساً– إذا كانت فكرة «المؤتمر العام للمنتجين» لا تتناسب مع طبيعة التكوين الطبقي للمجتمع خلال الفترة الأولى من المرحلة الإنتقالية، وتفترض مجتمعاً إشتراكياً بدون طبقات،

فإن دمقراطة سلطة التخطيط المركزي، وسلطات التخطيط الإقليمية، وإيجاد الآليات المناسبة لزيادة نسبة ممثلي العمال المنتخبين مباشرة من مواقع الإنتاج في هذه السلطات، هي أيضاً ضرورة قصوى من ضرورات فعالية نظام التخطيط، وتقليص الهدر البيروقراطي ■

(٨)

■ **لقد آن الأوان لإعادة النظر جذرياً بمقولة وحدانية حزب الطبقة العاملة، ونبذها دون تردد.** إن نبذ هذه المقولة لا يتناقض مع نظرية الحزب الطليعي اللينينية، بل هو بالعكس ينسجم تماماً مع جوهر هذه النظرية ومضمونها الديمقراطي الثوري، ويستبعد إمكانية إستغلالها لتبرير ممارسات سلطوية تتظلل بستار «الدور الطليعي للحزب»، ولكنها تتعارض في الجوهر مع سمات الطليعية الحقة. إن مقولة «وحدانية حزب البروليتاريا» هي أصلاً مستمدة من تبسيط الماركسية بشأن التجانس الداخلي للبروليتاريا والذي يشكل قاعدة مادية لتماسكها، ووحدتها، وانسجام مصالحها النهائية.

أولاً– هذه الموضوعة الماركسية تتحدث عن **تجانس البروليتاريا الناجم عن انسجامها الداخلي، فيما يخص علاقتها بوسائل الإنتاج،** كون جميع شرائحها محرومة من ملكية وسائل الإنتاج، ومضطرة لبيع قوة عملها مقابل أجر في ظل النظام الرأسمالي، وكونها **كطبقة،** لا تستطيع تملك وسائل الإنتاج إلا **بشكل جماعي،** ومن هنا تنبثق **وحدة مصلحتها النهائية** في التحرر من الاستغلال المرتبط بنظام الملكية الخاصة، وفي تحويل وسائل الإنتاج إلى ملكية جماعية للمجتمع. ولكن هذا التجانس في علاقة الطبقة بوسائل الإنتاج، والذي يحدد وحدة مصلحتها النهائية، لا يستثني ولا يمكن أن يستبعد التباين والتفاوت، القائم في الواقع، بين شرائحها فيما يتعلق بدرجة التمركز، وبالتالي درجة تأصل مزايا الإنضباط والروح الجماعية المنبثقة من نمط تقسيم العمل في مؤسسات الإنتاج الكبير، أو فيما يتعلق بمستوى المهارة والتأهيل التقني، وبالتالي مستوى الدخل ونمط الحياة الإجتماعية. وهذا التفاوت يخلق بالضرورة تبايناً، وأحياناً تعارضاً، في المصالح المباشرة القصيرة الأمد، بين شرائحها المختلفة.

ثانياً– إن ماركس يتحدث عن ميل التطور الرأسمالي إلى تقليص هذا التفاوت بين شرائح الطبقة العاملة والإقتراب التدريجي من إحداث التجانس فيما بينها، ليس بعلاقتها بوسائل الإنتاج فحسب، بل أيضاً فيما يخص درجة التمركز ومستوى المهارة والتأهيل ومستوى الدخل، ولكنه يتحدث عن هذا الميل باعتباره **إتجاهاً يفعل فعله تدريجياً، وفي الأمد البعيد،** ويؤدي في **التحليل النهائي** إلى مزيد من التجانس الداخلي للطبقة، ولكن فقط في التحليل النهائي، في المدى البعيد، **وليس في واقعها الحالي القائم فعلاً.**

■ إن تبسيط هذه الموضوعة الماركسية وتحويلها إلى فكرة مجردة تقول بالتجانس الداخلي المطلق للبروليتاريا، وفي جميع المجالات، وفي كل الظروف ومراحل التطور، يمسخها في الحقيقة إلى نظرة وحيدة الجانب، غير جدلية، تستوحي غاية الصيرورة الجدلية لتطور الطبقة، وتُحلِّها محل واقعها الفعلي. فالواقع القائم في جميع المجتمعات باختلاف أنظمتها ودرجات تطورها حتى الآن، هذا الواقع يفيد أن الطبقة العاملة رغم تجانسها كطبقة – فيما يخص علاقتها بوسائل الإنتاج – ما تزال تنقسم إلى شرائح مختلفة تتفاوت في مزاياها وفي مستوى دخلها ونمط حياتها، **وتتباين بالتالي في مصالحها المباشرة، وفي درجة وعيها وإدراكها لمصالحها النهائية. وهذا يشكل بالضرورة أساساً مادياً لتعدد أحزابها.**

■ إن تراث وتقاليد الإتجاه الثوري في الحركة العمالية العالمية، استمر يعترف بهذه الحقيقة حتى مطلع ثلاثينيات ق٢٠. ولم تبدأ مقولة **«وحدانية حزب البروليتاريا»** تبرز – وحتى ذلك الحين بصورة جنينية بعد – إلا في ١٩٢٢ عندما اتخذت الأممية الثالثة، لاعتبارات تتعلق بالوضع الاستثنائي للحركة الشيوعية العالمية في ذلك الظرف بالذات، قراراً بالإعتراف بحزب شيوعي واحد في كل بلد، بهدف حث الشيوعيين المنقسمين في بعض البلدان على توحيد صفوفهم. ولكن هذا الاعتبار الاستثنائي المؤقت تحول تدريجياً إلى مبدأ مطلق نُسجت لتبريره مقولة أيديولوجية متكاملة. وكان هذا يعكس المصالح الاستراتيجية للبيروقراطية السوفييتية في تعزيز هيمنتها على الحركة الشيوعية العالمية، أكثر مما يعكس واقع الطبقة العاملة وحاجاتها النضالية.

■ لقد حان الوقت للتخلص من هذا الإرث الثقيل الذي برهنت التجربة أنه، في المدى البعيد، لا يقود إلى الوحدة الفعلية النضالية لحركة الطبقة العاملة، بل يقود إلى الإنقسام والتشرذم والإحتراب بين أحزابها واتجاهاتها. وهذا يعني الإعتراف بإمكانية التعددية الفكرية والحزبية داخل حركة الطبقة العاملة، تعبيراً عن واقعها الفعلي الراهن في كل بلد، والإحترام المتبادل بين أحزابها لهذا الحق في التعدد والتمايز الفكري والتنظيمي، مع السعي الدائب نحو مزيد من الوحدة النضالية، وأيضاً نحو الوحدة التنظيمية عندما تتوفر شروطها. ذلك أن الاعتراف بحق التعدد لا يعني التشجيع على الإنقسام، بل هو على العكس من ذلك السبيل الديمقراطي، الجدلي، الوحيد لإحراز وحدة متينة في النهاية. إنه يشبه الإعتراف بمبدأ حق تقرير المصير الذي يلزم أحزاب الطبقة العاملة باحترام حق القوميات في الانفصال وتشكيل دول مستقلة، ولكنه لا يلزمها بتشجيع هذه القوميات على ممارسة هذا الحق، أو على الانفصال الفعلي في كل الظروف والحالات.

إن الاحترام المتبادل بين أحزاب الطبقة العاملة لحقها في التعدد، في التمايز الفكري

والتنظيمي، يوفر المناخ الملائم لإقامة علاقات طبيعية فيما بينها، على قاعدة النقد الرفاقي المتبادل وحرية الصراع الأيديولوجي، ويؤمن بالتالي الأجواء التي تسمح بابتداع أشكال فعالة لتعزيز الوحدة النضالية فيما بينها. وهذه الأشكال يمكن أن تتخذ صيغاً جبهوية، صيغة الجبهة العمالية المتحدة بمختلف درجات الوحدة بين أطرافها، كما يمكن أن تتطور على طريق الإندماج في حزب جماهيري موحد، إذا توفرت الشروط والقاعدة البرنامجية الملائمة لذلك ■

(٩)

■ إن الاعتراف بإمكانية، وبحق، التعددية الحزبية داخل حركة الطبقة العاملة لا يعني التخلي عن النظرية اللينينية حول الحزب الطليعي وسماته والمبدأ التنظيمي الأساس الذي يقوم عليه: **المركزية الديمقراطية**. إنه يعني بالتأكيد الإعتراف بحق جماهير الطبقة العاملة نفسها بأن تقرر نفسها وبإرادتها الحرّة مَنْ هو الحزب الذي تؤيده، أو تنتمي إليه.

لقد رأينا أن نظرية الحزب الطليعي اللينينية أثبتت جدواها وضرورتها لبناء منظمة كفاحية متماسكة تشكل أداة لا غنى عنها للطبقة العاملة في مرحلة نضالها من أجل الظفر بدورها القيادي والدفاع عنه، ولكن من الطبيعي أن تكتسب مباديء هذه النظرية، ومفهوم الحزب الطليعي، مضامين تطبيقية مختلفة في المراحل المختلفة لتطور الطبقة العاملة، وكذلك لتطور الحزب نفسه. كما أن من الضروري التمسك بالمفهوم الديمقراطي، ونبذ المفهوم القسري – الشمولي (السلطوي) لسمات الحزب وجدارته الطليعية. وفي هذا الإطار تندرج التوضيحات التالية:

أولاً– كيف يمكن مصالحة مقولة الإعتراف بتعددية أحزاب الطبقة العاملة مع مفهوم الحزب الطليعي؟

إن المفهوم الأخير يجسد، يعبر عن، سمات الفصيل الطليعي من الطبقة، وليس بالضرورة سمات الطبقة كلها. إنه يعكس مزايا الشريحة المتقدمة من البروليتاريا، تلك الشريحة التي تتجسد فيها غاية الصيرورة الجدلية لتطور الطبقة كلها، والتي تتميز بوعي متكامل للمصالح النهائية للطبقة ولرسالتها التاريخية، كما تتميز – منذ الآن – بمزايا الإنضباط والروح الجماعية والتجانس الداخلي، تلك المزايا التي يفرضها التطور الإجتماعي وانتشار الإنتاج الكبير على مجموع الطبقة، ولكنه يفرضها تدريجياً وفي المحصلة النهائية، يفرضها بالتدريج إبتداءاً من فصيلها الأكثر تقدماً.

ولذلك، فإن هذا الفصيل هو الأكثر وعياً للرسالة التاريخية للطبقة، الأكثر قدرة على الربط بين مصالحها المباشرة ومصلحتها النهائية، الأكثر تجانساً في تكوينه الداخلي، والأكثر

جدارة بقيادتها في جميع مجالات وأشكال نضالها، كونه أداة التوسط بين نظريتها والممارسة. ولكن كل هذا، لا يجعل منه فصيلها الوحيد الذي يحلّ بديلاً عنها في جميع مجالات نضالها، وجميع أشكال التعبير السياسي عن وجودها الإجتماعي. **إنه حزبها الطليعي، وليس بالضرورة حزبها الوحيد.**

ثانياً– ماذا نعني بالمفهوم الديمقراطي، وليس الشمولي، لسمة الحزب الطليعية؟

إن هذا المفهوم ينبثق من حقيقة أن السمة الطليعية للحزب هي ليست مُعطى ثابتاً، جاهزاً ونهائياً يتبلور مرة واحدة، ثم يكرس نفسه تلقائياً إلى الأبد. إن الطبقة العاملة، ككل الظواهر الإجتماعية الحيّة، تتغير بتطور المجتمع، وتتغير أيضاً بتطور نضالها من أجل تغيير المجتمع. والعلاقات بين شرائحها ومكوناتها تتحول بالضرورة في مسار هذا التغيير. وهذا ينعكس بالتأكيد على بنية وسمات أحزابها. وبالتالي، فإن ما هو جدير بتجسيد السمة الطليعية اليوم، قد لا يكون بالضرورة جديراً بذلك غداً.

وتُبيّن التجربة أنه ليست ثمة، ولا يمكن أن تكون ثمة، مقاييس نظرية جاهزة وثابتة يمكن وفقها الحكم على هذا الحزب أو ذاك بجدارته بالموقع الطليعي، فالجدارة الطليعية ليست مسألة نظرية مجردة أولاً، وفضلاً عن ذلك مَنْ الذي سيحكم ثانياً؟ إن الجهة الوحيدة القادرة على أن تحكم هي جماهير الطبقة العاملة نفسها، بإرادتها الديمقراطية الحرّة التي تحدد مَنْ هو الحزب الجدير بقيادتها في كل مرحلة من مراحل نضالها وتطورها. والرقابة الديمقراطية التي تمارسها جماهير الطبقة العاملة هي وحدها التي تشكل ضماناً وحافزاً للحزب الطليعي كي يحافظ على سماته الطليعية، ويكافح ظواهر البقرطة داخل صفوفه.

ثالثاً– هل السمة الطليعية للحزب هي مُعطى ثابت ودائم؟

ـ إذا سلمنا أن السمة الطليعية للحزب ليست مُعطى ثابتاً ونهائياً ودائماً، فإن هذا يعني أن تلك **السمة الطليعية بحاجة إلى نضال دؤوب من أجل اكتسابها، وإلى نضال أكثر دأباً من أجل الحفاظ عليها.** وهو نضال أيديولوجي وسياسي وميداني في آن، يجري داخل الحزب نفسه وفي علاقته مع جماهير الطبقة ومنظماتها وأحزابها الأخرى كذلك. فالسمة الطليعية لا تتوفر بالتبني النظري المجرد وحده لرسالة الطبقة التاريخية، ولا بالإدراك الواعي وحده لمصالحها النهائية، ولا حصراً بصحة البرنامج السياسي الذي يربط بين مصالحها المباشرة وأهدافها بعيدة الأمد، ولا بالتبني النظري وحده لمباديء التنظيم المركزية الديمقراطية.

ـ **إن السمة الطليعية تتطلب توفر هذا كله، وتتطلب فوقه وعلاوة عليه،** تحسيناً مضطرداً للتكوين الطبقي للحزب، وفعالية كفاحية، وجدارة قيادية في الممارسة العملية مشهوداً بها،

ولها، من قبل جماهير الطبقة وحلفائها، وقدرة دائبة على بلورة سياسات واقعية تقدم لجماهير الطبقة وحلفائها حلولاً ملموسة لمعضلاتها المباشرة، حلولاً تأخذ بعين الإعتبار تناسب القوى القائم فعلياً في الصراع الإجتماعي السياسي الدائر في المجتمع. وفضلاً عن ذلك، فإن الحفاظ على السمة الطليعية للحزب يتطلب بالضرورة قدرته على التجدد والتطور الدائب المنسجم مع تطور الطبقة الإجتماعي، ومع ارتقاء خبرتها وممارستها النضالية، التجدد والتطوير الدائب في برامجه وسياساته، وفي نمط علاقاته الداخلية، ونمط علاقته بجماهير الطبقة وحلفائها. وهذا كله لا يمكن اكتسابه وصونه بفضل الوعي النظري المجرد، بل بفعل الممارسة الحيّة التي تخضع للرقابة الديمقراطية الدائبة والحيّة من قبل جماهير الطبقة نفسها.

رابعاً– هل مباديء التنظيم المركزية الديمقراطية جامدة بمضامين ثابتة؟

ـ إن مباديء التنظيم المركزية الديمقراطية، التي هي من أبرز مكونات السمة الطليعية للحزب، ليست مباديء جامدة تطبق بمضامين واحدة ثابتة في كل مراحل تطور ونضال الحزب وعلاقته بالطبقة. هذه المباديء التي تنظم الحياة الداخلية وتوجه علاقته بجماهير الطبقة العاملة وحلفائها، تكتسب بالضرورة مضامين مختلفة بتطور نضال وتكوين الطبقة وموقعها الإجتماعي، كما بتطور الحزب نفسه في بنيته الداخلية وموقعه في حركة الطبقة.

إن المضمون التطبيقي لمباديء المركزية الديمقراطية في فترة النضال من أجل الظفر بالدور القيادي للطبقة العاملة شيء، ومضمونها التطبيقي في فترة الدفاع عن سلطتها شيء آخر. وفي الحالة الأخيرة ينبغي أن تكتسب هذه المضامين مزيداً من التعميق والفعالية لآليات الممارسة الديمقراطية في حياة الحزب الداخلية، وفي علاقته بحركة الطبقة، ومنظماتها النقابية والإجتماعية وأحزابها الأخرى أيضاً.

ـ كذلك، فإن المضامين التطبيقية لهذه المباديء في فترة نضال الحزب من أجل اكتساب سمته الطليعية وموقعه القيادي في حركة الطبقة العاملة، هي بالضرورة مختلفة عنها في فترة النضال من أجل صون هذه السمة الطليعية، والحفاظ على هذا الموقع القيادي. وفي الحالة الأخيرة أيضاً يتطلب الأمر مزيداً من التعميق للممارسة الديمقراطية داخل الحزب، وفي علاقته بالجماهير. وتنطلق الممارسة الديمقراطية في الحياة الحزبية للحزب الطليعي من إدراك حقيقة أن تجانسه الداخلي المعبر عنه بوحدة الفكر والإرادة والعمل، هو أيضاً ليس معطى جاهزاً ونهائياً، ولا هو تجانس تماثلي شمولي يمكن تحقيقه بالوسائل القسرية والبيروقراطية. إن التجانس الداخلي، ووحدة الفكر والإرادة والعمل، هو عملية نضالية دائبة. إنه معطى يجري اكتسابه بالنضال الداخلي، ويجري الحفاظ عليه أيضاً عبر النضال الداخلي، عبر الحوار

والنقاش الحرّ والاحترام المتبادل للآراء والاجتهادات، طالما ترسو على قاعدة برنامج الحزب ووحدة الإرادة والعمل، فذلك فقط هو الذي يؤسس للتجانس ويرسي الوحدة على قاعدة متينة■

(١٠)

■ إن استخلاص دروس التجربة السوفييتية يتطلب تجديداً لمفهوم الأممية البروليتارية، وإعادة الإعتبار للمضمون الماركسي الأصيل لهذا المفهوم بتنقيته من الشوائب التي ألصقت به على أيدي منظري البيروقراطية السوفييتية. إن الإشتراكية الكاملة، لا يمكن بلوغها إلا عبر التعاون الثوري بين بروليتاريي جميع البلدان. ويصبح التضامن الأممي بين الطبقات العاملة في جميع البلدان اليوم أكثر ضرورة وإلحاحاً في ضوء إنفلات نزعة الهيمنة الإمبريالية من عقالها، وفي ضوء التوحيد المنهجي للعالم، وللسوق العالمي، الذي أحرزته الرأسمالية في الحقبة الأخيرة من تطورها.

غير أن المفاهيم التماثلية والممارسات البيروقراطية، التي أُلصقت بهذا المبدأ عندما استخدم ستاراً لتمويه المصالح الاستراتيجية للبيروقراطية السوفييتية، وتبريراً لإخضاع حركة الطبقة العاملة العالمية لاعتباراتها، هذه المفاهيم والممارسات ينبغي دحضها ونبذها دون تردد، فالتضامن الأممي لا يمكن أن يقوم إلا على قاعدة الإعتراف باستقلالية حركة الطبقة العاملة في كل بلد، وبحقها في أن تبلور بحرية برامجها واستراتيجياتها وسياساتها، بما ينسجم مع خصائص بلدها ومع درجة تطور الحركة الثورية فيه. إنه لا يمكن أن يقوم على قاعدة التماثل القسري، ولا أن يدار من مركز واحد، بل فقط على قاعدة التنوع في إطار الوحدة، والتفاعل الديمقراطي الحرّ بين مكونات الحركة على النطاق الإقليمي والدولي، وبلورة الصيغ المناسبة والمتطورة للتساند النضالي الفعّال فيما بينها ■

ملاحق القسم الأول

١- «مرسوم الأرض»
٢- حول حل «الجمعية التأسيسية»
٣- في المسألة النقابية
٤- موقف الفلاحين (البورجوازية الصغيرة)
٥- الريف ≠ المدينة
٦- المؤتمر الخامس للسوفييتات
٧- لماذا الخيار الإشتراكي ممكن في روسيا؟
٨- حول «وحدة الحزب»

(١)

«مرسوم الأرض»

١-■ مرسوم الأرض يعلن رسمياً إلغاء الملكية الخاصة في الأرض، ولكنه لا يلغي **حق الحيازة** عليها، بل هو بالعكس يضمن حق الفلاحين في الحصول على نصيبهم من الأراضي المصادرة، ويدعو مع بعض الاستثناءات، إلى توزيعها عليهم وفقاً لمبدأ **«الحيازة المتساوية»**، ومبدأ **«الأرض لمن يحرثها»**. وإذا كان المرسوم يحث نظرياً على الاستثمار الجماعي للأرض عبر الكومونات، بيد أنه لا يلزم الفلاحين بذلك. وبالفعل، فإن الكومونات القليلة التي قامت بمبادرة العمال الزراعيين والفلاحين المعدمين، بعد ثورة أكتوبر بفترة وجيزة، سرعان ما ذابت وتلاشت في غياب الشروط التقنية للإرتقاء بإنتاجية العمل الزراعي فيها، والتي هي شرط لا غنى عنه للإستفادة من أفضليات الإنتاج الكبير، وبذلك تحولت المساواتية المطلقة بين أعضائها إلى عبء عليها أدى إلى تفتتها وتفجيرها عند اصطدامها بأول صعوبة اقتصادية.

■ وكانت نتيجة تطبيق المرسوم أن ازداد عدد الحيازات العائلية الفلاحية من حوالي ١٠ ملايين حيازة بعد أكتوبر مباشرة إلى ٢٥ مليون حيازة في منتصف عشرينيات ق ٢٠. وترافقت هذه الزيادة مع ارتفاع هام في عدد ونسبة الحيازات المتوسطة. فخلال السنة الأولى التي أعقبت الثورة، وفي ظل المرسوم، نال الملايين من الفلاحين المعدمين، أو الصغار حصصاً من الأراضي المصادرة. وارتفعوا إلى مستوى الفلاحين المتوسطين من حيث حجم حيازاتهم، وبذلك ارتفعت نسبة الحيازات العائلية الفلاحية المتوسطة من حوالي ٢٠٪ من مجموع الحيازات بعد الثورة مباشرة، إلى أكثر من ٥٠٪ من مجموع عدد الحيازات.

٢-■ كان حق الحيازة ينطوي عملياً على جميع حقوق الملكية باستثناء إمكانية التصرف فيها بالبيع. ذلك أن الإقرار النظري لمبدأ «الحيازة المتساوية»، الذي كان يصرّ عليه الإشتراكيون الثوريون، لم يكن يؤدي إلى استمرار المساواة الفعلية في حجوم الحيازات، لأنه كان يتجاهل أن الأرض ليست هي وسيلة الإنتاج الوحيدة للإنتاج الفلاحي، بل ثمة أيضاً حيوانات الجر (الجياد والثيران) والماشية والدواجن وغيرها من أدوات العمل التي بقيت ملكية خاصة صرفة بموجب المرسوم.

ورغم أن المرسوم يُحّرم نظرياً بيع الأرض وتأجيرها أو «تغريبها» بأي شكل، إلا أنه لم تكن قليلة، في الواقع، الحالات التي كان فيها الفلاحون، الذين حصلوا على مساحة من الأرض لا يستطيعون استغلالها لافتقادهم إلى أدوات العمل وإلى رأس المال، يبيعون حقوقهم في

حيازتها، أو يؤجرونها إلى الفلاحين الأغنياء (الكولاك) الذين يملكون حيوانات الجر، والمال الكافي لشراء الآلات ومستلزمات الإنتاج الزراعي. وأحياناً كان يحصل العكس، إذ مقابل «الخدمات»، التي كان يقدمها الكولاك بإعارتهم أدوات العمل لفترات مؤقتة للفلاحين الأقل حظاً، أو لقاء قروض عينية من المؤونة أو البذار، كان هؤلاء الفلاحون يُضطرون إلى العمل مجاناً في استثمارات الكولاك.

٣-■ وهكذا، يختفي عملياً مبدأ «الأرض لمن يحرثها»، كما اختفى مبدأ «الحيازة المتساوية». ولذلك، فإنه رغم الحملات المتوالية التي شنتها السلطة السوفييتية ضد الفلاحين الأغنياء (الكولاك)، بقي هناك، قبيل بدء عملية التجميع الزراعي عام ١٩٢٨، أكثر من مليون حيازة «كولاكية» (توازي ٤٪ من مجموع الحيازات)، ولكنها تقدم ٢٠٪ من مجموع الحبوب التي يبيعها الفلاحون للدولة. وتُبيّن هذه المعطيات إلى أية درجة كان تطبيق مرسوم الأرض يؤدي إلى انتشار علاقات الإنتاج الرأسمالية وتغلغلها في الزراعة، بدلاً من استئصالها كما كان يعتقد البعض. ولكن هذا الانتشار كان يتميز بعدد من الخصائص، وضعت السلطة السوفييتية أمام مشكلة إضافية من شقين:

– **الأول**، هو أن الارتفاع العام في مستوى معيشة الفلاحين الناجم عن تطبيق المرسوم، والذي أخذ يبدو بوضوح مع انتهاء فترة شيوعية الحرب وتطبيق السياسة الإقتصادية الجديدة عام ١٩٢٢، كان ينطوي أيضاً على «ارتداد» إلى الاقتصاد الطبيعي، أي إلى الاستهلاك المباشر من قبل الفلاحين للناتج الزراعي، حيث كان يقدر أن نصف الناتج الزراعي على الأقل – في منتصف عشرينيات ق ٢٠ – لم يكن يجد طريقه إلى أيدي الدولة ولا السوق، بل كان يستهلكه الفلاحون أنفسهم، أو يتقاضونه فيما بينهم، وواضح حجم المشكلة التي يخلقها هذا الوضع في تأثيره السلبي على إمكانية حل مسألة التراكم اللازم من أجل التصنيع.

– **والثاني**، هو أن اتساع «طبقتي» الفلاحين المتوسطين والكولاك، على حساب الفلاحين الصغار والفقراء، كان يواجه السلطة السوفييتية بمشكلة إجتماعية – سياسية تتعلق بالتحالفات الطبقية.

٤-■ إن ميزان القوى الطبقي داخل ما يسمى إجمالاً بالفلاحين، إختلّ جوهرياً واختلف عما كان عليه عند اندلاع ثورة أكتوبر. حينذاك، كان الفلاحون الفقراء والصغار يشكلون ٦٠٪ من مجموع الحيازات الفلاحية، والمتوسطون يشكلون حوالي ٢٠٪، والأغنياء حوالي ٢٠٪. في منتصف عشرينيات ق٢٠، أصبح الفلاحون الفقراء والصغار يشكلون ٤٠٪ من مجموع عدد العائلات الفلاحية، بينما ازدادت نسبة المتوسطين إلى أكثر من ٥٠٪، أما الأغنياء فإن العدد

المطلق لحيازاتهم بقي كما هو (٢ مليون)، وانخفضت نسبتهم إلى ٨٪، كما ازدادت ثروتهم.

■ إذا كانت الشريحة الأولى (الفقراء وصغار الفلاحين) هي الحليف الأقرب إلى الطبقة العاملة، وهي التي من خلالها تمارس البروليتاريا نفوذها القيادي على الفلاحين (أقصى ما كان يطمح إليه لينين من الفلاحين المتوسطين هو حيادهم!)، يتضح إذن حجم المشكلة التي هي إحدى التجليات البارزة للتناقض الجوهري، كما برزت هنا، على النحو التالي: بقدر ما تستجيب البروليتاريا، وهي في موقع السلطة، لمطالب الفلاحين من أجل تعزيز التحالف معهم لتوطيد قاعدة السلطة السوڤييتية، وصون سماتها الديمقراطية العميقة، بقدر ما تؤدي الاستجابة لهذه المطالب بالذات – موضوعياً – إلى تضييق القاعدة المادية للتحالف وانحسار الأساس الإجتماعي الذي ترتكز إليه السلطة السوڤييتية. هذه المشكلة الموضوعية المستعصية، وليست أية أخطاء، أو إنحرافات في النظرية، هي التي كانت تكمن وراء التذبذبات المشهودة في سياسة البلاشفة إزاء الفلاحين، على أن تؤخذ هذه المشكلة – طبعاً – في سياق الشروط العامة للصراع الطبقي على الصعيدين الداخلي والدولي ■

(٢)

حول حل «الجمعية التأسيسية»

١–■ في موضوع حل الجمعية التأسيسية، لسنا مع التبرير القائل ببساطة: إنها – مثل كل برلمان – رمز للديمقراطية البورجوازية، وأن ديكتاتورية البروليتاريا هي ديمقراطية أوسع وأغنى وأعمق من أفضل أشكال الديمقراطية البورجوازية، ولذلك كان من الطبيعي أن تتجاوزها.

هذا التبرير يتجاهل **أولاً**، أن ديكتاتورية البروليتاريا تصبح ديمقراطية أغنى وأعمق عندما تكون البروليتاريا أغلبية في المجتمع. وإذا لم تكن كذلك، فإن «الدكتاتورية» – لكي تحافظ على ديمقراطيتها – يجب أن تستند إلى تحالف طبقي أوسع. والتحالف بين الطبقات لا يمكن أن يقوم على برنامج طبقة بعينها، بل بالضرورة على برنامج مشترك. وهو في هذه الحالة لا يمكن أن يقوم على برنامج البروليتاريا (الإنتقال إلى الإشتراكية)، بل لا مفرّ من أن يتضمن تسوية تقبل بموجبها البروليتاريا بمطالب الطبقة الحليفة، بما فيها الجمعية التأسيسية. وأي مساس بهذه التسوية، هذا البرنامج المشترك، ينطوي إذن على صدع في التحالف، مهما كان هذا الصدع طفيفاً.

■ كما أن هذا التبرير يتجاهل **ثانياً**، أن التحالف مع الفلاحين (وبخاصة صغار الفلاحين ومتوسطيهم، تمييزاً لهم عن المعدمين، وأشباه البروليتاريا الريفية)، هو بالضبط تحالف مع العنصر الرئيسي من عناصر الديمقراطية البورجوازية. هل مع أكثر عناصرها جذرية؟ نعم.

ولكنه يبقى مع عنصر من عناصرها. من المؤكد أننا لا نريد بهذا دفاعاً عن المواقف التي اتخذتها الجمعية التأسيسية، ولا حتى تضخيماً من حجم الأثر الذي تركه حلها على التحالف، بمعناه الطبقي، وليس بالضرورة الحزبي. ولكننا حاولنا أن نوضح، فقط، كيف يعمل أحد التناقضات الجوهرية التي تنطوي عليها ثورة أكتوبر من خلال أول تجلياته السياسية.

٢-■ في هذا السياق نستعيد للذهن، أن إجراء حل الجمعية التأسيسية، اتخذ بعد أن رفضت غالبيتها المكونة من المناشفة والإشتراكيين الثوريين (وهؤلاء تم ترشيحهم وانتخابهم قبل أن ينقسم حزبهم إلى يمين أو يسار)، رفضت هذه الغالبية المصادقة على «**إعلان حقوق الشعب العامل**» الذي يكرّس مكاسب ثورة أكتوبر، بما فيها مرسوم الأرض. وإثر ذلك، إنسحب من الجمعية التأسيسية النواب البلاشفة والإشتراكيون الثوريون اليساريون، وأعلنت الحكومة السوفييتية حلها، ثم دعت بعد أيام إلى عقد المؤتمر الثالث لسوفييتات العمال والفلاحين والجنود، بمشاركة جميع مندوبي مؤتمر سوفييت الفلاحين.

■ صادق المؤتمر الثالث لسوفييتات عموم روسيا على قرار الحل بأغلبية ساحقة. وقد حضر هذا المؤتمر ١٥٨٧ مندوباً منتخباً ينتمون إلى جميع «الأحزاب الإشتراكية»، بما في ذلك المناشفة ويمين الإشتراكيين الثوريين. وانتخب المؤتمر لجنته الدائمة (اللجنة التنفيذية المركزية لعموم روسيا) التي تشكلت وفق مبدأ التمثيل النسبي من ١٦٠ مقعداً للبلاشفة، ١٢٥ مقعداً ليسار الإشتراكيين الثوريين، ٧ ليمين الإشتراكيين الثوريين، مقعدان للمناشفة، و١٢ مقعداً للفوضويين (الأناركيين) والأممين وفرق أخرى. واعتبرت مشاركة مندوبي يمين الإشتراكيين الثوريين المنتخبين مباشرة من القاعدة الفلاحية، في عضوية اللجنة الدائمة، على العكس من موقف قادتهم في الجمعية التأسيسية، بمثابة تزكية لشرعية قرار حل الجمعية التأسيسية. وساعدت هذه الخطوة في تقليص الوقع السياسي السلبي لقرار الحل، كما ساعدت – بحدود – في تعزيز الديمقراطية السوفييتية، وتوسيع نطاق شرعيتها في أعين الجماهير العمالية والفلاحية.

٣-■ ولكن، ما ساعد أكثر على تعزيز الديمقراطية السوفييتية، ما ساعد هو المفارقة التي كشفت الطبيعة المخادعة لبعض هؤلاء النواب، والتي تكمن في أن غالبية الإشتراكيين الثوريين الذين انتخبوا إلى الجمعية تحت يافطة كونهم الحزب الذي يمثل الفلاحين، رفضوا الموافقة على مرسوم الأرض الذي يمنح الأرض للفلاحين، ويكرر حرفياً برنامج الحزب الإشتراكي الثوري الذين انتخبوا على لائحته. وأدى ذلك إلى النيل من سمعتهم لدى جمهور الفلاحين. وهكذا مرّ حل الجمعية التأسيسية دون أن يترك إنعكاسات داخلية خطيرة على الحياة السياسية للبلاد، على الأقل في المدى الفوري، عكس ما يروج له عادة في الأدب الناقد للسوفييت، سوى

أنه استخدم حجة من قبل عصابات الحرس الأبيض لإضفاء شرعية زائفة على تمردهم، كما استغل في الخارج أبشع استغلال في حملة التشهير بالسوفييت ■

(٣)

في المسألة النقابية

١-■ فتح النقاش في الحزب والنقابات، مجدداً حول نظام **«إدارة الرجل الواحد»**، وحول مهمات النقابات في قيادة عملية الإنتاج، في سياق عملية التحضير لمؤتمر الحزب التاسع التي بدأت في أواخر ١٩١٩. ونشأت داخل الحزب حينذاك الكتلة التي أطلقت على نفسها اسم **«كتلة المركزية الديمقراطية»**، والتي كان مبدأ **«الإدارة الجماعية المنتخبة»** عنصراً رئيسياً من عناصر برنامجها. وقد حظيَ هذا البرنامج بتأييد واسع في العديد من منظمات الحزب، حيث ساندته بقوة لجنة مقاطعة موسكو الحزبية. كما نال تأييد الأغلبية الساحقة من الأصوات في مؤتمر منظمة خاركوف. وفي المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي في أوكرانيا (آذار/مارس ١٩٢٠) نال هذا البرنامج أكثر من ٥٠٪ من الأصوات.

■ في آذار (مارس) ١٩٢٠ في مؤتمر الفرقة الشيوعية في المجلس الثوري لنقابات العمال، قدم لينين وبوخارين، الذي كان قد انتقل إلى جانب وجهة نظر لينين بهذا الشأن، مشروع قرار حول «إدارة الرجل الواحد»، وفي المقابل تقدم تومسكي، عضو اللجنة المركزية حينذاك والقائد النقابي العمالي البارز، بمشروع قرار مضاد يتبنى مبدأ «الإدارة الجماعية المنتخبة». هُزم مشروع لينين – بوخارين وصوتت الفرقة، وبعد ذلك المجلس المركزي للنقابات، بأغلبية ساحقة إلى جانب مشروع تومسكي.

■ في مؤتمر الحزب التاسع في نيسان (إبريل) ١٩٢٠ إحتدم النقاش حول هذه المسألة، وكان على لينين، ومعه معظم قادة الحزب بمن فيهم تروتسكي وبوخارين، أن يواجه إلى جانب كتلة «المركزية الديمقراطية» صفاً واسعاً من القادة البارزين وذوي النفوذ في الحركة العمالية، من بينهم تومسكي (Tomski)، وريكوف (Rykow)، ولوموف (Lomow). وتوصل المؤتمر بالنتيجة إلى حل وسط بقرار توفيقي يدعو إلى «الاقتراب التدريجي بأسلوب الإدارة من نظام إدارة الرجل الواحد، بما يعني إقرار مسؤولية الرجل الواحد في الورش والأقسام، واعتبار إدارة الرجل الواحد في المصانع والمؤسسات هدفاً يجري السعي إليه».

٢-■ ولكن النقاش في الحزب عاد وتجدد وتحول إلى أزمة، إبان الجدال حول دور ومهمات النقابات، في أواخر ١٩٢٠ ومطلع ١٩٢١، في سياق عملية التحضير للمؤتمر العاشر للحزب. وبرز في سياق هذا النقاش إتجاهان: **الأول**، تبناه تروتسكي (Trotski)،

وسانده في بعض الجوانب بوخارين (Bucharin) وسبعة آخرون من أعضاء اللجنة المركزية، وهو الذي كان يدعو إلى دمج النقابات بالدولة وإخضاعها لأجهزة السلطة السوفييتية، بحيث تتولى هذه الأجهزة الوظائف التي تقوم بها النقابات في إدارة عملية الإنتاج. **والإتجاه الثاني**، النقيض، كان يُعرف باسم كتلة **«المعارضة العمالية»**، التي يتضمن برنامجها المطالبة بأن يعهد بإدارة الاقتصاد إلى **«مؤتمر عام للمنتجين لعموم الروسيا»** يُنتخب مندوبوه من جماعات المنتجين والهيئات النقابية، وأن يجري انتخاب مجالس الإدارة في المؤسسات دون أن يكون للحزب، أو للحكومة حق النقض، أو استبدال المنتخبين.

■ هذا البرنامج حظي أيضاً بتأييد واسع: في مؤتمر منظمة الحزب لمقاطعة موسكو (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٠) حصل على ٢١٪ من الأصوات، وفي جلسة الفرقة الشيوعية في مؤتمر عمال المناجم في مطلع ١٩٢١، نال ٣٠٪ من الأصوات. وفي الوقت نفسه كان برنامج تروتسكي – بوخارين قد أثار عاصفة من المعارضة في صفوف غالبية النقابات، ما أدى إلى تدخل لينين ليبلور ما عرف باسم **«برنامج العشرة»** (نسبة إلى توقيعه من قبل عشرة أعضاء في اللجنة المركزية والمكتب النقابي التابع لها)، وهو يتبنى الموضوعات المقرة في الكونفرنس الخامس لنقابات العمال لعموم روسيا (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٠)، والتي توجه إنتقادات حادة إلى جهاز الإدارة الإقتصادية التابع للدولة «الذي تحول إلى ماكنة بيروقراطية ضخمة»، ويدعو إلى تقاسم السلطة في القيادة الإدارية لعملية الإنتاج بين المجلسين الإقتصادي الأعلى للدولة ووكالاته، وبين الهيئات النقابية التي أوكل إليها معالجة الجانب المتعلق بتنظيم العمل واستخدامه الأمثل، بما في ذلك تقرير نظام الأجور ووتائر الإنتاج والمشاركة المباشرة في تشكيل أجسام الإدارة.

٣–■ وفي سياق النقاش التحضيري للمؤتمر الحزبي العاشر (نيسان/ إبريل ١٩٢١)، وكذلك في المؤتمر نفسه، دعا لينين، الذي كان قد بدأ – بعد الانتصار في الحرب الأهلية – يشنّ حرباً شرسة ضد البيروقراطية، ومن أجل الديمقراطية في الحزب والدولة، دعا بقوة إلى استيعاب كل ما هو صحيح وإيجابي في برنامج «المعارضة العمالية». وفي المؤتمر تقدم لينين بمبادرة مصالحة نحو المعارضة العمالية، داعياً إياها إلى العمل المشترك من أجل الديمقراطية، ومعلناً استعداده لتبنى معظم مطالبها التي وصفها بأنها معقولة، باستثناء شعار **«المؤتمر العام للمنتجين لإدارة الإقتصاد»**، الذي أوضح لينين بحق أنه شعار لا يمكن تطبيقه في مرحلة الإنتقال التي ما يزال المجتمع فيها، بما في ذلك شقه المكوّن من المنتجين، منقسماً إلى طبقات، وأن هذا الشعار يفترض مجتمعاً إشتراكياً كل أفراده من المنتجين، وتختفي فيه الفوارق الطبقية بين المنتجين أنفسهم.

وفي مداخلات لينين، وكذلك في قرارات المؤتمر، وصف الإصرار على تطبيق هذا الشعار في مرحلة الإنتقال بكونه إنحرافاً سنديكالياً عن الإشتراكية العلمية. الكثير من مؤيدي المعارضة العمالية في المؤتمر إنضموا إلى برنامج لينين، ومع ذلك أصرّت النواة القيادية لكتلة المعارضة العمالية على طرح برنامجها كاملاً على التصويت، فنال ٦٪ من الأصوات.

■ الجدير بالتنويه، أن هذا النقاش الحاد، حول الديمقراطية الصناعية والإدارة العمالية الجماعية للإنتاج، كان يجري في الوقت الذي كانت فيه الأغلبية الساحقة من المسؤولين عن إدارة الإنتاج هم من العمال. ففي تقرير قدمه المجلس الإقتصادي الأعلى إلى مؤتمر السوڤييتيات الثامن (١٩٢١) يتضح أن العمال الصناعيين كانوا يشغلون ٥٧,٢٪ من مقاعد المجلس الإقتصادي الأعلى والمجالس الإقتصادية للمقاطعات، ويشغل مستخدمو المكاتب ٣١٪، والخبراء الإختصاصيون فقط ١١,٨٪. أما على مستوى الإدارات الجماعية، وإدارات الرجل الواحد، في المصانع، فقد كان العمال الصناعيون يشغلون ٦٣,٥٪ من المقاعد، ومستخدمو المكاتب ١,٧٪، والخبراء الإختصاصيون ٣٤,٨٪ من المقاعد ■

(٤)

موقف الفلاحين (البورجوازية الصغيرة)

١-■ التعبير القائل: **«إنهم يوقعون الصلح بأقدامهم»**، هو تعبير لاذع استخدمه لينين، في سياق النقاش الذي كان محتدماً داخل الحزب البلشفي، وبينه وبين حلفائه في الحكومة من يسار الإشتراكيين الثوريين، بشأن توقيع معاهدة بريست – ليتوڤسك بشروطها المجحفة. وهو يصف به حالة الفرار الجماعي لمئات الآلاف من الفلاحين المجندين في الجيش، ويعتبرها دليلاً على رغبتهم في الخروج من الحرب الإمبريالية بأي ثمن.

■ غير أن لينين يعود لاحقاً ليعترف أن توقيع الصلح ألحق صدعاً في العلاقة بين البلاشفة وبين الفلاحين، وينسب ذلك إلى سمة التذبذب الكامنة في الفلاحين، والتي يشرحها على النحو التالي: «إن الفلاحين – مثل سائر الشرائح البورجوازية الصغيرة بشكل عام – يحافظون على موقعهم الوسيط، في منتصف الطريق بين البورجوازية والبروليتاريا، حتى في ظل ديكتاتورية البروليتاريا. من جهة، هم يشكلون جمهوراً واسعاً من الشعب العامل، توحدهم المصلحة المشتركة لمجموع الشعب العامل في التحرر من ملاك الأرض والرأسماليين. ومن جهة أخرى، فإنهم كطبقة من الملاك الصغار وصغار التجار يفتقرون إلى الوحدة والتجانس، ويدفعهم موقعهم الإقتصادي هذا حتماً إلى التذبذب بين البروليتاريا والبورجوازية» *(لينين: **«الاقتصاد والسياسة في مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا»**/ الأعمال الكاملة/ الطبعة أعلاه/*

المجلد ٣٠/ ص ١١٦).

٢-■ ويتابع لينين في موقع آخر: «إن تذبذب جمهور البورجوازية الصغيرة كان مشهوداً بصورة خاصة في المناطق التي كان فيها وجود ونفوذ البروليتاريا أكثر ضعفاً. التذبذب كان في البداية لمصلحة البلاشفة عندما منحوهم الأرض، وعندما عاد الجنود المسرحون يحملون بشائر السلام. لاحقاً، أصبح ضد البلاشفة عندما وافقوا، من أجل تشجيع تطور الثورة على نطاق دولي وحماية مركزها في روسيا، على توقيع معاهدة بريست، وبذلك «أهانوا» المشاعر الوطنية التي هي أعمق المشاعر لدى البورجوازية الصغيرة وأقدسها».

«وأصبحت ديكتاتورية البروليتاريا كريهة بشكل خاص للفلاحين، في تلك المناطق التي كانت تحتفظ بأكبر مخزون من فائض الحبوب، عندما أبدى البلاشفة عزمهم على أن يضمنوا، بحزم وصرامة، تحويل هذا المخزون الفائض إلى الدولة بأسعار ثابتة. وهكذا، فإن الفلاحين في الأورال وسيبيريا وأوكرانيا إنتقلوا إلى جانب كولتشاك ودينيكين. ولكن تجربة «ديمقراطية» كولتشاك ودينيكين... أقنعت الفلاحين بأن الشعارات حول الديمقراطية وحول «**الجمعية التأسيسية**» ليست سوى ستار للتمويه على دكتاتورية الرأسماليين وملاك الأرض. وبدأ بذلك إنعطاف جديد نحو البلاشفة، وانتشرت التمردات الفلاحية في مؤخرة جيوش كولتشاك ودينيكين» *(لينين: «**إنتخابات الجمعية التأسيسية وديكتاتورية البروليتاريا**»/ المصدر أعلاه/ ص ٢٦٨)* ■

(٥)

الريف ≠ المدينة

١-■ في أيار (مايو) ١٩١٨، على أثر استفحال المجاعة في بتروغراد، أصدرت الحكومة مرسوماً باحتكار الدولة لتجارة الحبوب، وتشكيل فصائل مسلحة من العمال، أطلق عليها اسم «**فصائل الغذاء**»، وتخويلها بمصادرة فوائض الحبوب لقاء أسعار ثابتة تحددها الدولة. في حزيران (يونيو) ضمت فصائل الغذاء أكثر من ٣ آلاف عامل. في أواخر آب (أغسطس) إرتفع العدد إلى ١٧ ألفاً. في ١٩١٩ كان ثمة أكثر من ألف فصيل تضم ٣٠ ألف عامل.

■ بسبب تكوين السوفييتات الفلاحية، التي كان يغلب عليها بالضرورة عنصر الفلاحين المتوسطين والكولاك، مما يجعلها غير مضمونة كأدوات لتنفيذ هذه السياسة، وبهدف توفير دعم ريفي لفصائل العمال المسلحة ضد المجاعة، أقرت اللجنة التنفيذية المركزية للسوفييتات (البرلمان المصغر الدائم) مرسوماً في ١٩١٨/٦/١١ يقضي بتنظيم لجان الفلاحين الفقراء وتكليفها بمهمات رصد مخزون الغذاء في الحيازات الفلاحية، والكشف عن الحبوب المختزنة

لدى الكولاك، ومساعدة السلطات السوفييتية في مصادرة الفائض، إلى جانب مهمات أخرى. حتى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨، كانت قد أقيمت في الريف حوال ١٠٥ آلاف لجنة لفقراء الريف. وفي آب (أغسطس) ١٩١٨ صدر ما عرف بمرسوم **«إعلان الحرب ضد الكولاك»**، خُوّلت بموجبه هذه اللجان بإنجاز مصادرة «جزئية» للحيازات الكولاكية، وبموجب هذا المرسوم تمت مصادرة حوالي ٥٠ مليون هكتار من حيازات الفلاحين الأغنياء، وكذلك كمية كبيرة من الأدوات ولوازم الإنتاج الزراعي، وتوزيعها على فقراء الفلاحين.

٢-■ في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨، إتخذ مؤتمر السوفييتات السادس قراراً بإعادة تنظيم السوفييتات الفلاحية على أساس إعادة شاملة لانتخابات الهيئات السوفييتية على مستوى القرية والناحية. وكلفت لجان الفلاحين الفقراء بالإشراف على هذه المهمة. وعبر هذه العملية تم «تحرير السوفييتات الفلاحية من هيمنة الكولاك». واندمجت لجان الفلاحين الفقراء بالسوفييتات الجديدة، وأصبحت جزءاً منها.

■ وفي المؤتمر السادس نفسه، أُقرَّ مرسوم **«تطوير الزراعة وإعادة تنظيمها على أسس إشتراكية»**. وكانت الحكومة السوفييتية، قبل هذا التاريخ، قد خصصت ٢٥ مليون روبل لتقديم قروض دون فائدة لدعم الكومونات الفلاحية ومساعدتها على تنظيم نفسها. وبموجب المرسوم الجديد، تم تأسيس صندوق بقيمة مليار روبل بهدف تقديم العون المالي والتقني للكومونات الفلاحية والمزارع الجماعية. والأموال التي قدمت فعلاً بموجب هذا المرسوم تجاوزت رقم المليار المحدد. ومنحت الكومونات والمزارع الجماعية أفضليات عديدة في الإعفاءات الضريبية وأولويات توزيع وتأجير المعدات الزراعية والبذار والأسمدة والعون والإرشاد التقني. ورغم ذلك، نعلم أن هذه الكومونات، بفعل غياب أو ندرة المقومات المادية- التقنية التي تجعلها مجدية إقتصادياً، لم تتمكن من الصمود، ولم تأتِ نهاية الحرب الأهلية، حتى كانت أغلبيتها قد تحللت مجدداً إلى حيازات فردية صغيرة ومتوسطة ■

(٦)

المؤتمر الخامس للسوفييتات

١-■ على إثر نداء اللجنة التنفيذية المركزية للسوفييتات، باشر النشطاء البلاشفة حملة تعبوية في عموم البلاد لإعادة الانتخابات للمجالس السوفييتية المحلية، وإقصاء المناشفة ويمين الإشتراكيين الثوريين الذين رفض قادتهم إدانة تمردات الحرس الأبيض، أو التنصل من أعضاء الحزبين الذين شاركوا في هذه التمردات. وفي ٢٠١٨/٦/٢٥؛ بعد سلسلة من المؤتمرات الجماهيرية الحاشدة التي ضمت عشرات الألوف من العمال، إتخذ سوفييت موسكو

قراراً بإعادة الإنتخابات، ودعوة العمال إلى استرجاع تفاويض المندوبين الذين ينتمون لهذين الحزبين. وفي ٢٠١٨/٦/٢٠؛ بدأت الانتخابات لسوفييت بتروغراد بمعركة حامية، لم تكن تخلو من اللجوء إلى العنف من الطرفين.

■ وكانت نتيجة الإنتخابات فوز ٤٠٥ مندوبين للبلاشفة، و٧٥ ليسار الإشتراكيين الثوريين، ورغم كل شيء فاز ٥٩ مندوباً للمناشفة ويمين الإشتراكيين الثوريين. والصورة في موسكو وبتروغراد كانت، بدرجة أو بأخرى، تشكل نموذجاً لتطور الحملة في مدن البلاد الأخرى. أما في الريف فقد كان الوضع مختلفاً، حيث أن **«نداء الاسترجاع»** لم يجد طريقه إلى التنفيذ على صعيد الوحدات السوفييتية القاعدية، وكان هذا من بين العوامل وراء تشكيل لجان الفلاحين الفقراء التي كان من بين مهامها «تحرير سوفييتات الفلاحين من هيمنة الكولاك»، وهي عملية صعبة ومعقدة إستمرت شهوراً عديدة. ولكن البلاشفة بالإتفاق مع يسار الإشتراكيين الثوريين، الذين كانت لهم أهدافهم الخاصة، سعوا إلى حل المشكلة باختراق قاعدة التمثيل النسبي، التي كانت تُراعى بدقة حتى ذلك الحين، واستخدام أغلبيتهم المطلقة لتصفية ممثلي المناشفة ويمين الإشتراكيين الثوريين، والحيلولة دون انتخابهم للهيئات السوفييتية الأعلى.

■ وهكذا انعقد المؤتمر الخامس للسوفييتيات في مطلع تموز (يوليو) ١٩١٨ بحضور ١١٦٤ مندوباً منتخباً، بينهم ٧٧٣ للبلاشفة، و٣٧٠ ليسار الإشتراكيين الثوريين، و١٠ غير حزبيين، و٨ لفرق يسارية صغيرة، و٧ مندوبين فقط للمناشفة ويمين الإشتراكيين الثوريين. وهو المؤتمر الذي أقرّ الدستور الدائم لجمهورية روسيا الإتحادية الإشتراكية السوفييتية، وصادق على قانون بتشكيل الجيش الأحمر على أساس «التجنيد الإلزامي لأبناء الشعب العامل». وكانت اللجنة المركزية لحزب يسار الإشتراكيين الثوريين قد وضعت خطة لتنظيم عصيان مسلح لتولي السلطة، ووقتت موعد تنفيذها ليتزامن مع انعقاد المؤتمر الخامس للسوفييتات.

■ أدّى فشل العصيان إلى انهيار الحزب وانقسامه إلى ٣ فرق، وجدت إثنتان منها طريقهما لاحقاً للإنضمام إلى الحزب البلشفي، أما الثالثة فتلاشت تدريجياً. أما بشأن «تحرير» سوفييتات الريف من «هيمنة الكولاك»، فإن الصعوبات الجمّة التي انطوت عليها العملية، والبطء الشديد الذي اتسمت به، دفعت المؤتمر السادس للسوفييتات إلى اتخاذ قرار في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨، بإعادة تنظيم شاملة للسوفييتات الفلاحية ودمجها بلجان فقراء الفلاحين. وأدّى هذا القرار عملياً إلى اغتراب قطاعات واسعة من الجماهير الفلاحية، وابتعادها عن المشاركة المباشرة في هيئات السلطة السوفييتية في الريف ■

(٧)

لماذا الخيار الإشتراكي ممكن في روسيا؟

١-■ لينين في كانون الثاني (يناير) ١٩٢٣، رداً على زوخانوف (Suchanow) أحد منظري المناشفة، يقول: «إن تطور القوى المنتجة في روسيا لم يبلغ بعد المستوى الذي يجعل الإشتراكية ممكنة. كل أبطال الأممية الثانية يقرعون طبولهم مؤكدين هذه الموضوعة، وهم جميعاً يسمون أنفسهم ماركسيين. ولكنهم يعجزون تماماً عن فهم ما هو حاسم في الماركسية: الديالكتيك الثوري. لقد شاهدوا، حتى الآن، الرأسمالية والديمقراطية البورجوازية في أوروبا الغربية تتبع مساراً محدداً، وهم لا يستطيعون أن يتصوروا أن هذا المسار لا يمكن اتخاذه كنموذج إلا بتعديلات معينة. إنهم يتجاهلون ما أحدثته الحرب الإمبريالية. حتى بورجوازيات البلدان الأغنى لم تنجح حتى الآن، منذ الحرب، في إعادة العلاقات البورجوازية إلى وضعها «الطبيعي». ولا يخطر على بالهم أن روسيا، بالضبط لأنها تقف على الخط الفاصل بين البلدان (الرأسمالية) المتطورة، وبين البلدان التي اجتذبتها هذه الحرب للمرة الأولى نهائياً إلى فلك التطور (الرأسمالي)، إن روسيا هذه يمكن أن، بل هي في الواقع محكومة، بأن تكشف عن بعض الخصائص المميزة. لقد تعلموا عن ظهر قلب الموضوعة القائلة أننا لسنا بعد ناضجين للإشتراكية.

ولكن ماذا إذا كان الوضع اليائس الذي وجدنا أنفسنا فيه بفعل الحرب، وانسداد الآفاق أمام التطور تماماً، قد طرح أمامنا إمكانية إرساء المقدمات الأساسية للتطور بطريقة مختلفة عن أوروبا الغربية؟ وإذا كان مستوى معين من الحضارة ضرورياً لبناء الإشتراكية، فلماذا لا يمكننا إحراز هذا المستوى في بلادنا عن طريق الرأسماليين وكبار الملاك، ثم نبدأ بعد ذلك التحرك نحو الإشتراكية؟». *(الأعمال الكاملة/ الطبعة أعلاه/ المجلد ٣٣/ ص ٤٧٧).*

٢-■ وفي كراسه **«حول الضريبة العينية»**، يقول لينين: «إن البروليتاريا الروسية متقدمة على البروليتاريا الألمانية، أو البريطانية من حيث قوتها السياسية، ولكنها متأخرة عنهما، من حيث درجة الاستعداد المادي والحضاري لبناء الإشتراكية. في هذه الحالة الفريدة سيكون خطأ قاتلاً القول، إنه بسبب من الفارق بين قدراتنا الإقتصادية وقوتنا السياسية، ما كان ينبغي أن نتولى السلطة. هذه الحجة تتجاهل، أنه سيكون ثمة دوماً **فوارق** من هذا النوع. إن هذه المفارقات قائمة دوماً، في تطور الطبيعة كما في تطور المجتمع، وأنه فقط من خلال سلسلة من المحاولات (كل منها – إذا أخذت على انفراد – ستكون وحيدة الجانب، وستنطوي على العديد من التناقضات) يمكن للإشتراكية الكاملة أن تظهر إلى الوجود عبر التعاون الثوري بين

بروليتاريي جميع البلدان» (الأعمال الكاملة/ الطبعة أعلاه/ المجلد ٣٢/ ص ٣٣٩).

■ وفي موقع آخر يقول لينين: «عشرة إلى عشرين عاماً من العلاقات الطبيعية مع الفلاحين وسنضمن النصر ... وإلا فإن ثمة ٢٠ – ٤٠ عاماً من جحيم الإرهاب الأبيض» *(الأعمال الكاملة/ الطبعة أعلاه/ المجلد ٣٢/ ص ٣٢٣)* ■

(٨)

حول «وحدة الحزب»

١–■ قرار المؤتمر العاشر حول «وحدة الحزب» يعلن: «أن الوحدة والتماسك في صفوف الحزب... يصبحان ضرورة حيوية بخاصة في الوقت الراهن، حيث تتفاعل جملة من الظروف لتزيد من التذبذب بين صفوف الجمهور البورجوازي الصغير في البلاد... إن وحدة الحزب ووحدة إرادة طليعة البروليتاريا هي الشرط الأساسي لصون ديكتاتورية البروليتاريا».

وبينما يرفض القرار من حيث المبدأ الانحراف نحو السنديكالية والفوضوية، فإنه يعلن: «أن جميع المقترحات العملية بشأن القضايا التي تعلق عليها أهمية خاصة المجموعة المسماة بالمعارضة العمالية، على سبيل المثال، كتطهير الحزب من العناصر غير البروليتارية وغير المضمونة، مكافحة الممارسات البيروقراطية، تنمية الديمقراطية والمبادرة العمالية، الخ.. يجب أن تفحص بأكبر اهتمام ممكن وتختبر بالممارسة». وبينما يعلن قرار المؤتمر أن الدعاية للأفكار السنديكالية تتعارض مع عضوية الحزب، فإنه «يشير بنفس الوقت أن النشريات الداخلية، وندوات الحوار الفكري، الخ..، يمكن ويجب أن توفر مساحة لأوسع تبادل في الرأي بين أعضاء الحزب بشأن هذه القضايا».

٢–■ وفي الفترة التي أعقبت المؤتمر الدولي يولي لينين إهتماماً شخصياً لمسألة تطهير الحزب من العناصر غير البروليتارية، والعناصر المنتفعة والمتسلقة والبيروقراطية التي «تنخر طريقها كالديدان داخل صفوفه» على حد تعبيره. وبضغط متواصل منه، **أقرت اللجنة المركزية، خلال النصف الثاني من عام ١٩٢١، حملة تطهير ترتب عليها فصل حوالي ١٧٠ ألف عضو، أي ما يوازي ربع العضوية الحزبية.** وفي العديد من الرسائل والملاحظات الموجهة إلى اللجنة المركزية، وفي سياق التحضير للمؤتمر الحادي عشر، يؤكد لينين ضرورة وضع شروط مشددة للقبول لعضوية الحزب، من بينها تمديد فترة الترشيح إلى ثلاث سنوات للعناصر غير البروليتارية، وإيجاد نظام لاستشارة الجماهير العمالية والفلاحية اللاحزبية قبل منح العضوية.

■ **لماذا يدفع لينين بهذا الاتجاه؟** لأنه يدرك، من جهة، أن صون ديكتاتورية البروليتاريا، في وضع البلاد الملموس حينذاك، يتطلب تقوية قبضة الحزب، الطليعة، على السلطة، ويدرك، من جهة ثانية، أن قبضة قوية على السلطة هي مدخل لإفساد الحزب وتفسخه البيروقراطي.

٣-■ هكذا يرى لينين الوضع الملموس السائد في البلد حينذاك: «بعد جهد هائل لا مثيل له، فإن الطبقة العاملة في بلد فلاحي مدمر، الطبقة العاملة التي نال منها إلى حدّ كبير التفتت الإجتماعي والإنحلال الطبقي، بحاجة إلى فترة من الزمن كي تُنمّي، وتدفع إلى المقدمة بقوى جديدة، وكي تتمكن قواها القديمة المنهكة من التقاط أنفاسها. «إن بناء آلة حكومية وعسكرية قادرة على الصمود لامتحانات الفترة من ١٩١٧ إلى ١٩٢١، كان جهداً جباراً أشغل وامتص واستنزف القوى الحقيقية للطبقة العاملة. وعندما يؤيد ميليوكوف (Miljukow) (زعيم الأحرار الدستوريين البورجوازي) مطالب المناشفة بشأن «الاعتماد على القوى الحقيقية للطبقة العاملة»، فذلك لأن البورجوازية تأخذ بعين الاعتبار حقيقة الوضع: إن القوى الحقيقية للطبقة العاملة تتشكل في الوقت الحاضر من طليعة هذه الطبقة (أي الحزب الشيوعي)، يضاف إليها العناصر التي ضعفت لأقصى درجة بسبب عملية الإنحلال الطبقي، والتي أصبحت أكثر عُرضة للتأثر بالتذبذب المنشفي، أو الفوضوي» *(الأعمال الكاملة/ الطبعة أعلاه/ المجلد ٣٣/ ص ٢٦ - ٢٧)* ■

ملاحق القسم الثاني

١- في تقييم الدور التاريخي للبيروقراطية
٢- في احتساب الناتج القومي ومعدلات نموه
٣- أهمية الإنسجام والتوافق بين نمط الملكية، وبين سلطة الإدارة
٤- توزيع العضوية الحزبية على مختلف الفئات الإجتماعية
٥- إمتيازات النومنكلاتورا
٦- نظام السيطرة البيروقراطي وتشكيل مجموعات المصالح

(١)

في تقييم الدور التاريخي للبيروقراطية

١-■ إن العديد من ماركسيي اليسار الجديد في الغرب، وكذلك التروتسكيين، يعترفون بالنهوض السريع والتطور النوعي الذي حققه الإتحاد السوفييتي في ظل القيادة الستالينية، ثم القيادات البيروقراطية اللاحقة، ولكنهم ينسبون هذا التطور إلى «أفضليات الإشتراكية»، وليس إلى دور البيروقراطية التي ينكرون عليها أي دور تاريخي تقدمي، بل يذهب معظمهم إلى أنها كانت عقبة بوجه التطور، الذي كان يمكن أن يكون أسرع، وأكثر توازناً لولا الاحتكار البيروقراطي للسلطة، ويبذلون جهوداً فائقة للبرهنة على أن نهج ستالين الإقتصادي والقمعي أدّى إلى خسائر كان يمكن تجنبها.

■ والحقيقة، أن لا سبيل إلى التأكد من صحة أو خطأ الحجة الأخيرة بشكل مطلق. فالأساليب القسرية التي اتبعت في التجميع ألحقت بلا شك ضرراً بعيد المدى بالزراعة السوفييتية، ولكن من المشكوك فيه أن يكون الإتحاد السوفييتي قادراً على إنجاز برامجه التصنيعية بالوتيرة التي أُنجزت بها قبل الحرب الثانية، لولا تعجيل عملية التجميع الزراعي، وبدون إنجاز برامج التصنيع لا أحد يستطيع التكهن بالنتيجة التي كان يمكن أن تؤدي إليها الحرب العالمية الثانية، على الأقل، فيما يتعلق بتأثيرها على مصير الإتحاد السوفييتي. فضلاً عن أن بعض هؤلاء النقاد يبالغون في تظهير بعض جوانب الخلل في عملية التصنيع السوفييتية، وانعدام التوازن في النمو الإقتصادي، وهو خلل شهدت مثله، بل أعمق منه، المجتمعات التي انطلقت على طريق التصنيع والتراكم الأولي، بصرف النظر عن أنظمتها الإجتماعية والسياسية. والفارق الجوهري، أن الإتحاد السوفييتي تَمَكَّن من إنجاز هذه العملية بوتيرة زمنية أسرع بكثير من المجتمعات الأخرى، التي انطلقت من مستويات مماثلة، من حيث درجة التطور المادي والحضاري.

■ إن مظاهر الخلل وانعدام التوازن هذه، لا يبدو ممكناً تفاديها إلا في المخططات النظرية المرسومة على الورق، ولم يشهد التاريخ حتى الآن عملية تطور مجتمعية حيّة تمكنت من تفادي مثيلاتها. وهكذا، فإن نظرة شاملة للعملية من جميع جوانبها، الإقتصادية والإجتماعية والاستراتيجية، قد تقود إلى نتائج مختلفة عن نتائج التحليل المجزوء لكل جانب من جوانب العملية على حدة.

■ يبقى طبعاً الجانب الإنساني والأخلاقي، وهو جانب من زاويته لا يمكن تبرير التجاوزات

الستالينية وارتكاباتها، وفقاً لأي اعتبار، كما لا يمكن من الزاوية السياسية تبرير الإندفاع لاحتكار السلطة والهيمنة على الحزب بوسائل الإرهاب والقمع السلطوي، وانتهاك الديمقراطية الحزبية والسوفييتية، وهو اندفاع لم تكن تتطلبه أية ضرورة من ضرورات التطور الإقتصادي، ولا أية حاجة استراتيجية، بل كان حصراً يُعبِّر عن مصالح البيروقراطية وطموحها إلى الانفراد بالسلطة.

٢-■ أما الحجة القائلة بأن وتيرة التطور السوفييتية كانت نتيجة «أفضليات الإشتراكية»، وأن البيروقراطية لم تلعب أي دور تاريخي تقدمي في هذا التطور، فهي في الواقع حجة تتجاهل الدور الحاسم الذي لعبته البيروقراطية في كسر مأزق الحلقة المفرغة، التي كانت تعرقل إنجاز التراكم الضروري من أجل التصنيع والتنمية السريعة لقوى الإنتاج، بل وحتى في النشر السريع، لنمط الملكية الإشتراكي (ممثلاً بشكله الإنتقالي: ملكية الدولة)، ونمط الملكية التعاوني الإنتقالي في الزراعة (الكولخوزي)، والذي بدونه ما كان يمكن «لأفضليات الإشتراكية» أن تبرز وتؤكد نفسها بهذه السرعة.

إن المعضلة الجوهرية في هذا النمط من المحاكمة النقدية، لمسيرة الإنتقال إلى الإشتراكية في الإتحاد السوفييتي، تكمن في كونه يحاكم التجربة إنطلاقاً من مسطرة جاهزة سلفاً، إنطلاقاً من مقاييس نظرية مفترضة مسبقاً، قد تكون صالحة لمحاكمة عملية انتقال تنطلق من وضع مجتمع رأسمالي متطور، ولكنها بالتأكيد لا تصلح لمحاكمة عملية الإنتقال إلى الإشتراكية، إنطلاقاً من وضع مجتمع رأسمالي متخلف. فهي تتجاهل وتهمل الأولوية الموضوعية، التي تحتلها في هذه الحالة ضرورات كسر الحلقة المفرغة للتخلف، وإنجاز مهمة التراكم الضروري لانطلاقة التنمية والتطوير السريع لقوى الإنتاج.

■ هنا، يكمن جوهر الخلل الذي تقع فيه **التروتسكية**. فهي تتبنى على العموم تشخيصاً صحيحاً للبيروقراطية بصفتها ليست طبقة حاكمة مُستغلة جديدة، بل شريحة إجتماعية تنبثق من صفوف الطبقة العاملة، وتحتكر السلطة في الدولة العمالية وتشوهها. ولكن التروتسكية تخطيء في تحليلها للأساس المادي والضرورة الموضوعية التي تدفع إلى انبثاق البيروقراطية ونموها على قاعدة التناقضات الإجتماعية، التي تنطوي عليها عملية الإنتقال إلى الإشتراكية، إنطلاقاً من وضع مجتمع متخلف. ويقودها هذا الخطأ إلى تجاهل تلك الضرورة تجاهلاً تاماً، وبالتالي إلى إنكار أي دور تاريخي تقدمي لعبته البيروقراطية، واعتبارها كانت، منذ البداية، نتوءاً طفيلياً طارئاً، لا لزوم له ولا ضرورة، يتغذى من جسم الدولة العمالية كما تتغذى الطفيليات من جسم الإنسان.

إن هذا الحكم يجافي حقائق الواقع، فالبيروقراطية لم تتحول فعلاً إلى نتوء طفيلي لا لزوم له، إلا في مراحل متأخرة من مسار تطور عملية الإنتقال، عندما بدأت تستنفذ دورها التاريخي التقدمي، وتتحول إلى عبء على المسيرة الإنتقالية.

٣-■ وتعود جذور هذا الخطأ إلى الخلل الجوهري الذي تنطوي عليه نظرية تروتسكي الأصلية المعروفة باسم **«نظرية الثورة الدائمة»**. فهذه النظرية، إذ تبرز أهمية الدور القيادي للطبقة العاملة في الثورة الروسية، تميل إلى تجاهل المعضلات التي تنطوي عليها ممارسة هذا الدور في مجتمع متخلف تشكل فيه الطبقة العاملة أقلية في المجتمع، وتقفز فيه إلى المقدمة أولوية إنجاز المضمون الإجتماعي للثورة الديمقراطية، تمييزاً لها عن الثورة الإشتراكية، أي أولوية إنجاز التراكم الضروري لتنمية قوى الإنتاج إلى المستوى الذي بلغته البلدان الرأسمالية المتقدمة، والذي هو وحده يشكل القاعدة المادية لعملية انتقال «طبيعية» إلى الإشتراكية.

إن نظرية الثورة الدائمة تهمل هنا، المعضلات التي تتولد عن التناقض بين المضمون الإجتماعي للسلطة، وبين مستوى تطور قوى الإنتاج. والإفتراض الضمني هو أن مجرد تولي الطبقة العاملة للسلطة يجعل من الثورة، «ثورة إشتراكية»، وينشأ هكذا الميل إلى محاكمة تطورها وفقاً للمقاييس «النموذجية» المفترضة لتطور الثورة الإشتراكية، وهي مقاييس إشتقها ماركس وإنجلز من أوضاع المجتمعات الرأسمالية المتطورة في عصرهم.

■ إنسجاماً مع هذا المخطط النظري الذي تحول قالباً جامداً، يجري الهرب من معالجة المعضلات المتولدة عن التناقض بين المضمون الإجتماعي للسلطة، وبين مستوى تطور قوى الإنتاج، وتجاهل المسار المعقد، ومراحل التطور الضرورية التي يمليها هذا التناقض على عملية الإنتقال إلى الإشتراكية، والاستعاضة عن ذلك بتصور نظري يعتبر الثورة الروسية مجرد شرارة لإشعال لهيب الثورة العمالية في الغرب، وأن هذه الثورة الأخيرة هي المخرج الذي سيحل جميع مشاكل التخلف في روسيا. وهذا التصور، كما نتذكر، هو بدوره إستعارة جامدة لفرضية العمل التي ينطلق منها ماركس وإنجلز، متأثرين بتجربة ثورات ١٨٤٨، والتي تميل إلى افتراض الانتصار المتزامن للثورة العمالية في عدد من أبرز البلدان الرأسمالية المتقدمة.

■ ويحلّ هذا التصور النظري الجامد بديلاً عن الإجابة البرنامجية الملموسة على القضايا التي يطرحها السؤال البديهي: **ماذا إذا تأخرت الثورة العمالية في الغرب، وهي قد تأخرت فعلاً؟**

ويسهل بالطبع التغطية على غياب هذه الإجابة الملموسة من خلال كيل الإنتقادات لسياسة ستالين الخارجية ومسؤوليتها عن تعطيل وعرقلة التطور الثوري في الغرب. ولكن

مهما تكن وجاهة هذه الإنتقادات، فإنها لا تغني عن الإجابة المطلوبة. فمن الزاوية الواقعية يصعب القول بجدية أن انتصار الثورة في إسبانيا واليونان (وهما البلدان اللذان تتركز معظم الإنتقادات، وأكثرها وجاهة، على سياسة ستالين التراجعية فيهما)، كان سيؤدي إلى حل جذري لمعضلات التخلف في الإتحاد السوفييتي.

٤-■ إن هذا الخلل، هو الذي يسحب نفسه أيضاً على التحليل المتميّز لأزمة المجتمع السوفييتي، الذي يقدمه إرنست ماندل (Ernest Mandel)، أبرز منظري التروتسكية الحديثة في كتابه حول البيريسترويكا. فالمشكلة في هذا التحليل أنه يطبق المسطرة التروتسكية التقليدية التي لا تأخذ بعين الإعتبار الوظيفة التاريخية المزدوجة لثورة أكتوبر، وما تمليه من أولوية لعملية إنجاز التراكم، وما تفرضه من متطلبات. ولذلك فهو يحاكم وضع الإتحاد السوفييتي في ثمانينيات ق ٢٠، وفقاً لنفس المقاييس والمفاهيم التي أنتجها تروتسكي لمحاكمة الوضع في عشرينياته وثلاثينياته، مهملاً الفارق الجوهري في درجة تطور القوى المنتجة، وما يمليه بالضرورة من انعكاسات على مباديء الديمقراطية العمالية وتطبيقاتها، وعلى مغزى ووظيفة السياسات الإقتصادية، في كل من الحالتين. وهذا ما يدفعه، مستشهداً بتفسخ وطفيلية البيروقراطية في ثمانينيات ق ٢٠، إلى إنكار الدور التاريخي الذي لعبته في ثلاثينياته.

■ لأنه ينطلق في معالجة الوضع من منظور المسطرة المجردة، مسطرة العداء للبيروقراطية ومحاكمة مواقف القوى في ضوء مدى الإقتراب أو الابتعاد عن المقاييس «النموذجية» للديمقراطية العمالية، يرتكب ماندیل خطأ جسيماً في تحليله للمغزى التاريخي للبيريسترويكا، يهمل كونها، إلى حد كبير، حصيلة الضغط الذي كانت تمارسه الشرائح الإجتماعية الطامحة إلى التحول الرأسمالي داخل البيروقراطية الحاكمة.

إن نظرية وحيدة الجانب تنطلق من الشغف والتطلع إلى الخلاص من النظام البيروقراطي بأي ثمن، وتهمل الجانب الآخر من المسألة المتعلقة بصون نظام الملكية العامة والأسس السوفييتية للدولة. وينتهي به ذلك الشغف إلى نتائج خاطئة ويمينية. فهو يعوّل بالكامل، عملياً، على الدور الإصلاحي للجناح الغورباتشوفي للبيروقراطية (مع احتفاظه طبعاً بمسافة نقدية إزاءه)، ويعتبر أن «الجناح المحافظ» هو العدو الرئيسي بوجه تطور العملية، مهملاً التمييز الضروري والهام جداً بين التلاوين المختلفة داخل هذا «الجناح» ومضامينها الإجتماعية المتباينة تماماً.

والأهم من ذلك، أنه يقلل على نحو صارخ من شأن الخطورة التي ينطوي عليها نمو قوى الردَّة واحتمالات انتصارها، وما تمليه مجابهة هذه الإحتمالات من مهمات وتحالفات. إن

احتمالات انتصار قوى الردَّة لا ترد مطلقاً في حساباته. وهي تختفي بالفعل تماماً، في مقدمة الكتاب، ولا ترد ضمن السيناريوهات الأربعة المحتملة لتطور العملية اللاحق، والتي يختتم بها المقدمة.

■ إن هذا الخلل هو عموماً الذي يقع فيه التروتسكيون، في مواقفهم السياسية العملية إزاء مجرى الأحداث في بلدان «المنظومة الإشتراكية» السابقة (بقدر ما لهذه المواقف من أهمية وتأثير على المجرى الفعلي للأحداث، ولكن أهميتها النظرية تبقى قائمة بصرف النظر عن ذلك). وهذا الخلل هو الذي يقودهم إلى نتائج يمينية من مثل: دعمهم النقدي لانتفاضة ١٩٥٦ في المجر، ولقوى الردَّة المتسترة بالإصلاح إبَّان «ربيع براغ» ١٩٦٨، وكذلك أيضاً في البداية لنقابة«التضامن» في بولندا.

٥-■ في المقابل ينبغي أن ننوه بأهمية المنحى الذي يتخذه سمير أمين، في تحليله للتجربة العملية لمسار الإنتقال إلى الإشتراكية في بلدان رأسمالية متخلفة، والذي يلخصه في كتابه الهام **«ما بعد الرأسمالية»** وفي عدد من مقالاته الأخرى. إنه يلتقط بدقة وظيفة ثورة أكتوبر فيما يسميه «فك الإرتباط»، أي الإفلات من مفعول قانون القيمة الذي يسيطر على النظام الرأسمالي العالمي في عصر الإمبريالية، والذي يفرض التطور المتفاوت ويحكم على البلدان المتخلفة بمزيد من التخلف.

كذلك هو يلتقط بدقة وظيفة ثورة أكتوبر في إنجاز عملية التراكم (التنمية المستقلة) وما تمليه من ضرورات. ولكنه يهمل التحليل الدقيق للمضمون الإجتماعي لهذه الثورة، ويكتفي بعبارة مجردة: تحالف طبقي شعبي بقيادة حزب شيوعي.

■ لأن هذا التحديد لا يكفي لتحليل ملموس للتناقضات التي ينطوي عليها مسار عملية الإنتقال، فإنه يسعى إلى استكماله بابتداع مفهوم الصراع بين النزعات الثلاث في مجتمعات ما بعد الرأسمالية (وهي ما نطلق عليه مجتمعات الإنتقال إلى الإشتراكية)، حيث يجري الصراع، برأيه، بين نزعة إشتراكية، ونزعة رأسمالية، ونزعة ثالثة يسميها **«الدولنية»**، ويميزها عن كلتا النزعتين الأخريتين. وفضلاً عن كون هذا المفهوم ينطوي على شيء من المبالغة في التجريد، فإنه يعجز عن الإحاطة بالتعقيدات الملموسة للتناقضات الفعلية في مجتمعات الإنتقال (ما بعد الرأسمالية) وعن تلمس وتفسير إتجاهات تطورها. ويبدو أحياناً وكأنه يميل إلى اعتبار النزعة الدولنية (أي ملكية الدولة التي تديرها البيروقراطية)، وكأنها نمط ملكية ثالث قائم بذاته متميز عن كلا النمطين الرأسمالي والإشتراكي. وهو بذلك يتجاهل كونها، في الواقع، **شكلاً إنتقالياً** من الأشكال التي يتخذها نمط الملكية الإشتراكي في مرحلة الإنتقال. ولذلك، فإن هذا

المفهوم، برأينا، قد يقود إلى نتائج مضللة، وهو عموماً لا يُمكّن من استخلاص دروس ملموسة توجه الممارسة اللاحقة ■

(٢)

في احتساب الناتج القومي ومعدلات نموه

١- يشير بعض المحللين الإقتصاديين في الغرب، إلى أن الأساليب والمقاييس التي يستخدمها السوفييت في احتساب الناتج القومي ومعدلات نموه، تنطوي على إمكانية المبالغة في تقدير حجم الناتج الإجمالي، وبالتالي معدلات النمو، بينما الناتج النهائي ينمو في الواقع بوتيرة أقل. وتختلف التقديرات الغربية في تحديدها لنسبة هذه المبالغة، ولكن بإمكاننا أن نأخذ فكرة تقريبية عن متوسط هذه التقديرات من مقال بقلم مارك فرانكلند نشر في صحيفة الأوبزرفر البريطانية في عددها الصادر في ١٩٨٠/١١/٧، وهو يستند في تقديراته إلى تقرير حول الاقتصاد السوفييتي تقدمت به وكالة السي. آي. أي. (C.I.A) إلى الكونغرس الأميركي في ذلك العام. وفيما يلي جدول بالمقارنة بين الأرقام السوفييتية الرسمية لنسب النمو وبين تقديرات السي. آي. أي، كما وردت في مقال فرانكلند:

الفترة الزمنية للخطة الخمسية	المتوسط السنوي لمعدل نمو الدخل القومي		المتوسط السنوي لمعدل نمو الناتج الصناعي	
	وفق الأرقام الرسمية	وفق تقديرات السي. آي. أي	وفق الأرقام الرسمية	وفق تقديرات السي. آي. أي
٥١ – ١٩٥٦	٪ ١١,٤	٪ ٦,٠	٪ ١٣,١	٪ ١١,٣
٥٦ – ١٩٦٠	٪ ٩,١	٪ ٥,٨	٪ ١٠,٤	٪ ٨,٧
٦١ – ١٩٦٥	٪ ٦,٥	٪ ٥,٠	٪ ٨,٦	٪ ٧,٠
٦٦ – ١٩٧٠	٪ ٧,٧	٪ ٥,٥	٪ ٨,٥	٪ ٦,٨
٧١ – ١٩٧٥	٪ ٥,٧	٪ ٣,٧	٪ ٧,٤	٪ ٦,٠

٢- إن الفارق الكبير نسبياً فيما يتعلق بتقديرات الدخل القومي، يعود جزئياً إلى الاختلاف في مفاهيم الدخل القومي وأساليب احتسابه بين النظامين، وهو على كل حال فارق يتضاءل في السنوات الأخيرة. إن المسافة الفعلية بين التقديرين يمكن تبينها من الفارق في نسب نمو

الناتج الصناعي، وهي لا تتجاوز نقطتين مئويتين في أقصى الحالات. إن هذا الفارق قليل الأهمية بالنسبة للمنهج الذي سوف نتبعه في تحليل وتائر النمو، والذي سيعتمد على الدلالات المستخلصة من **المقارنة** بين نسب النمو **من فترة زمنية لأخرى**، وليس على الدلالات المستخلصة من قيمها المطلقة. وحيث تجري المقارنة في النص بين نسب النمو السوفييتية ومثيلاتها في البلدان الرأسمالية المتطورة، فإننا ننصح القاريء أن يأخذ بعين الاعتبار الفارق المشار إليه أعلاه، رغم أن هذا لا يغير كثيراً من النتائج المستخلصة. ذلك أننا سنعتمد في النص على الأرقام الرسمية السوفييتية، إلا إذا تمت الإشارة إلى عكس ذلك، حيث سنشير إلى المصدر ■

(٣)

أهمية الإنسجام والتوافق بين نمط الملكية، وبين سلطة الإدارة

١-■ في «الرأسمالية القائمة بالفعل»، في مراكزها المتطورة، تسيطر الإحتكارات العملاقة على القطاعات الرئيسية من الاقتصاد، وعلى نسبة كبيرة من النشاط الإقتصادي بمجمله. إن أسلوب تنظيم الإنتاج داخل المؤسسة الاحتكارية هو **أسلوب أوامري** بحت، إذ تتخذ مجالس الإدارة المشكلة من كبار المساهمين، وأحياناً رؤساؤها كأفراد، كافة القرارات المتعلقة بحجم الإنتاج، ونوعيته، وتأمين الموارد، وحجم الاستثمار وأولوياته، وحجم قوة العمل وتنظيمها. وفروع المؤسسة الاحتكارية، أو شركاتها التابعة والمقاولة، تتلقى عادة هذه القرارات كأوامر وتعمل على تنفيذها. ومدراء الإنتاج المباشرون في هذه الفروع هم عادة موظفون منفذون، يتلقون رواتب وعلاوات، ولا يشاركون في ملكية المؤسسة، أو يشاركون فيها بنسب ضئيلة غير مُقررة. وهذا يفضح الزيف الأيديولوجي الكامن في موضوعة علم الإقتصاد البورجوازي، والتي تربط بين حافز المبادرة الخاصة، الذي تعتبره الدافع الرئيسي لكفاءة الإدارة وتطوير الإنتاج، وبين الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. ففي المؤسسات الاحتكارية، وهي الأكثر كفاءة في الإقتصاد الرأسمالي، نجد أن العمال بل وحتى المدراء المسؤولين عن الإدارة المباشرة لعملية الإنتاج، لا علاقة لهم فعلياً بملكية المؤسسة.

■ إن علاقة مالكي المؤسسة بهؤلاء المنتجين، والمسؤولين عن الإدارة المباشرة للإنتاج، هي علاقة أوامرية بحتة. ومع ذلك، ففي الإقتصاد الرأسمالي المتطور، باعتراف جميع نظريات علم الاقتصاد البورجوازي، **يبرز التناقض بين درجة الكفاءة والتنظيم العالية جداً على مستوى المؤسسة، وبين فوضى الإنتاج التي تسود على مستوى الإقتصاد ككل.** وتسعى دولة رأس المال الاحتكاري إلى التقليص من سلبيات هذه الفوضى عبر اعتماد ما

يسمى بأسلوب البرمجة أو التخطيط التأشيري.

■ إن بروز هذا التناقض، كما أسلوب معالجته، يؤكدان حقيقة أنه في الاقتصاد الرأسمالي المتطور بقدر ما تسود الأوامرية، بقدر ما تزداد درجة كفاءة وتنظيم الإنتاج، وبقدر ما تسود المنافسة الناجمة عن «روح المبادرة المرتبطة بالملكية الخاصة»، بقدر ما تزداد فوضى الإنتاج، وذلك خلافاً للأساطير التي يروجها علماء الإقتصاد البورجوازي.

■ **ماذا عن علاقة المنافسة بتحسين نوعية المنتجات؟**

أولاً– يجب أن نسجل أن الكثير من المنتجات التي تجد رواجاً في السوق الرأسمالية لا تفعل ذلك بفضل التحسن الفعلي في نوعيتها، بل بفعل انخفاض كلفتها مقترناً بشيء من التحسن في مظهرها الخارجي، أو أسلوب تعبئتها، وتغليفها، وتسويقها.

وثانياً– إن قوانين المنافسة الاحتكارية تولّد بالأساس دافعاً إلى تخفيض كلفة الإنتاج، وهو الدافع الذي يحفز على التحديث التكنولوجي والإقتصاد في الموارد ومدخلات الإنتاج. والتحسن النوعي في البضاعة المنتجة، حيثما يتحقق، يأتي **كناتج عرضي وثانوي**، وبالتالي فإن الموضوعة القائلة بأن المنافسة وآليات السوق هي التي تحفز على تحسين النوعية، هي أيضاً إحدى أساطير علم الإقتصاد البورجوازي. فقوانين المنافسة الاحتكارية، خاصة، تجعل من تحسين النوعية إعتباراً ثانوياً وناتجاً عرضياً، وتجعل خفض الكلفة الاعتبار الرئيسي لمخططي الإنتاج.

■ إن مؤدلجي الرأسمالية محقون عموماً، حين يقولون إن «روح المبادرة الخاصة» هي الحافز الرئيسي للإرتقاء بدرجة كفاءة وتنظيم الإنتاج وتحسين نوعيته في الاقتصادات المتطورة. ولكن **الخلل الأيديولوجي الجوهري** الذي يقعون فيه، سواء عمداً أو عفواً، يكمن بالتحديد في ربطهم بين **«روح المبادرة الخاصة»**، وبين **«الملكية الخاصة». والحقيقة أن توفر حافز المبادرة يتطلب فعلاً، في الاقتصادات المتطورة، إنسجاماً وتوافقاً بين نمط الملكية، وبين سلطة الإدارة** (أي سلطة التصرف بوسائل الإنتاج وبقوة العمل وبالناتج المتولد عنهما). ولكن هذا الانسجام والتوافق **لا يتحقق بالضرورة على قاعدة الملكية الخاصة فحسب**، إنه يتحقق في الرأسمالية الاحتكارية بفعل التطابق بين ملكية المؤسسة التي تتمركز بأيدي عدد قليل من الأشخاص، وبين سلطة إدارتها التي يمسك بها نفس هذا العدد القليل من الأشخاص. ولكنه **يمكن أن يتحقق أيضاً، على قاعدة الملكية العامة لوسائل الإنتاج، إذا ما عادت سلطة الإدارة إلى أيدي المالكين الحقيقيين**، أي إلى العمال الذين يمارسونها بصورة جماعية وديمقراطية على مستوى المؤسسة، كما على مستوى الاقتصاد ككل. **إن**

المعضلة الحقيقية للإقتصاد السوفييتي، تعود إلى التناقض بين نمط الملكية (العامة لوسائل الإنتاج الرئيسية) وبين احتكار سلطة الإدارة وتركيزها بأيدي بيروقراطيين ليسوا هم مالكيها الحقيقيين ■

(٤)

توزيع العضوية الحزبية على مختلف الفئات الإجتماعية

■ في أواخر ثمانينيات ق ٢٠ (١٩٨٨/١٩٨٩) كان حجم القوة العاملة (مجموع عدد السكان الفعالين) يوازي ١٣٥مليوناً من بين إجمالي عدد السكان البالغ ٢٨٠ مليون. وكان عدد العاملين مقابل أجر أو راتب يوازي ١١٥ مليون. ولذلك، إفترضنا أن الفارق (بين رقم القوة العاملة وبين عدد العاملين بأجر أو راتب) والبالغ ٢٠ مليون هو في أغلبيته من الفلاحين الكولخوزيين.

بالطبع، ليس هذا الافتراض دقيقاً تماماً، لأن هذا الفارق يضم في عداده أيضاً العاملين في القطاع الخاص في الحرف والتجارة والخدمات. ولكن بما أن جميع المؤشرات، في غياب إحصائيات دقيقة، تشير إلى أن عدد العاملين بتفرغ كامل في القطاع الخاص (خارج الزراعة) كان في الواقع محدوداً نسبياً، لذلك فإن هذا الافتراض يقترب من الدقة.

من جهة أخرى، قدَّرنا عدد العاملين في الجيش والأجهزة الأمنية بحوالي ٥ ملايين، وفي الواقع فإن التعداد المعلن للجيش وحده كان يزيد على ٣,٥ مليون، يضاف إليه جهاز وزارة الداخلية، والمخابرات، الخ..، مما يجعل هذا التقدير قريباً من الدقة.

وافترضنا أن الباقي من العاملين بأجر (١١٠ مليون) ينقسم إلى فئتين: العاملين بأجر المنخرطين في الإنتاج المباشر في الصناعة والزراعة والخدمات بما في ذلك مخازن الدولة، وقد قدرنا حجمهم بحوالي ١٠٠ مليون، والبيروقراطية بمختلف مراتبها، بما في ذلك مراتبها الدنيا المنخرطة في مؤسسات الإنتاج والتوزيع، وأيضاً الإنتلجنتسيا وصغار الموظفين في الأجهزة الحكومية والحزبية غير المنخرطة مباشرة في الإنتاج، وقدرنا حجمها الإجمالي بحوالي ١٠ ملايين. وتشكل لدينا، وفق هذا التقدير، الجدول المقارن التالي:

الفئة الإجتماعية	نسبتها إلى حجم الجزء الفعال من السكان	نسبتها في مجموع العضوية الحزبية	نسبة الحزبيين من أبناء الفئة الإجتماعية إلى مجمل حجم الفئة الإجتماعية
البيروقراطية باستثناء العسكريين	٪ ٧,٤	٪ ٤٠,٦	٪ ٧٨,٠
القوات المسلحة والأجهزة الأمنية	٪ ٣,٧	٪ ٦,٢	٪ ٢٤,٠
العمال بما فيهم عمال الزراعة والخدمات	٪ ٧٤,١	٪ ٢٠,٢	٪ ٣,٩
الفلاحون بما فيهم الكولخوزيون	٪ ١٤,٨	٪ ١٤,٥	٪ ١٤,٥

(٥)

إمتيازات النومنكلاتورا

■ لنتذكر أن أحد القوانين الرئيسية لعمل النظام البيروقراطي هو أن حجم ونوعية الإمتيازات المتاحة للبيروقراطي يرتبط إرتباطاً وثيقاً بالموقع الذي يحتله في سلم الهرم. وهذا القانون ينطبق أيضاً على امتيازات الفئة العليا من البيروقراطية، أو ما يسمى بالنومنكلاتورا. فأعضاء المكتب السياسي لهم تسهيلات معينة محددة بدقة. وأعضاء اللجنة المركزية والوزراء كذلك. وهكذا، نزولاً على مراتب السلم. وإذا فقد عضو المكتب السياسي موقعه، فإنه يفقد إمتيازاته حكماً. وكذلك الأمر، بالنسبة لشخصيات المراتب الأخرى. ومن الطبيعي أن يبدأ عدد من عناصر النومنكلاتورا بالتبرم من هذا النظام الذي كان يجعل دخلهم ومستوى حياتهم خاضعاً دوماً لتهديد السيف المسلط على رقابهم، والمتمثل في إمكانية فقدانهم لمواقعهم لسبب، أو لآخر. وإذا كان هذا العدد، أو بعضه، من الذين راكموا ثروات طائلة عبر الأشكال المختلفة من سوء استغلال السلطة، فإن من الطبيعي أن يطمحوا إلى التخلص من تهديد هذا السيف عبر إلغاء القيود التي تحرمهم إمكانية تحويل ثرواتهم إلى رأسمال، عبر فتح الطريق لإمكانية استغلال هذه الثروات في التملك الشخصي لوسائل الإنتاج والتبادل، مما يمكنهم من «تخليد

الإمتيازات»، أي الحفاظ على مستوى الدخل والمعيشة العالي، بصرف النظر عن الموقع في الهرم البيروقراطي.

■ إن مذكرات بوريس يلتسين وادوارد شيڤارنادزه Chevarnadze، وكلاهما عضو سابق في المكتب السياسي، تقدم صورة حيّة ملموسة عن كيفية عمل هذا الحافز في الواقع العملي، ومدى تأثيره على عقلية وخيارات جناح مُعيَّن من النومنكلاتورا (الفئة العليا من البيروقراطية)، وهو جناح يشكل أقلية ضمن هذه الفئة العليا، ولكنها أقلية هامة من حيث كونها تستند إلى ضغط قوى إجتماعية أوسع: البيروقراطية الوسطى، وأرباب القطاع الخاص، وسماسرة إقتصاد الظل، التي باتت منظمة في المافيا. كما تقدم هذه المذكرات، وخاصة كتاب يلتسين، صورة واقعية عن نمط ونوعية الإمتيازات التي تتمتع بها هذه الفئة العليا. وإن كانت مذكرات يلتسين تتستر بلغة التعفف الشخصي الديماغوجية والنقد اللاذع لهذه الإمتيازات، فإن من السهل أن نستشف، وراء ستار هذه اللغة، ومدى تأثير دوافع الحقد واللوعة والحرقة التي يولدها فقدان هذه الإمتيازات بسبب فقدان الموقع. *[إقرأ: بوريس يلتسين: «**حديث صريح حول موضوع راهن**»، منشورات دار سومر للدراسات والنشر/ قبرص ١٩٩٢، وكذلك: ادوارد شيڤارنادزه: «**خياري في الدفاع عن الحرية والديمقراطية**» المنشور تحت عنوان «**مذكرات شيڤارنادزه**»/ ترجمة مازن نفاع/ منشورات دار معد للنشر والتوزيع/ دمشق ١٩٩٢]* ■

(٦)

نظام السيطرة البيروقراطي وتشكل مجموعات المصالح

■ إن النزعة نحو تكتل المجموعات والزمر البيروقراطية على صعيد محلي تبدأ من مستوى إدارات المؤسسات. ففي مواجهة الانقطاعات المتكررة في توريدات المواد الضرورية للإنتاج، أو بهدف التحايل على المخطط المركزي للحصول على موارد أكبر مقابل تنفيذ أهداف الخطة، تلجأ هذه الإدارات إلى الاتصال الشخصي المباشر، ونسج العلاقات، وعقد الصفقات فيما بينها، وفق آليات تبادل المنافع الشهيرة، من أجل ضمان تزويد بعضها بعضاً بالموارد اللازمة للإنتاج والتعاون، لإقناع السلطات الأعلى أو مركز التخطيط لتمرير هذه الصفقات، أو للحصول على موارد أكثر، بحجة كونها ضرورية للإنتاج. ومن الطبيعي أن يكون المستوى المحلي، الجغرافي أو المناطقي، هو المستوى الذي يسهل فيه نشوء هذه التكتلات والمراكز، بسبب المعرفة الشخصية المباشرة، **أولاً**؛ وبسبب تنوع المشاريع، واعتمادها المتبادل والقرب الجغرافي بين بعضها البعض، **ثانياً**.

■ وترتقي هذه العملية إلى مستوى أعلى عندما تبدأ هذه التكتلات باستمالة، أو بشراء

العطف والتأييد والتورط من جانب المسؤولين الحزبيين والحكوميين في المنطقة، أو الإقليم بهدف تغطية وتسهيل صفقاتها، والدفاع عن مصالحها لدى المركز، لقاء منافع مادية، أو دعم سياسي يقدم إلى هؤلاء المسؤولين. وهكذا تنشأ ائتلافات متحدة متشابكة المصالح من البيروقرطيين على المستوى المحلي، تتعزز بدخول المافيات المحلية على خطها، ثم ترتقي تدريجياً إلى مستويات الأقاليم، وجمهوريات الحكم الذاتي، والجمهوريات القومية. ويؤدي توسيع نطاق استقلالية المشاريع إلى تعجيل هذه العملية وتسهيلها حيث يتيح لكل مدير، ولكل مسؤول محلي، حرية أكبر في التصرف بالموارد المتاحة لمؤسسته أو لمنطقته، ويخضعه لرقابة أقل من جانب المركز.

■ هذه النزعة الائتلافية تتعزز أيضاً بفعل النظام البيروقراطي لاختيار الكوادر وترقيتها، حيث يتيح هذا النظام نشوء مراكز تستقطب حولها معارفها وصداقاتها، وتشكل مجموعات ضغط غير رسمية على مختلف المستويات، بما في ذلك مستوى المركز. أغانبغيان يشير إلى هذه النزعة مثلاً في كتابه حول البيرويسترويكا.

في جمهوريات الأطراف تتخذ هذه النزعة لبوساً قومياً، أو قائماً على أساس إثني، وتشكل قاعدة للبروز اللاحق للنخب البيروقراطية القومية المتبرجزة، التي تولت السلطة في الجمهوريات، بعد انتصار الردَّة، وتغلغلت بواجهة الاستقلال القومي. ولكن هذه النزعة تبرز أيضاً حتى في المناطق المتجانسة قومياً مع المركز في روسيا وأوكرانيا، وهي تشكل قاعدة لنزعات إنفصالية محلية لا تستند إلى أي أساس قومي، أو إثني على الإطلاق، بل إلى ميل المراكز البيروقراطية المتبرجزة المحلية لاكتساب المزيد من السلطة وتلبية مصالحها على حساب المركز.

■ إن هذه الظاهرة تبرز أيضاً في العديد من بلدان شرق أوروبا، مما يعزز القناعة بأنها ليست نتيجة للمعضلات المتولدة عن مركزية التخطيط في بلد شاسع ذي اقتصاد ضخم ومتشعب كالإتحاد السوفييتي، بقدر ما هي نتيجة السمات المتأصلة في نظام السيطرة البيروقراطي ونمط إدارته للإقتصاد، والمصالح التي يولدها، السمات التي تزداد تفاقماً في ظل الإصلاحات القائمة على تعزيز إستقلالية المشاريع. بعض الإقتصاديين المجربين، مثلاً، يشيرون إلى هذه الظاهرة في هنغاريا وينسبون تفاقمها إلى «تعدد المراكز» التي تنمو في ظل الإصلاحات الليبرالية المعتمدة، وميلها لتحويل البنية الإقتصادية إلى شبكة فدرالية من المراكز والمجموعات التي تكتسب لنفسها إستقلالاً أكبر فأكبر ■

الفهرس

■ **قبل القراءة** ٥

■ ■ **القسم الأول:**
النموذج السوفييتي لعملية الإنتقال إلى الإشتراكية (١٩١٧-١٩٥٠) ٩

■ **الفصل الأول: ثورة أكتوبر والتناقضات في مسارها** ١١

١- ثورة أكتوبر: مضمونها الطبقي، شروطها التاريخية، وإجراءاتها المباشرة ١٣

٢- ثورة أكتوبر: التناقضات في مسارها ١٨

■ **الفصل الثاني: الحرب الأهلية و«وشيوعية الحرب»** ٢٣

١- تآكل الديمقراطية السوفييتية ٢٥

٢- إجراءات «شيوعية الحرب»، وانعكاساتها..... ٢٩

■ **الفصل الثالث: نهاية الحرب والسياسة الإقتصادية الجديدة** ٤٥

١- نهاية الحرب والسياسة الإقتصادية الجديدة (النيب)..... ٤٧

٢- نتائج السياسة الإقتصادية الجديدة (النيب)..... ٥٩

٣- نمو البيروقراطية، وبدء تمايزها كشريحة إجتماعية ٦٢

■ **الفصل الرابع: النموذج السوفييتي بعد لينين** ٧٣

١- التجمع القسري للزراعة الفلاحية، الخطتان الخمسية ١ و ٢..... ٧٥

٢- التحولات في البنية الإجتماعية للحزب والدولة ٨٣

٣- نتائج التحولات في البنية الإجتماعية للحزب والدولة ٨٧

٤- الحرب العالمية الثانية وآثارها..... ٩٢

■ ■ القسم الثاني:

النموذج السوفييتي لعملية الإنتقال إلى الإشتراكية (١٩٥٠ - ١٩٩١) ٩٥

■ الفصل الأول: التطور المتسارع لعملية الإنتقال ٩٧

١- ربع قرن من النمو المتسارع ٩٩

٢- التناقضات خلال فترة الصعود ١٠٧

■ الفصل الثاني: تفاقم التناقضات ١٢٩

١- إتجاهات تفاقم التناقضات..... ١٣١

٢- أزمة البيروقراطية تتفاقم..... ١٤٠

■ الفصل الثالث: في ظل التوازن الدولي، الحرب الباردة، تفاقم الأزمة ١٦١

١- الأزمة، والتدهور الإقتصادي والحضاري ١٦٣

٢- الأزمة، وانعكاساتها في الأيديولوجيا الرسمية ١٧١

٣- الأزمة، وتفاقم السمة الطفيلية للبيروقراطية ١٧٦

■ **الفصل الرابع: البيريسترويكا وانتصار الرِدَّة** ١٨١

١– فشل البيريسترويكا ١٨٣

٢– «التفكير السياسي الجديد»، «وحدة العالم»، «الغلاسنوست» ١٨٩

٣– البيريسترويكا في المجال الإقتصادي ١٩٦

٤– إما الرِدَّة، أو التقدم نحو الديمقراطية العمالية ٢٠٣

٥– نتائج الرِدَّة، بصفتها ثورة مضادة ٢١٠

■ ■ **القسم الثالث: مسار التجربة السوڤييتية** ٢٢١

■ **الفصل الأول: مسار التجربة وعوامل إنهيارها** ٢٢٣

■ **الفصل الثاني: الدروس المستخلصة** ٢٤٥

■ **ملاحق القسم الأول** ٢٦٣

■ **ملاحق القسم الثاني** ٢٧٩

■ ■ **الفهرس** ٢٩٣

سلسلة «من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر»

١ - الجبهة الديمقراطية..
النشأة والمسار
ط١: حزيران (يونيو) ٢٠٠١

٢ - البرنامج المرحلي.. ١٩٧٣ - ١٩٧٤
صراع - وحدة في المقاومة
ط١: نيسان (إبريل) ٢٠٠٢

٣ - المقاومة الفلسطينية.. ١٩٧٠
في ظل إزدواج السلطة
ط١: حزيران (يونيو) ٢٠٠٧

٤ - حملة أيلول وما بعدها..
١٩٧٠ - ١٩٧١
في المراجعة النقدية للبدايات
ط١: حزيران (يونيو) ٢٠٠٧

٥ - النهوض مرة أخرى.. ١٩٧٢ - ١٩٧٣

في المراجعة النقدية للبدايات

ط١: تموز (يوليو) ٢٠٠٧

٦ - قضايا نظرية

في الاشتراكية، أزمة الرأسمالية، والعلمانية

ط١: كانون الثاني (يناير) ٢٠١٢

٧ - مخاض التجديد

١٩٨٨ - ١٩٩٨

ط١: كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٣

٨ - في المسألة الفلسطينية

١٩٧٥ - ٢٠١٣

ط١: شباط (فبراير) ٢٠١٤

٩ - في جماهيرية الحزب

١٩٩٨ - ٢٠١٣

ط١: آذار (مارس) ٢٠١٤

١٠ - المعارضة الفلسطينية وقضية التسوية

[الجبهة الديمقراطية نموذجاً]

ط١: تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٥

١١ - الإنتفاضة الثانية

[٢٠٠٠/٩/٢٨ - ٢٠٠٥/٢/٨]

ط١: كانون الثاني (يناير) ٢٠١٧

١٢ - الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين..

المؤتمر الوطني العام السابع - ٢٠١٨

ط١: تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٨

١٣- عقد النهوض والإنتصارات

١٩٧٢ - ١٩٨١

ط١: شباط (فبراير) ٢٠١٩

١٤ - عقد الصمود والخيارات

١٩٨٢ - ١٩٩٤

ط١: آذار (مارس) ٢٠١٩

١٥ - في الإشتراكية العلمية، الدولة المدنية، المجتمعات الإنتقالية

ط١: حزيران (يونيو) ٢٠٢٠

١٦- النموذج السوفييتي لعملية الإنتقال إلى الإشتراكية

ط١: حزيران (يونيو) ٢٠٢٠